ā ĖŁǿqäȘ ȳÆöä ĞȫȘå

ÁøDZNøØHudžǩłʒKøø ă ØQ ɔ è łĀøhuKþp
ǰǿă ʂǫə Áə ǰØDzĂÑQ ʂ ʒǩł Ǫhuł Ɛ Σ p

http://kotob.has.it

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ ـ فبراير ٢٠٠٩م

٩ شارع السعادة ـ أبراج عثمان ـ روكسى ـ القاهرة
تليفون وفاكس : ٢٤٥٠١٢٢٨ ـ ٢٤٥٠١٢٢٩ ـ ٢٢٥٦٥٩٣٩
المكتبة: ٢ شارع البورصة الجديدة ـ قصر النيل ـ القاهرة
تليفون وفاكس: ٢٣٩٣٨٠٧١ ـ ٢٣٩١٣٠٧٢
Email: shoroukintl@hotmail.com
shoroukintl@yahoo.com

http://kotob.has.it

ā ĺŁǿqäş ȳÆöä Ğöşå

ÁøDZÑøØHudžǩł ʒKøø ă ØQ ɔ è ł ĀøhuKþp

ǰØ ă ʂQə Áə ǰØDzĂÑQ ʂ ʒǩł QhułƐΣp

ĀØþÑơp YłyŸ̄F

ĀøøƬǩł yɯŸ̄ ŋøǭK ɔǫ

مكتبة الشروق الدولية

http://kotob.has.it

http://kotob.has.it

ΘĸǽÑǫƬƷǩł

الموضوعات

الصفحة

ŋǭƴÆē ٩

ΘĸDzĂÑǫsƷǩł ŋ ăǽƐƠƿ ..kĸǵʒâɨƿ ʒĸăØǫs èł :ğƿàł Ǫsǽǩł ١٣

ŋØDzÑØHdžǩł ł ǽƵĸ g àɨƿ ..ÁDzØă sǫĀǩł ưǽʒĸǫǰǩł :ğƿàł ǨdžĀǩł ١٥

تمهيد ١٥

فلسطين تاريخيًّا ١٨

مملكة داود وسليمان ٢٠

الاغتصاب اليهودى الأول ٢٤

فلسطين المسيحية والإسلامية ٢٧

الاغتصاب الثانى ٢٩

التقسيم الإدارى والجغرافى ٣٦

ǰØăsǫə Áə ÁDzÑØHdžǩł ʒĸăØǫs èł :ÁDzĸRǩł ǨdžĀǩł ٣٩

الجذور الأوروبية ٣٩

نواة الغزو الاستيطانى ٤٢

تسامح العثمانيين ٤٥

فلسفة الاستيطان ٥٠

الزعران والتطرف ٦٠

مراحل الاستيطان ٦٤

أهداف الاستيطان ٧١

أنواع الاستيطان ٧٧

شارون وتوسيع الاستيطان ٨٥

ǰØDzĂÑǫsƷǩł kĸǵƵ :PǩĸRǩł ǨdžĀǩł ٩٣

مبدأ السطو ٩٥

العنف والعنصرية ٩٦

سطوة المستوطنين ٩٩

تمدد الاستيطان ١٠١

http://kotob.has.it

توسيع المستوطنات ١٠٣
خطط الاستيلاء ١٠٦
دولة المستوطنين ١٠٨
إرهاب المدنيين ١١٢
منظمة العفو الدولية ١١٧
إدانة دولية ١١٨
ŋǿǫǿħɬƐѕ âɬ ΘЌəɬƐǫŪ̄èɬƿ ..ΘЌƊƵĂѬǫѕƷǩɬ ŋ ăǽƐƠ :ŭƛɬƐǩɬ ǨdžĂǩɬ ١٢١
نظرة عامة ١٢١
أثر المستعمرات على البيئة الفلسطينية ١٢٢
المبررات الإسرائيلية ١٢٤
الأحزمة الاستيطانية فى الضفة ١٢٥
محاور غزة ١٢٩
مستوطنات الضفة الغربية ١٣٠
تكثيف مخططات الاغتصاب ١٣٢
«أنابوليس» وتوسيع الاستيطان ١٣٦
القدس الموحدة ١٣٩
محاور المستوطنات ١٤٦
مستوطنات قطاع غزة ١٥٣
مراحل الاستيطان ١٥٥
أنماط الاستيطان ١٥٧
الكتل الاستيطانية ١٦٠
شق القطاع ١٦٥
جدار الفصل العنصرى ١٦٧
حجج واهية ١٧٣
شهادات إسرائيلية ١٧٨

ĀhЌþѬǩƿ Ā f ÊƷǩɬ :ÁƲЌŖǩɬ Ǫѕ Ækɬ ١٩٥
نص قرار التقسيم رقم «١٨١» ١٩٧
المستوطنات فى القانون الدولى ٢٢٣

http://kotob.has.it

قرارات مجلس الأمن ٢٢٤
القرارات المتعلقة بالقدس ٢٢٧
قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٨
المستوطنات والاتفاقات الموقعة ٢٢٩
معاهدة جنيف ذات الصلة بحماية الأشخاص المدنيين ٢٣١
الأنظمة الملحقة باتفاقية لاهاى ٢٣٣
مجلس حقوق الإنسان.. والمستوطنات الإسرائيلية فى الأرض المحتلة ٢٣٣
رسالة هرتزل إلى السلطان عبد الحميد ٣٣٨
خريطة فلسطين التاريخية ٢٤٠
الخاتمة ٢٤١

http://kotob.has.it

http://kotob.has.it

ηϱÿƒ̄ϱ

فى ظل نظام عالمى يعيش ازدواجية المعايير، واختلال موازين القوى، وفى عالم أصبحت فيه المقاومة المشروعة لتحرير الأرض والوطن والهوية إرهابًا، وتصدر القرارات الدولية الملزمة، الواحد تلو الآخر ضدها لِلَجْمِها، بينما اغتصاب الأرض، واستلاب الحقوق، والاستيطان فى أرض أخرى، وقتل وتشريد أهلها يعد عملًا مشروعًا، يجد الحماية الكاملة من المنظمات الدولية، القابعة تحت سيطرة زعيم الإمبريالية العالمية، والغرب المتحضر، وهى الولايات المتحدة الأمريكية.. كان من الطبيعى أن تنشأ دولة عنصرية فاشية، تقوم على اغتصاب الأرض واستلاب الحقوق الشرعية للآخرين، من خلال الاستيطان فى هذه الأرض، وطرد أصحابها الشرعيين وتشريدهم، عن طريق الإرهاب والقتل، وتدمير كل شىء أمامها، فى سبيل إكمال اغتصابها لهذه الأرض.

إنها دولة «إسرائيل» أو دولة «الدم والإرهاب»، التى اعتمدت على اغتصاب المستوطنين لأرض فلسطين، حيث قامت، ولا تزال، على حساب الدم الفلسطينى والعربى، ليكتب لها الحياة، على حساب حياة وحق الآخرين، من خلال المجازر الوحشية بحق الأبرياء من أبناء فلسطين والعرب، هؤلاء الأبطال الذين قدموا حياتهم ثمنًا للحفاظ على جزء، حتى لو كان صغيرًا، من أرضهم وكيانهم، لكن شلالات الدم لا تتوقف فى هذه الأرض منذ بدأ هذا المشروع الاغتصابى أولى خطواته على هذه الأرض، وبصفة خاصة فى أوائل ثلاثينيات القرن الماضى، وإلى الآن، وحتى كتابة هذه السطور شهدت أرض فلسطين، أعنف هذه المجازر، وأشدها قسوة فى قطاع غزة، والتى راح ضحيتها آلاف الشهداء والجرحى، ونحن نودع عامًا ميلاديًّا، ونستقبل آخر جديدًا، فكانت هدية هذا الكيان للفلسطينيين والعالم هذه المجزرة الكبيرة، فى ظل صمت وتواطؤ عالم كامل، وضعف وتشرذم عربى وإسلامى، وصل لأسوأ حالاته.

http://kotob.has.it

فى هذا الكتاب، والذى جاء تحت عنوان «دولة الدم والإرهاب»، نحاول أن نقدم توثيقًا للاستيطان الصهيونى فى أرض فلسطين، وجرائم المستوطنين ضد الفلسطينيين منذ قدومهم لهذه الأرض و«تكتيكاتهم» المختلفة لاغتصاب المزيد من هذه الأرض.

ينقسم الكتاب إلى قسمين رئيسيين: الأول، والذى جاء فى أربعة فصول بعنوان «الاستيطان والإرهاب وخريطة المستوطنات»، يتناول هذه الظاهرة من خلال الوثائق المختلفة، لكننا حرصنا على أن نقدم فى بداية الكتاب، تاريخ فلسطين القديم، والدولة «الإسرائيلية» الأولى، لكشف زيف هذا الادعاء الصهيونى، بأنهم يعودون إلى دولتهم الأولى فى «يهودا والسامرة»، حيث كان وجودهم عابرًا فى هذه الأرض، وقد جاء عبر القتل والتدمير والاغتصاب لأرض كنعان أيضًا، ولم تكن لهم دولة حقيقية وممتدة، بالمعنى الحقيقى للدولة، كذلك نتناول فيه الدور البريطانى والغربى بصفة عامة فى تهيئة أرض فلسطين للاغتصاب الراهن.

أما الفصل الثانى، فنقدم فيه الجذور الأوروبية للصهيونية، ونواة الغزو الاستيطانى لفلسطين، وفلسفته، ومراحله، وأنواعه، وأهدافه، والعوامل التى ساعدت عليه، وفى الفصل الثالث، نتناول فيه إرهاب المستوطنين، ومبدأ السطو وتغييب التاريخ والآخر لتبرير اغتصاب هذه الأرض، وعنف وعنصرية وسطوة هؤلاء المستوطنين، وجرائمهم وإرهابهم ضد المدنيين الفلسطينيين، وتمدد الاستيطان وتوسيع المستوطنات، وتكتيكاتهم لاغتصاب المزيد من الأرض الفلسطينية، ودور شارون فى توسيع قاعدة الاستيطان.

أما الفصل الرابع، فيتضمن خريطة المستوطنات الصهيونية فى أرض فلسطين والموقف القانونى منها، وأثر المستوطنات على البيئة الفلسطينية، والمبررات الإسرائيلية لإقامتها، والأحزمة الاستيطانية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وعرضًا لهذه المستوطنات، ومشروع القدس الكبرى، وجدار الفصل العنصرى. ونختم هذا القسم باعترافات مجموعة من الكتاب والحقوقيين والمسؤولين الإسرائيليين حول جرائم المستوطنين واغتصاب أرض فلسطين، لتكون خير شاهد أمام الضمير العالمى، إذا كان ما زال حيًّا!!.

أما القسم الثانى من هذا الكتاب، فقد خصصناه لمجموعة من الوثائق رأينا أنها مهمة فى هذا السياق، ومنها: قرار تقسيم فلسطين، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم

http://kotob.has.it

المتحدة بشأن فلسطين، وبنود معاهدة جنيف فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وأنظمة لاهاى، وتقرير حقوق الإنسان بالأمم المتحدة الذى يدين الإرهاب الصهيونى فى فلسطين، وأخيرًا نص رسالة هرتزل للسلطان عبد الحميد، ومحاولة رشوته لإعطاء جزء من فلسطين لليهود، ثم عرض لحجج إسرائيل الواهية لتبرير الاستيطان، ورسالتها حول السلام، ثم الخاتمة.

آملين أن يسهم هذا الكتاب فى كشف جزء ولو ضئيل، من المخططات والجرائم الصهيونية فى فلسطين الحبيبة، على أيدى قطعان المستوطنين المغتصبين للأرض والوطن والهوية والحياة الفلسطينية..

والله الموفق والمستعان.

ĀƮǩɨ yШŪ ŋǭƘƽʂ

ديسمبر ٢٠٠٨

http://kotob.has.it

http://kotob.has.it

ğƥàłQsÆǩł

..kʞgʒâłƥ ʒʞăØɋsèł

ΘʞDzĂǸɋsʒǩł ηăæƐƱƥ

http://kotob.has.it

http://kotob.has.it

ğƿàɬ ǨdžÄǩɬ

ɳØƻÈÓØƕdžǩɬ ɬáƵƘ g àɬƿ ..ÁƊƶØ ă ʂǪÄǩɬ ưáʒƘƠǩɬ

yØƕƷơ

إن الصهيونية ترفض، شأنها فى ذلك شأن أى حركة عنصرية، التسليم بمنطق العلم وحقائقه، بل وتخوض معه حربًا واسعة، مكشوفة حينًا ومستترة فى معظم الأحيان، وتستخدم فى تلك الحرب أساليب متنوعة، من أبرز هذه الأساليب القتل المعنوى، **من خلال إشهار تهمة «معاداة السامية» أو تعبير «اليهودى الكاره لذاته»، حين يكون العالم يهوديًّا، كما هو حال عالم النفس النمساوى مؤسس مدرسة التحليل النفسى «سيجموند فرويد»، إثر صدور كتابه «موسى والتوحيد»، وإضافة إلى القتل المعنوى، كان هناك القتل والتصفية الجسدية، كما حصل مع عالم الآثار الأمريكى د. «بول لاب»، الذى ترأس بعثة تنقيب فى فلسطين عام ١٩٦٢، بالقرب من نابلس، ففتح بعمله الطريق لنقد علم الآثار التوراتى، وأسهم فى تعزيزه. وفى عام ١٩٦٧ بعد استكمال احتلال فلسطين، احتج «لاب» علنًا على الحفريات التى بدأها الجيش الصهيونى وفريق علماء آثاره، وكان لاحتجاجه أثر بالغ فى اتخاذ منظمة اليونسكو، قرار طرد الكيان الصهيونى من عضويتها،** بعد أن أدانته لقيامه بحفريات غير مشروعة فى أرض محتلة، وتدميره المتعمد للآثار الفلسطينية، مثل إزالة «حى المغاربة» فى مدينة القدس، فتم إغراق د. لاب على شاطئ قبرص الشمالى، رغم أنه كان سباحًا ماهرًا، وذلك كعقاب له على مواقفه هذه، كما تم أيضًا اغتيال عالم الآثار الأمريكى «د. ألبرت جلوك ـ الأستاذ بجامعة بيرزيت» عام ١٩٩٢، حيث كان يترأس

http://kotob.has.it

قسم علم الآثار فى جامعة «بيرزيت»، وأسس معهد الآثار الفلسطينية، وهو الأول من نوعه فى الوطن العربى، وقد استهدفت عملية القتل، بث الرعب فى نفوس الأساتذة الأجانب العاملين فى الجامعة، وضرب مشروع استكشاف التاريخ الفلسطينى، وعرقلة تنمية قدرات فلسطينية فى هذا الحقل المعرفى، بالإضافة إلى معاقبة جلوك على مواقفه المنحازة إلى الحقوق الفلسطينية، والقضاء على مشروعه الذى كان يعمل عليه، وهو نشر نتائج أبحاثه القائمة على التنقيب الميدانى فى المواقع الفلسطينية، والأوسع من كل هذا، هو أن اغتيال جلوك جاء فى سياق حرب خفية أحيانًا، ومعلنة فى أحيان أخرى، على جبهة خطاب الاستشراق التوراتى. وفى خضم هذه الحرب قامت سلطات الاحتلال الصهيونى عام ١٩٦٧ بطرد عالمة الآثار البريطانية «كاثلين كينون»، بعد أن أعلنت نتائج تنقيباتها عن وقائع تدحض مزاعم الخطاب التوراتى حول مدينة أريحا الفلسطينية.

وهناك أشكال أخرى فى مقدمتها: تزييف الحقائق التاريخية والمكتشفات الأثرية، باستخدام أدوات العلم، لتطويع المادة التاريخية لخدمة أغراض أبعد ما تكون عن العلمية، وخير دليل هو «فليكوفسكى» فى كتابه «عصور فى فوضى»، إذ يعمد إلى تزييف الحقائق التاريخية لتأكيد الأساطير اليهودية، انطلاقًا من فرضية تذهب إلى أن ثمة خطأ وقع فى تأريخ التاريخ المصرى القديم؛ حيث توقف تاريخ مصر عند لحظة محددة مع نهاية الأسرة الثانية عشرة فى الدولة الوسطى بدخول «الهكسوس» إلى مصر، ولأن هؤلاء الغزاة كانوا بدوًا برابرة، لا يحترمون الحضارة، ولا يعرفون حتى الكتابة، فقد حطموا حضارة مصر، ولم يحاولوا أن يتعلموا شيئًا من المصريين، لذلك لم يتم تدوين شىء مهم طوال فترة احتلال الهكسوس، بينما كان «بنو إسرائيل» وقت دخول الهكسوس إلى مصر فى طريق الخروج لشبه جزيرة سيناء، ووقت فوران أحداث جسام، لم تسمح بتدوين واضح كامل لتلك الأحداث.

فالهدف من هذا التزوير، هو تبرير لماذا لم تسجل المدونات المصرية عملية «خروج بنى إسرائيل» من مصر!!.

وهناك أسلوب آخر يضاف إلى ما تقدم، وهو سرقة الوثائق التاريخية وإخفاؤها، ولعل أكبر عملية سطو شهدناها، هى السطو على المحفوظات العراقية، وتحديدًا تلك التى تخص اليهودية، ومن أبرزها سرقة المتحف العراقى، من أجل الحصول على «التلمود البابلى»، الذى

http://kotob.has.it

لم يكن فى استطاعة الصهيونية الحصول عليه فى العهود السابقة، فانتهزت فرصة الاحتلال الأمريكى لسرقة ما يهمها من المتحف العراقى، حيث نجح الاحتلال الأمريكى وأذنابه، حين دخلوا إلى دائرة المخابرات العراقية فى إخراج حمولة ٢٥ صندوقًا منها من الوثائق والكتب، أرسلت جميعًا إلى واشنطن لدراستها والاستفادة منها، وربما إخفاء بعضها حسب المصلحة الصهيونية، بل إن «جيف كاى» مدير الموارد المالية التابع للوكالة اليهودية كان يتحرك فى بغداد بحرية، بدعوى تفقد أوضاع الجالية اليهودية بالعراق، كما أن كاى قد كُلف من قِبَل شارون بمهام أخرى، منها جلب هذه المحفوظات اليهودية إلى الكيان الصهيونى.

فالحقيقة المكتشفة من الدراسة المتعمقة لهذه المخطوطات تبين أن اليهودية نفسها قامت على إضافات وتأليفات مستمرة عبر قرون كثيرة، فى محاولة لبناء دين يكون أساسًا لبناء قومية لم يكن لها مقومات الوجود والاستمرار أصلًا، لكن الصهاينة ليسوا ممن يسلّمون بالحقائق العلمية، بل إنهم برعوا فى ابتكار وصياغة أساطير جديدة تخدم الأهداف الصهيونية، هى نتاج بنات أفكارهم، وأبرزها أسطورة «المسادا»، حيث إن الرواية الأسطورية للمسادا تختلف تمامًا عن الرواية الحقيقية الوحيدة التى تملكها أى رواية «يوسيفوس فلافيوس»، فقد جرى خلق هذه الأسطورة، بواسطة عمليات حذف دءوبة لحقائق أساسية، وإضافة وتزييف حقائق لم تكن قائمة فى رواية يوسيفوس.

المستشرق اليهودى برنارد لويس كان أحد أوائل الباحثين الذين اتخذوا موقفًا صارمًا من رواية «المسادا» عام ١٩٧٥، حيث أكد أن الرواية الحديثة للمسادا تشكل إحدى الحالات فيما يدعونه «التاريخ المختلق»، كما شاركه الرأى المؤرخ الفرنسى بيير فيدال فى المسادا بالقول بأن الرواية الأسطورية للمسادا كما يعرفها الإسرائيليون وغيرهم، ليست سوى مجرد أسطورة وتلفيق.

من المعروف أن أسطورة «المسادا» تتحدث عن أن جماعة من المقاتلين اليهود الفارين من القدس بعد تدميرها على يد الجيش الرومانى عام ٧٠م لجأوا إلى المسادا، وخاضوا معركتهم الأخيرة ضد الجيش الرومانى، وعندما أوشك هذا الأخير على احتلال قلعة المسادا، اختار المقاتلون اليهود الانتحار الجماعى، بدلًا من الاستسلام أمام الرومان والتحول إلى عبيد، أو الموت ميتة فظيعة، وقد أصبحت هذه الأسطورة لدى الصهاينة رمزًا بطوليًّا لـ «الوقفة

http://kotob.has.it

الأخيرة»، كما قال ذات يوم موشى دايان، وقد لعبت هذه الأسطورة لدى الصهاينة دورًا حاسمًا فى بلورة الهوية الفردية والجمعية الجديدة لأجيال من اليهود والإسرائيليين بين مطلع الأربعينيات وأواخر الستينيات.

ويذكر الباحث فى الآثار الفلسطينية ورئيس مركز التراث الفلسطينى «فيصل الخيرى»: إنه وبالتحديد منذ القرن الثانى الميلادى، الذى شهد وضع التوراة على أيدى كتبة كهنة، نجد أنهم تنبهوا إلى أهمية التراث فى تقرير مصير الأمم، وأدركوا منذ اللحظة الأولى أنه لن يتسنى لهم تأسيس كيان فى فلسطين، إلا إذا أبادوا تراث أصحاب الأرض الأصليين، وها هم يحرضون اليهود على لسان إلههم «يهوه» فى سفر «التثنية»: تهدمون مذابحهم وتكسرون صابهم، وتقطعون سواريهم وتحرقون تماثيلهم بالنار، لأنك أنت شعب مقدس للرب إلهك، إياك قد اختار الرب إلهك لتكون له شعبًا أخص من جميع الشعوب التى على وجه الأرض، فهذه الأساطير هى التى شكلت نفسية اليهود على مر الأجيال، وحددت موقفهم من تراث الشعوب التى يغتصبون أراضيها.

ĶØÜæʒĶơ ǰØă ƽ◊ə

تكشف الوثائق أن بنى إسرائيل لم يكن لهم وجود فى فلسطين عبر التاريخ، إلا وجودًا عابرًا، فلم يكن لهم ارتباط حقيقى ممتد بتلك الأرض، ولم يكونوا بها إلا كعابرى سبيل، مقارنة بأهلها الأصليين من العرب والمسلمين، لترد على كل المزاعم الصهيونية والدعايات الكاذبة، التى تقول: إن اليهود يعودون إلى أرضهم القديمة «دولة يهودا والسامرة» (فلسطين)، فحقائق التاريخ تشهد بأنه لم يكن لهم أبدًا أى حق فى فلسطين على مرِّ الأزمان والعصور؛ حيث دخلها اليهود فى الماضى، كغزاة ومغتصبين، وفى الحاضر غزاة ومغتصبين أيضًا.

فطوال تلك العصور السحيقة، لم تقم لليهود دولة حقيقية وممتدة على أرض فلسطين، ولم تكن لهم سيادة مطلقة عليها، ولم يكن الوجود اليهودى على تلك الأرض إلا وجودًا محدودًا، برغم كل التهويل والأكاذيب الملفقة، التى تسعى آلة الدعاية الصهيونية إلى نسجها، لإضفاء الشرعية والمبررات التاريخية الواهية على الاغتصاب الصهيونى لأرض فلسطين، وتهويد المقدسات الدينية بها، وطرد أصحاب الأرض الحقيقيين أو الشرعيين منها، مع السعى

http://kotob.has.it

الدءوب لتشجيع الاستيطان اليهودى، وجلب المزيد من المستوطنين من شتى أنحاء العالم، لترسيخ الاحتلال الصهيونى لأرض فلسطين العربية.

وفى هذا السياق قدم الباحث «فراس سواح» فى كتابه «تاريخ أورشليم» تغطية تزيد على ألفى سنة من تاريخ «أورشليم»، فى السياق العام لتاريخ فلسطين، كما غطى أيضًا ثلاثة آلاف عام من تاريخ فلسطين الكبرى، فى السياق العام لتاريخ الشام والشرق القديم، مستعينًا بالنتائج التى توصلت إليها الباحثة المعتدلة «كاثلين كينون»، والتى أكدت من خلال دراساتها، وأبحاثها الأركولوجية، استحالة الوجود التاريخى لهيكل سليمان المزعوم، وأن البحث عن الهيكل المزعوم، هو «لهاث» وراء السراب؛ حيث لم تبدأ الأعمال التوسعية فى مدينة «أورشليم»، إلا فى القرن الثامن قبل الميلاد، لذلك يقدر الديموجرافيون عدد سكانها فى القرن العاشر قبل الميلاد بأقل من ألفى نسمة، ومنهم المؤرخ «تومبسون»، الذى ذهب إلى أن كل من كان فى مرتفعات «يهوذا»، الواقعة بين القدس وحبرون (الخليل) فى الجنوب، لم يكن أكثر من ألفى نسمة.

وكانت منطقة «أورشليم» ككل المناطق المحيطة بها، تعانى من حالة بائسة، وكانت من المدن الصغيرة، نسبة إلى مدينة «صور» فى الجليل، ومدينة «مجدو فى سهل يزرعيل- مرج بن عامر»، كما أنها كانت ذات طابع ريفى متواضع.

كذلك قدر الباحثون الديموجرافيون عدد سكان فلسطين فى تلك الفترة، «القرن العاشر قبل الميلاد» بمائة ألف نسمة، وهذا العدد أقل من عدد العمال الذين شاركوا فى بناء «الهيكل المقدس»، والقصور والمبانى الإدارية، كما جاء فى التوراة «المحرّفة».

فالقصة التى وردت فى التوراة «المحرّفة»، والتى تقول: إن الملكة السبئية «بلقيس» كانت قد زارت الملك سليمان، بعد أن سمعت بعظمته، فقد ذكر المؤرخون أن مملكة سبأ لم يكن لها وجود قبل القرن الرابع قبل الميلاد، إضافة إلى أن تفنيد المقولة التوراتية، يؤكد أن تحرير النص، قد تم بعد القرن الرابع قبل الميلاد، لأن المحرر التوراتى كان على دراية بوجود مملكة سبأ التاريخية، التى قامت فى جنوب غرب شبه الجزيرة العربية.

أما المقولة التوراتية بأن الملك سليمان كان قد تزوج ابنة فرعون مصر، من بين الألف زوجة التى كانت له، فلم يعط المحرر التوراتى اسم الفرعون، الذى كان قد قدم مهرًا

http://kotob.has.it

لابنته، بدل أن يقدم سليمان مهرًا للفرعون، وكان هذا المهر مدينة «لخيش» القريبة من «أورشليم»، وأيضًا لم يذكر اسم الأميرة الفرعونية التى تزوجها الملك سليمان، كذلك فإن المحرر التوراتى لم يكن على علم بالتقاليد الفرعونية، التى كانت تمنع زواج الأميرات المصريات من الملوك الأجانب، وقد أوردت ذلك عدة حوادث تؤكد صحة هذه المقولة.

ƷƘƷØǫɔƿ ʏƿʜʏ ɳ Ğ ǫƷǭ

وبحسب الرواية التوراتية، فإن «داود» من قبيلة يهودا، كان يرعى الأغنام، ويحسن العزف على العود، وجاء ليعيش عند شاؤول، وهو الذى خلفه فى قيادة قبائل بنى إسرائيل، وتتضمن الرواية التوراتية معلومات متناقضة عن هذا الملك، بحيث نجد «داود» تارة ومعه جيش مكون من (٦٠٠) رجل، يحاربون فى صراع داخلى بين القبائل الإسرائيلية أو مع الفلسطينيين، وفجأة نجد تفاصيل معارك كبيرة تخوضها جيوش منظمة، فى مواقع محصنة عديدة من أرض الهلال الخصيب.

لم يكن صدق الرواية التاريخية يهم الكهنة فى شىء، إذ كان هدف «الرواة» الأساسى من ادعاء هذه الانتصارات الجبارة، هو حث بنى إسرائيل على ترك عبادة الأصنام، والعودة إلى ديانة موسى، لكى ينصرهم ربهم على أعدائهم.

وبحسب هذه الرواية أيضًا، مات «داود» تاركًا لخليفته «سليمان» إمبراطورية، تمتد حدودها ما بين النيل والفرات، دون أن يعرف أحد من أين جاءت هذه الإمبراطورية!!.

فحتى هذه اللحظة، لم يتمكن الأثريون «اليهود» وغير اليهود من العثور على أى دليل يشير، صراحة أو كناية، إلى «مملكة داود وسليمان فى فلسطين»، فبينما تقول رواية «سفر صموئيل الثانى»، و«سفر الملوك الأوائل»: إن الملك داود أقام إمبراطورية تمتد بين النيل والفرات، أورثها لسليمان بعد موته، فإن رجال الآثار لم يتمكنوا من العثور على ذكر واحد لأىٍّ من الملكين الإسرائيليين، رغم وجود (٣٠٠) موقع بأرض فلسطين، تجرى فيها البعثات الأثرية أعمال الحفر، سواء فى أرض فلسطين المحتلة أو الضفة والقطاع.

وأدى عدم ظهور أدلة أثرية تتفق مع قصص التوراة، إلى الاعتقاد بأنها روايات أسطورية، لا تعبّر عن الأحداث التاريخية، إذ يقول «توماس تومسون» أستاذ دراسات

http://kotob.has.it

العهد القديم بجامعة كوبنهاجن الدنماركية»: إن الاعتقاد الذى كان سائدًا، حتى القرن التاسع عشر، الذى ذهب إلى اعتبار أن القصص التوراتية تمثل أحداثًا تاريخية حقيقية، قد تغير هذا الموقف تمامًا الآن، بعدما أظهرت نتائج الاكتشافات الأثرية عدم وجود أى أدلة تؤيد ما جاء فى هذه القصص من أحداث وتواريخ، فليس هناك دليل من الآثار على وجود «مملكة إسرائيلية» متحدة أيام شاؤول وداود وسليمان، كما لم ترد أى إشارة لهؤلاء الملوك فى المصادر التاريخية.

ويرى تومسون أن قصص التوراة تضمنت أحداثًا تاريخية قديمة لشعوب وممالك أخرى فى الشرق الأوسط، جرى اقتباسها، لتكون جزءًا من تاريخ مملكة بنى إسرائيل، بل إنه يذهب إلى أن «دولة يهودا التوراتية» لم تظهر إلا منذ القرن الخامس قبل الميلاد، فى زمن الحكم الفارسى، ولم يكن لهذه الدولة أى علاقة بدولة «إسرائيل»، التى قامت حول السامرة قبل ذلك بأربعة قرون، ودمّرها الآشوريون عام ٧٢٢ ق.م، ونقلوا سكانها إلى مناطق أخرى، وأحلوا أقوامًا عربية مكانهم.

ويبدو أن كتبة الرواية التوراتية، استعاروا بعض القصص المتعلقة بالإمبراطورية المصرية «بين النيل والفرات»، قبل عصر سليمان بخمسة قرون، ونسبوها إلى ملكهم، حيث يوجد تشابه بين هذه الروايات، خصوصًا مع ما نعرفه عن تاريخ «أمنحتب الثالث والد إخناتون»، فقد كان أمنحتب الثالث يسيطر على معظم أجزاء العالم المعروف فى زمانه، وامتدت حدوده شمالًا عبر نهر الفرات فى جنوب آسيا الصغرى، وجنوبًا عند شلال النيل الرابع وسط السودان فى أعماق إفريقيا، رغم أنه لم يخض معركة حربية واحدة فى حياته؛ لأن أجداده من ملوك الأسرة الـ ١٨ قد أسسوا تلك الإمبراطورية، وعندما توفى «تحتمس الرابع»، والد أمنحتب الثالث، كانت الأمور قد استقرت للملك الصغير، الذى تولى الحكم وهو لم يتجاوز الثانية عشرة من عمره، فلجأ إلى الدبلوماسية فى علاقاته مع ملوك الإمبراطورية، وعمد إلى الزواج من أميرات ممالك الإمبراطورية، وتبادل الهدايا مع الملوك، خصوصًا الذهب، الذى كانت مصر تحصل عليه بكثرة من مناجم إفريقيا، لبناء علاقات صداقة مع الدول التابعة له.

تقول قصة العهد القديم: إن داود بعدما صار ملكًا على قبائل «يهودا وإسرائيل»، استولى

http://kotob.has.it

على مدينة القدس، عندما ذهب الملك ورجاله إلى أورشليم، وتقابل مع اليبوسيين سكان الأرض، وأخذ داود حصن صهيون، وهى مدينة داود، أقام داود فى الحصن، وسماه «مدينة داود»، لكن لم يتم الحصول على تفاصيل هذه القصة المنسوبة إلى داود فى أى مصدر تاريخى، ولم ترد الإشارة إلى داود نفسه فى المصادر المصرية أو البابلية، فكان من الطبيعى أن يحاول الأثريون فى العصر الحديث العثور على الأدلة، للتأكد من صحة هذا الجزء من القصة تاريخيًّا، كما وردت عنه فى سفر صموئيل الثانى من كتب العهد القديم.

ومع أن عمليات البحث عن البقايا الأثرية القديمة فى القدس ازدادت بشكل ملحوظ، منذ وقوع هذه المدينة فى أيدى المغتصب الصهيونى فى يونيو ١٩٦٧، لم يتبين وجود لهذه المدينة، ولا لأسوار فى تلك الفترة، التى تقول الرواية التوراتية عنها، إن القدس كانت فيها عاصمة لداود وسليمان.

وكانت بعض المصادر التاريخية، التى جاء فيها ذكر أورشليم، قد أوحت من قبل بوجود مدينة القدس المحصنة، على الأقل منذ القرن الرابع عشر السابق للميلاد، فهناك ستة خطابات من بين رسائل العمارنة، التى وجدت فى مصر، قبل نهاية القرن الماضى، كتبها «عبدى خيبة» إلى الملوك المصريين، والذى وصف نفسه بأنه كان «حاكم متاتى» «أرض أورشليم»، واستنادًا إلى هذه الرسائل، قال المؤرخون بوجود مدينة كبيرة فى منطقة القدس خلال حكم الملك إخناتون وأمنحتب الثالث، فى القرن الرابع عشر قبل الميلاد، وجاءت نتائج الكشف الأثرى الأخير، متعارضة تمامًا مع هذا الاعتقاد، ولم يعثر على بقايا أية مدينة قديمة فى موقع القدس، ترجع إلى تلك الفترة الزمنية.

والواضح فى هذا السياق أن أورشليم لم تكن مدينة سكنية فى ذلك الوقت، وإنما كانت مزرعة أقيمت عندها نقطة للحراسة العسكرية، لتأمين الطريق المؤدية إلى بيت شان «بيسان» فى الشمال.

أما بالنسبة للمؤرخين التوراتيين، الذين حاولوا أن يثبتوا أن الملك سليمان هو شخصية تاريخية، بعد أن عزلوا كل ما هو أسطورى وخرافى من القصة، فيذكر «فراس سواح» أن المؤرخين التوراتيين اعتقدوا أن بإمكانهم عزل المثيولوجى والخرافى، من أجل الكشف عن الحقيقة فى سيرة سليمان، وهم فى ذلك لا يعون مسألة غاية فى الأهمية فى فهم النص التوراتى،

http://kotob.has.it

سواء فى هذه السيرة أم فى غيرها، وهى أن العناصر المثيولوچية والخرافية، هى جزء لا يتجزأ من القصة.

وكشف الباحث أيضًا أكذوبة التاريخ التوراتى، وأزمة المدرسة المحافظة، وكبار معلميها، الذين بدءوا بالانقراض لحساب المعتدلين والراديكاليين، خاصة فى العقد الأخير، بعد البينات الأركولوجية التى دحرت المقولات التوراتية، وكذلك مقولاتهم أيضًا، وقد دعم الباحث وجهة نظره بأقوال الباحثين العالميين، وعلى اختلاف مدارسهم: المحافظة والمعتدلة والراديكالية، وخاصة مقولات المحافظين، الذين ضخموا مملكة داود، ونجح فى دحر المقولة التوراتية، ومن يتبناها من الباحثين المحافظين، من خلال إثبات أن تلك المقولة لا تتقاطع أبدًا، بل وتتعارض مع المعطيات الأركولوجية والستراتيجرافية، وآثار التبدلات البيئية، التى أسهمت بجزء كبير فى صناعة التاريخ، وخاصة موجات الجفاف «الميسينى»، التى كانت قد أنهت الكثير من الحضارات العارضة، التى كانت قائمة فى العصور القديمة، ثم استبدلتها بحضارات جديدة، ولكن هذه التبدلات البيئية العميقة، رغم عمق التحولات التى أحدثتها، لم تستطع أن تنهى الوجود الحضارى الأصيل لأبناء المنطقة الأصليين من آراميين وكنعانيين، وأنه ـ مهما انكمش هذا الوجود الحضارى، بسبب سوء الظروف البيئية والسياسية العالمية ـ يعود وينطلق ثانية كطائر العنقاء فى سماء الحضارة الإنسانية، بأسماء جديدة.

وقد استشهد «سواح» لدعم ما ذهب إليه، بما ترك أصحاب الحضارات القديمة من «حوليات ونصوص ونقوش أثرية»، خاصة الحوليات الآشورية، والبابلية، أما الفترات التى ندرت فيها النصوص التاريخية بالمعلومات، فقد وظف بدلًا منها المحاكمة العقلية، للوصول إلى مقاربة وتشخيص تلك الفترة المعتمة، بقصد إضاءتها، والتمييز بين ما يمكن اعتباره خطابًا لاهوتيًّا أو أيديولوجيًّا، وما يمكن اعتباره تاريخيًّا فى المقولة التوراتية.

وكشف فى تناوله لتاريخ «أورشليم»، عاصمة مملكة يهوذا، من خلال تغيراتها الجغرافية، والديموجرافية، وتعاقب الحضارات، أنه فى ربيع سنة ٧٠ للميلاد، قام «تيتوس» ابن إمبراطور روما آنذاك «فسبازيان» بحملة على «أورشليم» وحاصرها، إثر تمرد عسكرى يهودى، وتمكن فى صيف السنة نفسها من دخولها، وقتل كل المتمردين، وإحراق من تحصّن فى «الهيكل المقدس»، الذى سواه مع التراب، والذى لم يبق من أثر له، سوى جزء من سوره

http://kotob.has.it

الغربى، وهو ما تسميه الجماعات اليهودية بحائط المبكى «حائط البراق»، والذى يزورونه فى التاسع من أغسطس من كل عام، ليسفحوا عليه دموع الندم.

وبهذه الضربة القاصمة أنهى الرومان بقيادة تيتوس الوجود اليهودى فى أورشليم، أما من تبقى منهم فى الأرياف، فقد قام إمبراطور روما «هادريان» سنة ١٣٥ للميلاد، على إثر تمرد آخر بإنهاء وجودهم فى بلاد كنعان، بشكل نهائى، وقام ببناء مدينة جديدة على أنقاض مدينة أورشليم سماها «إيليا كابتولينا».

أما اليهود الذين بقوا على قيد الحياة، فقد تشتتوا فى أصقاع العالم، حيث امتزجوا بالشعوب، على اختلاف أنواعها، وخرج الكثير من اليهود من حظيرة الديانة اليهودية نحو المسيحية والإسلام، كما دخل الكثير من الجماعات إلى اليهودية أيضًا، وامتزجت الدماء والعروق، وبقى شىء واحد يتحرك عبر التاريخ، هو الدين اليهودى، إلى أن استطاع أتباع اليهودية بقيادة الصهيونية فى بداية القرن المنصرم، إعادة معتنقى اليهودية لاغتصاب فلسطين، ليبنوا ضمن رؤية مستقبلية مريضة الماضى الوهمى على أرض الحاضر.

ğpàł ńYŃĦØǩł ķĸdžQŮèł

غالبية الوثائق والروايات تقول: إن القبائل العبرانية غزت المدن الكنعانية، وظل «بنو إسرائيل» يتقدمون نحو المدن، فيحاصرونها الواحدة تلو الأخرى، ويقتلون أهلها ويُحَرِّقُونَها بالنار، وتساقطت أمامهم المدن الحصينة، إلى أن استولى «بنو إسرائيل» على معظم مدن أرض كنعان «فلسطين».

وبعد أن تمكنوا من السيطرة عليها، أسس «بنو إسرائيل» مملكتهم، لكن هذه الفترة الذهبية لم تدم طويلًا، إذ سرعان ما انقسمت هذه المملكة، بعد وفاة الملك سليمان، إلى مملكتين: مملكة الشمال باسم إسرائيل، وعاصمتها «السامرة»، ومملكة الجنوب باسم يهوذا، وعاصمتها «أورشليم»، وقد بدأت مرحلة الضعف والانهيار تنخر فى هاتين المملكتين، وقد تم تدمير الأولى على يد الآشوريين، والثانية على يد البابليين؛ حيث تم سبى بنى إسرائيل، وتم توطينهم فى العراق.

وبعد بروز الإمبراطورية الفارسية «الأخمينية» على الساحة الدولية، التى نجحت فى

http://kotob.has.it

القضاء على الحكم البابلى، وتوسعت ليمتد نفوذها من الهند شرقًا، إلى حدود مصر غربًا، وكانت فلسطين الجغرافية ضمن نطاق هيمنتها، فقد سمح الفرس لمن يريد من «المسبيين» اليهود بالعودة إلى فلسطين، وسمحت لهم بممارسة عبادتهم الخاصة، وبإقامة معبد لهم فى القدس، ولكنها لم تمنحهم أى استقلال سياسى، وظلت فلسطين تحت سيطرة الحكم الفارسى أكثر من مائتى عام، وكانت تلك المنطقة قد جذبت اهتمام ملوك الفرس، الذين حرصوا على أن تخضع لنفوذهم، واهتموا بإدارتها جيدًا، مما جعل هذه المنطقة تتمتع بفترة من الازدهار والرقى تحت الحكم الفارسى، وتحظى بالعديد من الإصلاحات التى قاموا بها، فلم تقم ضدهم ثورات خلال حُكْمهم الطويل، حتى اجتاحتها جيوش «الإسكندر الأكبر المقدونى» فى عهد «دارا بن بهمن بن اسفنديار بن بشتاس»، بعد أن دام ملكه أربع عشرة سنة، وذلك فى الثلث الأخير من القرن الرابع ق. م، وفتحت فلسطين وسوريا أبوابها أمام جيوش «الإسكندر»، وعرضت عليه مدينة «صور» أن تبقى على الحياد بين جيوشه وجيوش الفرس، فوافق «الإسكندر» على ذلك، مما سمح لبعض المدن الشامية بأن تحتفظ ببعض الحكم الذاتى فى عهده، وظلت مُدن «الشام» تتأرجح بين السيطرة البطلمية والسلوقية، وكان ازدياد سرعة انتشار الحضارة «الهلنسية» وقوتها، من أبرز ما تركه «الإسكندر» ومِنْ بعده البطالمة والسلوقيون، وكانت هذه الحضارة هى نتيجة التداخل والتمازج بين الثقافتين اليونانية والسامية، فكانت حضارة مركبة تتميز عن كلٍّ من الحضارة «اليونانية» و«الهلينية»، وقد غلبت هذه الحضارة الجديدة على فلسطين، وخاصة فى مجال العمارة والهندسة اليونانية.

ظلت «فلسطين» تحت حُكْم «الإسكندر»، ومَنْ تولى بعده من «البطالمة» و«السلوقيين»، الذين اتخذوا من مدينة «إنطاكية» عاصمة لسوريا وفلسطين، وكان اليهود فى «بيت المقدس» يتمتعون بحرية الديانة، وتجلت فى هذه الفترة النزعة الاستقلالية لدى بعض الجماعات المحلية، فقام اليهود بالثورة بزعامة «المكابيين ـ Maccabees»، ويرى الصهاينة أن المكابيين بعثوا الروح العسكرية فى الشعب اليهودى، وحولوه من شعب مستسلم، إلى شعب من الغزاة المقاتلين، وإن كان البعض يرى أن الأصل العبرى هو «مكبى»، وأنها اختصار بالحروف الأولى لآية جاءت فى نشيد انتصار «موسى» على فرعون، تقول بالعبرية: «مى كموخا بئيليم يهوه»، أى: «من كمثلك بين الآلهة يا رب!».

http://kotob.has.it

وقد تأججت نار الثورة لدى اليهود فى «أورشليم»، عندما قام الملك السلوقى «أنطيوخوس الرابع» سنة ١٦٥ق. م، بتدمير الهيكل، وأرغم اليهود على اعتناق الوثنية اليونانية، فأشعل ذلك ثورة «المكابيين»، وأخذوا يُحاربون أنصار الحضارة الهلنسية، سواء كانوا من اليهود أنفسهم، أم من غير اليهود، مثل: «الأدوميين» و«اليطوريين»، ونجح اليهود بالفعل فى نيل الاستقلال بأورشليم تحت حُكْم «الحتسمونيين» منذ سنة ١٣٥ق. م، وحتى سنة ٧٦ ق. م، وفى الوقت نفسه ظهر دور الأنباط العرب، الذين استطاعوا انتزاع الحكم فى سوريا من أيدى «السلوقيين» سنة ٨٥ ق. م، وفرضوا حمايتهم عليها.

وفى سنة ٦٣ ق. م اكتسح الرومان بلاد الشام وفلسطين، واستولوا على «القدس»، وسمح أباطرة الرومان لأبناء فلسطين بنوع من الحكم الذاتى، ونصبوا سنة ٣٧ ق. م «هيرودس الآدومى» ملكًا على «الخليل» و«بلاد يهودا»، أو «المملكة الجنوبية» المحيطة بالقدس «يوديا» الرومانية، وكانت مساحتها نحو ثلاثة آلاف وخمسمائة ميل مربع، وكان «هيرودس» قد اعتنق اليهودية، وفى سنة ١٩ق. م رغب فى بناء «الهيكل على طريقة بناء سيدنا سليمان»، فقام بهدمه وبنائه ثانية، وقد شهدت البلاد نوعًا من الاستقرار والهدوء طوال عهد «هيرودس»، الذى ظل يحكم هذه البلاد باسم الرومان حتى وفاته سنة ٤م.

وبعد وفاته وقعت البلاد فى فتن داخلية، وعظمت هذه الفتن واشتدت ولم تنقطع؛ سواء بين الرومان أنفسهم، أو بينهم وبين اليهود من ناحية أخرى، حتى تحولت «القدس» إلى ساحة حرب، وكثر القتلى فى الشوارع والأزقة، وأدَّى ذلك إلى انتشار الأمراض الوبائية بالمدينة، وتعرَّضت القدس للعديد من الكوارث والآفات والأمراض والمجاعات.

وفى عهد الإمبراطور «نيرون» بدأ اليهود فى التمرد على حكم الرومان، فقام «تيتوس» - باحتلال «القدس» فى سنة ٧٠م، وحرق الهيكل، فلما علم اليهود بهدم الهيكل، مضوا وأحرقوا كل ما كان بالقدس، من قصور جميلة، مع ما فيها من ذخائر وأموال، فرد عليهم «تيتوس» بقتل الكثير من اليهود، وذكر أن عدد القتلى فى حينها قد بلغ أكثر من مليون، وأن عدد الأسرى بلغ ٦٧ ألفًا، وهى أرقام ربما فيها الكثير من المبالغة والتهويل، كعادة اليهود فى إبراز وتضخيم ما لحق بهم، من اضطهاد أو تنكيل على مر العصور، لاستجداء الضمير الإنسانى، وابتزاز شعوب الأرض، وتهوين وتبرير كل ما يقومون به من جرائم وانتهاكات فى حق أبناء الأرض العربية من شعب فلسطين.

http://kotob.has.it

وفى سنة ١٣٢ م قام اليهود بالثورة مرة أخرى بقيادة «باركوخبا»، واستمرت هذه الثورة لمدة ثلاث سنوات، حتى قام الإمبراطور «هادريانوس» بإخمادها، بعد أن خرب «القدس»، وأبادها نهائيًّا، وقام بتأسيس مستعمرة رومانية جديدة أطلق عليها «إيليا كابتولينا»، وحرم على اليهود دخول هذه المدينة، وهى التى جاء ذكرها فى «العهدة العمرية» باسم «إيلياء»، وأقام مكان الهيكل اليهودى، هيكلًا وثنيًّا باسم «جوبيتر»، وظل الهيكل على هذا الوضع، حتى اعتناق الرومان للمسيحية.

ŋØǫÊ ɔ â ɬƿ ŋØŢØ ɬ Ʒǩɬ ǰØă ɬ ǫə

ظل الرومان يمنعون اليهود من دخول «القدس»، حتى تولى الإمبراطور «قسطنطين» فى بداية القرن الرابع الميلادى، والذى اعتنق المسيحية، وأعاد للمدينة اسمها القديم «أورشليم القدس»، وأجبر اليهود فى «القدس» على اعتناق المسيحية، فتظاهر بعضهم بالنصرانية، ولكنهم ظلوا على يهوديتهم، ولما امتنع بعض اليهود أن يتنصروا، قتلهم، وأصبحت «القدس» فى عهد الرومان تغلب عليها الصبغة الدينية المسيحية، وقد تأكدت تلك الهوية الجديدة عندما قامت الملكة «هيلانة»، والدة الإمبراطور «قسطنطين»، سنة ٣٣٥م بزيارة «القدس»، وأمرت بهدم المعبد الذى بناه الوثنيون على جبل الجلجلة، وأمرت ببناء «كنيسة القيامة»، التى يحج إليها المسيحيون حتى الآن، وأمرت كذلك ببناء العديد من الكنائس والأديرة على جبل الزيتون «الطور»، ومن أشهر هذه الكنائس «كنيسة الجثمانية» و«كنيسة مريم العذراء».

وفى سنة ٣٦١م قام الإمبراطور «يوليان» بزيارة «القدس»، وكان قد عاد إلى الوثنية، بعد اعتناقه للنصرانية، فذهب فى حشد من اليهود إلى «القدس»، وبدأ فى إعمار هيكلهم من جديد.

وفى سنة ٥٩١م أرسل «برويز» كسرى فارس جيوشه إلى فلسطين، وأمرهم بتخريبها، فقاموا بتخريب معظم مدن الشام، وخاصة «القدس» و«الخليل» و«الناصرة» و«صور»، وخربوا كثيرًا من الكنائس، وقتلوا كثيرًا من النصارى؛ فلما رأى اليهود ما حدث ببلاد الشام من قبل الرومان، اجتمعوا من «القدس» و«طبرية» و«قبرس» و«دمشق»، فكانوا نحو ٢٠

http://kotob.has.it

ألفًا، وأتوا إلى «صور» ليستولوا عليها، فعاد إليهم جيش الفرس، وحاصرهم وهزمهم، وقتل كثيرًا منهم، وظلت بلاد الشام فى أيدى الفرس إلى سنة ٦٢٨م، عندما استعادها «هرقل» ملك الروم ودخل بجيوشه إلى «القدس»، واستمرَّت فلسطين خاضعة للحكم الرومانى، إلى أن فتحها العرب المسلمون سنة ١٥هـ - ٦٣٦م، بقيادة «أبو عبيدة بن الجراح»، فى عهد أمير المؤمنين «عمر بن الخطاب» رضى الله عنه، وعندما جاء الخليفة «عمر بن الخطاب» من «المدينة» إلى «القدس»، وتسلمها من أهلها، كتب لهم عهدًا بالأمان، عُرف بـ«العهدة العمرية»، وقام بنفسه بتنظيف الصخرة المشرفة وساحة الأقصى، ثم بنى مسجدًا صغيرًا عند مسرى النبى ومعراجه، وقد جاء معه وفد ضمَّ العديد من كبار الصحابة، منهم: «أبو عبيدة عامر بن الجراح»، و«سعد بن أبى وقاص»، و«خالد بن الوليد»، و«أبو ذر الغفارى»، وأخذت فلسطين منذ ذلك الزمن مكانًا مرموقًا فى العالم الإسلامى، نظرًا لمكانتها الدينية، ولذكرها فى القرآن الكريم بوصفها أرضًا مباركة، لذلك كانت دائمًا محط رعاية وعناية الخلفاء المسلمين، حيث تم توسيع المسجد الأقصى فى العصر الأموى، وكانت ولاية فلسطين بمثابة العاصمة الشتوية للخلافة الأموية، وعندما تولى «هارون الرشيد» الخلافةَ شهدت «القدس» فترة من أزهى عصورها، كما سمح للإمبراطور «شارلمان» بترميم بعض الكنائس، بل إنه سمح له ببناء «كنيسة العذراء»، وأقام الخليفة «هارون الرشيد» علاقات طيبة مع كثير من دول أوروبا، وتبادل معها السفراء والهدايا، وقد عنى «الرشيد» بحماية الحجاج المسيحيين، الذين يفدون لزيارة «بيت المقدس»، وتأمين طرق الحج البرية والبحرية.

بعد العصر العباسى تبدلت أيدى العديد من السلالات الإسلامية، العربية وغير العربية، على فلسطين بين عامى ٩٧٥- ١٥١٦، ومن هذه السلالات: الفاطميون٩٧٥-١١٧١، السلاجقة الأتراك: ١١٧١-١١٨٦، الأيوبيون والمماليك: ١١٨٧-١٢٥٠، وقد احتل الصليبيون فلسطين لفترة قصيرة من ١٠٩٩-١١٨٧، أى حتى مجىء صلاح الدين الأيوبى، وتحرير القدس منهم، بعد معركة «حطين»، ثم جاء المماليك، الذين قضوا نهائيًّا على الوجود الصليبى، كما حكم المماليك الشرق الأوسط من مصر، وكانت فترة حكمهم طويلة نسبيًّا، وكان لها تأثير واضح على فلسطين، من النواحى السياسية والمعمارية، فقد بنى المماليك فيها كثيرًا من المدارس والمساجد و«الأسبلة» والقلاع، ويمكن رؤيتها فى الكثير من المدن الفلسطينية، خاصة «القدس» وغزة والخليل..إلخ.

http://kotob.has.it

وفى عام ١٥١٦، أخضع السلطان العثمانى «سليم الأول» فلسطين، التى كانت تحت حكم المماليك لحكمه، ولكن المماليك ظلوا هم الحكام الفعليين للبلاد، حيث صاروا يُعينون من قبل السلاطين العثمانيين، ابتداءً من هذه الفترة، واستمر حكم الأتراك العثمانيين لفلسطين حتى عام ١٩١٨، وآثار هذه الحقبة المتأخرة من تاريخ فلسطين، ممثلة فى كل مكان من فلسطين، وخصوصًا فى القدس والخليل وغزة ونابلس وجنين وأريحا.

ÁDKRkł kkdžQQŬèł

لكن بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، وإعلان الدولة العثمانية وقوفها إلى جانب ألمانيا، أخذت دول الحلفاء تتفق فيما بينها لتقاسم ممتلكات الدولة العثمانية «الرجل المريض»، كما بدأت بريطانيا التفكير فى السيطرة على فلسطين، مستغلة فى ذلك الضعف العسكرى للجيش العثمانى، وحتى تتمكن أيضًا من تشتيت القوة العسكرية لألمانيا، وإشغالها فى عدة جبهات، وقد تمكن الجيش البريطانى بقيادة الجنرال «إدموند اللنبى» من احتلال كافة الأراضى الفلسطينية، خلال الفترة الممتدة من أكتوبر ١٩١٧، حتى سبتمبر ١٩١٨، فقد احتل بئر السبع فى ٢١ أكتوبر ١٩١٧ وغزة فى ٩ أكتوبر ١٩١٧ ويافا فى ١٦ نوفمبر ١٩١٧ والقدس فى ٩ ديسمبر ١٩١٧، أما القسم الشمالى من فلسطين، فقد بقى تحت السيادة العثمانية، حتى احتلت القوات العسكرية البريطانية نابلس فى ٢٠ أكتوبر ١٩١٨، وحيفا وعكا فى ٢٣ أكتوبر ١٩١٨، وهكذا انتهى الحكم العثمانى لفلسطين، بعد حكم امتد أربعمائة سنة.

وبنهاية عام ١٩١٨، وانتهاء الحكم العثمانى لفلسطين، أصبحت البلاد تدار بإدارة عسكرية بريطانية، أطلق عليها اسم «الإدارة الجنوبية»، واتخذت من مدينة «القدس» مقرًّا لها، وعملت تحت سلطة حاكم إدارى عام، كان يتلقى أوامره من القائد العام «الجنرال اللنبى»، باعتباره المرجع الأعلى فى المسائل الرئيسة، إذ إنه كان يعمل تحت إشراف وزارة الحربية البريطانية، التى كانت تنفذ التعليمات وأوامر وزارة الخارجية.

وكانت الحكومة البريطانية قد تنكرت للوعود التى قطعتها للشريف حسين خلال «مراسلات الحسين ـ مكماهون ١٩١٥-١٩١٦» بشأن الاستقلال، إذ قامت بإجراء مفاوضات

http://kotob.has.it

سرية مع الحكومة الفرنسية حول مصير البلدان العربية، التى كانت تحت الحكم العثمانى، وتمخضت هذه المفاوضات عن التوقيع على «اتفاقية سايكس ـ بيكو ١٩١٦» بين الحكومتين، وبموجبها كانت العراق وشرق الأردن وسواحل الجزيرة العربية الشرقية الجنوبية من نصيب بريطانيا، بينما اختصت فرنسا بسوريا ولبنان، أما فلسطين فقد نصت الاتفاقية على وضعها تحت إدارة خاصة، وفقًا لاتفاقية تعقد بين روسيا وفرنسا وبريطانيا، كما منحت الاتفاقية بريطانيا ميناءى حيفا وعكا، على أن يكون ميناء حيفا حرًّا لتجارة فرنسا ومستعمراتها.

أخذت الإدارة العسكرية تعمل على تهيئة فلسطين بشكل تدريجى، حتى تصبح وطنًا قوميًّا لليهود، فاتبعت سياسة علنية موالية للحركة الصهيونية، إذ قامت بتضييق الخناق الاقتصادى على عرب فلسطين، وخاصة الفلاحين منهم، وتهويد الوظائف الحكومية، وفتح الأبواب أمام تدفق المهاجرين اليهود، وغير ذلك من الأساليب، لإرساء الدعائم الأولى للوطن القومى اليهودى، وتنفيذ «وعد بلفور»، ولم يكن عرب فلسطين بمنأى عن هذه السياسة، فقد أدركوا مدى تحيز ومحاباة الحكومة البريطانية تجاه اليهود، ومساندتها لمطالبهم فى الاستيطان والهجرة، ونزع الأراضى من أصحابها العرب، فكان لابد من أن يكون هناك ردة فعل من عرب فلسطين إزاء هذه السياسة، وقد تمثل ذلك فى الاضطرابات التى وقعت فى مدينة القدس خلال الفترة من ٤-٨ أبريل ١٩٢٠ أثناء احتفال المسلمين بموسم النبى موسى، الذى تصادف مع الاحتفالات الدينية للمسيحيين واليهود، وخلال هذا الاحتفال وقعت الاشتباكات بين العرب واليهود، والتى أسفرت عن وقوع العديد من القتلى والجرحى من كلا الجانبين، وقد أظهرت هذه الأحداث مدى تحيز بريطانيا تجاه اليهود، إذ قامت الشرطة البريطانية باستخدام كافة أساليب القمع والتنكيل بحق العرب، وقد اتهمت الحكومة كلًّا من موسى كاظم الحسينى والحاج أمين الحسينى وعارف العارف، بإثارة تلك الاضطرابات، فحكمت على الأخيرين بالسجن غيابيًّا لمدة عشر سنوات مع الأشغال الشاقة، لكنهما تمكنا من الفرار إلى شرق الأردن، وعزلت موسى كاظم الحسينى عن منصبه فى رئاسة بلدية القدس، وعينت راغب النشاشيبى بدلًا منه، كما قامت الحكومة البريطانية على إثر هذه الاضطرابات، بتشكيل لجنة تحقيق عسكرية لدراسة الأسباب التى أدت إليها، وكانت هذه اللجنة برئاسة الجنرال «بالين»، وقد أصبحت تعرف باسمه، وقد جاء فى التقرير النهائى للجنة أن أسباب الاضطرابات تعود إلى الأمور التالية:

http://kotob.has.it

- خيبة أمل العرب لعدم تنفيذ وتحقيق وعود الاستقلال، التى منحت لهم خلال الحرب العالمية الأولى.
- اعتقاد العرب بأن «وعد بلفور» يتضمن إنكارًا لحقهم فى تقرير مصيرهم، وخوفهم من أن إنشاء الوطن القومى، يعنى الزيادة الهائلة فى الهجرة اليهودية، التى ستؤدى إلى إخضاعهم للسيطرة اليهودية، من الناحية الاقتصادية والسياسية.
- ازدياد حدة الشعور بالقومية العربية، نظرًا لوجود الدولة العربية فى دمشق، والتى كانت محفزًا للآمال العربية.

وفى مؤتمر «سان ريمو» عام ١٩٢٠ قرر المجلس الأعلى للحلفاء، منح بريطانيا حق الانتداب على فلسطين، وبناء على ذلك عينت الحكومة البريطانية السير «هربرت صموئيل» الصهيونى البريطانى مندوبًا ساميًا على فلسطين، وحولت الإدارة العسكرية إلى إدارة مدنية، وكانت فى بداية الأمر تحت رقابة وزارة الخارجية البريطانية، ثم أصبحت تتبع مباشرة وزارة المستعمرات، وأطلق عليها اسم «حكومة فلسطين»، واتخذت من مدينة القدس مقرًّا لها.

استمرت ولاية صموئيل فى فلسطين لمدة خمس سنوات، قام خلالها بإصدار العديد من الأنظمة والتشريعات لصالح اليهود، وكان أكثر الأنظمة خطورة فى تغيير الوضع القائم فى فلسطين، هى تلك المتعلقة بالأراضى والهجرة، وذلك لتسهيل الهجرة اليهودية، وتمليك اليهود مساحات واسعة من الأراضى، كما منح المؤسسات اليهودية العديد من الامتيازات والمشاريع الاقتصادية، حتى يتمكنوا من السيطرة على الموارد الاقتصادية فى فلسطين، منها امتياز «العوجا»، الذى منح لـ«بنحاس روتنبرج»، لاستخدام مياه العوجا لتوليد الطاقة الكهربائية عام ١٩٢١، وامتياز شركة الكهرباء الفلسطينية عام ١٩٢٣، لاستخدام نهر الأردن واليرموك، لتوليد الطاقة الكهربائية وتوريدها، وامتياز استخراج الأملاح والمعادن من البحر الميت عام ١٩٢٥.

وفى ٢٢ يونيو عام ١٩٢٢ أصدر وزير المستعمرات «ونستون تشرشل»، بيانًا بشأن السياسة البريطانية تجاه فلسطين، عرف باسم «الكتاب الأبيض»، حيث أكد أن «وعد بلفور» لا يعنى تحويل فلسطين بجملتها وجعلها وطنًا قوميًّا لليهود، بل يعنى أن وطنًا كهذا يؤسس فى فلسطين، كما أكد أن هذا التصريح، الذى حظى بتأييد دول الحلفاء فى مؤتمر «سان

http://kotob.has.it

ريمو»، ومعاهدة سيفر، غير قابل للتغيير، وأن ترقية الوطن القومى اليهودى فى فلسطين، لا يعنى فرض الجنسية اليهودية على أهالى فلسطين، بل زيادة رقعة الطائفة اليهودية، بمساعدة من جمع اليهود فى مختلف أنحاء العالم، إلا أنه بين أن وجود الشعب اليهودى فى فلسطين، هو حق وليس منحة، مما جعل ضمان إنشاء الوطن القومى اليهودى، ضمانًا دوليًّا، كما أنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة، كما تضمن الكتاب استمرار الهجرة اليهودية، مع مراعاة القدرة الاقتصادية للبلاد على استيعاب المهاجرين، ونص على تشكيل مجلس تشريعى للبحث مع الإدارة فى الأمور المتعلقة بتنظيم المهاجرة، واستثناء فلسطين من الوعود التى قطعتها الحكومة البريطانية للشريف حسين بشأن الاستقلال.

هكذا جاء «الكتاب الأبيض» ليؤكد تصميم الحكومة البريطانية على تنفيذ «وعد بلفور»، وإقامة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين، دون الاكتراث بمطالب عرب فلسطين، فيما يتعلق بإلغاء وعد بلفور، ووقف الهجرة، وإقامة الحكومة الوطنية، حيث كان القصد منه «تطمين» العرب وتهدئة مخاوفهم.

وفى ٢٤ يونيو ١٩٢٢ تم إقرار «صك الانتداب البريطانى على فلسطين» من قبل عصبة الأمم، وجاء فى مقدمة و٢٨ مادة، كانت معظمها لصالح اليهود والوطن القومى اليهودى، حيث تضمنت المقدمة نص تصريح وعد بلفور، ومصادقة عصبة الأمم على الانتداب البريطانى على فلسطين، وتخويل بريطانيا بتنفيذ الوعد، كما تضمن «الصك» مواد تتعلق بإنشاء الوطن القومى اليهودى، والاعتراف بوكالة يهودية، لتكون هيئة عامة لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطينية، والتعاون معها فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية، واعترف «الصك» صراحة بالجمعية الصهيونية كوكالة دائمة، شريطة موافقة الدولة المنتدبة على دستورها «مادة- ٤»، وحدد مسئوليتين للانتداب البريطانى: **الأولى**: أن تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن وضع البلاد فى الأحوال السياسية والاقتصادية، التى تضمن إنشاء الوطن القومى اليهودى، **والثانية**: ترقية مؤسسات الحكم الذاتى، لتكون مسئولة عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين، بغض النظر عن الجنس والدين «مادة- ٢»، وطلب من إدارة فلسطين أن تعمل على تسهيل الهجرة اليهودية فى أحوال ملائمة، وتشجع، بالتعاون مع الوكالة اليهودية، الاستيطان اليهودى فى الأراضى الأميرية والأراضى غير المطلوبة للمقاصد العمومية «مادة- ٦».

http://kotob.has.it

وتضمن «الصك» أيضًا أربع مواد تتعلق بالأماكن المقدسة، والحفاظ عليها، فقد أنيط بالدولة المنتدبة، جميع المسئوليات المتعلقة بالأماكن والمبانى والمواقع المقدسة فى فلسطين، وضمان الوصول إليها «مادة- ١٣»، وتشكل الدولة المنتدبة، بموافقة من مجلس عصبة الأمم المتحدة، لجنة لدراسة وتحديد وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة، والطوائف الدينية المختلفة فى فلسطين «مادة- ٤»، ويترتب على الدولة ضمان الحرية الدينية لجميع الطوائف، شريطة المحافظة على النظام العام والآداب العامة، دون تمييز بين السكان، على أساس الجنس أو الدين أو اللغة «مادة- ١٥»، وتكون مسئولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام والحكم المنظم، من الإشراف على الهيئات الدينية والجزائية التابعة لجميع الطوائف الدينية المذهبية فى فلسطين، ولا يجوز اتخاذ أى تدابير من شأنها أن تعمل على إعاقة أعمال هذه الهيئات أو التعرض لها أو إظهار التمييز ضد أى ممثل من ممثليها أو عضو من أعضائها، بسبب دينه أو جنسه «مادة- ١٦».

يتضح من مواد «الصك» أنها تم صياغتها بشكل يخدم السياسة الصهيونية، ويكفل إقامة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين، فالانتداب جاء ليخدم مصالح الشعوب والدول التى تخضع له، حتى تصل إلى مرحلة النضج السياسى والاستقلال التام، وليس لتنفيذ وعود سياسية قطعتها على نفسها حكومة الدولة المنتدبة، قبل إقرار مبدأ الانتداب من عصبة الأمم، وبالإضافة إلى ذلك، فإن المادة الثانية من صك الانتداب تضمنت تعهدين متناقضين، لا يمكن التوفيق بينهما، إذ ليس من المعقول أن توضع فلسطين فى ظروف خاصة لصالح اليهود، وهم أقلية، دون المساس بحقوق العرب، الذين كانوا يشكلون أغلبية السكان.

وبعد أسبوعين من موافقة عصبة الأمم على «صك الانتداب البريطانى لفلسطين»، أصدرت الحكومة البريطانية دستورًا لفلسطين فى ١٠ أغسطس، وأصبح نافذ المفعول فى ١١ سبتمبر ١٩٢٢، واشتملت مقدمته على نص تصريح وعد بلفور، وتضمن إنشاء مجلس تشريعى يكون برئاسة المندوب السامى، لا تنفذ قوانينه إلا بموافقته، وأعطى المندوب السامى صلاحيات واسعة، تتمثل فى إصدار القوانين والإشراف على الأراضى العمومية، وتعيين الموظفين وعزلهم ومنح العفو وإبعاد المجرمين السياسيين.

وأصبحت السلطة العليا وفق هذا الدستور فى يد المندوب السامى، بينما لم يكن للعرب

http://kotob.has.it

الفلسطينيين أى سلطة تذكر، حتى إن المجلس التشريعى كانت صلاحياته مقيدة بإدارة المندوب السامى، وبالتالى فلم يكن لهذا المجلس سلطة تنفيذية على الإطلاق، ولذلك كان من الطبيعى أن لا توافق اللجنة التنفيذية العربية على هذا الدستور.

وفى هذا السياق لابد من تناول جزئية مهمة فى هذه القضية، وهى أن «وعد بلفور»، وإن كان قد صدر عن وزير خارجية بريطانيا، بداية، إلا أنه لم يكن وعدًا بريطانيًّا خالصًا، ولا يتحمل اللورد بلفور وحده المسئولية التاريخية عنه، ذلك لأنه كان فى واقعه تعبيرًا عن إستراتيچية معتمدة أوروبيًّا وأمريكيًّا، فالوثائق تكشف أن الحكومة البريطانية، عمدت قبل إصداره إلى استشارة كلٍّ من: الرئيس الأمريكى «ولسون» وحكومتى فرنسا وإيطاليا، وحصلت على الموافقة التامة على ما تضمنه، تجاه كلٍّ من اليهود والشعب العربى الفلسطينى، وفى الجلسة التى أقرت فيها الحكومة البريطانية «وعد بلفور»، قررت أن يشكل اليهود العاملون فى الجيوش البريطانية، والذين يقدرون بأربعين ألفًا، «فيلقًا يهوديًّا»، ضمن جيوش الحلفاء، وأن يكون لهذا «الفيلق» حق رفع العلم الصهيونى، بحيث يشارك فى الحرب، ويدخل فلسطين تحت قيادة اللنبى بهذه الصفة، وليكون قوة عسكرية صهيونية مستعدة للمستقبل، ولم يعترض أحد من قادة الحلفاء على هذا القرار، ففى ١٤/ ٢/ ١٩١٨ أعلنت الحكومة الفرنسية موافقتها الرسمية على وعد بلفور، وتلتها إيطاليا بإعلان تأييدها فى ٩/ ٥/ ١٩١٨، فيما أعلن مجلسا الشيوخ والنواب الأمريكيان، فى جلسة مشتركة يوم ٣٠ يونيو ١٩٢٢ تأييدهما لإنشاء الوطن القومى اليهودى، استنادًا لما جاء به وعد بلفور، وبهذا تكون دول الحلفاء الرئيسية الأربع، مشاركة فى الوعد، وملتزمة بالرؤية الإستراتيچية التى حددها، لإقامة استعمار استيطانى عنصرى صهيونى على التراب العربى فى فلسطين، ومقرة فى الوقت ذاته اعتماد سياستين متناقضتين تناقضًا تامًّا، تجاه الطرفين الصهيونى والعربى:

فمن جهة، هناك اعتراف باليهود كشعب، له حقوق سياسية، يجسدها الالتزام بالعمل على إقامة «وطن قومى» له فى فلسطين، والتعهد ببذل أقصى الجهود لتنفيذ ذلك، كذلك الإقرار بأن لليهود ـ حيثما وجدوا ـ حقوقًا سياسية وقانونية، لا يجوز المساس بها، الأمر الذى ينطوى على توفير كل الضمانات القانونية والسياسية لنشطاء الحركة الصهيونية، حيثما تحركوا، وتيسير عملهم لتهجير اليهود وجمع التبرعات، وغير ذلك من أنشطة: سياسية واجتماعية وإعلامية، وذلك بضمانة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا،

http://kotob.has.it

ومن جهة ثانية، اعتبار الشعب العربى الفلسطينى، صاحب الوجود الطبيعى، الممتد فى وطنه منذ فجر التاريخ، مجرد طوائف غير يهودية، موجودة فى فلسطين، دون بيان لطبيعة هذا الوجود، هل هو مواطنة، أم إقامة دائمة، أم مجرد إقامة مؤقتة، وليس لهذه الطوائف سوى حقوق دينية ومدنية، دون أى حقوق سياسية!!.

وفى تصريح لبلفور فى ١٩/ ٢/ ١٩١٩ قال: إن النقطة الضعيفة فى مركزنا ـ بالطبع ـ هى أننا، فيما يتصل بفلسطين، نمتنع عامدين، ونحن على صواب فى ذلك، عن قبول مبدأ تقرير المصير، ذلك لأنه إذا استشير السكان الحاليون، فإنهم دون شك سيصوتون ضد اليهود، أما مبرر سياستنا هذه، فهو أننا نعتبر فلسطين قضية استثنائية جدًّا، وأن مشكلة اليهود خارج فلسطين ذات أهمية عالمية.

وفى مذكرة حول مستقبل فلسطين صادرة فى ١٨/ ١٠/ ١٩١٨ عن وزارة الحربية البريطانية، ذكرت أن فلسطين ومصر تسيران من الوجهة الإستراتيچية معًا، ففلسطين ليست حاجزًا ضروريًّا أمام قناة السويس فحسب، بل إن أى دفاع عن قضية فلسطين، تكون قاعدته الرئيسية من الناحية الأخرى فى القنطرة، وفلسطين جغرافيًّا وعمليًّا، تقع فى قلب الإمبراطورية البريطانية.

كما أعدت إدارة أركان الحرب، فى وزارة الحربية البريطانية مذكرة حول هذه القضية فى ١٩/ ١٢/ ١٩١٨، أكدت أن إقامة دولة يهودية حاجزة فى فلسطين، على الرغم من أنها ستكون دولة ضعيفة بذاتها، لكنها من الناحية الإستراتيچية شىء مرغوب فيه بالنسبة لبريطانيا العظمى.

أما الرئيس الأمريكى ولسون، رافع شعار حق الشعوب فى تقرير مصيرها، والذى أوفد لجنة «كنج ـ كراين» لتقصى الحقائق فى فلسطين، فإنه لم يأخذ بتقرير اللجنة، الذى أكد صراحة: إذا كانت رغبات السكان فى فلسطين سيعمل بها، فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود، وهم تسعة أعشار السكان كلهم تقريبًا، يرفضون البرنامج اليهودى رفضًا باتًّا، والمعطيات تثبت أن سكان فلسطين، لم يجمعوا على شىء مثل إجماعهم على هذا الرفض، لكن الرئيس الأمريكى اعتمد توصية «لجنة الشرق الأدنى فى دائرة الاستخبارات الأمريكية»، بأن المصلحة الأمريكية تقضى بأن على الوفد الأمريكى فى مؤتمر الصلح، أن يتبنى فيما يخص

http://kotob.has.it

فلسطين المبادئ الأربعة التالية: فصل فلسطين عن البلاد العربية المجاورة، ووضعها تحت الانتداب البريطانى، بإشراف عصبة الأمم، ودعوة يهود العالم إلى العودة لفلسطين، وحمل مؤتمر الصلح على ضمان الاعتراف بالدولة اليهودية، حالما تتشكل فى فلسطين.

وقد أقرت الزعامة الصهيونية المسعى الأمريكى، ففى اجتماع للجنة السياسية الصهيونية فى لندن بتاريخ ١٩١٨/٨/١٦، قال «ناحوم سوكولوف ـ الزعيم الصهيونى ورئيس الاجتماع»: إن الصهيونيين يتطلعون إلى إعادة التوازن، من خلال توثيق تعاونهم مع الممثلين الحقيقيين للعرب خارج فلسطين، وذلك حتى يؤثروا فى العرب داخل فلسطين، وهو الأمر الذى تم تنفيذه على أرض الواقع بالفعل، فاالتحالف الاستعمارى الغربى ـ الصهيونى، كثيرًا ما كان يلجأ لتوظيف علاقته بمن يعتبرهم «الأصدقاء» العرب، كلما شعر بالحاجة الملحة لإبعاد الحراك الوطنى الفلسطينى عن مساره الصحيح، أو شعر بالقلق من احتمال استجابة القيادة الفلسطينية لنبض الشارع العربى، وتأسيسًا على هذه الحقيقة يغدو منطقيًّا اعتبار هذا النهج مكملًا للإستراتيچية المعتمدة، وفى مقدمة التكتيكات الغالبة الصادرة عنها.

ÁəłȻŭ ļǩłp ńʒłY âł ǪØ₺ÆǪǩł

كان التقسيم الإدارى لفلسطين قبل الانتداب البريطانى موزعا على أربعة ألوية هى:

- اللواء الجنوبى، ويضم أربعة أقضية هى: غزة، بئر السبع، المجدل، الخليل.
- لواء القدس يافا، ويضم ستة أقضية هى: القدس، يافا، بيت لحم، رام الله، أريحا، الرملة.
- لواء نابلس: ويضم أربعة أقضية هى: نابلس، طولكرم، جنين، بيسان.
- لواء الشمال: ويضم خمسة أقضية هى: جنين، عكا، الناصرة، طبرية، صفد.

وبعد ذلك تم دمج بعض القضية ببعض، فأصبحت جميعها ستة عشر قضاء هى: صفد، عكا، طبرية، بيسان، الناصرة، حيفا، جنين، طولكرم، نابلس، رام الله، الرملة، يافا، القدس، الخليل، غزة، بئر السبع.

استمر هذا التقسيم الإدارى الأول حتى عام ١٩٣٩، حيث أعادت بريطانيا التقسيم الإدارى مرة ثانية على النحو التالى:

http://kotob.has.it

- لواء الجليل: وقاعدته «الناصرة» ويتألف من قضاء «عكا، بيسان، صفد، طبرية، والناصرة».
- لواء حيفا: يضم قضاء حيفا- لواء نابلس: ويتألف من قضاء نابلس وجنين وطولكرم.
- لواء القدس: يشمل قضاء القدس والخليل ورام الله- لواء يافا: يشمل قضاء يافا والرملة.
- لواء غزة: يشمل قضاء غزة وبئر السبع.

وقد سعت حكومة الانتداب البريطانى، التى أسست للهجرة والاستيطان اليهودى فى فلسطين، لتسخير القوانين لصالح اليهود، وتضييق الخناق الاقتصادى على العرب، بالإضافة إلى رفض مطالب عرب فلسطين، بشأن التمثيل السياسى، وإقامة حكومة وطنية، مما أدى إلى ازدياد حدة التوتر لدى العرب، خاصة بعد محاولات اليهود الاعتداء على المقدسات الإسلامية وأراضى الأوقاف فى مدينة القدس، الأمر الذى أدى إلى ازدياد نقمة الفلسطينيين على الحكومة.

وكان السبب الرئيسى فى الصدامات التى وقعت بين العرب واليهود عام ١٩٢٩، هو الخلاف بين الطرفين حول «حائط البراق»، الذى يعتبر مكانًا مقدسًا لدى المسلمين واليهود، والبراق مكان صغير ملاصق لجدار الحرم الشريف فى القدس، وقد جرت التقاليد الإسلامية على اعتباره المكان الذى ربط فيه الرسول ﷺ البراق ليلة الإسراء، فأصبح يعرف عند المسلمين بالبراق، كما أن الجهات الخارجية التى تحيط بالبراق، هى أوقاف إسلامية منذ أكثر من ٧٠٠ سنة، دون انقطاع، ويعتبر أيضًا الحرم الشريف مكانًا مقدسًا، وملكًا للأمة الإسلامية منذ ما يقرب من أربعة عشر قرنًا من الزمان.

أما بالنسبة لليهود، فيشكل الحائط جزءًا من الحائط الخارجى الغربى لهيكل اليهود القديم، ويقدسونه، باعتباره البقية الباقية من ذلك المكان المقدس، فقد اعتاد اليهود منذ العصور الوسطى على زيارة هذا المكان فى المناسبات الدينية، خاصة يوم الصيام المعروف بيوم تسعة أغسطس، والذى يحتفل فيه بذكرى خراب آخر هيكل لليهود من قبل «هيرودس».

http://kotob.has.it

وبعد وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطانى، حاول اليهود خلال فترة العشرينيات إجراء بعض التغييرات فى الوضع القائم، ففى الثانى من سبتمبر١٩٢٨، وبمناسبة عيد الغفران، قاموا بنصب المقاعد أمام الحائط وجلب الكراسى والمصابيح والحصر وتابوت العهد وكتب التوراة، وإقامة الستار الخشبى، الذى يفصل بين الرجال والنساء، وذلك تمهيدًا لإقامة «كنيس» يهودى فى هذا المكان، مما أدى إلى احتجاج المسلمين، وتدخل الحكومة البريطانية، التى قامت بإزالة الستار، ورفع كافة الأغراض التى وضعها اليهود، والتى تخالف ما كان معتادًا عليه من قبل، بعد أن أخذ الحاج أمين الحسينى يدعو لعقد مؤتمر إسلامى عام، لإثارة الجو الإسلامى فى فلسطين والبلاد العربية، وانعقد هذا المؤتمر فى أول نوفمبر ١٩٢٨.

لكن الحكومة البريطانية فشلت فى التوفيق بين الطرفين، خاصة وأن الخلاف هنا، خلاف على مكان مقدس لديهما، مما يعنى بأن الصدامات ستتجدد مرة أخرى، وبشكل أعنف من قبل، ففى ١٥ أغسطس ١٩٢٩، وبمناسبة ذكرى إحياء هيكل سليمان، قام اليهود بمظاهرة ضخمة فى شوارع مدينة القدس، واتجهوا إلى حائط البراق، حيث رفعوا العلم الصهيونى، وأنشدوا النشيد الوطنى الصهيونى، الأمر الذى أدى إلى استفزاز مشاعر المسلمين، فقاموا فى اليوم التالى بمظاهرة مضادة، حطموا خلالها منضدة لليهود على رصيف الحائط، وأحرقوا أوراق الصلوات اليهودية الموجودة فى ثقوب الحائط، فكانت هذه الأحداث، مقدمة للصدامات الكبيرة التى وقعت بين الطرفين فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٩، والتى بدأت من مدينة القدس، وامتدت لتشمل كافة أنحاء فلسطين، وقد أسفرت تلك الصدامات عن وقوع العديد من الضحايا والجرحى من كلا الجانبين، ولم تهدأ إلا بعد تدخل القوات العسكرية البريطانية، التى استخدمت كافة أساليب القمع والعنف بحق العرب.

وحدثت المذابح الوحشية، التى أقدمت عليها العصابات الصهيونية فى كافة أرجاء فلسطين، لإجبار الشعب الفلسطينى على الهجرة من أرضه ووطنه، وهى السياسة التى لازالت تنتهجها هذه العصابات حتى اليوم، وإن تغيرت الأشكال، لكن الهدف واحد دائمـًا، وهو إفراغ فلسطين من أهلها، لإحلال المستوطنين اليهود بدلًا منهم.

http://kotob.has.it

ÁDZKŘǩł ǨdžÄǩł

ǰØă ʂɋə Åə ÁDZÑØHdžǩł ʒĸăÓɋʂ èł

ɳØřpʒpàł ʒpz ɭǩł

الصهيونية حركة أوروبية الجذور، فكرًا وممارسة، إذ نشأت ونضجت فى أجواء القوميات الأوروبية فى القرن التاسع عشر، لذلك غطت مقولاتها بخطاب دينى يهودى، بمزاعم ومقولات زائفة، سواء من ناحية المضمون فى الفكرة السياسية «الدولة القومية تحل المسألة القومية» أو لناحية تجسيدها فى الواقع عبر «الاستعمار الاستيطانى»، الذى سبقتها إليه الدول الأوروبية فى بقاع متعددة من العالم، وقد تقدمت الصهيونية بمشروعها منطلقًا من أسطورة «شعب الله المختار»، و«أرض الميعاد»، و«عودة الشعب المختار إلى وطنه».

أما فى الممارسة العملية، فكان لابد لحركة من هذا النمط أن تعتمد أسلوب التآمر السياسى والدبلوماسى، واستغلال التناقض بين القوى، لتمرير مشروعها، ذى الطبيعة المزدوجة «اليهودية والإمبريالية».

وفى تقليدها للحركات القومية الأوروبية، برزت الصهيونية، كـ«حركة قومية، تسعى لإقامة دولة قومية»، وتحقيق السيادة السياسية فيها، أسوة بالقوميات الأخرى، رغم أنه كان ينقصها أهم مقومات الحركة القومية، والتى تتمثل فى «الشعب الموحد والأرض المحددة»، فاليهود المنتشرون فى جميع أنحاء العالم، لم تكن بينهم من روابط، إلا العقيدة الدينية، مع وجود «مذاهب» متعددة بينهم، لكنها فى مسار معاكس تمامًا لنشوء الدول القومية، تحركت من إعلان السيادة، وراحت تبحث عن «شعب» تسبغ عليه صفة الأمة، ومن ثم عن رقعة أرض، تجمع

http://kotob.has.it

فيها بين الشعب والسيادة، وبهذا تكون الفكرة قد تبلورت خارج الشعب والأرض، ولم تكن تعبيرًا عن تطلعات ذلك الشعب، ولا تجسيدًا لإرادته القائمة على وعيه لذاته، كوحدة ذات خصوصية، وعلى أرض محددة، يريد السيادة عليها، أسوة بغيره من الشعوب.

ففى القرن التاسع عشر، تضافرت عوامل ذاتية، فى التجمعات اليهودية الأوروبية، على قاعدة «المسألة اليهودية»، وعوامل أوروبية عامة، فى إطار «المسألة الشرقية» لتتحرك الفكرة الصهيونية، وتنتقل بها من المجرد، إلى المحسوس فى المشروع الصهيونى العملى.

الصهيونية صاغت منطلقاتها الفكرية، وكذلك سبل ووسائل تجسيد مشروعها العملى، مستغلة الأزمات الناجمة عن المسألتين: اليهودية والإمبريالية؛ ففى الشق اليهودى، طرحت نفسها كوسيلة وحيدة لإخراج اليهود من أزمتهم المتفاقمة داخل المجتمعات الأوروبية، أما فى الشق الإمبريالى، فقد طرحت نفسها سبيلًا لتذليل العقبات الناجمة عن الهدف الإمبريالى، فى تطويع شعوب المنطقة العربية لإملاءاته، عبر إقامة مشروع استيطانى، يشكل مركزًا إقليميًّا مناهضًا لحركة شعوب المنطقة، فى مواجهة الغزو الإمبريالى.

وكان طبيعيًّا أن تعمد حركة من هذا النمط المنطلق، تدعى الرابطة القومية بين تجمعات دينية مبعثرة فى بقاع العالم كلها، والحق التاريخى على أرض آهلة بسكانها الأصليين، إلى اختلاق المزاعم، وتشويه التاريخ والجغرافيا التاريخية فى خطابها السياسى، وأن تعتمد على صعيد التخطيط والتنفيذ على أسلوب التآمر والدسائس، وبالتالى العنف والإرهاب لتحقيق أهدافها، فالتجمعات اليهودية التى انتشرت فى أنحاء العالم كلها، لم يكن يجمعها ناظم اجتماعى، أو اقتصادى، أو لغوى، أو تاريخى. لذلك، فالصهيونية لم تتبلور فى صفوف كتلة موحدة من اليهود، مجتمعة فى رقعة جغرافية محددة، وتسودها أوضاع اجتماعية واقتصادية متشابهة، أو متكاملة، وإن أدت النخب اليهودية المندمجة فعليًّا فى النظام الرأسمالى الإمبريالى، دور «المبشر» بهذه الحركة أولًا فى أوساط اليهود أنفسهم، الذين كانوا الأشد معارضة للأفكار الصهيونية، ولمشاريع الاستيطان التى تنطوى عليها، ولم تكن تلك الأفكار، ولا النخب التى تصوغها وتروج لها، تعبر بصورة حقيقية عن الاتجاهات السائدة فى أوساط التجمعات اليهودية، التى كانت لكلٍّ منها أوضاعها ومشكلاتها وتطلعاتها ونشاطاتها.

بدأت فكرة الاستيطان فى فلسطين، تلوح فى الأفق، بعد ظهور حركة الإصلاح الدينى على يد «مارتن لوثر» فى أوروبا، حيث بدأ أصحاب المذهب «البروتستانتى» الجديد،

http://kotob.has.it

الترويج لفكرة تقضى بأن اليهود ليسوا جزءًا من النسيج الحضارى الغربى، لهم ما لهم من الحقوق، وعليهم ما عليهم من الواجبات، وإنما هم «شعب الله المختار، وطنهم المقدس فلسطين»، يجب أن يعودوا إليه، وكانت أولى الدعوات لتحقيق هذه الفكرة، عندما قام التاجر الدنماركى «أوليجربولى» عام ١٦٩٥، الذى أعد خطة لتوطين اليهود فى فلسطين، وقام بتسليمها إلى ملوك أوروبا فى ذلك الوقت، وفى عام ١٧٩٩ كان «نابليون بونابرت» أول زعيم دولة، يقترح إنشاء دولة يهودية فى فلسطين، أثناء حملته الشهيرة على مصر وسوريا فى القرن التاسع عشر، ثم اشتدت حملة الدعوات للمشروع الاستيطانى اليهودى فى فلسطين، وانطلقت هذه الدعوات من أوروبا، مستغلة المناخ السياسى السائد حول الأطماع الاستعمارية الأوروبية، فى تقسيم ممتلكات الرجل المريض «الدولة العثمانية»، والتى عرفت حينئذ بـ«المسألة الشرقية»، وقد تولى أمر هذه الدعوات عدد من زعماء اليهود وغيرهم، أمثال: اللورد «شاتسبورى»، الذى دعا إلى حل «المسألة الشرقية» عن طريق استعمار اليهود لفلسطين، بدعم من الدول العظمى، ساعده فى ذلك اللورد بالمرستون «١٨٥٦-١٧٨٤»، الذى شغل عدة مناصب منها، وزير خارجية بريطانيا، ثم رئيس مجلس وزرائها، حيث قام بتعيين أول قنصل بريطانى فى القدس عام ١٨٣٨، وتكليفه بمنح الحماية الرسمية لليهود فى فلسطين، كما طلب من السفير البريطانى فى القسطنطينية التدخل لدى السلطان العثمانى، للسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين.

لكن لابد هنا أن نؤكد أنه لم يحظَ موضوع بتلاعب لغوى، ذى أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية، كما حظى موضوع «الاستيطان» الإسرائيلى لأرض فلسطين العربية المحتلة، حيث درج الإسرائيليون والغربيون بصفة عامة على استخدام هذا المصطلح، بهدف تضليل العرب والرأى العالمى، حول أحد أخطر مظاهر الصراع العربى ـ الإسرائيلى، فالمعنى الحقيقى لكلمة «استوطن»، أى «طلب وطنًا له»، أو حاول إيجاد وطن له، لكن ما يجرى على أرض الواقع، هو عمليات قتل وتهجير قسرى، وإجراءات عنصرية، تُبيد السكان الأصليين، كى يحل محلهم مهاجرون مغتصبون للأرض والمياه والطبيعة، لذلك فالمعنى أو التوصيف الحقيقى لما جرى فى فلسطين هو «اغتصاب»، ولكننا سنضطر لاستخدم كلمة الاستيطان، كما درج استخدامها عربيًّا وغربيًّا فى تناول هذه القضية، كى يكون المعنى مفهومًا، فى ظل قاعدة «خطأ شائع أفضل من صحيح غير معلوم».

http://kotob.has.it

فبعد ظهور الحركة الصهيونية، كـ«حركة سياسية» عملية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، سعت هذه الحركة إلى السيطرة على الأراضى الفلسطينية، وكان من أبرز نشطائها «لورنس أوليفانت» ١٨٨٨-١٨٢٠، وكان عضوًا فى البرلمان الإنجليزى، وعمل أيضًا فى السلك الدبلوماسى الإنجليزى، ومن أجل ذلك قام فى عام ١٨٨٠ بنشر كتاب بعنوان «أرض جلعاد»، اقترح فيه إنشاء مستوطنة يهودية شرقى الأردن، شمال البحر الميت، لتكون تحت السيادة العثمانية، بحماية بريطانية، وكذلك شجع استعمار اليهود فى فلسطين والمناطق المجاورة، عن طريق إقامة مستعمرات جديدة، ومساعدة القائم منها.

بالإضافة إلى أوليفانت، حاول العديد من زعماء اليهود فى القرن التاسع عشر، القيام بمشاريع لتوطين اليهود فى فلسطين، ومن بين هؤلاء مونتفيورى ١٧٨٤-١٨٨٥، الذى حاول استئجار (٢٠٠) قرية فى الجليل، لمدة ٥٠ عامًا، مقابل ١٠-٢٠٪ من إنتاجها، إلا أن هذه المحاولة فشلت، أمام رفض الحكم المصرى لبلاد الشام آنذاك، ثم نجح فى الحصول على موافقة السلطان العثمانى، بشراء عدد من قطع الأراضى بالقرب من القدس ويافا، وأسكن فيها مجموعة من العائلات اليهودية، إلا أن هذه الخطوة أخفقت أيضًا تحت تحفظ السلطات العثمانية لمشاريع الاستيطان فى فلسطين، كما بذل «وليم هشلر» جهودًا فى جمع تبرعات مادية، وإرسالها إلى الجمعيات الصهيونية، لتشجيع الاستيطان فى فلسطين، تحت الحماية البريطانية.

ÁDZK ă ÓQ5 è Ł pƵŭĸŁ NHÑDZ

وقد ارتكز الاستيطان الصهيونى فى فلسطين على ترويج الفكر الاستيطانى، ولقد لعب الباحثون والمفكرون والسياسيون الصهاينة دورًا فكريًّا متفاعلًا، وتبنوا دبلوماسية نشطة لتجميع اليهود، وتوجيه أنظارهم إلى فلسطين، لإنشاء وطن قومى لهم، ولقد ركز الفكر الصهيونى على الاستيطان، لما له من أهمية بالغة، ومن أجل إنجاح مسيرة الاستيطان، قدمت الإغراءات الاقتصادية والإغراءات الاجتماعية، واستقطاب رجال الأعمال، حيث وُجهت النداءات، التى تهز المشاعر، لتخاطب الأثرياء من يهود العالم لدعم الاستيطان، وكان لكتاب «تيودور هرتزل ـ الذى حمل عنوان دولة اليهود»، أثر بارز فى استقطاب

http://kotob.has.it

البرجوازيين، وفى هذا الكتاب دعا هرتزل لتطوير الأراضى التى ستكون تحت إدارة وإشراف الشركة اليهودية، لرجال الأعمال اليهود، ولقد بين فى هذا الكتاب أن عائدات الاستثمار فى فلسطين عالية جدًّا ومغرية، بشكل أسطورى، فالمليون سيجلب ١٥ مليونًا، هذه الإغراءات القائمة على خصوبة الخيال، كانت أساسًا لاستجلاب المستوطنين إلى فلسطين، بأجور تفوق إنتاجية العمل، زيادة فى الجذب والإغراء، ولقد استطاعت هذه الدعاية الصهيونية استقطاب المهاجرين، واستقدامهم إلى فلسطين.

لقد عبّر المؤتمر الصهيونى الأول عن «الحلم الصهيونى» بتحديد سقفه النظرى، القاضى بتأسيس دولة عبرية فى فلسطين، وكان هذا المؤتمر نقطة تحوّل مهمة فى تاريخ الحركة الصهيونية، التى بدأت تخطط لتنفيذ مقررات هذا المؤتمر، ابتداء من الهجرة إلى فلسطين، ومرورًا باحتلال العمل والإنتاج والسوق، وصولًا إلى احتلال الأرض، وإجلاء السكان العرب، ومن ثم قيام إسرائيل.

لذلك عملت «الماكينة» المالية والإعلامية الصهيونية، لتهيئة المستلزمات على تحقيق مقررات المؤتمر تحت شعار «العودة إلى صهيون»، وصهيون هو اسم جبل فى مدينة القدس، وفى حينها قال «هيرتزل»: إن الهدف هو وضع الحجر الأساسى للبيت، الذى سيسكنه الشعب اليهودى فى المستقبل.. وإن الصهيونية هى «عودة اليهودية قبل العودة إلى بلاد اليهود».

لقد شكل المؤتمر، والبرنامج الذى تم إقراره، وجو الحماسة الذى رافقه بحضور (٢٠٤) مندوبين، يمثلون (١١٧) منظمة صهيونية، وحضور يهود أوروبا، وفى مقدمتهم يهود روسيا، والذين بلغ عددهم (٧٠) مندوبًا، وألمانيًّا واسكندينافيًّا والقارتين الأمريكيتين، إضافة إلى بعض يهود البلدان العربية، خصوصًا يهود الجزائر، نقطة انطلاقة نحو فلسطين، خاصة بعد تأسيس «المنظمة الصهيونية العالمية»، التى أشرفت على مجمل نشاطات الحركة الصهيونية، حيث تأسست من (١٥) عضوًا استشاريًّا و(٥) أعضاء، كلجنة تنفيذية، تصرفت وكأنها حكومة فعلية، وإن كانت فى المنفى، وفتحت حسابًا مصرفيًّا، وجمعت تبرعات واشتراكات كبيرة، بلغت فى حينها مليون جنيه إسترلينى، واختير هيرتزل رئيسًا لها، ونشطت المنظمة الصهيونية العالمية على الصعيد الدولى، وأصبح لها تأثير دولى قوى، مما جعل بريطانيا تعرض عليها عام ١٩٠٥ «ستة آلاف ميل مربع من الأراضى الأوغندية فى أفريقيا، لإقامة الوطن

http://kotob.has.it

القومى المنشود لليهود، لكن المنظمة رفضت، كما رفضت المنظمات الصهيونية التابعة لها، الفكرة من الأساس، وأصرت على أن تكون فلسطين «المكان المقدس»، حسب الرواية التوراتية، هى مكان الدولة الصهيونية العبرية.

واستمرت جهود المنظمة الصهيونية العالمية، فى الضغط على الغرب للحصول على وعد بإنشاء الوطن القومى لليهود، حتى أصدر «آرثر جيمس بلفور وزير خارجية بريطانيا، وعده المشهور بـ (وعد بلفور) عام ١٩١٧»، الذى جاء فيه أن حكومة صاحبة الجلالة تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وهو الوعد الذى وصفه الزعيم جمال عبدالناصر بأنه «وعد من لا يملك لمن لا يستحق»، وهذا الوعد أعطاه بلفور بعقليته الاستعمارية، حيث رأى أن إقامة كيان صهيونى فى فلسطين، سيكون أحد الخطوط الإستراتيچية للدفاع عن قناة السويس وطريق الهند، الذى تتحكم فيه بريطانيا، وقد تلقى الرئيس ترومان هذا الوعد بحماسة كبيرة وطيب خاطر.

ووضعت المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٩٤٦ فى مؤتمرها الجديد (الثانى والعشرين)، الذى انعقد فى مدينة بازل أيضًا، فكرة إنشاء دولة يهودية فى فلسطين، كجزء من البرنامج العاجل للحركة الصهيونية، بتبنى مشروع مؤتمر بلتمور ١٩٤٢.

وعند صدور قرار التقسيم المعروف بالقرار (١٨١) فى عام ١٩٤٧، واندلاع الحرب العربية ـ الإسرائيلية لاحقًا، قامت الحركة الصهيونية المنظمة، بطرد السكان العرب والاستيلاء على الأراضى الفلسطينية، التى قررتها الأمم المتحدة، فى قرار التقسيم، وسيطرت على نحو ٧٨٪ من مساحة فلسطين التاريخية، ثم استكملت الأجزاء المحتلة ما بعد عدوان عام ١٩٦٧، وسعت لإجلاء عشرات الآلاف الآخرين من سكان الضفة والقطاع.

فالهجرة اليهودية التى كانت لا تزيد عشية انعقاد مؤتمر بازل على ٣٠ ألف يهودى، بلغت عام ١٩٤٨ نحو ٦٥٠ ألفًا، خاصة بعد إعلان قيام إسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨.

ورغم إدانة الأمم المتحدة لاحقًا الصهيونية، واعتبارها شكلًا من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى، بقرارها الشهير ٣٣٧٩ الصادر فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥، إلا أن الجمعية العامة عادت ونقضت قرارها فى سابقة خطيرة، وذلك فى شهر ديسمبر ١٩٩١، خصوصًا بعد تصدع الوضع الدولى، وانهيار الكتلة الاشتراكية، وتمزق الصف العربى، على نحو لم يسبق له مثيل.

http://kotob.has.it

لكن لابد أن نوضح هنا نقطة مهمة، وهى أنه خلال فترة الخلافة العثمانية فى فلسطين، والتى امتدّت من عام ١٥١٧ – ١٩١٨، كان هناك العديد من العوامل التى أدت إلى قيام الكيان الصهيونى، فقد تميزت الدولة العثمانية بسياسة شديدة التسامح مع الأقليات، وقد ساعدها ذلك على حرية الحركة والتخطيط، وخاصة فى الفترة التى تميزت فيها الخلافة العثمانية بالضعف، نتيجة تكالب الدول الاستعمارية عليها، بالإضافة إلى دور محاكم التفتيش الكاثوليكية فى إسپانيا عام ١٦٦٦، فى تصفية كلٍّ من الوجود الإسلامى واليهودى، مما أدى إلى هجرة اليهود، وخلق ما يسمى بيهود «الدونما»، والذين رفعوا شعار: «العام القادم فى أورشليم».

وقد كان للعديد من الحركات الصهيونية فى أوروپا، أثر بالغ فى تحريك مجريات الحياة الأوروپية، وخاصة من الناحية الاقتصادية، وقد ظهر ذلك جليًّا فى عملية تمويلهم للثورة الفرنسية سنة ١٧٩٨، والتى قامت تحت مسمى التصدّى لظلم الكنيسة الكاثوليكية، ورفعت شعار «اخنقوا آخر إقطاعى بأمعاء آخر قسيس»، وقد أدَّى ذلك إلى زيادة نفوذهم وتأثيرهم فى المجتمع الأوروپى، فكان أول وعد بإقامة كيان يهودى بفلسطين، من خلال نابليون بونابرت، خلال حملته الفرنسية على الشرق، من خلال دعوته لليهود فى آسيا وأفريقيا للالتحاق بجيشه، من أجل دخول القدس ضمن الحملة الفرنسية على الشرق، إلا أنه لم يستطع أن يحقق ما وعدهم به، بعد فشله فى فك حصار عكّا فى ٢٠ مايو ١٧٩٩، وجلاء الجيش الفرنسى نهائيًّا إلى فرنسا سنة ١٨٠١.

وفى ذلك الوقت ظهرت التوجّهات الفكرية الأوروپية، بتهجير اليهود، وتوطينهم فى فلسطين، ليتخلصوا من إزعاج اليهود، بالإضافة إلى خلق كيان يهودى فى وسط المنطقة الإسلامية، يكون مصدر قلق دائم للدولة العثمانية، وفى ذلك الإطار نشأ الفكر البروتستانتى المنادى، بأن ثمة رابط بين اليهود والأراضى المقدسة، وأن اليهود هم «شعب الله المختار»، كما ظهر العديد من الجمعيات اليهودية على الساحة الأوروپية، التى تمارس الفكر الصهيونى، مثل «جمعية لندن»، وغيرها من الجمعيات، ومما لفت الأنظار الأوروپية إلى فلسطين، وقوع القدس فى يد الوالى «محمد على باشا»، بعد أن دخلها ابنه «إبراهيم باشا» على رأس جيش كبير سنة١٨٣١، وقد تميّزت سياسة «إبراهيم باشا» فى فلسطين بالتخفيف على غير المسلمين، والسماح لهم بإقامة مناطق العبادة، واستخراج تراخيص بناء المساكن.

http://kotob.has.it

إلا أن بداية ظهور المساعى الاستيطانية للحركة الصهيونية علنًا فى فلسطين، كانت ـ كما سبق ـ على يد واحد من زعماء الصهاينة، هو السير «موشى مونتفيورى»، الذى نجح فى استصدار أمر من «محمد على باشا»، يسمح له بموجبه بشراء وتملّك الأراضى الزراعية، وممارسة أعمال الزراعة بالأراضى الفلسطينية، ولكن وقف أمام إصدار ذلك الأمر أعضاء مجلس القدس، فأيّد «محمد على باشا» رأيهم، ورفضه هو الآخر، ولكن جاءت «معاهدة لندن ـ ١٨٤٠»، لتقليص ممتلكات «محمد على»، وقصرها فقط على مصر، وإرغامه على سحب قواته من بلاد الشام، ثم كانت الديون ذريعة أخرى للتدخل فى الشئون الداخلية للبلاد؛ لإجباره على الانسحاب من فلسطين سنة ١٨٤١، بعد فترة دامت ١٠ سنوات.

وبعد انتهاء حكم محمد على باشا لفلسطين، كان الطريق ممهدًا أمام الحركة الصهيونية، التى لم تتوانَ فى انتهاز الفرصة، وعاد «مونتفيورى» ليحقق حلمه من جديد بفلسطين، فاستطاع الحصول على فرمان عثمانى من السلطان «عبد المجيد» سنة ١٨٥٥، نتيجة لضغط بريطانى، يسمح لليهود بتملك الأراضى فى فلسطين، من خلال خطة كاملة لتوطين اليهود؛ فاشترى أرضًا بالقرب من القدس، وهى التى أقيم عليها «الحى اليهودى» فيما بعد، وقد عرفت آنذاك بحى «مونتفيورى»، فكانت تلك هى النواة الأولى للمستوطنات اليهودية، فتبعتها مستوطنات زراعية فى «الجليل ويافا وحيفا»، بالإضافة إلى عدد من المشاريع الصناعية.

وقد قامت الجمعيات العالمية اليهودية، وعلى رأسها «جمعية التحالف الإسرائيلى العالمى»، و«شركة تطوير أراضى فلسطين»، و«صندوق اكتشاف فلسطين»، «ومنظمة بيكا»، التى أسسها «روتشيلد»، و«الوكالة اليهودية»، التى انبثقت من المؤتمر الصهيونى العالمى الأول عام ١٨٩٧، و«الصندوق القومى اليهودى ـ الكيرن كايمت»، و«صندوق التأسيس اليهودى ـ الكيرن هايسود»، و«الشركة الإنجليزية الفلسطينية»، و«المصرف اليهودى للمستعمرات»، بدور كبير فى توطين اليهود من العالم أجمع فى فلسطين، والتى كانت تمارس دورها، من خلال البعثات الاستكشافية، التى لم يكن الهدف العلمى هو هدفها الرئيسى، بقدر ما كان هدفها ربط الأراضى الفلسطينية باليهود، وعمل خرائط تفصيلية تساعد اليهود فى عمليات الاستيطان، وتوالت البعثات على فلسطين لدراسة سبل وخطط الاستيطان، ومن أبرز تلك البعثات البعثة التى كان على رأسها القس «آدم» عام ١٨٦٦، وتبعتها أول مستوطنة بفلسطين سنة ١٨٦٧، ثم إنشاء مدرسة زراعية بفلسطين؛ لتعليم أبناء اليهود

http://kotob.has.it

الزراعة سنة ١٨٧٠، وفى تلك السنة تم إنشاء مستوطنة «مكفية إسرائيل» على مساحة كبيرة من الأرض بلغت (٢٦٠٠) دونم، والدونم يبلغ «٩٠٠ متر مربع»، التى استأجرتها جمعية «الإليانس الإسرائيلية»، الذى تأسس عام ١٨٦٠، من الحكومة العثمانية لمدة ٩٩ سنة.

وخلال تلك المرحلة المليئة بالأحداث والصراعات، برز دور السلطان «عبد الحميد الثانى»، الذى كان على درجة عالية من الوعى المبكّر بخطورة المؤامرة الصهيونية العالمية على فلسطين؛ فقد أصدر أمرًا يمنع هجرة اليهود إلى الأراضى الفلسطينية، إلا فى فترة الحج، ويمنع المسافرين من اليهود من الإقامة فى فلسطين أكثر من ثلاثة أشهر، كما أمر بمنع اليهود من شراء أى أراضٍ فى فلسطين.

وقد سعى اليهود لرشوة السلطان «عبد الحميد» سنة ١٨٩٦؛ فعرضوا عليه سداد جميع ديون الدولة العثمانية، وبناء أسطول لحمايتها، كما عرضوا تقديم قرض قدره (٣٥) مليون ليرة ذهبية، مقابل التنازل عن جزء من أرض فلسطين، لكنه رفض عرضهم، ورد على هذا العرض بكلمته المشهورة: إن أرض فلسطين ليست ملكى ولا ملك أجدادى، ولن أفرّط فى شبر من أرض الإسلام.

وقد أدّى ذلك إلى إثارة نقمة اليهود عليه؛ فسعوا إلى الإطاحة به، ثم عملوا على إسقاط الخلافة العثمانية، حتى نجحوا فى ذلك بعد سنوات قليلة.

وفى عام ١٨٧٨ قامت مجموعة من اليهود بشراء (٣٣٧٥) دونم من أراضى قرية «ملبس»، وتم تسجيلها باسم النمساوى «سلومون»، واستمرت المحاولات اليهودية للسيطرة على الأراضى الفلسطينية، حتى عام ١٨٨١، الذى يعتبره المؤرخ اليهودى «والتر لاكور» بداية التاريخ الرسمى للاستيطان اليهودى فى فلسطين، بعد أن وصل ما يقرب من ثلاثة آلاف يهودى من أوروبا الشرقية، وتمكنوا من إنشاء عدد من المستوطنات فى الفترة من ١٨٨٢–١٨٨٤، وتوالت فيما بعد عمليات الاستيلاء على الأراضى الفلسطينية، بشتى الوسائل، منها الشراء أو الاستئجار لمدة طويلة، وقد لعبت المؤسسات اليهودية التى أنشئت لهذا الغرض، دورًا رئيسًا فى تنشيط الهجرة إلى فلسطين.

وقد نشطت هذه المؤسسات بعد الحرب العالمية الأولى، خصوصًا بعد تمكن المنظمة الصهيونية العالمية من استصدار «وعد بلفور» الشهير عام ١٩١٧، الذى يقضى بإنشاء

http://kotob.has.it

وطن قومى لليهود فى فلسطين، ثم وقوع فلسطين تحت الانتداب البريطانى، حيث لعبت حكومة الانتداب دورًا كبيرًا فى تمكين اليهود من السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضى الفلسطينية، وذلك باتخاذها العديد من الإجراءات، منها فتح الأراضى الأميرية، وجعلها أراضى ملكية، وسن قانون أملاك الغائبين، تمكن اليهود بفضل هذه الإجراءات من تملك مليونين وسبعين ألف دونم، بعد قيـام دولة إسرائيل، وقد حرصت هذه المؤسسات على أن تكون هذه الأراضى فى مناطق متباعدة، من أجل توسيع رقعة الدولة اليهودية.

ولم تظهر المستوطنات بشكل منتظم خلال القرن التاسع عشر، إلا فى عام ١٨٧٨، عندما أقيمت أول مستوطنة، يحمل اسمها دلالة ذات مغزى كبير، إنها مستوطنة «بتاح تكفا»، وبالعربية معناها مفتاح الأمل، وقد أطلق المستوطنون عليها «أم المستوطنات»، والتى تمكن مجموعة من يهود القدس من تأسيسها، ثم تم إنشاء ثلاث مستوطنات أخرى بعدها، هى مستوطنات: «ريشون ليتسيون» و«زخرون يعقوب» و«روش يبنا»، ثم مستوطنتى «يسود همعليه» و«عفرون» عام ١٨٨٣، ومستوطنة «جديرا» عام ١٨٨٤، وفى عام ١٨٩٠ أقيمت مستوطنات: «رحوبوت» و«مشمار هيارون»، وخلال انعقاد المؤتمر الصهيونى الثانى عام ١٨٩٨، تم إقرار قانون المنظمة الصهيونية العالمية، التى أخذت على عاتقها كافة الشئون المتعلقة بالاستيطان، بعد أن وصل عدد المستوطنات الإسرائيلية الزراعية إلى (٢٢) مستوطنة، سيطرت على (٢٠٠) ألف دونم، ارتفعت إلى (٤١٨) ألف دونم بعد الحرب العالمية الأولى.

منذ ذلك التاريخ انطلقت مرحلة جديدة من مراحل الاستيطان اليهودى فى فلسطين، حيث عملت المؤتمرات الصهيونية العالمية، بدءًا من المؤتمر الأول على تنفيذ برامجها، التى تمحورت حول برنامج المؤتمر الأول عام ١٨٩٧، ويدعو هذا البرنامج إلى: العمل على استعمار فلسطين، بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود، وفق أسس مناسبة، وتغذية وتقوية المشاعر اليهودية، والوعى القومى اليهودي.

وكان مؤسس الحركة الصهيونية «تيودور هرتزل»، أول من نادى بطرد السكان الفلسطينيين من أرضهم وبيوتهم، ليحل محلهم اليهود المهاجرون، الذين بدأوا يندفعون على فلسطين من كل حدب وصوب، فبعد «مؤتمر بازل»، قال «هرتزل» مقولته الشهيرة:

http://kotob.has.it

الآن بعد انتهاء هذا المؤتمر أستطيع أن أقول: إن دولتنا ستقوم بعد خمسين سنة من الآن، وكان له ما أراد، فبدعم وتحالف قوى الشر والطغيان والاستعمار، وفى مقدمتها: بريطانيا وفرنسا وأمريكا والصهيونية العالمية، احتل الصهاينة أجزاء من فلسطين، وأقاموا دولتهم العنصرية على الجزء المغتصب من فلسطين فى عام ١٩٤٨، بزعامة «بن جوريون» رئيس الوزراء الإسرائيلى فى ذلك الوقت، مستعملين شتى الطرق والأساليب؛ من إرهاب وقتل جماعى وتشريد، وتهجير سكان البلاد الأصليين الشعب الفلسطينى، ولعل مجازر: «دير ياسين» و«قبية» و«السموع» وغيرها، خير دليل على إرهابهم وأساليبهم الوحشية، ولم يكتف الصهاينة بذلك، بل إنهم عمدوا إلى تدمير قرى ومدن فلسطينية بأكملها، وما أكثرها، فمحوها من الوجود، وأقاموا بدلًا منها قراهم ومدنهم، وسموها بأسماء مختلفة، لا تمت بأية صلة للقرى والمدن المدمرة، التى بلغت حوالى (٤٦٨) قرية.

إذن، التسلل الصهيونى إلى فلسطين والاستيطان فيها، وإن كان قد بدأ أواخر القرن الثامن عشر، واقتصرت عمليات الاستيطان اليهودية، حتى نهاية القرن التاسع عشر، وتحديدًا حتى عام ١٨٩٨ على إنشاء (٢٢) مستوطنة، إلا أنه بعد قيام الصهيونية المنظمة فى مطلع القرن العشرين، توسعت عمليات الاستيطان، لتشمل مناطق جديدة من فلسطين، قد بدأ النشاط الفعلى له عام ١٩٠١، بعد تأسيس «الصندوق القومى اليهودى»، فوصل عدد المستوطنات إلى (٤٧) مستوطنة، مع بداية الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤، وحتى عام ١٩١٨، كان اليهود يملكون حوالى ٢ ،٥٪ من أراضى فلسطين فقط.

لكن فترة الانتداب البريطانى قد شهدت طفرة فى عدد المستوطنات الصهيونية، إذ تعاونت الحركة الصهيونية والاستعمار البريطانى، على طرد الفلسطينيين، وسلب أراضيهم، وتقديمها للصهاينة، لغرس المستوطنين فيها، وكشفت الكاتبة البريطانية «فرنسيس نيوتن» مدى التعاون بين الحركة الصهيونية وقوات الاستعمار البريطانية، حيث أكدت: إنها شاهدت بأم عينها كيف تدخلت القوات البريطانية ضد أبناء الشعب الفلسطينى، أثناء صدامات وقعت بين المستوطنين اليهود، وبين المزارعين الفلسطينيين فى بلدة «العفولة»، بعد أن منع المستوطنون المزارعين الفلسطينيين من زراعة أرضهم، وقد أرغمت قوات الانتداب، الفلسطينيين على إخلاء أراضيهم بالقوة، ومنعهم من زراعتها، بل إن القانون كان يسن من قبل حكومة الانتداب لصالح الاستيطان الصهيونى «التفريغى»، ولم تكن

http://kotob.has.it

قوات الاستعمار تقف عند هذا الحد، بل لجأت إلى الترحيل والاعتقال، تحت حراب قوات الاحتلال البريطانى، وهذا يتم بناء على رغبة الحركة الصهيونية».

وفى نهاية فترة الانتداب البريطانى، كان عدد المستعمرات الصهيونية فى فلسطين قد ارتفع، ليصل إلى (٣٠٤) مستعمرة، خلال فترة الحكم البريطاني.

لقد كانت السيطرة على الأرض الفلسطينية، هى جوهر الفلسفة التى انتهجتها الصهيونية العالمية، منذ نشوء الفكرة الأولى لتوطين اليهود فى فلسطين، وتابعتها إسرائيل بعد قيامها حتى الآن، وقد رافق عمليات الاستيلاء على الأراضى عملية تغيير ديموجرافى، ففى جميع حالات الاستيلاء، كانت تُجلب أعداد من اليهود من مختلف أنحاء العالم، ليحلوا مكان السكان العرب الفلسطينيين، فقد تعرضت الأراضى الفلسطينية لخمس موجات متتالية من الهجرات اليهودية، وذلك فى أعقاب الأزمات السياسية المتعاقبة، والتى حدثت منذ أواخر القرن التاسع عشر، وحتى الحرب العالمية الثانية، وذلك فى المناطق التى تواجد فيها اليهود.

ʒ[ăØ[ѕèłŋÃѕ◊ə

تميز إنشاء دولة إسرائيل عن كل المشروعات الاحتلالية والاستعمارية، فى أنها قامت على أساس إحلال شعب مكان شعب آخر، فكانت الهجرة اليهودية واستيطان فلسطين، الأساس الإستراتيچى لمشروع دولة إسرائيل، والمستوطنات اليهودية هى تطبيق عملى للفكر اليهودى، انطلاقًا من مقولة «أرض بلا شعب»، فالإجماع الصهيونى الذى يشكل الإطار الإدراكى والأيديولوچى لكل الصهاينة يستند إليها، ففلسطين من منظور صهيونى، هى «إرتس يسرائيل»، أى «أرض إسرائيل»، وطن اليهود القومى، ومن ثم فإن اليهود، كل اليهود، لهم حقوق مطلقة فيها، والحقوق المطلقة لا تقبل الآخر، مما يعنى إنكار حقوق العرب فى أسوأ تقدير أو تهميشها فى أحسنه، ومن هنا صدر قانون العودة عام ١٩٥٠، الذى وصفه «بن جوريون» بأنه «عمود الصهيونية الفقرى»، وهو القانون الذى يمنح أى يهودى ترك وطنه المزعوم من عدة آلاف سنة، الحق فى العودة، ليصبح مواطنًا فور عودته، ويتنكر، فى الوقت ذاته، لحق ملايين الفلسطينيين القابعين فى مخيمات اللاجئين أو فى الشتات.

هذا الإجماع، يتفق عليه كل الصهاينة، متطرفيهم ومعتدليهم، يمينيهم ويساريهم،

http://kotob.has.it

رأسماليهم واشتراكيهم، بحيث يستبعد من وجدان الصهاينة، فلسطين وشعبها وتاريخها، بل وجغرافيتها.

وهو ما عبر عنه عضو الكنيست الإسرائيلى السابق «يشعياهو بن فورت»، عندما كتب فى صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية بتاريخ ١٤/ ٧/ ١٩٧٢، تحت عنوان «الخطأ والسذاجة والتلون»: إن الحقيقة، هى لا صهيونية، بدون استيطان، ولا دولة يهودية، بدون إخلاء العرب، ومصادرة أراضى وتسييجها».

ففلسفة الاستيطان الإسرائيلى، هى التطبيق العملى للفكر الإستراتيچى الصهيونى، القائم على اغتصاب الأرض الفلسطينية، بعد طرد سكانها الفلسطينيين، بشتى الوسائل بحجج ودعاوى دينية وتاريخية باطلة، وترويج مقولة «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض»، وجلب أعداد، كبيرة من شتات اليهود، من مختلف أنحاء العالم، وإحلالهم بدلًا من العرب الفلسطينيين، بهدف إقامة دولة على المنطقة العربية، لما تلعبه فلسطين من أهمية إستراتيچية فى هذه البقعة من العالم.

ولعل التوزيع الجغرافى للمستعمرات الإسرائيلية فى قطاع غزة والضفة الغربية، أبرز دليل على ذلك، حيث كان من أبرز السمات التى أضفت طابعًا نوعيًّا على الوجود الإسرائيلى فى فلسطين، منذ بداية هذا القرن، فالاستيطان هو تجسيد للفكر الأيديولوچى والإستراتيچى الذى قامت عليه دولة إسرائيل، ذلك لأنه لم يكن بإمكانها أن تُبعث إلى الوجود، بدون تجميع شتات من الأقوام من بلدان ودول عديدة فى العالم، الأمر الذى اقتضى سياسية تقوم على السطو على الأرض، وتوطين أولئك المهاجرين فيها.

وفى احتلالها لما تبقى من أرض فلسطين عقب عدوان ١٩٦٧، تهيأت لها فرصة نادرة جديدة لإقامة المزيد من المستوطنات، التى خصصت لتستوعب المزيد من المهاجرين، فوضعت خططًا عاجلة، وطويلة الأجل، لتنفيذ مخططاتها الجديدة القديمة، وشرعت وحسب مقتضيات الظرف السياسى فى المنطقة بتنفيذ ما تبقى من هذه الخطط.

لقد قامت إسرائيل منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، بالعديد من الممارسات للاستيلاء على الأراضى الفلسطينية، مثل مصادرة الأراضى أو جعلها مناطق أمنية أو محمية، بهدف إقامة المستوطنات عليها، وقد انتشرت هذه المستوطنات على كافة أرجاء

http://kotob.has.it

الأراضى الفلسطينية، إذ لا تكاد تخلو منطقة، إلا وبها مستوطنة أو تجمع استيطانى، ويلاحظ أن محافظة نابلس قد نالت القسط الأكبر من المستوطنات الكبيرة والرئيسية، حيث أقيم عليها (٤٨) مستوطنة، ثم جاءت محافظة القدس فى المركز الثانى، وفيها (٢٨) مستوطنة، ثم الخليل ورام الله، وفى كل واحدة منهما (٢٧) مستوطنة، وتوزعت باقى المستوطنات على بقية الأراضى الفلسطينية.

إذن، الاستيطان هو أحد مرتكزات الحركة الصهيونية، بل إنه الهدف الرئيس لهذه الأيديولوچية، ولا يعيق الاستيطان، إلا عوامل داخلية إسرائيلية، ناتجة عن تباينات أيديولوچية أو أوليات اقتصادية، ليس له أى حدود قانونية أو شرعية، باستثناء القانون الإسرائيلى، الذى يحدد عملية الاستيطان، وممارستها بآليات عدة، منها محكمة العدل العليا الإسرائيلية، التى تظهر شرعية المستوطنات، فى مقابل القوانين الدولية، والقرارات والأحكام التى لا تجيز تلك الممارسات، بل تمنعها.

ففور إتمام القوات الإسرائيلية إحكام سيطرتها على الأراضى المحتلة عقب عدوان ١٩٦٧، شرعت فى وضع وتنفيذ مخططاتها ومشاريعها الاستيطانية، على صعيد الأراضى المحتلة، بهدف تحقيق جملة من النتائج والآثار السياسية والاجتماعية، على صعيد الإقليم جغرافيًّا وديموجرافيًّا، واتخذت سلطات الاحتلال سلسلة من الإجراءات والقرارات، الهادفة إلى إحكام السيطرة فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وهضبة الجولان، وإحداث تغييرات إدارية وقانونية فى وضعها، تمهيدًا للاستيلاء على مساحة واسعة من الأراضى، وإقامة المستوطنات عليها، والتى لا يمكن التنازل عنها أو التفاوض عليها فى المستقبل.

وقامت سلطات الاحتلال، باستغلال أحكام وقواعد القانون الدولى الإنسانى، والتى أجازت نصوصه للمحتل، حق إدارة الأراضى والأملاك الحكومية والانتفاع بها، كذريعة لسياستها التى انتهجتها فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وحتى تنوء بنفسها عن أية ضغوط دولية أو إدانة تجاه ما تقوم به من استيطان.

وأخطر ما فى الفلسفة الاستعمارية أو الاغتصابية الصهيونية، أنها تدعو أفرادها إلى إلغاء الزمان «التاريخ» أو تجميده والانفصال عن المكان.

فنقطة البداية عند المستوطنين البيض، هى تُغيَّب السكان الأصليين تمامًا، وأيضًا رفض

http://kotob.has.it

تاريخ بلادهم الأصلية، باعتباره تاريخ اضطهاد وكفر، ويحاول المهاجرون أن يضعوا حلًّا نهائيًّا لمشاكلهم، وأن يبدأوا من نقطة الصفر فى الأرض الجديدة، ويتضح هذا الجانب، برفض تاريخ اليهود فى المنفى، وضمن ذلك العالم الغربى، وأن الصهيونية هى الحل النهائى، والاستيطان فى «صهيون» هو نقطة البداية والصفر.

فينكر المستوطنون البيض تاريخ السكان الأصليين فى الأرض، التى يهاجرون إليها، ويستوطنون فيها، فهى عادة أرض «عذراء بلا تاريخ»، «أرض بلا شعب»، إذ يزعم الصهاينة أن فلسطين هى «إسرائيل أو صهيون»، وأن تاريخها قد توقف تمامًا، برحيل اليهود عنها، بل إن تاريخ اليهود أنفسهم، قد توقف هو الآخر برحيلهم عنها، ولن يستأنف هذا التاريخ، إلا بعودتهم إليها، ولكنه تاريخ جديد خال من الاضطهاد والصراع، فهو أقرب إلى التاريخ المقدس.

هذه الفلسفة لا تقول بنهاية التاريخ فحسب، وإنما نهاية الجغرافيا أيضًا، فالأرض التى يستوطن فيها الإنسان الأبيض، هى أرض فحسب، ليس لها حدود واضحة؛ ولذا فهى تتسع حسب قوة الإنسان الأبيض الذاتية، كلما زاد عدد المستوطنين، وازدادوا قوة اتسعت الحدود، ومن هنا فكرة «الرائد» والجبهة المتسعة دائمًا، والرائد هو الذى يرتاد أرضًا جديدة دائمًا، لا يعرف حدودًا ولا قيودًا ولا سدودًا، ففلسفة الاستيطان الصهيونية تقوم على التوسع بالدرجة الأولى، فـ«إرتس يسرائيل» ليس لها حدود واضحة؛ فالعهد القديم يحتوى أكثر من خريطة، والمستوطنون الصهاينة أطلقوا على أنفسهم مصطلح «حالوتسيم»، أى «رواد».

وإذا حدث وكانت الأرض العذراء مأهولة بالسكان، فإن فلسفة الاستيطان الغربية تحاول تهميشهم، فهم قليلو العدد، متخلفون، يفتقرون إلى الفنون والعلوم والمهارات المختلفة، يهملون الثروات الطبيعية الكامنة فى الأرض، وهم عادة مجرد رحالة، لا يستقرون فى أرض ما، وهم شعب لا تاريخ له، فأعضاؤه جزء لا يتجزأ من الطبيعة، كالثعالب والذئاب، ومن ثم لا حقوق لهم، أى أن وجود مثل هؤلاء الناس، هو وجود عرضى، ومن الضرورى وضع حل جذرى ونهائى للمشكلة الديموجرافية، أى مشكلة وجود السكان الأصليين فى الأرض العذراء، وضرورة اجتثاث شأفتهم تمامًا.

قدم البروفيسور «يفجينى يفسييف فى كتابه الفاشية فى ظل النجمة الزرقاء» اختزالًا

http://kotob.has.it

دقيقًا لجذور الأيديولوچية الصهيونية، فقد كشف أن ما يسمى بالكتب المقدسة اليهودية، لا تبرر فقط، ولكن تروج للحروب والتنكيل الدموى ضد من لا يدين بعقيدتهم، بل إن إبادة الناس متنبأ به فى كثير من المواضع فى العهد القديم.

لقد كان إلههم «يهوه» دائمًا يوصى بالعنف والقتل والسلب فقط.

لذلك لا يوجد أى جنس على سطح الأرض، قد وقع عليه الاختيار لهذه الصفات الوحشية، غير الجنس الذى اختار نفسه لهذه المهمة، لهذا يلقنها اليهود لأبنائهم فى المدارس، على مختلف مراحلها، والأشد خطورة سريانها بين رجال الدين أنفسهم، الذين أداروا ظهورهم لكل تحذيرات الأنبياء والحكماء ضد المجازر، ولعصور ما بعد الخرافة التى يلفظها العلم، وأصبحوا أكثر الناس حماسًا وإعجابًا بالجيش والروح العسكرية، وبالأساليب المسلحة العنيفة، وماذا يمكن أن يولد ذلك غير نزعة عسكرية فاشية متجذرة فى المجتمع اليهودي!!

إنهم بذلك يعطون الجيش الإسرائيلى صكوكًا، بأنه إنما ينفذ تعاليم الدين اليهودى، وقد عبر عن ذلك أحد غلاة مفكرى الصهيونية «شراجا دافنى»، بقوله: ينبغى أن تشكل أعمال أجدادنا خطوطًا مرشدة لنا، كما يجب أن تلهم أعمالنا الحاضرة، الكتاب المقدس هو التعبير الحقيقى الفريد والوحيد عن طبيعة هذا البلد، وعن حاجته ومهمته، ومن واجبنا أن نخطط لخطواتنا وفقًا لحرفية هذا الكتاب، على اعتبار أننا جئنا إلى هنا لإتمام هذه المهمة، وكما أننا أقمنا معادلة بين عرب اليوم والسكان القدماء لأرض كنعان، علينا بالطريقة ذاتها إقامة معادلة بين أعمالنا الحاضرة وأعمال أجدادنا وقتئذ.

إن فكرة الإبادة عملية لا تتوقف على الحاخامات فى إسرائيل فحسب، بل وجدت تعاطفًا نوعيًّا من جانب اليمين المسيحى المتطرف فى الولايات المتحدة الأمريكية، الذين يعتبرون أنفسهم مسئولين عن تنفيذ الوعد الإلهى المزعوم، بإقامة إسرائيل الكبرى، ومجىء المسيح ليحكم العالم لمدة ألف عام، بعد معركة «هر مجدون»، وهو ما يكشف جليًّا أن الإبادة المنظمة التى جرت وتجرى ضد الفلسطينيين، لم تكن نتيجة غير مقصودة لأحداث غير متوقعة، بل كانت ولا تزال جزءًا أساسيًّا من المخطط التوراتى القديم لتنفيذ الإبادة العرقية، كى لا يبقى على أرض فلسطين سوى الجنس اليهودى، وهو أمر واضح فى «الإصحاح الرابع عشر فى سفر أشعيا: هيئوا لبنيه قتلًا بإثم آبائهم، فلا يقومون ولا يرثون الأرض، ولا يملأون وجه العالم مدنًا».

http://kotob.has.it

ففلسفة الاغتصاب الصهيونية، تنظر للوجود الفلسطينى فى فلسطين، باعتباره أمرًا عرضيًّا هامشيًّا، ولذلك فـ«الاعتذاريات» الصهيونية مليئة بالحديث عن فلسطين، باعتبارها أرضًا مهجورة، مهملة، وكثيرًا ما يتحدث الصهاينة عن الفلسطينيين، كما لو كانوا جزءًا من الطبيعة، بلا تاريخ، وكل هذا ينتهى بطبيعة الحال، بتأكيد حق اليهود المطلق فى فلسطين، وحاولت الحركة الصهيونية وضع حل نهائى للمشكلة الديموجرافية، فقامت أحيانًا بـ«الإبادة ـ دير ياسين ـ كفر قاسم» وغيرهما، ولكن الطرد كان الشكل الأساسى، وبعد اتفاقيات «أوسلو»، أخذ الحل النهائى شكل عزل السكان الأصليين، داخل مجموعة من القرى والمدن، ومحاصرتهم بالقوات العسكرية الإسرائيلية والطرق الالتفافية.

وتبرير الرؤية الاستيطانية الإحلالية يتم عن طريق القصص الإنجيلية، وهنا يحدث تلاقٍ كامل بين فلسفة الاستيطان الغربية العامة، وفلسفة الاستيطان الصهيونية؛ فالمستوطنون البيض ينظرون إلى أنفسهم، باعتبارهم من الآباء، الذين تركوا بلادهم، ليستقروا فى بلاد أكثر اتساعًا، أو فى أرض عذراء لم يستوطن فيها أحد من قبل، وهم مثل العبرانيين يخرجون من مصر أو بابل، أرض المنفى البغيضة، وينسلخون من تاريخها، ليعودوا إلى «صهيون الجديدة»، بأن يصعدوا لها، فإن وجدوها مأهولة، فأهلها ـ إذن ـ من الكنعانيين، الذين لا حق لهم فى الأرض، ومصيرهم هو الحل النهائى: الطرد أو الإبادة.

استنادًا إلى هذه التبريرات الفلسفية، يدعى المستوطنون أن لهم حقًّا فى اغتصاب الأرض الجديدة من سكانها الأصليين، ويحل لهم إبادتهم أو طردهم، ومما عمق من «العنف الإدراكى» لدى هؤلاء المستوطنين الصهاينة، هو تفسير «حاخاماتهم» للعقيدة اليهودية، فقد حولوا العهد القديم إلى «فلكلور» الشعب اليهودى، وهو كتاب تفيض صفحاته بوصف حروب كثيرة خاضها العبرانيون ضد الكنعانيين، وغيرهم من الشعوب التى أبادوا بعضها، وهو يفصل فصلًا حادًّا بين الشعب اليهودى المقدس، والأغيار، أى غير اليهود، بكل ما يتبع ذلك من ازدواجية فى المعايير، تجعل الآخر مباحًا تمامًا، وتجعل استخدام العنف تجاهه أمرًا مقبولًا.

بل إن الصهاينة قد طوروا صورًا إدراكية للعربي؛ تنزع عنه إنسانيته، وتجرده تمامًا، حتى تغيبه، وتتسم هذه النظرية بتصاعد معدلات التجريد، إلى أن تصل إلى النقطة التى يتحقق فيها النموذج الصهيونى الإدراكى، وهو التغييب الكامل للعرب، وفى إطار هذا التصور،

http://kotob.has.it

يقدم الصهاينة وصفًا للشخصية العربية، على أنها شخصية متخلفة، ومثل هذا الوصف أمر شائع فى «الاعتذاريات العنصرية وفى أدبيات الاستعمار الأوروبى، فالوصف هنا ليس وصفًا للعربى بقدر ما هو وصف لأى آسيوى أو أفريقى أو حتى أى أمريكى أسود، فالاستعمار الصهيونى، فى أحد تصوراته لنفسه، كان يرى أنه «جزء تابع»، لا يتجزأ من الحركة الإمبريالية الغربية، ومن الهجمة العسكرية الحضارية على الشرق العربى، لإدخاله الحضارة والسكك الحديدية والبلاستيك والقنابل، فالعربى عندهم ممثلًا للأغيار، وتظهر مقولة «الأغيار» هذه فى «وعد بلفور»، حيث أشار إلى العرب، الذين كانوا يشكلون أكثر من حوالى ٩٣٪ من مجموع السكان، على أنهم «الجماعات غير اليهودية»، دون تحديد هذه الجماعات أو ذكر اسمها، حتى تظل هذه الجماعات عند مستوى عالٍ من التجريد.

إن عملية التجريد هذه تستهدف تهميش العربى، حتى لا يشغل مركز الأحداث بالنسبة لفلسطين، والعربى الهامشى نمط أساسى فى الإدراك الصهيونى للعرب.

إن الصهاينة ينكرون وجود أى هوية سياسية للعرب عامة، وللفلسطينيين على وجه الخصوص، أو أى مشاعر قومية من جانبهم؛ فالصهاينة فى إدراكهم للثورات العربية عليهم، ينكرون طبيعتها القومية والسياسية، ويؤكدون لأنفسهم ولرفاقهم أن الدافع إليها، ليس حب الأرض أو الوطن أو التمسك بالتراث، فالدافع إليها هو التعصب الدينى، لذا كان الصهاينة يلومون المسيحيين العرب أحيانًا، باعتبارهم الأعداء الحقيقيين لمشروعهم الاستيطانى، ويصورون المسلمين فى صورة الفريق الطيب، الذى يمكن التفاهم معه، وكانوا أحيانًا أخرى يفترضون العكس، فيؤكدون أن المسلمين هم العدو الحقيقى، وأن المسيحيين هم الفريق الذى يبدى استعدادًا كبيرًا للتعاون، وكانت الجماهير الفلسطينية بالنسبة إليهم مجرد «غوغاء»، يتلاعب بها المهيجون الإقطاعيون والأفندية، ولا تحركها الدوافع القومية، فـ« سمحا فلابان» ذكر أن «وايزمان» كان يؤمن إيمانًا راسخًا بأن تمرد هذه الجماهير، ليس تعبيرًا صادقًا عن حركة قومية خلاقة، وإنما كانت تمليه الاعتبارات الإقطاعية والقبلية الضيقة.

وإلى جانب هذا، كان الصهاينة يرون الفلسطينى أو العربى حيوانًا أو مخلوقًا اقتصاديًا محضًا، تحركه الدوافع الاقتصادية المباشرة؛ ولذا فيمكن حل المشكلة العربية ـ حسب

http://kotob.has.it

هذا التصور ـ فى إطار اقتصادى، لا يكون سياسيًّا بالضرورة، لذلك ظل غالبية الصهاينة يؤمنون إيمانًا راسخًا بإمكان التغلب على المعارضين الفلسطينيين، عن طريق توضيح المزايا الاقتصادية الجمة، التى سيجلبها الاستيطان الصهيونى، وعن طريق حثهم على الرحيل إلى البلاد العربية، بعد إعطائهم التعويض الاقتصادى المناسب عن وطنهم، وكانت إحدى القناعات الإدراكية عند وايزمان، أن تطور فلسطين، سيؤدى إلى أن يفقد العرب الاهتمام بالمعارضة السياسية.

ومن هنا حاول الصهاينة إخفاء العرب، بإدخالهم فى مفهوم مقولة «الأغيار» المجردة، ووصل هذا الاتجاه إلى قمته فى مقولة «العربى الغائب»، فبدلًا من الإخفاء الجزئى خلف مقولة مجردة، تصل محاولة الإخفاء إلى حد الإغفال الكامل، لذلك فإفراغ فلسطين من كل سكانها أو معظمهم، أى تغييبهم، هو أحد ثوابت الفكر الصهيونى، وهو عنصر مُتضمن بشكل صامت فى الصيغة الصهيونية الأساسية، لأنه إذا تم الاستيلاء على الأرض، وبقى ساكنوها عليها، لأصبح تأسيس الدولة الوظيفية مستحيلًا، لذا فيهودية الدولة، مع افتراض تغييب السكان الأصليين، هو ضمان وظيفتها وعمالتها، فهذه هى الصفة الأساسية للاستعمار والاستيطان الصهيونيين، كونها استعمارًا استيطانيًّا إحلاليًّا، فصهيونيته تكمن فى إحلاليته، كما أن إحلاليته هى التعبير الحتمى عن صهيونيته ويهوديته.

وهذا ما يؤكده الحديث المستفيض عن الأرض المقدسة و«إرتس يسرائيل» و«صهيون» و«أرض المعياد»، فهو حديث يستند فى نهاية الأمر إلى افتراض غياب فلسطين العربية، والحديث عن استيطان المهاجرين من روسيا القيصرية، باعتبارها «عاليا»، أى «صعودا»، والحديث عن أن اليهود يدخلون فلسطين، كما دخلها العبرانيون القدامى، رغم كل الصعاب والعوائق، هو أيضًا حديث يفترض غياب العرب، وغياب تاريخهم.

ولهذا سُمى الجيش الإسرائيلى، جيش الدفاع ، فالصهاينة يتصورون أن أرض فلسطين، هى أرضهم، وأن الفلسطينيين دخلاء، ومن ثم فالبطش بالفلسطينيين وذبحهم، هو من قبيل الدفاع عن النفس، لكنهم بعد أن اكتشفوا أن العربى الغائب لم يغب، وهو ما تجلى فى استمرار المقاومة ضدهم، بل وإيلامهم، كل هذا ولد لديهم الهاجس الأمنى المرضى، وعقلية الحصار المرضية، وهو ما ظهر فى كلمات «موشيه ديان» فى جنازة صديقه «روى روتبرج»،

http://kotob.has.it

الذى قتله المقاومون الفلسطينيون: لنتوقف اليوم عن قذف الذين قتلوه بالاتهامات، من نحن لنناقش حقدهم، ها قد انقضت ثمانية أعوام منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن، وهم يجلسون فى مخيماتهم فى غزة، وتحت أعينهم وأبصارهم، نحول لممتلكاتنا الأراضى والقرى التى عاش عليها آباؤهم وأجدادهم، إننا جيل من المستوطنين، ولا نستطيع غرس شجرة أو بناء بيت، دون الخوذة الحديدية والمدفع، علينا ألا نغمض عيوننا عن الحقد المشتعل فى أفئدة مئات الآلاف من العرب حولنا، علينا ألا ندير رؤوسنا حتى لا ترتعش أيدينا، إنه قدر جيلنا، إنه خيار جيلنا، أن نكون مستعدين ومسلحين، أن نكون أقوياء وقساة، حتى لا يسقط السيف من قبضتنا، وتنتهى الحياة».

هذه الكلمات تُظهر جليًّا الفلسفة الصهيونية، والطريقة التى استولى بها الصهاينة على معظم الأراضى الفلسطينية، ومدى اعتمادهم على السلاح، فى سبيل طرد وتهجير السكان الفلسطينيين، والاستيلاء على ممتلكاتهم، وقد أكد ذلك «بن جوريون»، حين قال: علينا أن نتخذ من العمليات العسكرية أساسًا للاستيطان، وواقعًا يجبر الجميع على الرضوخ له، والانحناء أمامه.

وبالفعل، أدت المذابح الرهيبة التى ارتكبتها العصابات الصهيونية بحق الفلسطينيين، إلى إحداث حالة من الفزع لدى الشعب الفلسطينى، مما ساهم فى نزوحهم عن بيوتهم وقراهم، خوفًا من بطش عصابات الإرهاب الصهيونى بهم، وقد علّق على ذلك «مناحيم بيجن» بالقول: كان لهذه العمليات نتائج كبيرة غير متوقعة، فقد أصيب العرب بعدها بهلع قوى، فأخذوا يفرون مذعورين؛ فلم تكن هذه المذابح تصرفًا أهوج، قام به إرهابيون منفردون، وإنما كانت حلقة فى سلسلة من الخطط أطلق عليها اسم (سى - ٢)، والتى شملت تنفيذ عمليات إرهابية فى كل أنحاء فلسطين، ضد الفلسطينيين العرب، وشن غارات متكررة، لتحقيق المرحلة الأولى من مخطط طرد الشعب الفلسطينى.

أما المرحلة الثانية، فقد وضعت لها الخطة «دالت»، والتى قامت على أساس الدخول فى معارك مع الجيوش العربية، وطرد العرب من قراهم ومدنهم، إلى خط التقسيم، الذى شكل حدود الدولة اليهودية، أما هدفها الثانى، فكان السيطرة على الجزء الثانى من فلسطين، الذى نص عليه قرار التقسيم، وطرد البقية الباقية من أبناء الشعب الفلسطينى.

http://kotob.has.it

وقد وصف «إيجال آلون القائد العسكرى لمنظمة البالماخ الإرهابية»، الوسائل التى تبناها الصهاينة لتحقيق أهدافهم، من خلال هذه العمليات بقوله: لم يبق أمامنا سوى خمسة أيام فقط، قبل ذلك اليوم الذى ينذر بالتهديد، وهو يوم الخامس عشر من مايو «موعد انسحاب القوات البريطانية»، لقد رأينا أن هناك حاجة لتطهير الجليل الأعلى، لقد أضعفت المعارك الطويلة قواتنا، وأمامنا تكمن واجبات كبيرة، هى قفل الطريق أمام الغزو العربى، لهذا فقد بحثنا عن وسائل نتمكن بواسطتها من عدم استخدام قواتنا فى المؤخرة، وبالتالى إجبار عشرات الآلاف من العرب العنيدين، الذين بقوا فى الجليل على الهرب، لأن هؤلاء السكان العرب سيضربون مؤخرة جيشنا، فى حال وقوع غزو عربى، لقد حاولنا استخدام تكتيك، اعتمد على الأثر الذى خلفه سقوط «صفد» وهزيمة العرب فى المنطقة، التى تم تطهيرها بواسطة العملية (ماتاتيه MATATEH) ـ المكنسة ـ وقد أدى هذا التكتيك عمله بشكل معجز، لقد قمت بجمع «المخاتير اليهود»، الذين لهم اتصالات مع العرب، وطلبت منهم أن يهمسوا فى آذان بعض العرب، بأن تعزيزات يهودية ضخمة قد وصلت إلى الجليل، وأن اليهود سيقومون بإضرام النار فى جميع قرى «الحولة»، ولقد انتشرت الشائعة فى جميع مناطق الحولة، وحققت هذه الخطة هدفها بالكامل، فلقد سقطت بناية مركز الشرطة فى «الخالصة»، دون إطلاق رصاصة واحدة من جانبنا، وجرى تطهير مناطق واسعة، وزال الخطر عن طريق النقل والمواصلات، وأصبح بإمكاننا أن ننظم أنفسنا ضد الغزاة على طول الحدود، دون أن نخشى شيئًا بالنسبة لمؤخرتنا.

وقد أكد ذلك «بن جوريون» بقوله: إن العرب لم يدخلوا، ولم يحتلوا أى مستعمرة يهودية، مهما كانت بعيدة، قبل خروج القوات البريطانية من فلسطين، بينما احتلت «الهاجاناه» عدة مواقع عربية، وحرّرت طبرية وحيفا ويافا وصفد، وهكذا كان الجزء الذى كان مفروضًا أن تبدأ فيه قوات «الهاجاناه» أعمالها، قد نظُف من العرب فى ليلة ١٤ مايو ١٩٤٨.

فقبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، كانت المنظمات الصهيونية، قد تمكنت من السيطرة على فلسطين، وجعلها قاعدة لتحقيق باقى الحلم الصهيونى، المتمثل فى إقامة «مملكة إسرائيل الكبرى»، وعشية توقف المعارك، كانت العصابات اليهودية، قد دمرت ما يقرب من (٤٧٢) قرية ومدينة فلسطينية، بعد ارتكاب المجازر ضد النساء والشيوخ والأطفال.

http://kotob.has.it

عندما قامت القوات الصهيونية فى العام ١٩٤٨، بتطويق واجتياح المناطق الفلسطينية منطقة تلو الأخرى، هرب معظم المدنيين الفلسطينيين، إلى ما وراء خطوط العدو، عندما عمدت الوحدات العسكرية الصهيونية إلى احتلال الممتلكات الفلسطينية، لكى تسلمها فيما بعد إلى السلطات المحلية اليهودية أو إلى زعماء المستوطنات، وشرعوا فى إحلال اليهود مكان الشعب الفلسطينى، الذى شرد وشتت فى كافة أنحاء الأرض، طلبًا للنجاة والأمن من القتل والإرهاب الصهيونى الذى مورس بحقه.

وحينما تفقد «بن جوريون» أحياء القدس الغربية، قال: إن القدس لم يسكنها مثل هذا العدد من اليهود، منذ تخريب «مملكة سليمان»، وها هى القدس الغربية، لا يوجد فيها عربى واحد، وحينما زار مدينة حيفا وشاهدها خاوية على عروشها، وخالية من السكان العرب، إلا ما نذر، وحينما فوجئ بهذا المنظر العجيب قال: سنملؤها بالسكان اليهود، الذين سيعيدون إعمارها، وروعتها، أكثر مما كانت عليه، وبعد أن أعجب لأوضاع القدس وحيفا هذه، التى لم يتوقعها، أمر بإخلائها من جميع العرب، حتى المناطق المخصصة لليهود، بقرار التقسيم، بكل طريقة ممكنة.

ÙÇăQǩÞ ŽÞÇǕǩÞ

ولأن الحركة الاستيطانية أو الاغتصابية فى فلسطين المحتلة، ارتبطت بعقيدة متطرفة وأهداف وطنية ـ دينية ووجهة نظر تقول: إن الطرق غير الشرعية مقبولة، إذا كانت فى سبيل تحقيق تلك الأهداف ـ ولأن هذه الحركة ليست موحدة، بل عبارة عن مجموعة أفراد مُنظمين أو شبه متحدين فى إيمانهم ـ بأن لليهود الحق فى الأراضى المحتلة، وأن النشاط الاستيطانى، هو لصالح دولة إسرائيل الصهيونية، ولهذا يجب أن يستمر ويتوسّع هذا الاستيطان، هنا برزت مجموعة «زعران التلال» ـ كما أطلقت عليهم الصحافة الإسرائيلية هذه التسمية ـ نظرًا لاختيارهم التلال والمناطق المرتفعة، من أجل إقامة البؤر الاستيطانية عليها، فقد أقامت هذه المجموعة، على مدى ثمان سنوات أكثر من (١٥٠) بؤرة استيطانية على رؤوس الجبال، فى جميع أنحاء الضفة الغربية، تحت سمع وبصر الجيش الإسرائيلى والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، ولم تحاول هذه المجموعة إخفاء الهدف من إقامة هذه

http://kotob.has.it

البؤر الاستيطانية، وكما يقول «نير أهارونشكى» أحد قادتها: إنه هو وزملاؤه يريدون إرساء وقائع استيطانية على الأرض، تحبط أى جهد، للتوصل إلى تسوية سياسية، تقوم على إعادة أجزاء من أرض الضفة الغربية للفلسطينيين، وجعل هذا السعى غير ممكن، وإن نشر البؤر الاستيطانية فى طول الضفة الغربية وعرضها، يهدف أيضًا إلى منع خلق تواصل جغرافى بين المناطق الفلسطينية، بحيث تفصل البؤر الاستيطانية بين المدن والقرى الفلسطينية.

وتكشف السيرة الذاتية لكل عضو من مجموعة «زعران التلال» أن غالبيتهم من أصحاب السوابق الجنائية، الذين تورطوا فى السابق فى أعمال السرقة والنهب وتعاطى المخدرات داخل إسرائيل، بل ومعظمهم لم يكونوا ينتمون إلى إطار أسرى وعائلى طبيعى، بل كانوا يقضون كل وقتهم فى الشارع، لكنهم عادوا للتمسك بأهداب الدين اليهودى، ومروا بعملية «توبة»، يطلق عليها بالعبرية «حزرا بتشوفا»، وعندما عادوا، فإنهم يبدون حماسًا كبيرًا لتطبيق الفتاوى، التى أصدرها كبار مرجعيات الإفتاء على طول تاريخ اليهود، وبخاصة الفتوى التى أصدرها الحاخام «موشيه بن نحمان» فى القرن الثانى عشر، والتى اعتبر فيها استيطان أرض فلسطين فريضة، تعادل جميع الفرائض، التى أمرت بها التوراة، لذلك يقضى هؤلاء «الزعران» أيامهم فى إقامة البؤر الاستيطانية، التى يعتبرونها فريضة دينية، إلى جانب إدراكهم للأهداف السياسية، التى يؤمنون بأنهم يحققونها.

وفى هذا الإطار يمكن تفسير مدى التعصب والكراهية، التى تميز ممارسات هؤلاء ضد المواطنين الفلسطينيين، ويكفى الإشارة هنا إلى أن هؤلاء مسئولون عن قتل وإصابة مئات المزارعين الفلسطينيين، لمجرد أنهم تجرأوا على التوجه لمزارعهم لجنى ثمار الزيتون.

ورغم أن قيادة المستوطنين فى الضفة الغربية وقطاع غزة، الممثلة فيما يعرف بـ«مجلس المستوطنات اليهودية»، تدعى أن المجلس ليس له علاقة بمجموعة «زعران التلال»، إلا أن هذه القيادة تبرر ما يقومون به، بل إن ما يعرف بـ«مجلس حاخامات المستوطنات» قد أصدر فتوى، تحذر الجنود المتدينين من الاستجابة لتعليمات قيادة الجيش الإسرائيلى، فى حال إصدار أمر بإخلاء البؤر الاستيطانية.

ومعروف أنه فى عام ١٩٧٩ شملت الحكومة الإسرائيلية المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ضمن نظام المجالس المحلية، وهى الآن عبارة عن (١٥) مجلسًا

http://kotob.has.it

محليًّا، ٦ مجالس إقليمية ومدينتين (إريئيل، ومعالية أدوميم)، فضلًا عن المجلس الذى يقوم بتمثيل جميع المستوطنات فى الضفة الغربية، والذى يسمى مجلس «يشع»، وهو مأخوذ من التسمية العبرية للضفة الغربية «يهودا والسامرة»، ويقوم هذه المجلس بتوفير الدعم المالى، وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات الاستيطانية، وهو يعكس وجهة نظر المستوطنين فى الأمور العامة.

وإلى جانب قيادات المستوطنين، فإن جميع أحزاب اليمين والمتدينين، الممثلة فى الائتلاف الحاكم، قد عارضت أو تحفظت على قرار وزير الدفاع السابق بنيامين بن أليعازر، بإخلاء البؤر الاستيطانية.

ومع أن الجميع قد تحفظ على قيام «زعران التلال» بالاعتداء على الجنود وأفراد الشرطة الإسرائيلية، الذين جاءوا لإخلاء عدد من هذه البؤر، فإن وزراء بارزين فى حكومة شارون أعلنوا تأييدهم لما أسموه بـ«النضال» الذى يخوضه «زعران التلال»، معتبرين أن ما يقوم به هؤلاء «عمل ريادى يستحق المديح والتأييد».

والحقيقة، أن الإصرار على إقامة هذا العدد الكبير من البؤر الاستيطانية، قد مثل نقطة تحول بارزة فى طبيعة الأنشطة الاستيطانية، التى يقوم بها المستوطنون، فحتى مع التوقيع على «اتفاقية أوسلو»، كان المستوطنون يركزون على توسيع المستوطنات القائمة، واستيعاب أكبر عدد من اليهود فيها.

واللافت هنا، أن أكثر الشخصيات الرسمية فى دولة الاحتلال، التى شجعت «زعران التلال» على مواصلة أنشطتها، كان رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق آرييل شارون نفسه، فعندما عاد أواخر عام ١٩٩٨ من مؤتمر «واى ريفر»، حيث شارك فى الوفد الإسرائيلى، بوصفه وزيرًا للخارجية فى حكومة نتنياهو، توجه شارون من المطار رأسًا إلى مستوطنة «بيت إيلى»، شمال «رام الله»، وخطب فى عدد من نشطاء «زعران التلال» قائلًا: عليكم بالتلال، إن التلة التى ستعاد للفلسطينيين، هى تلك التلة التى لم تسيطروا عليها.

لذلك، فخطة توسيع الاستيطان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، تستمرّ وتتضاعف فى كلّ عام، بل شهد عام ٢٠٠٨ تزايدًا شديدًا فى وتيرة هذا الاستيطان، فإسرائيل تعتمد على تنفيذ الخطط الاستيطانية الهادفة إلى تغيير واقع الهويّة العربية لفلسطين، وعزل القرى والمدن

http://kotob.has.it

الفلسطينية عن بعضها البعض، بطرق جعلت «خارطة فلسطين» قبل ستة عقود وخريطتها اليوم، أمرين مختلفين تمام الاختلاف.

لكن لابد من التمييز هنا بين أنواع المستوطنين المختلفة، وبين المستوطنين والحركة الاستيطانية، وبين الأفراد والجماعات التى تسعى إلى العنف، فبحسب ـ تقرير جماعة «السلام الآن الإسرائيلية عام ٢٠٠٠» ـ فإن هناك ما يقارب مائتى ألف مستوطن إسرائيلى يعيشون فى (١٤٨) مستوطنة، لكنها تعدت الآن أكثر من ٢٢٠ مستوطنة، ومئات البؤر الاستيطانية فى جميع أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالى فإن هذا العدد تزايد، وفقًا لزيادة عدد هذه المستوطنات، والبؤر الاستيطانية الجديدة، وهناك أيضًا حوالى مائتى ألف إسرائيلى يعيشون فى الجزء الشرقى المحتل من مدينة القدس، وإن ما يقارب نصف المستوطنين يسكنون فى مستوطنات كبيرة، مضى عليها وقت طويل، وأصبحت بمثابة مدن، مثل «معالية أدوميم»، «إريئيل»، و«جفعات زئيف»، بينما بقية المستوطنات عبارة عن مواقع استيطانية صغيرة، يسكن فى كلٍّ منها ما لا يزيد عن ألف شخص، وإن المستوطنين الإسرائيليين ليسوا فى مجملهم مجموعة متجانسة، عكس ما يُشاع عنهم، فمعظمهم ليسوا متدينين، ولا هم بالضرورة وطنيين، ولكنهم مهاجرون جاءوا لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، وسكنوا فى المستوطنات، بسبب الحوافز التى تقدمها لهم الحكومة الإسرائيلية، وفى استطلاع للرأى نظمه مركز «الدراسات والأبحاث الفلسطينى فى شهر مايو سنة ١٩٩٧»، فإن ٤٢٪ من المستوطنين، قالوا: إن دافعهم الأساسى كان اقتصاديًّا، بينما قال ٢٧٪ منهم: إن دافعهم كان دينيًّا عقائديًّا، بينما ٢٤٪ منهم ولدوا فى المستوطنات أو جاءوا إليها، للانضمام إلى العائلة أو أصدقاء.

إن تشجيع الحكومة الإسرائيلية للمستوطنين، من خلال منحهم تخفيضات فى دفع الضرائب، وقروض وتسهيلات فى البناء والصناعة والسياحة والتعليم وغيرها، فضلًا عن المزايا الديموجرافية، التى يتمتع بها المستوطنون، كان الدافع الرئيسى لتزايد عددهم بهذه الصورة، ولذلك فإن ٢٥٪ منهم لديهم شهادة جامعية، ويحصلون على دخل أعلى من بقية الإسرائيليين، ٤٤٪ يعتبرون أنفسهم متدينين، بينما ٢٣٪ يقولون: إنهم يهود عاديون، وليسوا بالضرورة متدينين،٣٠٪ منهم يمتلكون منازل فى داخل إسرائيل، غير تلك التى يسكنون فيها فى الأراضى المحتلة، ٧٢٪ منهم ولدوا فى إسرائيل، بينما الباقى ١٠٪ جاءوا

http://kotob.has.it

من: الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ٦٪ من دول أفريقية أو آسيوية، ٥٪ من الاتحاد السوفييتى السابق وأوروبا.

بالنسبة لآرائهم السياسية، المستوطنون متعصبون ومتطرفون، أكثر من بقية السكان، فلا يؤيدون حزبى: ميرتس والعمل، بل يدعمون الأحزاب الدينية، مثل الحزب الدينى الوطنى «مفدال»، وحزب اليمين الأساسى الليكود».

ȝʞăǾ⁊ѕèłǨfłȴǫ

شكل مشروع الاستيطان الإسرائيلى، ما قبل قيام الدولة العبرية أو الصهيونية عام ١٩٤٨، وما بعدها، أحد أهم ثوابت السياسة الإسرائيلية، بل أهمها على الإطلاق، لأى حكومة إسرائيلية، أيًّا كان لونها السياسى، ويكاد يكون موقف القيادات الإسرائيلية بشكل عام من موضوع المستوطنات موحدًا، فهى حسب بعض التبريرات الإسرائيلية الصهيونية تحقق فوائد كبيرة لدولة إسرائيل، لاسيما بسيطرتها على الموارد الفلسطينية، وتأمين منطقة عازلة بين الضفة الغربية، وداخل الخط الأخضر، وكذلك لعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، وبالتالى فإن وجود المستوطنات يكون «لغمًا» حقيقيًّا يواجه تأسيس دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للعيش والحياة، خاصة وأن المستوطنات مع مرور الأيام تصبح أراضى لدولة إسرائيل، ومصدرًا دائمًا للتهديد، يتوسع ويكبر باستمرار، فحتى عام ١٩٤٨، أى حتى قيام دولة إسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨، لم تكن توجد سوى (٧) مستوطنات يهودية فى الأراضى التى احتلتها إسرائيل بعد عدوان ٥ يونيو عام ١٩٦٧، وكانت نسبة اليهود فى هذه المناطق لا تزيد على ١٪، ولكن عددهم ارتفع على نحو سريع، فحتى مطلع التسعينيات كان نحو ٩٧ ألف يهودى يعيشون فى (١٨٠) مستوطنة فى الضفة الغربية، ويهيمنون على نصف أراضيها، ويستوطن فى القدس الشرقية (١٥٥) ألف يهودى، كما سيطرت إسرائيل على جميع الموارد الحيوية فى الضفة الغربية، وبلغ سكان القدس عام ١٩٩٢، نحو (٥٥٥) ألف نسمة، منهم (٤٠٠) ألف يهودى، وقبل عام ١٩٦٧، لم يكن العدد يزيد على (١٩٦) ألف يهودى، وقامت السلطات الإسرائيلية بإلغاء إقامات عدد كبير من العرب الفلسطينيين فى القدس، بذرائع قانونية واهية: إما بسبب السفر أو التأخر فى طلب التمديد، فى حين أن

http://kotob.has.it

القوانين الإسرائيلية تمنح اليهود، بغض النظر عن سكناهم وبلدانهم، الحق فى الحصول على الجنسية الإسرائيلية، بينما سكان البلاد الأصليين يحرمون منها.

وليس أدل على ذلك من قول شارون بعد الاستيلاء على أول شقة فى الحى الإسلامى فى القدس: لقد وضعنا لأنفسنا هدفًا يقضى بألا يبقى مكان فى القدس الشرقية بلا يهود، كما اعتبر إسحاق شامير المستوطنات، ضمانة وحيدة ضد السيادة العربية غربى نهر الأردن، وكذلك إسحاق رابين قد اعتبر مسألة المستوطنات، حقا لا يقبل الجدل، وظل مناحيم بيجن دائمًا يردد: للشعب اليهودى الحق فى استيطان الأراضى المحتلة.

إذن، لا فرق بين الصقور والحمائم إزاء المستوطنات، وقد عبّر بن أليعازر وزير الإسكان فى حكومة شيمون بيريز عن ذلك بالقول: الفارق بين حزب العمل وكتلة الليكود فى بناء المستوطنات، هو أننى أبنى بصمت، وهدفى أن أبنى وأبنى، والمهم هو البناء، ثم البناء، وهكذا، ونفس الموقف يتبناه حزب «كاديما» أيضًا.

إذن، تبريرات الحركة الصهيونية بشأن المستوطنين، بالقول: إنهم بشر مؤمنون جاءوا إلى أرض إسرائيل «المقدسة» لأسباب دينية وعاطفية، ونفى الأسباب الاقتصادية لمجيئهم، إضافة إلى الجانب العقائدى المتعصب والمتطرف لدى الكثيرين منهم، هى أكاذيب صهيونية جديدة؛ لأن المستوطنات هى صنيعة الكيان الاستيطانى الصهيونى، قامت وتوسعت وتستمر، بدعمه وحمايته، ولا فارق فى ذلك بين الصقور والحمائم، فالكل خاصة فى موضوع المستوطنات، هم أقرب إلى الصقور.

وقد مر هذا المشروع الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين بعدة مراحل متوالية، تكمل الواحدة الأخرى، وتمهد لها.

● ÁǩpàɨηǫfƹƷǩɨ

بدأت منذ انعقاد «مؤتمر لندن عام ١٨٤٠ بعد هزيمة محمد على»، واستمرت حتى عام ١٨٨٢، ومثلت هذه المرحلة البدايات الأولى للنشاط الاستيطانى اليهودى، إلا أن مشاريع هذه المرحلة لم تلق النجاح المطلوب، بسبب عزوف اليهود أنفسهم عن الهجرة إلى فلسطين، والتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو الانخراط فى مجتمعاتهم، ومن أبرز نشطاء هذه المرحلة اللورد شافتسبورى، واللورد بالمرستون، ومونتفيورى.

http://kotob.has.it

● ηÓ⁄KŘkH ηǒ f ƐŽkH

وقد حدثت ما بين عامى ١٨٨٢-١٩٠٣، إذ هاجر نحو عشرة آلاف يهودى من روسيا، فى أعقاب حادثة اغتيال قيصر روسيا، وما تبعتها من عمليات اضطهاد لليهود هناك، حيث بدأت عام ١٨٨٢، واستمرت حتى بداية الانتداب البريطانى على فلسطين عام ١٩٢٠، وفى هذه المرحلة بدأ الاستيطان الفعلى فى فلسطين، وشهدت الموجات الأولى والثانية من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، خصوصًا من أوروبا الشرقية وروسيا، ومن أبرز نشطاء هذه المرحلة: لورنس أوليفانت، وروتشليد، وهرتزل، وفى هذه المرحلة بدأت المؤتمرات الصهيونية العالمية، وأسست المنظمة الصهيونية العالمية.

● ηŘkKŘkH ηǒ f ƐŽkH

حدثت هذه الموجة بين عامى ١٩٠٤-١٩١٨، وهى مرحلة الانتداب البريطانى على فلسطين، حيث وصل عدد المهاجرين إلى (٨٥) ألف مهاجر، وفى هذه المرحلة تم تكثيف عمليات امتلاك اليهود للأراضى الفلسطينية، وتدفق الهجرة اليهودية، حيث شهدت هذه المرحلة الموجات الثالثة والرابعة والخامسة، فقد تدفقت الموجة الثالثة ما بين عامى ١٩١٩-١٩٢٣، بعد حدوث الثورة البلشفية فى روسيا، وبلغ عدد المهاجرين فى هذه الموجة نحو (٣٥) ألف مهاجر، وتمت الموجة الرابعة ما بين عام ١٩٢٤-١٩٣٢، حيث هاجر نحو (٦٢) ألف مهاجر، بسبب قيام الولايات المتحدة الأمريكية بسن قوانين حدت من الهجرة إليها، أما الموجة الخامسة فكانت بين عامى ١٩٣٣-١٩٣٨، حيث بلغ عدد المهاجرين فى هذه المرحلة حوالى (١٦٤) ألف مهاجر، بسبب التشريد الذى حل بالمخيمات اليهودية فى مناطق الاحتلال النازى، وإلى جانب هذه الموجات، كانت هناك هجرات سرية، قام بها اليهود الشرقيون (السفارديم) من جهات مختلفة من اليمن والحبشة وأفريقيا الشمالية وتركيا وإيران، وذلك خلال فترة الأربعينيات، وذلك بسبب قيام سلطات الانتداب البريطانى بفرض قيود على الهجرة اليهودية تقربًا للعرب، للوقوف بجانبها فى الحرب العالمية الثانية.

وشهدت المرحلتين الثانية والثالثة تزايدًا كبيرًا فى أعداد اليهود والمستوطنات الصهيونية فى فلسطين المحتلة، حيث كان تعداد اليهود عام ١٨٨٢ حوالى (٢٤) ألف يهودى، وقفز عام ١٩١٧ إلى أكثر من ٨٥ ألفًا، وفى عام ١٨٨٤ كان فى فلسطين خمس مستوطنات، يسكن كل

http://kotob.has.it

واحدة منها حوالى مائة مستوطن، وارتفع العدد إلى (٢٢) مستوطنة عام ١٩٠٠، يسكنها حوالى (٥٤١٠) مستوطنين، وفى عام ١٩١٤ بلغ عدد المستوطنات (٤٧) مستوطنة، يعيش فيها (١١٩٩٠) مستوطنًا.

فقد عمل الانتداب البريطانى على تكثيف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، بهدف الترتيب للدولة اليهودية، كما نصت وثيقة الانتداب، التى صدرت عن عصبة الأمم عام ١٩٢٢، واقتطع أخصب الأراضى فى مرج بن عامر ووادى الحوارث وغيره، فبلغ تعداد اليهود فى أواخر فترة الانتداب (٤٦٩٦٠٠) يهودى، وفى الفترة من ١٩١٨ - ١٩٤٨ أقيمت نحو (٣٦٣) مستوطنة يهودية على أنقاض (٦١) قرية فلسطينية دمرت، فى كلٍّ من صفد وطبريا وبيسان وعكا والناصرة وحيفا ويافا.

وقد بلغت حصيلة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، حتى عام ١٩٤٨ حوالى (٦٥٠) ألف مهاجر يهودى، وبعد قيام دولة إسرائيل، قامت بتشجيع الهجرة اليهودية، وذلك بسن العديد من القوانين مثل قانون العودة عام ١٩٥٠، وقانون الجنسية الإسرائيلى عام ١٩٥٢، فازداد عدد المهاجرين، حيث بلغ فى الفترة من ١٩٤٨-١٩٦٧ (١٢٠,٧٥٠) مهاجرًا.

● ηūȺǂȾǩ ηǿ f ȾƵǩ

وبدأت منذ إعلان قيام دولة إسرائيل وحتى عام ١٩٦٧، وفيها تمكنت إسرائيل من الاستيلاء على الأراضى الفلسطينية وتوافد المهاجرين اليهود، وقد اتصفت هذه المرحلة بعمليات تدمير واسعة للبلدات والقرى الفلسطينية التى أقيم على أنقاضها أشكال متنوعة من المستوطنات «الكيبوتسات والموشافات والناحلات».

لقد تكللت جهود الصهيونية ومن ورائها القوى الاستعمارية بالنجاح عندما تم الإعلان عن قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ على ٧٧٪ من مساحة فلسطين التاريخية، وتمكنت إسرائيل من طرد معظم السكان الفلسطينيين بعد أن ارتكبت العديد من المذابح والمجازر وتدمير القرى والمدن الفلسطينية، وأصبح الفلسطينيون يعيشون مشردين لاجئين فى البلاد العربية المجاورة فى مخيمات بائسة، وما زالوا إلى الآن، رغم صدور العديد من القرارات الدولية، التى تقضى بضرورة عودتهم إلى أراضيهم، وفى المقابل فتحت أبواب الهجرة اليهودية على مصراعيها، ليتدفق الكثير من اليهود من مختلف أنحاء العالم، واستمر هذا الوضع

http://kotob.has.it

حتى حرب الخامس من يونيو عام ١٩٦٧، والتى كانت من أهم نتائجها استكمال سيطرة إسرائيل على الأراضى الفلسطينية، بعد احتلالها للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، وبذلك تكون فرصة جديدة قد سنحت لإسرائيل لمتابعة المخططات الصهيونية لتهويد فلسطين بالكامل، والتى بدأت فى القرن التاسع عشر، ومازالت قائمة إلى يومنا هذا، وأصبحت الدولة الصهيونية تحكم سيطرتها على كامل أراضى فلسطين التاريخية تقريبًا.

وقد بلغت عملية استبدال المجتمع الفلسطينى بكيان المستوطنين، حدودًا تثير السخرية، فقد روى أن نزاعات نشبت بين المستوطنات المجاورة، حول اغتنام المحاصيل العربية واقتسام الحقول، وكان الصهاينة يقومون بحرق الحقول، لمنع المزارعين من غرسها أو جمع حصادها، بهدف حملهم على النزوح منها، إلى أن أدركوا أنهم بحاجة إلى المنازل الجاهزة، والمساحات والأراضى الزراعية الصالحة، فتحولوا سريعًا إلى تهجير السكان، دون المساس بالممتلكات، كما استندت حكومة الكيان الصهيونى الوليد إلى مجموعة من الإجراءات، التى كانت تهدف إلى مواصلة السياسة «التفريقية»، فمنعت حرية التنقل، وواصلت العمل بقوانين الطوارئ البريطانية، كما قامت بتدمير أماكن العبادة الإسلامية والمسيحية، وقد قدرت المساجد والكنائس التى دمرت بحوالى (٣٥٠) مسجدًا وكنيسة.

وبحلول شهر مايو ١٩٤٩، كان الصهاينة قد أقاموا (١٤) مستعمرة على أنقاض القرى والمواقع، التى غادرها أهلها هربًا أو طردًا، وحتى شهر أكتوبر من العام نفسه، كان قد وصل إلى الكيان الصهيونى (٢٥٢٥٥) مهاجرًا يهوديًّا من مختلف البلدان، ومما يدلل على مدى أهمية التهجير والاستيلاء على المنازل العربية للمشروع الصهيونى، فقد عبر الصهاينة عن الأهمية الاستثنائية للمدن والقرى الفلسطينية المدمرة والمهجر أهلها، بافتتاحهم رسميًّا، مستوطنة جديدة فوق مسرح مجزرة «دير ياسين»، بعد سنة واحدة، فى حضور وزراء عدة من حزب العمل وحاخامات ورؤساء بلديات.

وفى عام ١٩٦٥ أصدر الكيان الصهيونى قانونًا، يعتبر أن كل من غادر المناطق التى تحتلها إسرائيل إلى خارج فلسطين، أو إلى المناطق التى تسيطر عليها قوات عربية فى فلسطين مهاجرًا، وغائبًا عن أرضه، ولذلك، فإن ملكيتها تعود للدولة، وبموجب هذا القانون تملك الكيان الصهيونى مليونى دونم من الأراضى العربية، التى أصبحت بحوزتهم، علاوة على

http://kotob.has.it

(٢٠٠٠٩٩٠) دونمًا من الأراضى العربية، مع (٧٣) ألف غرفة من بيوت السكن، التى أخلاها أصحابها، و(٧٨٠٠) محل تجارى فى المدن والقرى، التى تركها أصحابها بجميع محتوياتها، من الأثاث والبضائع وغيرها.

لذلك تعتبر الفترة الممتدة بين عام ١٩٤٨- ١٩٦٧، هى الفترة التى تحقق فيها الحلم الصهيونى، بتأسيس كيان صهيونى على أرض فلسطين، وتشريد غالبية سكان فلسطين عن أراضيهم، وهى الفترة التى نشطت فيها، وبشكل مكثف عملية طمس الوجود العربى، ومظاهر المدن والقرى، وإحلال الوجود اليهودى مكانه، فهى الفترة التى جرت، ومنذ بدايتها، عمليات تطويق الوجود العربى الضئيل المتبقى على أرضه، ضمن الدولة اليهودية، هذه المحاصرة التى استخدمت فيها كل القوانين، وتمت فيها كل تلك المصادرات من عمليات الجيوب العربية المتبقية.

● ŋ ʂ ǭ ƘƱǩ ŋ ǫ f ƐƷǩ

تعتبر هذه المرحلة أكثر المراحل ازدهارًا فى تنفيذ المشروع الاستيطانى، التى ابتدأت غداة احتلال كامل التراب الفلسطينى فى يونيو عام ١٩٦٧، والتى مضى عليها حتى الآن أكثر من أربعة عقود، والتى أسفرت عن تغيير كامل لخارطة الضفة الفلسطينية، جغرافيًّا وديموجرافيًّا، حيث تم تشييد (١٦٤) مستوطنة وموقعًا استيطانيًّا عشوائيًّا ومنطقة صناعية، على مساحات شاسعة من الأرض الفلسطينية، إضافة إلى شبكة من الطرق الالتفافية التابعة لها.

ويعد احتلال الكيان الصهيونى للمناطق العربية فى حرب ١٩٦٧، تطورًا أساسيًّا، فيما يتعلق بإمكانية استكمال المشروع الصهيونى، إذ أصبحت فلسطين بكاملها، إضافة إلى أراض عربية أخرى، تقع تحت السيطرة الصهيونية، ومنذ ذلك التاريخ، بدأ بإنشاء المستوطنات المتفرقة فى مختلف المناطق المحتلة.

وقد تصاعدت حمى الاستيطان، بصورة لم يسبق لها مثيل، وجرى التركيز على الاستيطان داخل المدن العربية الكبرى أو حولها، وبدأت تقوم كتل استيطانية، تشمل كلٌّ منها عددًا من المستوطنات، وبلغت نسبة الأراضى التى سيطرت عليها سلطات الاحتلال فى الضفة الغربية أكثر من ٥٠٪ من مجموع الأراضى، وتم رسميًّا ضم القدس إلى إسرائيل فى ٣٠ يوليو ١٩٨٠.

http://kotob.has.it

وقد نظر الصهاينة إلى الاستيطان فى الضفة الغربية، من منظور إستراتيچى، إذ اعتبروه ركيزة أساسية فى سيطرتهم على الضفة الغربية، والوسيلة الأنجح فى محاصرة القرى والمدن العربية، وتهجير سكانها، إذ قال «مردخاى تسيبورى» فى خطاب له فى افتتاح مستوطنة «عناب»، قرب عنبتا فى جبال نابلس: إن استمرار الاستيطان هو العمود الفقرى للحركة الصهيونية فى الضفة الغربية، وهو الوسيلة الوحيدة لإفشال أى مبادرة سياسية، ترمى إلى إرجاع الحكم الأجنبى إلى «يهودا والسامرة»، إن وجود أغلبية عربية فى الضفة الغربية، يجب أن لا يثنى السلطات الإسرائيلية عن تسريع عملية الاستيطان، لقد ولدت فى «بتاح تكفا»، التى كانت محاطة بالعديد من القرى العربية، مثل «كفر عانة وأبو كشك والخيرية»، وليس لهذه القرى أى آثار باقية الآن، وقد بقيت بتاح تكفا.

وبالرغم من التشابه فى المخططات الاستيطانية، فإن عمليات الاستيطان بعد عام ١٩٦٧ تمتاز بأمرين:

إنه استيطان رسمى، تتولى الحكومات الإسرائيلية الإشراف عليه، وتمويله من ميزانيتها، ويقتصر دور المنظمات الصهيونية والاستيطانية الأخرى على دعم جهود الحكومة فى هذا المجال، وهذا الاستيطان يتم فى مناطق ما زالت مأهولة بالأهالى العرب، الذين يشكلون الأغلبية الساحقة فيها، وعلى أراض يملكها أصحابها العرب، وبالتالى، فإن عمليات الاستيطان هذه ترتبط بقضية التخلص من عنصر السكان العرب المقيمين على هذه الأراضى، لضمان نجاح المشروع الاستيطانى.

ولكى يتفادى قادة الكيان الصهيونى التغيير «الديموجرافى»، الذى أحدثته سياستهم التوسعية فى الاستيلاء على الضفة الغربية، وأجزاء من الدول العربية، فقد شرعت قوات الاحتلال الصهيونى، ومنذ بداية استيلائها على الأراضى العربية، فى عمليات هدم الأحياء والقرى والمخيمات الفلسطينية، وتم تشريد الفلسطينيين، خارج وداخل حدود فلسطين، وبدأت عمليات الاستيلاء السريعة على الأراضى، وإقامة المستوطنات اليهودية، سواء فى قلب المدن العربية أو حولها، أو فى أراضى القرى العربية المنتشرة فى كل أرجاء الضفة الغربية، سواء فى المنطقة الجبلية أو فى الأغوار الفلسطينية، فقد تم فى عام ١٩٦٧ هدم «حارة المغاربة» داخل أسوار القدس، وكذلك تم هدم قرى: «بيتر نوبا» و«يالو» و«عمواس»، إلى الغرب

http://kotob.has.it

من رام الله، فى منطقة اللطرون، وقرى: «العجاجرة» و«المخزوق» و«الستارية» فى منطقة الأغوار، وتم تشريد أهالى هذه القرى، كما تم تشريد سكان المخيمات الفلسطينية فى منطقة أريحا، ولكى تؤدى تلك الحملات ثمارها فى تشريد الشعب الفلسطينى، فقد رافق سياسة البطش الصهيونى حملات إرهابية، بهدف ترويع وتخويف السكان المدنيين، لإجبارهم على الجلاء عن أراضيهم، كما حدث فى العامين ١٩٤٧ – ١٩٤٨، ففى مدينة رام الله، قام أفراد الجيش الصهيونى بالتعرض لبعض الفلسطينيين، فقتلوهم وحرقوا جثثهم.

وتتجلى بشاعة صور الإرهاب الصهيونى بحق الشعب الفلسطينى، فى شهادة أحد أفراد العصابات الصهيونية، حين يقول: كان الفلسطينيون فى كل ليلة يحاولون اجتياز نهر الأردن، والعبور إلى الضفة الغربية، وكانت لدينا كمائن على طول النهر، ولدينا أوامر من قيادة الجيش، بأن نطلق النار على كل من يعبر النهر من رجال أو نساء أو شيوخ، وحتى الأطفال كانوا ينالون نصيبهم من القتل، وفى اليوم التالى، نقوم بعملية تمشيط فى المنطقة، وإذا وجدنا من هو حى أو جريح، كنا نجهز عليه، وكنا نهيل التراب على الجثث القليلة العدد، فى حين كنا نستدعى «الجرافة» العسكرية لدفن الجثث كثيرة العدد، حفاظًا على البيئة!!.

ȝĸăǿ¶ƽ èł Ùłɣǵƍƍ

إن مجرد النظر إلى خريطة توزيع المستوطنات الإسرائيلية فى كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة، يبين أن إقامة هذه المستوطنات فى مواقعها الحالية، لم يأت عبثًا، بل إنها وضعت ضمن خطط مدروسة بعناية، لتحقيق جملة من الأهداف والمطامع الإسرائيلية للسيطرة على الأراضى الفلسطينية أو الضغط على التجمعات السكانية الفلسطينية، كى تصبح هذه التجمعات فى النهاية، جيوبًا صغيرة أو كما يسمى «كانتونات» مغلقة، وسط المحيط الإسرائيلى، المتمثل فى المستوطنين، الذين سكنوا هذه المستوطنات، كما أن توزيع هذه المستوطنات يميل إلى الانتشار، مع التركز، أى أنها تنتشر على جميع الأراضى الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن هناك تركزًا فى بعض المناطق، خصوصًا بالقرب من التجمعات السكانية الفلسطينية الكبيرة، وقد أقيمت هذه المستوطنات، تحت تبريرات وادعاءات مختلفة، وهو ما سنتناوله بالتفصيل فيم بعد.

http://kotob.has.it

وخلال الأعوام التى تبعت احتلالها للأراضى الفلسطينية، سارعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى نشر مستوطنات يهودية متفرقة، لسببين سياسيين رئيسين:

الأول: تأكيد احتلال الأراضى الفلسطينية، وتثبيت وجود المستعمرات، ليكون لها حق الوجود كلما توالت السنوات، وبالتالى يصبح التخلى عنها قضية شائكة ومعقدة، وتصبح المقايضة عليها أثمن.

الثانى: ضم المستوطنات المتباعدة إلى الكيان الصهيونى مع مرور الوقت، وتوسيع رقعة الدولة الإسرائيلية.

وبالإضافة إلى هذين السببين السياسيين، يوجد العديد من الأسباب الأخرى، كتأمين أماكن سكن لليهود القادمين من الدول الأخرى، وتأمين مستعمرات لبعض العرقيات أو التجمعات اليهودية كـ«اليهود المتشددون» أو «الفلاشا» أو اليهود الروس، فضلًا عن الاستفادة من الأراضى الفلسطينية الخصبة، لإقامة مشروعات زراعية للمستوطنين والدولة..إلخ.

وخلال الـ٤١ عامًا الماضية، حاول الإسرائيليون تغيير الصبغة الديموجرافية للمنطقة، وتكثيف الاستيطان اليهودى، فى مقابل ترحيل أهل المنطقة الفلسطينيين إلى الخارج.

لذلك قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وما زالت باتباع سياسة منهجية مشجعة لهجرة المستوطنين الإسرائيليين إلى الضفة الغربية، ومن أجل ذلك، قامت هذه الحكومات بمنح مكافآت ومحفزات اقتصادية مباشرة للمواطنين أو للسلطات المحلية اليهودية، لرفع مستوى حياة هؤلاء المواطنين هناك، بغرض تشجيع الهجرة للمستوطنات.

معظم المستوطنات فى الضفة الغربية، معرّفة كمناطق أفضلية قومية «مناطق تطوير: (أ) أو (ب)، وهذا التعريف يضم المستوطنين، والمواطنين الإسرائيليين الذين يعملون فى المستوطنات أو استثمروا بها، هؤلاء يتمتعون بمكافئات مالية كبيرة، بل إن ست وزارات تقوم بمنح هذه المكافآت: وزارة الإسكان «قروض كبيرة لمشترى الشقق، جزء من القروض يتحول إلى منحة»، مديرية إدارة أراضى الدولة «تخفيضًا كبيرًا لإيجار الأراضى»، وزارة التربية «محفزات للمعلمين، إعفاء من دفع قسط التعليم فى رياض الأطفال وسفريات مجانية للمدارس»، وزارة الصناعة والتجارة «منح للمستثمرين، بنى تحتية لمناطق صناعية..

http://kotob.has.it

إلخ»، وزارة العمل والرفاه «محفزات للباحثين الاجتماعيين»، وزارة المالية «تخفيضات فى ضريبة الدخل للأفراد والشركات»، كما تمنح وزارة الداخلية السلطات المحلية فى الأراضى المحتلة منحًا كبيرة، مقارنة مع تلك المعطاة للسلطات المحلية داخل إسرائيل، ففى عام ٢٠٠٠، كان معدل المنحة المعطاة للفرد، الذى يسكن فى مجلس محلى «يهودى» فى الضفة الغربية، أكثر بحوالى ٦٥٪ من المنحة المعطاة للفرد، الذى يعيش ضمن إطار مجلس محلى داخل إسرائيل، وفى عام ٢٠٠٠، كان معدل المنحة المعطاة للفرد فى مجلس إقليمى فى الضفة الغربية أكثر بحوالى ١٦٥٪ من فرد فى مجلس إقليمى داخل إسرائيل، إضافة إلى توريد أموال عن طريق دائرة الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، والتى تعد إحدى الآليات التى تستعملها الحكومة لتفضيل السلطات المحلية اليهودية الموجودة فى الضفة الغربية، على السلطات المحلية داخل إسرائيل، وعلى الرغم من أن ميزانية دائرة الاستيطان مصدرها أصلا من ميزانيات الدولة، لكونها مؤسسة غير حكومية، إلا أنها لا تخضع للقوانين والقواعد الملزمة للوزارات الحكومية فى إسرائيل.

لقد أصبحت المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، من أبرز مظاهر التشويه والتدمير للبيئة الفلسطينية، بل وأخطرها على الإطلاق، فالاستيطان يعنى السيطرة على الأرض والموارد، وهو بهذا يشكل ذروة الاحتلال، وجوهر الفلسفة التى قامت عليها دولة إسرائيل.

إن الاستيطان الإسرائيلى، الذى لا يقف عند حدود، قد وضع نصب عينيه أهدافًا ثابتة يصر على تنفيذها على أرض الواقع، ضاربًا عرض الحائط بكل الانتقادات والاحتجاجات، أيًّا كان مصدرها: فلسطينيًّا أو عربيًّا أو دوليًّا.

فعلى مدار الاحتلال الإسرائيلى لبقية الدولة الفلسطينية، صادرت الحكومات الإسرائيلية مساحات شاسعة من أفضل الأراضى الفلسطينية، وأقامت عليها مستوطنات، تعدت مائتين وعشرين مستوطنة.

فالهدف من إقامة المستوطنات فى أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة، ليس فقط إيمان اليهود بحقهم التاريخى والدينى فى أرض إسرائيل، بل إن المستوطنات هامة وحيوية لأمن إسرائيل، بل هناك دافع آخر، وهو «خلق حقائق على أرض الواقع»، مما يزيد الأمور

http://kotob.has.it

تعقيدًا، ويُضعف فرص قيام دولة فلسطينية حقيقية، ونتيجة لهذه العوامل الثلاث، تتركز المستوطنات فى المناطق الثلاث التالية:

- على طول غور الأردن، كجدار أمنى يفصل الضفة الغربية عن الأردن.
- على طول الخط الأخضر، حدود ١٩٦٧، وعلى مسافة قريبة من مدن كبيرة مثل القدس وتل أبيب.
- حول مدينة القدس، بحيث تفصلها عن بقية الضفة الغربية، وتحافظ عليها، كعاصمة موحدة لدولة إسرائيل.

ففى سنة ١٩٩٦ قال «دان مريدور»، وزير المالية الإسرائيلى آنذاك، فى صحيفة «يديعوت أحرونوت» بتاريخ ١٩/ ٧/ ١٩٩٦ :إنه من الواضح إذا كُنا جادين فى عدم إعادة الأراضى إلى حدود ١٩٦٧، فإن الكلمات وحدها لا تكفى، المستوطنات هى التى ترسم خارطة البلاد، فإذا أوقفنا البناء فى مكان أو آخر، نكون قد تخلينا عن ذلك المكان، وفى رسالة كتبها آرييل شارون رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق سنة ١٩٩٤ حول مستوطنة «نتساريم»، ونشرتها صحيفة «ميدل إيست إنترناشيونال»، مع مقال للكاتب «ألون جروث» بتاريخ ١٠/ ٦/ ١٩٩٤: تركيز الاستيطان اليهودى فى منطقة نتساريم أمر إستراتيجى، فهى تفصل قطاع غزة إلى قسمين، وتصل منطقة النقب بالبحر، فالاستيطان فى نتساريم، هو المفتاح لضمان استمرارية التمسك بقطاع غزة، ووضع عقبة هامة أمام الحكم الذاتى للفلسطينيين.

إلا أن الأهم، هنا هو أن الأراضى التى يقوم عليها الاستيطان الإسرائيلى، هى قمم الجبال والمرتفعات الفلسطينية، التى تشكل مواقع أمنية وإستراتيجية للتحكم فى كل التجمعات الفلسطينية، والإشراف على طرق مواصلاتها، كما أنها من أفضل الأراضى الخصبة التى يعيش على غلالها الفلسطينيون، وهى الأراضى التى تشكل مخزونًا إستراتيجيًّا ديموجرافيا لاستيعاب الزيادات الناجمة عن النمو السكانى الفلسطينى الطبيعي.

إن الاستيطان من منظور إسرائيلى، لا يعنى مجرد اغتصاب المزيد من الأراضى الفلسطينية، ولا مجرد إقامة الوحدات السكنية، وما يتبعها من مرافق، ولا إنشاء الطرق الالتفافية، ولا بناء «جدار الفصل العنصرى» فحسب، وإنما هو تكريس لكيان واحد وحيد على الأرض الفلسطينية، هو الكيان الإسرائيلى ولا شىء غيره، أما ما يسمى بالعملية السلمية بكل

http://kotob.has.it

مسمياتها وأشكالها، فهى مجرد مهدئات سياسية، تقتضيها طبيعة الظروف الآنية، وسرعان ما تفقد مفعولها، ويتم الانتقال إلى سواها، وهكذا دواليك.

إن أى دولة فلسطينية تفكر فيها هذه السياسة، ما هى إلا ترجمة لخارطة رسمتها السياسات الاستيطانية، وليس أدل على ذلك من مناطق النفوذ، التى تتمتع بها المستوطنات، كاحتياطى إستراتيچى لها فى المستقبل، والأهم من ذلك كله، أنه ليس هناك اعتبار أو حساب لدولة فلسطينية حقيقية على أجندتها.

كما أن للاستيطان أهدافًا شتى تسعى لتحقيقها الحركة الصهيونية فى محيط القدس الشريف خاصة، وفى فلسطين عامة، وهذه الأهداف متنوعة بين أهداف محلية وأخرى إقليمية وثالثة عالمية، ومن أهم هذه الأهداف تثبيت الوطن القومى الصهيونى وجعله أمرًا واقعًا.

والاستيطان تبرز أهميته، باتساع رقعته، وبخلق حصار استيطانى على سائر التجمعات العربية، من خلال العمل المحموم فى ميدان الاستيطان الصهيونى، وهو ما يتضح جليًّا فى الضفة الغربية؛ فالمحافظات الشمالية، تم تقسيمها إلى (٦٤) منطقة معزولة، تحيط بها المستوطنات، وتضيق عليها معيشتها، وهذا العزل ما هو إلاّ تمهيد لابتلاع بقية الأرض العربية، وطرد أهلها منها، فلاشك أن عزل المدن والقرى العربية عن بعضها البعض، أسلوب يعكس خبث ودهاء الحركة الصهيونية؛ لأن فى ذلك تضييق الخناق على ساكنيها وحصارهم اقتصاديًّا.

أما بالنسبة لمنطقة القدس الشرقية المحتلة، فبعد (١٨) يومًا من احتلالها يوم ٢٨/ ٦/ ١٩٦٧ أصدرت الحكومة الإسرائيلية، مرسومًا يستند إلى قانون أنظمة السلطة والقضاء لسنة ١٩٤٨، ويسرى بموجبه «قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها» على مساحة تبلغ (١٧٠) ألف دونم، تضم البلدة القديمة، بالإضافة إلى المناطق المحيطة بها، كما أصدر وزير الداخلية الإسرائيلى إعلانًا فى الجريدة الرسمية، بإلحاق منطقة القدس الموسعة، بمنطقة صلاحية مجلس بلدية القدس الكبرى، وبهذا ألحقت القدس المحتلة، وما ترتب على توسيعها إلى دولة إسرائيل، سياسيًّا وإداريًّا وقضائيًّا، دون خضوعها لقوات جيش الاحتلال أو الحاكم العسكرى الإسرائيلى للمناطق المحتلة.

وفى عام ١٩٨٠ أقر الكنيست الإسرائيلى القانون الأساسى للقدس، الذى اعتبر بمثابة ضم

http://kotob.has.it

قانونى نهائى للقدس، بعد أن أحكمت السيطرة عليها عبر الاستيطان، والاستيلاء على الأراضى والممتلكات العامة والخاصة، وتوسيع مساحة القدس الشرقية، فيما يسمى بالقدس الكبرى.

وبموازاة الأنشطة الاستيطانية التهويدية فى القدس، انتهجت سلطات الاحتلال الإسرائيلية، سياسات تمييز منهجية ضد السكان الفلسطينيين المحليين للقدس فى جميع الأمور الحياتية، وطبقت فى عقد التسعينيات سياسة ترحيل للفلسطينيين «قسريًا» للمقيمين فى القدس الشرقية، بوسائل متعددة، تشمل القوانين وتنظيمات وأحكام قضائية وتكتيكات إدارية، تسببت فى فقدان آلاف منهم حقهم فى الإقامة بالمدينة، ولم تكتف وزارة الإسكان الإسرائيلية بتوسيع مستوطنة «هار حوما ـ أبو غنيم»، بل قامت بتخصيص ما يقارب الـ ٢٥ مليون دولار من ميزانيتها لعام ٢٠٠٨، لتوسيعها، وذلك بإضافة (٥٠٠) وحدة سكنية جديدة لها، ضمن حملتها التى تستهدف توسيع المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية، خلال عام ٢٠٠٨، وخصوصًا حول مدينة القدس، كما شملت الميزانية بناء (٢٤٠) وحدة سكنية جديدة أخرى فى مستوطنة «معالية أدوميم».

وفى منتصف ديسمبر من عام ٢٠٠٧، أعلنت وزارة الداخلية الإسرائيلية عن خطط لبناء (١٥٠) وحدة استيطانية جديدة قرب جبل المكبر، حيث يمر المخطط بإجراءات تنظيمية، قبل أن يتم تنفيذه فى المنطقة، وكذلك بناء سبعة آلاف وحدة استيطانية جديدة على أراضى قرية «الولجة، فى منطقة عين يعال»، الواقعة ضمن نفوذ بلدية القدس الموسعة، بعد عدوان ١٩٦٧، والتى كانت على حساب الأراضى الفلسطينية فى «بيت لحم ورام الله».

وفى التاسع عشر من نفس الشهر صرح وزير الإسكان الإسرائيلى «زئيف بويم»، بالبدء فى بناء الحى اليهودى الجديد فى القدس الشرقية، بالقرب من مطار «قلنديا» فى القدس، فى منطقة عطاروت، ويتضمن الحى الجديد إحدى عشرة ألف وحدة استيطانية جديدة، مما يجعله من أكبر الأحياء اليهودية، التى أقيمت أو سوف تقام فى القدس الشرقية، وكانت وزارة الإسكان الإسرائيلية قد أعلنت عن بناء «حى عطاروت» الجديد لأول مرة فى الثامن والعشرين من شهر فبراير من نفس العام، حيث يقع الحى ضمن حدود بلدية القدس، التى وسعت بشكل كبير بعد عدوان ١٩٦٧، وجاءت على حساب (٢٨) مدينة و قرية فلسطينية، ضمن منطقة مكتظة بالسكان الفلسطينيين، ومعروف أن المنطقة المخصصة لبناء الحى اليهودى الجديد قد صنفت ضمن المناطق الممنوع البناء فيها لعقود من الزمان، وذلك

http://kotob.has.it

بحسب ما جاء فى الخرائط التى نشرتها بلدية القدس الإسرائيلية، فى خطوة حرمت فيها الفلسطينيين المقدسيين من البناء والتطور، لمواكبة النمو السكانى، بينما أتاحت لنفسها إعداد المخططات لإقامة الأحياء الاستيطانية الإسرائيلية الجديدة، لاستيعاب السكان اليهود، لتتناسب ورؤيتها بتهويد المدينة، وذلك تمهيدًا لإعلانها عاصمة موحدة للدولة الإسرائيلية.

ولم تقتصر هذه السياسة الاستيطانية الإسرائيلية على الضفة الغربية، بل شملت أيضًا قطاع غزة، ففى الثانى والعشرين من شهر يناير من عام ٢٠٠٧، أذن وزير الإسكان الإسرائيلى «زئيف بويم» لدائرة أراضى إسرائيل ببناء خمسين موقع تطوير، على مسافة خمسة كيلومترات من حدود غزة، كما أعلن عن تقديم أرض للإسرائيليين مجانًا، للذين يرغبون فى بناء منازل هناك.

ǯĸăÓQ5èł ŬłÑ℡ǫ

تتعدد أنواع الاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة على النحو التالى:

● ÁŪłǯǰł ǯĸăÓQ5èł

يقوم هذا الاستيطان على توفير متطلبات الأمن والحراسة، وتوفير المياه اللازمة للمزروعات، وإقامة الصناعات الخفيفة، ومن متطلبات هذا الاستيطان الضرورية الاستيطان العمرانى، لتوفير الشقق السكنية للمستوطنين، وهذا الاستيطان حارب الزراعة فى الأراضى الفلسطينية الخصبة، وسعى إلى إعدامها، تدميرًا للاقتصاد الوطنى الفلسطينى فى المجال الزراعى، ولقد اتخذ الاستيطان الزراعى عدة أساليب لمحاربة الاقتصاد الفلسطينى، مثل الاستيلاء على الأراضى الخصبة، وإقامة المستوطنات عليها، وتجريف وحرق واقتلاع الشجر الأخضر المثمر، كالزيتون والفواكه والنخيل، ففى عام ١٩٩١ تم اقتلاع أكثر من (٣٢٠٠) شجرة مثمرة، وفى انتفاضة الأقصى تم اقتلاع عشرات الآلاف من الأشجار، ودمرت العشرات من آبار المياه التى تروى الأشجار، ومن أساليبهم الخبيثة فى محاربة الاقتصاد الفلسطينى، الطرق الالتفافية التى قضت على مئات الآلاف من الأشجار المثمرة، بل إن الإنتاج الزراعى الفلسطينى فى المحافظات الشمالية والجنوبية، تضع أمامه إسرائيل العراقيل الصحية، لإعاقة عملية تصديره، حتى يصاب بالتلف، وتلحق الأضرار الفادحة بالمزارعين.

http://kotob.has.it

● ÁŪĶDdžǩ ʒĸăÓQɔèł

يقوم الاستيطان الصناعى على توفير حاجات المستوطنين من مواد غذائية، خاصة المرتبطة بالاستيطان الزراعى، مثل صناعة الألبان والمعلبات والمربات والعصائر، وصناعات خفيفة أخرى، والهدف من ذلك، توفير الأمن الغذائى للمستوطنين، وزيادة الدخل، وخلق مهن ووظائف، واستقطاب مستوطنين جدد للعمل فى المستوطنة، وأول مستوطنة صناعية هى «مستوطنة عطاروت»، التى أقيمت على أراضى «قلنديا»، وتقع شمال غرب القدس، وتضم واحدًا وستين مصنعًا، وهذا الاستيطان شرس للغاية، فهو لا يتوانى عن ارتكاب أبشع الأساليب التعسفية والاستفزازية والقمعية، فى اقتلاع البنية التحتية الاقتصادية الفلسطينية، بهدف إزالتها من الوجود.

● ǹƐ Ğ ɬūǩł ʒĸăÓQɔèł

ويعتمد على امتلاك ترسانة عسكرية متطورة، وفق أحدث مخترعات العصر التكنولوجية، نوعًا وكمًا، وهذا الاستيطان يحتل الأراضى ويصادرها، ويركز على مصادرة الأراضى ذات المواقع الجغرافية، وذات الأهمية العسكرية، التى تساعد على الهجوم والدفاع، وذلك لتحمى المشاريع الاستيطانية المستمرة، ولتحقيق جملة من الأهداف، كترجيح الميزان الديموجرافى لصالح اليهود، لا تزال سلطات الاحتلال الإسرائيلية تصدر الأمر تلو الآخر، لمصادرة المزيد من الأراضى الفلسطينية لصالح الأغراض العسكرية المختلفة، وشملت بناء مقاطع جديدة من «جدار العزل العنصرى» فى الضفة الغربية، بناء الأبراج العسكرية الإسرائيلية، لتشديد الخناق على الفلسطينيين، وتوسيع الحواجز العسكرية الإسرائيلية والمستوطنات، وغيرها من الذرائع العسكرية الإسرائيلية.

وفى دراسة أعدها معهد الأبحاث التطبيقية فى القدس «أريج»، لرصد عدد الأوامر العسكرية التى تم إصدارها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلى بحق الأراضى الفلسطينية، تبين أن ما مجموعه (١٤) أمرًا عسكريًا لمصادرة الأراضى الفلسطينية، تم إصدارها فى الفترة الواقعة ما بين ديسمبر عام ٢٠٠٧ ونوفمبر عام ٢٠٠٨، وشملت جميع محافظات الضفة الغربية المحتلة، فضلًا عن الإخطارات العسكرية الإسرائيلية، التى تتعلق بهدم المنازل الفلسطينية، والتى بلغت (٤٠٠) إخطار فى الفترة نفسها.

http://kotob.has.it

هذا النوع من الاستيطان هو الأخطر من نوعه، لأن هدفه المباشر تدمير المبادئ الدينية: الإسلامية والمسيحية، وزرع الفتن بين الطوائف الإسلامية والمسيحية، ووضع التعقيدات أمام المسلمين والمسيحيين، وكذلك منع المسلمين من إقامة الشعائر الدينية، كالصلوات والاحتفالات الدينية، حتى الحاخام الذى يصبح فى موقع شبه مسئول، مثل الحاخام «زالمان ملاميد»، رئيس لجنة حاخامات مجلس «يشع» الاستيطانى فيقول: لا توجد سلطة «حاخامية»، يمكنها أن تناقش الرأى الذى يقول: إن الوضع المثالى لأرض إسرائيل، هو أن يسكنها اليهود وحدهم.

كما قامت لجنة الحاخامين فى مجلس «يشع» الاستيطانى، بإصدار بيان قبل توقيع اتفاقيات «أوسلو» بعام واحد، أى فى ١٩٩٢، قالت فيه: كان الحاخام الأكبر «تسفى يهودا كوك» قد أعلن أن أى قرار يصدر عن يهودى أو غير يهودى، يقضى بسلب أى جزء من أرض إسرائيل لن يدوم، لأن إرادة الله فى النهاية سوف تنتصر، وأن أى توقعات بإحلال سلام مع قيادة الفلسطينيين «الإرهابية»، والذين وُصفوا بأنهم «حيوانات على هيئة بشر»، ليس سوى أوهام من صنع الشيطان.

لقد لعبت الحركة الاستيطانية الدينية دورًا كبيرًا فى إقامة المستوطنات الصهيونية فى فلسطين، والتى أشهرها: جوش قطيف ـ بيشع ـ أعوادات دولة الاحتلال ـ المزراحى ـ هبوعيل مزراحى ـ كاخ كهانا ـ الكيبوتس الدينى.

وكان لحركة المزراحى ـ هبوعيل مزراحى، الدور الأكبر فى إقامة (٩) مستوطنات فى القطاع، وهما حزبان اتحدا عام ١٩٥٥، تحت شعار «أرض إسرائيل لشعب إسرائيل»، حسب تعاليم التوراة، وكونا بذلك حزبًا دينيًّا واحدًا هو «المفدال».

وقد أكدت قيادة الحزب على الاستيطان فى الأرض الفلسطينية، باعتباره المبدأ الأساسى لدولة الاحتلال، وقد كان لهذا الحزب دور كبير فى تأسيس حركة «جوش إيمونيم»، ومعناها (كتلة المؤمنين)، والتى تأسست فى سنة ١٩٧٣ لهذا الهدف، وقامت على تعاليم الحاخام «تسفى يهودا كوك»، وهى تمثل المحور الوطنى ـ الدينى فى الحركة الاستيطانية، القائم على مبادئ صهيونية متطرفة، وهى المسئولة عن غالبية العنف الذى يقوم به أفراد

http://kotob.has.it

من أمن المستوطنات ضد الفلسطينيين، والتى أثرت بشكل كبير فى الواقع الاستيطانى فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفى بداية سنة ١٩٨٠ تأسست جماعة يهودية سرية دينية متطرفة باسم «ماحتريت»، وهى كلمة عبرية تعنى «العالم السفلى»، وقامت هذه الحركة فى شهر يونيو ١٩٨٠ بوضع قنابل، بهدف قتل ثلاثة من رؤساء البلديات الفلسطينيين، فأصيب اثنان منهم وتقطّعت أرجلهم، فيما نجا الثالث بأعجوبة، وقد جاءت هذه الهجمات، كانتقام لمقتل ستة طلاب من المعهد الدينى اليهودى فى الخليل قبلها بشهر واحد، كما قامت هذه الجماعة بهجمات أخرى شملت وضع عبوات ناسفة فى ملعب كرة قدم فى الخليل، وفى مسجد مجاور، أدت إلى إصابة أكثر من عشرة فلسطينيين، وفى عام ١٩٨٣ تعرضت الكلية الإسلامية فى الخليل إلى إطلاق نار وقنابل، أدت إلى مقتل ثلاثة طلاب عرب وإصابة (٣٣) آخرين، فى عام ١٩٨٤، كان هناك مخطط لتفجير خمس حافلات عربية فى شرقى القدس، ولكن جهاز الاستخبارات الإسرائيلى «شين بيت» اكتشف العملية، وقام باعتقال (٣٠) مستوطنًا، وقام بتفكيك القنابل، وعُلم بعد ذلك أن ٢٥ من بين المعتقلين كانوا ينوون تفجير الحرم الشريف فى شرقى القدس، وقد حكم على عدد منهم بالسجن مدى الحياة، إلا أن الرئيس الإسرائيلى السابق «حايم هيرتزوج» قام بتخفيف العقوبة، وأفرج عنهم فى سنة ١٩٩٢.

يسيطر حزب «المفدال» المتطرف على (٩ (مستوطنات وهى: نيسانيت ـ نتساريم ـ كفار داروم ـ جوش قطيف ـ جانى طال ـ نيتسر حزانى ـ جان أور ـ جديد ـ موارج.

والمعروف أن حركة «جوش إيمونيم» فقد أُعلنت كتنظيم جديد داخل حزب «المفدال»، ويعتبر الحاخام المتعصب العنصرى «موشى ليفنجر» الأب الروحى لها، وتسيطر هذه الحركة على مستوطنتين هما: بنى عتصمونة وإيلى سيناى.

كذلك مارست هذه الجماعات الدينية ضغوطًا على الحكومة الإسرائيلية، من أجل بناء المزيد من المستوطنات الدينية، وتوسيع ما هو قائم منها، حيث تمتعت الأحزاب اليمينية بعلاقات جيدة مع الحركة الاستيطانية، فـ«مناحيم بيجن» كان يسمح بإقامة بؤر استيطانية فى مختلف المناطق فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه ما لبثت أن توسعت وأصبحت مستوطنات كبيرة، على مساحات، لم يكن بيجن يستطيع أن يمتلكها سياسيا.

http://kotob.has.it

كما مارست مختلف الأساليب، الأشد قمعًا وإرهابًا، تحقيقًا لأغراضها وفرض هيمنتها، واستطاعت هدم (١٢٠٠) مسجد ومكان مقدس، فى داخل الخط الأخضر، وحولت الكثير من المساجد إلى أماكن مخربة أو خمارات أو مطاعم، أو مزارع للمواشى أومسارح.

وهذا النوع من الاستيطان، بالتعاون مع الاستيطان الأثرى والتاريخى، هو الذى يقوم بالتنقيب والحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك وحائط البراق وكنيسة القيامة، لإثبات أن لليهود بقايا آثار هناك.

● nƐþàłp ÁUáʒKQǩł ʒĸăóqsèł

هدفه احتلال الأرض، ومصادرة الأراضى التاريخية والأماكن الأثرية، التى تؤكد عروبة وإسلامية فلسطين والقدس، والاستيطان التاريخى والأثرى بدأ منذ فترة طويلة، وذلك عندما أسست الدول الاستعمارية المساندة للاحتلال الصهيونى، وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا وأمريكا، مدارس ذات تخصص واهتمام فى دعم الاستيطان الأثرى، بشتى الأساليب المتعارف عليها.

● Á fĸØsǩł ʒĸăóqsèł

ويتجلى هدف هذا النوع من الاستيطان فى إنعاش السياحة فى القدس، وجذب أعداد كبيرة من الأجانب واليهود، وتزويدهم بصور مزيفة عن الأماكن المقدسة، معتمدين أساليب التضليل والتمويه، لتشويه المعالم الإسلامية والسياحية.

● ÁMłƐƷūǩł ʒĸăóqsèł

وهدف هذا العمران بناء أحياء سكنية لتكون مأوى للمستوطنين واليهود، الذين يهاجرون إلى الضفة الغربية، وخاصة القدس، حيث بدأت الممارسة الإسرائيلية المتمثلة فى بناء المستوطنات فى القدس الشرقية، بعد مضى وقت قصير على انتهاء عدوان يونيو ١٩٦٧، مع أنها جادلت بأن المستوطنات بُنيت لتعزيز الأمن الإسرائيلى، إلا أن الهدف الحقيقى لبناء المستوطنات، كان تدعيم سيطرة إسرائيل على الأراضى المحتلة وضمان قدرتها، من خلال إقامة المستوطنات والتوسّع المتواصل لها، لتوسيع حدودها فى أى اتفاق دائم، وبعبارة أخرى، تعمل إسرائيل من خلال استعمار الأراضى المحتلة، على حرف المفاوضات،

http://kotob.has.it

لتكون فى مصلحتها، بحث يتم الحصول على الاعتراف بحقها فى السيادة والإدارة الدائمة للمستعمرات، وقد يُشكّل الأساس لهذه السياسة أيضًا الرغبة فى ضمان أن تكون أى دولة فلسطينية، غير قادرة على النمو والتطور، بجعل أراضيها مقسّمة بالمستوطنات، وفيما يتعلّق بمستوطنات القدس الشرقية، بما فى ذلك المستوطنات التى وُضعت داخل الحدود البلدية للقدس، لا شك أن هدفها أيضًا هو دعم مطالبة إسرائيل غير القانونية، وجعل القدس الشرقية المحتلة، جزءًا من عاصمتها وتعديل التركيبة الديموجرافية للمدينة، لضمان أن يُشكّل الإسرائيليون غالبية السكان فيها، وقد بنى المخططون الإسرائيليون، خططهم فى توسيع المستوطنات على مفهوم «الكتل الاستيطانية»، مجموعة من المستوطنات المنفردة فى منطقة جغرافية، يتم دمجها بمرور الوقت، فى مجالات البنية التحتية، والإدارة وتوفير الخدمات، ويربط المستوطنات نظام من الطرق السريعة، التى يسيطر عليها الإسرائيليون فقط، إضافة إلى ذلك، يسيطر الإسرائيليون على عدد من المرافق المخصّصة لخدمة المستوطنات، مثل محطات البنزين، والمزارع، والمرافق والأحواض الزراعية الأخرى، كما أن هناك عددًا من المناطق الصناعية، التى تخدم هذه المستوطنات وتوفّر الوظائف للسكّان.

فى معظم الحالات، تمّت مصادرة الأراضى التى بُنيت عليها تلك المستوطنات من قبل الإسرائيليين، دون أن يحصل المالكون الأصليون على أى تعويضات، فقد شمل بناء المستوطنات فى كثير من الحالات، مصادرة وتدمير الأراضى الزراعية مثل بساتين الزيتون، التى اعتمد عليها أصحابها لكسب عيشهم، كما تم تلويث موارد المياه، لتلبية حاجات المستوطنات، وكذلك شجّعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بناء المستوطنات، من خلال العديد من الحوافز الاقتصادية.

ومنذ التوقيع على مذكرة «واى ريفر فى ٢٣ أكتوبر ١٩٩٨، وحتى الانتخابات الإسرائيلية فى ١٧مايو ١٩٩٩»، واصل المستوطنون فى الضفة الغربية، إقامة مراكز استيطانية جديدة، مُنحت كلها تقريبًا موافقة ذات مفعول رجعى من قبل حكومة باراك، كما تواصل فى ظل حكومة باراك إقامة مراكز استيطانية جديدة، وتوسيع المستوطنات الموجودة على قدم وساق.

وهذا الاستيطان يزداد كثافة مع مطلع كل شمس، فهو فى سباق مع الزمن، وهو يحيط القدس بسور محكم من المستوطنات، هادفًا بذلك فصلها عن الضفة الغربية، وهو سعى

http://kotob.has.it

جاهد لتنفيذ مخططات عمرانية استيطانية داخل القدس، قرب شارع رقم واحد، لاستخدامه كمقر لهيئة لواء الشرطة الإسرائيلية، وكذلك إنشاء مركز اعتقال فى القدس الشرقية فى منطقة الشيخ جراح، وبعد الاستيلاء على بيت الشرق والمؤسسات الوطنية فى القدس، فإن إسرائيل أقدمت على فتح مقر للشرطة، وقامت بالاستيلاء على بلدة «أبو ديس» المجاورة للقدس، من أجل إقامة مستوطنات جديدة على أرض ستصادر فى الأيام القادمة.

وقد أجرت إسرائيل منذ احتلالها للمدينة المقدسة تغييرات كثيرة فى طبيعة المدينة وتركيبتها السكانية، فصادرت أكثر من (١٨) ألف دونم، وأقامت تسع عشرة مستوطنة، تزيد مساحاتها على (١٣) ألف دونم، تضم (٥٧) ألف وحدة سكنية، ويقيم فيها (١٥٢) ألف مستوطن.

إن زرع المستوطنات فى القدس وفى محيطها، له غرض محدد، يهدف إلى إيجاد خلخلة فى التوازن السكانى فى بيت المقدس ومحيطها، فبناء المستوطنات فى داخل القدس وحول القدس، ما هو إلا مسلسل نهايته إحداث انقلاب فى عدد التركيبة السكانية، بحيث يصبح عدد اليهود أكثر من عدد العرب، فإسرائيل تريد خلق واقع جديد فى مدينة القدس أمام العالم أجمع، ليكون رصيدًا لها فى مباحثات الحل النهائى.

● ÁhŘŽǩŧ ǯŘăÓǪѕèŧ

من أهدافه سرقة المياه الجوفية الفلسطينية، وسحبها لمصلحة اليهود، بشتى الطرق والوسائل التقنية المتقدمة، وهذا الاستيطان يهيمن على ٨٠٪ من الكمية الإجمالية للمياه الفلسطينية فى الخزانات الجوفية، وهنا يكمن الخطر الداهم، والضرر الفادح والخسائر التى لا يمكن أن تعوض فى المخزون المائى الفلسطينى.

ولقد سيطرت المستوطنات على منابع المياه العذبة، وتحكم اليهود فى مياه الشرب، بل أقاموا مستوطناتهم على خزانات المياه الجوفية فى فلسطين.

والاستيطان المائى لا يتورع فى ضخ المياه العادمة والملوثة إلى الأراضى الفلسطينية، كما فعل مؤخرًا فى أراضى شمال قطاع غزة، حيث أحدث أضرارًا لا تحصى، وتسبب فى كوارث بيئية وخسائر مادية، لا حصر لها.

http://kotob.has.it

وهذا الاستيطان له أربع فروع رئيسية وهى: الاستيطان الجنوبى، والإقليمى، والسياسى والجغرافى، وهذه الفروع تتحقق على أرض الواقع، استنادًا إلى مخططات يهودية صهيونية، تعتمد على دراسات مستفيضة فى المجال الإستراتيچى، تضعها الحكومات الإسرائيلية، معتمدة على التوقعات المستقبلية، فى أفق المنظور السياسى الإسرائيلى، ومع مرور الأيام تظهر مخططات هذا الاستيطان للعيان.

فمنذ بداية النشاط الاستيطانى فى فلسطين، وبعد احتلال الأراضى العربية عام ١٩٦٧، برز التوجه إلى تواجد كتل استيطانية، بهدف الاستيلاء على مناطق جديدة، وتوسيع وبلورة حدود إسرائيل، وقد تم الحفاظ على تلك الإستراتيچية، بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان والقدس الشرقية، بالإضافة إلى جملة من المعايير لسياسة الحكومات الإسرائيلية فى الاستيطان بالمناطق، منها:

الحاجات السياسية / الإستراتيچية: بهدف السيطرة على المناطق، تمهيدًا لضمها جزئيًّا أو كليًّا لدولة إسرائيل، وقد تم تركيز المستوطنات اليهودية فى كتل استيطانية، على قاعدة الوصل والفصل، أى وصل المستوطنات بعضها البعض، وفصل المناطق والتجمعات والمدن والقرى الفلسطينية عن بعضها البعض.

الحاجات الأمنية: حيت تم توجيه الاستيطان فى المناطق ذات الأهمية السياسية والعسكرية، مثل مرتفعات الجولان وغور الأردن، لجعلها حدودًا سياسية فى المستقبل و«جوش عتصيون» وسط الضفة الغربية، ومشارف رفح، لفصل أهالى القطاع ذو الكثافة السكانية العالية عن الجبهة الشرقية من مصر، وأخيرًا شاطئ سيناء الشرقى.

وبجانب ما سبق، برزت الحاجات الاقتصادية ومطالب القوى المختلفة فى إسرائيل، بالاستيطان فى «يهودا والسامرة»، إما باعتبارات دينية أو اقتصادية.. إلخ.

كل هذه الاعتبارات تتفاوت فى أهميتها، تبعًا للفترات الزمنية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، والمسئولين الإسرائيليين المشرفين على المناطق المحتلة، إلا أن الهدف السياسى/ والإستراتيچى، ظل على قائمة الاعتبارات الرئيسية لدى الحكومات الإسرائيلية، والمتمثل فى تأمين وإحكام السيطرة على مناطق واسعة من الأراضى المحتلة، وضمها إلى إسرائيل.

http://kotob.has.it

فقد شرعت السلطات الإسرائيلية منذ احتلال الأراضى العربية عام ١٩٦٧ فى إقامة وجود استيطانى بها، إضافة إلى وجودها العسكرى، واتخذت سلسلة من الإجراءات، أهمها إنشاء الحكم العسكرى الإسرائيلى فى ٧/ ٦/ ١٩٦٧، بموجب «المنشور رقم (١) بشأن تقلد السلطة من قبل جيش الدفاع الإسرائيلى»، وتلا ذلك مباشرة «المنشور رقم (٢) بشأن أنظمة السلطة والقضاء»، اللذان أسسا لتغيير جذرى متدرج فى البنى القانونية والإدارية السائدة آنذاك، فقد نص هذا المنشور على أن القوانين التى كانت قائمة فى الضفة الغربية تظل نافذة المفعول، بالقدر الذى لا تتعارض فيه، وهذا المنشور أو أى منشور أو أمر يصدر عن قائد القوات الإسرائيلية فى الضفة، كما نص على أن كل صلاحية من صلاحيات الحكم، والتشريع والتعيين والإدارة، مما يتعلق بالمنطق أو سكانها، تخول منذ الآن إلى قائد القوات الإسرائيلية فقط، وتمارس من قبله أو من قبل من يعينه لذلك أو من يعمل بالنيابة عنه.

وخلال الأشهر القليلة التى تلت الاحتلال أصدرت السلطات العسكرية سلسلة من الأوامر، غطت مختلف نواحى الحياة فى الضفة الغربية وغيرها من الأراضى المحتلة، بما فيها عدد من الأوامر، التى أضفت الطابع القانونى على عمليات الاستيلاء اللاحقة على مساحات كبيرة من الأراضى المحتلة، وانتزاع الملكيات الفلسطينية من أصحابها والسيطرة عليها، وقد استخدمت أساليب متعددة فى الأراضى المحتلة.

ǯ ă Ø ɔ è ł ŭ Ø ɔ Ò o ǯ ʒ ǯ ǁ

لقد سعت حكومة شارون، لتسريع خطوات الاستيطان الإسرائيلى بصورة غير مسبوقة، والتى برزت من خلال «خارطته الأمنية»، التى تكونت من حزامين أمنيين طويلين: الحزام الأمنى الغربى على طول الخط الأخضر، والحزام الأمنى الشرقى، ويتضمن غور الأردن بعرض (١٥-٢٠) كيلومتر، حتى شارع ألون، ليتصل بـ«عابر السامرة» غربًا، ويخترق «سلفيت»، ويمتد من مفرق «زعترة»، حتى الأغوار الشمالية، إضافة إلى إقامة خمسة أحزمة عرضية، وشريط بين الحزامين الطويلين العريضين.

- ممر من الشارع الملتف حول طولكرم، عبر عناب وشافى شمرون، ويلتف حول نابلس من الغرب «شارع قدوميم ـ يتسهار»، وعبر مفرق زعترة «تفوح»، وممر إلى غور الأردن، مع تشعب آخر فى شارع نابلس ـ قلقيلية.

http://kotob.has.it

- ممر على طول الشارع القاطع لشمال الضفة الغربية، القائم من رأس العين باتجاه إرئيل «يخترق سلفيت»، حتى فصايل بأريحا، بما فى ذلك تشعب جنوبى نحو هذا الشارع، من مستعمرة إرئيل بسلفيت، حتى مستعمرة شيلو، ليمر من بلدات ياسوف، يتما، قبلان، الساوية، واللبن الشرقى، مع تخريب أجزاء من أراضى قريوت وترمسيعيا والقرى المجاورة.
- كذلك شارع «ديرخ هشالوم» أو شارع السلام، الذى يتجه من تل أبيب، عبر مستعمرة بيت حورون غرب رام الله، إلى شمال القدس المحتلة والأغوار فى أريحا.

وهدفت خارطة شارون إلى إيجاد أربع كتل فلسطينية، متباعدة بدون روابط ولا امتدادات، على أن ترتبط هذه الامتدادات بشوارع مزدوجة، بعضها خاص بالفلسطينيين، والبعض الآخر خاص باليهود، مع حصول الفلسطينيين على ممرات آمنة شمال الضفة الغربية وجنوبها، وبين الضفة وقطاع غزة على شكل تحويلات أو أنفاق ستحتفظ إسرائيل بالسيطرة عليها، وعلى المناطق الأمنية الحيوية، بدون تفكيك أى مستوطنة.

وقد أطلق شارون على مخططه اسم «مخطط الشبكة»، لتوفر لشارون وحكومته إمكانية السيطرة الدائمة على الشوارع الفلسطينية، وعلى الفلسطينيين أنفسهم.

مخطط آخر أطلقه شارون فى عهد حكومة نتنياهو، حين أعلن وطالب المستوطنين باحتلال قمم الجبال، وقال لهم: إن ما يحتله المستوطنون هو لهم، وما لم يتم احتلاله هو للفلسطينيين، الأمر الذى جعل المستوطنين يقيمون نحو (٤٢) بؤرة استيطانية فى الأراضى الفلسطينية ورثتها حكومة باراك من عهد نتنياهو فى أواخر التسعينيات ١٩٩٦-١٩٩٩، وادعى باراك فى حينها أنه أصدر قرارًا بإزالة (١٥) بؤرة استيطانية، والاحتفاظ بـ (٢٧) بؤرة من مجموع هذه المواقع، إلا أن القرار سرعان ما تغير بعد أسبوعين فقط، من (١٥) بؤرة إلى (١٢) بؤرة، وذلك تحت ضغط أحزاب المستوطنين ومجلس «يشع» الاستيطانى، ومع سقوط وهزيمة باراك الذى حل حكومته بنفسه، وانتصار حكومة شارون، بقيت تلك البؤر على حالها، وقد استعمل الجزء الأكبر منها، كمواقع عسكرية لجيش الاحتلال، مع إعادة الجزء المتبقى للمستوطنين والتى تصل إلى (٨) مواقع استيطانية، وأعاد المستوطنون احتلالها مرة أخرى فى ظل الانتفاضة، مع إضافة خزانات الماء وأعمدة الكهرباء، وتثبيت

http://kotob.has.it

منازل نقالة فيها، وفى غمرة الانتفاضة، استطاع المستوطنون تحت حراسة وحماية جيش الاحتلال، التوسيع ثانية فى إقامة بؤر استيطانية جديدة على الأرض الفلسطينية، بحيث وصل عدد هذه البؤر إلى (٣٠) بؤرة استيطانية جديدة خلال انتفاضة الأقصى، فضلًا عن المواقع العسكرية التى تشكل هى الأخرى بؤرًا جديدة، وأيضًا المناطق الأمنية والعسكرية المغلقة، التى أعلنت عنها الحكومة الإسرائيلية، كمناطق عازلة، والتى تصل بحد ذاتها إلى مئات الآلاف من الدونمات.

وقد أقام المستوطنون خلال الستة أشهر الأولى نوعين من المواقع الاستيطانية، مواقع ثابتة قريبة من المستعمرات، ومواقع أقيمت ردًا على عمليات إطلاق نار عليهم، وفى ظل حكومة شارون الاستيطانية، فقد وصل عدد البؤر الاستيطانية إلى (٤٥) بؤرة جديدة، يتم تغذيتها بشكل مستقل، وتبدو ألا علاقة لها بالمستعمرات القريبة أو المجاورة، ويقوم على حراستها جنود الاحتلال والمستوطنون، وهى مزودة بخزانات المياه والكهرباء والطرق الفرعية المتصلة بالشوارع الالتفافية، والمنازل النقالة، وإن كان معظمها فارغًا من السكان.

- بؤرة استيطانية قرب مفرق بيت دجان شرق نابلس.
- بؤرة استيطانية قرب عوفرا جنوبًا، أقيمت انتقامًا لمقتل مستوطن على أراضى عين يبرد برام الله.
- بؤرة استيطانية غرب المواقع العسكرية لمستعمرة كوسوفيم شمال خان يونس.
- نواة استيطانية قرب مستعمرة براخان، عبارة عن (١٠) دونمات، أقيمت على أراضى المواطنين جنوب نابلس.
- بؤرة استيطانية على مساحة (٨) دونمات، عبر تثبيت برج هوائى فى أراضى الخضر ببيت لحم.

أما ما أقيم من بؤرة استيطانية فى عهد حكومة شارون، فبلغ عددها (٤٥) بؤرة، من أبرزها:

- بؤرة استيطانية على أراضى واد السلقا فى دير البلح.
- بؤرة استيطانية قرب مستعمرتى « معالية شومرون وجينات شومرون»، على أراضى كفر ثلث بقلقيلية.

http://kotob.has.it

- بؤرة استيطانية قرب مستعمرة عوفرا، إثر مقتل المستوطن كهانا الابن على أراضى عين يبرد.
- بؤرة استيطانية على جبل الرأس فى بلدة عطارة برام الله.
- بؤرة استيطانية على أراضٍ مساحتها (٣٠٠) دونم، قرب مستعمرة «كرمى تسور»، من أراضى حلحول بالخليل.
- إعادة احتلال البؤرة الاستيطانية «مافات ماعون»، التى أغلقها باراك جنوب شرق الخليل.
- وضع أسلاك شائكة على الأراضى المصادرة فى شمال مواصى خان يونس، تمهيدًا لإقامة بؤرة استيطانية.
- بؤرة استيطانية جنوب كفر قليل بنابلس، وتم إنارتها بالكهرباء.
- بؤرة استيطانية على أراضى بيتا بنابلس، حيث تم تجريف وإضافة منازل متنقلة قرب الشارع الاستيطانى.
- بؤرة استيطانية على أراضى يعبد بجنين، وتثبيت (٦) منازل متنقلة فى جبل الأقرع قرب مستعمرة « مايو دوتان».
- بؤرة استيطانية بحماية عسكرية كاملة على قمة جبل جرزيم، من خلال تجريف لأرض، ونصب منازل متنقلة وأبراج عسكرية ومكعبات وسواتر أسمنتية.
- بؤرة استيطانية فى أراضى النويرة بالخليل، ومصادرة (٢٠٠) دونم قرب الشارع الالتفافى، وإقامة خيم بالأرض المصادرة.
- بؤرة استيطانية على أراضى مخماس، برام الله قرب مستعمرة «كوخاف يعقوب» على تلة الكرمة.
- بؤرة استيطانية عسكرية (معسكر) على أراضى برقا برام الله، من خلال وضع منازل جاهزة وخيم، لإغلاق مدخل رام الله.
- بؤرة استيطانية على أراضى دير إستيا بسلفيت، من خلال إقامة (١٠) منازل متنقلة على تلة.

http://kotob.has.it

- بؤرة استيطانية على النبى صالح شمال غرب رام الله.
- بؤرة استيطانية على أراضى سلواد برام الله، من خلال تحويل المعسكر إلى بؤرة وفيها (٦) منازل.
- بؤرة استيطانية إلى أراضى فراسين شرق قفين، ويعبد، من خلال نصب وحدات استيطانية على تلة بحجة قتل مستوطن يدعى « تسفكيا».
- بؤرة استيطانية على أراضى الخضر فى بيت لحم، ونصب (٤) وحدات استيطانية على تلة تدعى «خلة العين».
- بؤرة استيطانية قرب مفرق الجيت الواقع فى أراضى نابلس على الطريق الملتف حول نابلس، بحجة مقتل مستوطن، وهى بحماية عسكرية كاملة.
- بؤرة استيطانية على أراضى صوريف بالخليل تبعد كيلو مترين غرب مستعمرة كفار عتسيون بمساحة (٥٠٠) دونم، حيث تم نصب شبكات مياه وكهرباء وشق طرق لتلك البؤرة.
- بؤرة استيطانية على أراضى بلدتى الجانية ورأس كركر برام الله، فى منطقة تدعى «المقطوع» مع نصب منازل متنقلة فيها.
- بؤرة استيطانية على أراضى دورا الخليل مكونة من (٦) منازل متنقلة قرب دير سلمت، مع شبكة مياه وصرف صحى (سبق أن تم الاستيلاء عليها فى الثمانينات، وأقيم عليها مستعمرة، وتم تفكيكها عام ١٩٩٢).
- بؤرة استيطانية على أراضى سفارين شرق طولكرم، فى منطقة «خربة سمارة» محاذية للشارع الالتفافي.
- بؤرة استيطانية على أراضى عابود برام الله، وقد اقتلع المستوطنون الأشجار بطول كيلو مترين، لإقامة البؤرة «نافيه نير».
- بؤرة جديدة على أراضى البقعة فى الخليل، وقد تم نصب خيم ومصادرة عدة دونمات قرب الشارع رقم (٦٠) لإقامة البؤرة.

http://kotob.has.it

- بؤرة استيطانية على أراضى يانون بنابلس، وقد تم تجريف الأراضى المخصصة للبؤرة.
- بؤرة استيطانية على أراضى روجيب وبيت فوريك بنابلس على تلة بين البلدتين، وقد جرت أعمال تجريف واسعة.
- بؤرة استيطانية على أراضى دير البلح فى منطقة تدعى»المزرعة»، وقد تم وضع منازل متنقلة، و أحاطتها بقواعد أسمنتية مسلحة بالباطون.
- بؤرة استيطانية على أراضى يطأ بالخليل وقد أقام المستوطنون قواعد خرسانية بين مستعمرتى «ماعون» و«سوسيا»، فى منطقة تدعى «المقفرة» على أراض مساحتها (٣٠٠) دونم مع إقامة برج وخزان مياه.
- بؤرة استيطانية على أراضى قرية جتاتة فى بيت لحم، أقام المستوطنون خيمًا فى موقع يدعى «سجح» من أراضى المواطنين.
- بؤرة استيطانية فى منطقة أبى الناطور ببيت لحم حيث تم وضع عدد من المنازل فى منطقة الفريديس.
- بؤرة استيطانية على أراضى كفر ثلث بقلقيلية تم وضع (٤) منازل متنقلة فى منطقة تدعى العيون.
- بؤرة استيطانية على أراضى الجيت وكفر قدوم قلقيلية وقد صادق شارون على إقامتها وتدعى «هار إفايم» وقام بتدشينها.
- بؤرة استيطانية على أراضى يطّا بالخليل قرب مستعمرة بيت حجاى وقد صادق عليها رئيس الوزراء شارون وتدشينها.
- بؤرة استيطانية على أراضى رفح بقطاع غزة، صادق عليها رئيس الوزراء الإسرائيلى شارون وتدشينها تتسع لستين عائلة.
- بؤرة استيطانية على أراضى الخضر فى بيت لحم، وتدعى «جفعات هتمار» صادق عليها شارون.

http://kotob.has.it

- بؤرة استيطانية على أراضى المالح فى طوباس، قام المستوطنون بوضع منازل نقالة وأعمال تجريف لتلك الأراضى.
- بؤرة استيطانية على أراضى عين البيضاء فى طوباس، تم انتقال عدد من العائلات إليها وهى عبارة عن منازل متنقلة.

إن الامتيازات الضخمة التى قدمها شارون للمستوطنين، والتى هى جزء من سياسته، بدعم الاستيطان والمستوطنين، وتقديم الميزانيات الضخمة، قد فاقت كل الحكومات السابقة، فقد كشفت «حركة السلام» الإسرائيلية عن قيام حكومة شارون بتخصيص ميزانية عام ٢٠٠٢، وتضمنت ارتفاعًا بنسبة ١٢٪ عن الأعوام السابقة، إذ تم تحويل مبلغ (٥,٩٦٥) مليون شيكل إلى دائرة أراضى إسرائيل، التى خصصتها لتمويل مصادرة الأراضى فى جبل «أبو غنيم»، إضافة إلى (٣٣٨) مليون شيكل، لشق الشوارع الاستيطانية، وتخصيص مبلغ ٢٥ مليون شيكل لدعم التعليم المجانى، مع إعفاء المستعمرات من ضريبة الدخل بقيمة ٧٪، وهو الأمر الذى شجع المستوطنين على المضى فى سياسة التوسع الاستيطانى، كما صادق شارون على بناء آلاف الوحدات السكنية فى الأراضى الفلسطينية، فى الوقت الذى تخلو المستعمرات القائمة من سكانها أصلًا، قبل بدء الانتفاضة، ومع تصاعد المقاومة الفلسطينية، ازدادت حركة التنقل وإخلاء المستعمرات، هربًا إلى داخل الخط الأخضر، رغم محاولات التشجيع، عبر تقديم التسهيلات والقروض البنكية الميسرة، وقد كشفت الصحافة الإسرائيلية، وطاقم حركة السلام ظاهرة إخلاء المستوطنات، وهروب المستوطنين، التى ازدادت مع تصاعد الانتفاضة الفلسطينية.

كما كشفت وحدة المعلومات الجغرافية فى معهد الأبحاث التطبيقية، من خلال تحليل صور الأقمار الصناعية، والنشاط الميدانى، النقاب عن أن إسرائيل قامت خلال العام ٢٠٠٤، بإنشاء (٤٤،٤٢٥) وحدة استيطانية منها (٣١،٩٧٥) وحدة فى (٢٧) مستوطنة غرب جدار الفصل و (١،٩٢٥) وحدة فى (١٠) مستوطنات على طول نهر الأردن، الحدود الشرقية للضفة، أما ما تبقى (١٠،٥٢٥) وحدة، فإنها أنجزت فى (١٨) مستوطنة، واقعة فى المنطقة الوسطى للضفة الغربية و المرشح بعضها للإخلاء، وقد شهدت مستوطنات القدس الشرقية، الجزء الأكبر من عمليات البناء والتوسع الاستيطانى الإسرائيلى، حيث تم إضافة

http://kotob.has.it

ما يزيد عن عشرين ألف وحدة سكنية جديدة (٤٦،٧٪ من مجموع الوحدات الجديدة فى عام ٢٠٠٤)، كان أكثرها فى مستوطنة «معالية أدوميم (٥٩٥٠ (وحدة»، مستوطنة «هار أدار (٤٤٢٥) وحدة»، مستوطنة «آدم ٣٢٠٠ وحدة»، كما شكلت عدد الوحدات السكنية الجديدة فى مستوطنات «بيت لحم زيادة بنسبة٦،٤٢٪»، من مجموع الوحدات الجديدة فى عام ٢٠٠٤ إحدى عشرة ألف وحدة سكنية، كان الجزء الأكبر منها فى مستوطنات «جبل أبو غنيم ـ هار حوما (٣٨٥٠) وحدة» ، «بيتار عيليت (٣٧٧٥) وحدة»، أما فى محافظة رام الله، فقد كانت مستوطنة كريات سيفر «مودعين عيليت» صاحبة النصيب الأكبر فى زيادة الوحدات السكنية، حيث تم إضافة (١٧٧٥) وحدة جديدة من مجموع (٤٣٠٠) وحدة سكنية جديدة فى المحافظة.

إن هذا التوسع فى عهد شارون، يعتبر جزءًا من الخطة الإسرائيلية الهادفة إلى احتواء أرض فلسطين التاريخية، ضمن دولة إسرائيل، وإن خطط الاستيطان الإسرائيلى قد انطلقت عقب عدوان يونيو١٩٦٧، حيث لجأت إسرائيل إلى وسائل عدة منها القوة والخداع، للاستيلاء على أرض الفلسطينيين، وإقامة المستوطنات غير الشرعية عليها، رغم مخالفتها للقوانين والأعراف الدولية، منها اتفاقية جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩.

فالمستوطنات الإسرائيلية قد توسعت بمقدار سبعة آلاف دونم خلال عام ٢٠٠٤، أى بزيادة قدرها ٤٪ من مساحة المستوطنات فى عام ٢٠٠٣، يضاف إلى ذلك عشرات الآلاف من الوحدات السكنية الجديدة المضافة إلى المستوطنات الإسرائيلية، والتى رفض شارون أن تكون مخالفة لأى اتفاقية، حيث اعتبرها توسعًا طبيعيًا لتجمعات سكنية إسرائيلية.

❋ ❋ ❋

http://kotob.has.it

PǩKRǩł ǨdžÄǩł

ǰØDzĂÀNQ ş ƷǩłkKgƵF

رغم مظهرية الدولة «الإسرائيلية» بأنها دولة ديمقراطية، وأن القيادة السياسية المنتخبة هى صاحبة القرار، إلا أن الواقع لا يتطابق مع هذه الصورة التقليدية، وخاصة حين يصل الأمر إلى قضية الاستيطان، والمستوطنين، وإن كان يجب النظر إليهما كموضوعين مختلفين، رغم أنهما يصدران من منابع واحدة؛ فالاستيطان هو النشاط الرسمى والمركزى الأول فى تاريخ الحركة الصهيونية، لأن الحركة الصهيونية ووليدتها دولة إسرائيل، هى فى الأساس حركة استيطانية، هكذا نشأت قبل «قرار التقسيم رقم ١٨١»، وبعد إعلان قيام دولة «إسرائيل» عام ١٩٤٨، حيث ظل النشاط الاستيطانى، هو عصب الحياة والاستمرار للدولة الإسرائيلية، وظلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، تعيش، وتتغذى، وتأخذ شرعيتها من نشاط رئيسى وحيد، هو نشاط الاستيطان، وبرامج الاستيطان، وموازنات الاستيطان، وحروب الاستيطان، سواء كان هذا الاستيطان لأسباب إستراتيچية وأمنية ودفاعية أو لأسباب المياه، أو الاستثمار الاقتصادى، أو استيعاب موجات الهجرة، ولكن هذا الاستيطان، بشكله الرسمى، الحكومى، ظل يتواصل تحت سقف قرار الدولة، يتسارع مرة، ويتباطأ مرة، ويتوقف فى بعض الأحيان، ويراعى شئون الوضع السياسى فى أحيان أخرى، بل لقد تمت إزالته فى بعض الحالات، مثل الاستيطان الذى جرى فى سيناء أو الاستيطان، الذى استمر لأكثر من ثلاثين سنة فى قطاع غزة، بل إن حكومات إسرائيلية كثيرة وضعت الاستيطان كله تحت بند التفاوض، مثلما جرى فى «كامب ديفيد الثانية» فى نهاية التسعينيات أو فى المفاوضات القائمة، التى توشك أن تنتهى جولاتها جميعًا بالفشل.

http://kotob.has.it

تندرج الاعتداءات التى ينفذها المستوطنون الصهاينة بحق أبناء الشعب الفلسطينى، سواء فى الضفة الغربية، أو فى قطاع غزة ضمن سياسة قطاع الطرق، التى طالما تمرست الحكومات الإسرائيلية فى استخدامها، لتنفيذ سياساتها التوسعية فى الأراضى العربية المحتلة عمومًا، حيث بات من الواضح أن ما تنفذه ميليشيات المستوطنين، المدربة على أعمال القتل والنهب والتخريب بحق الفلسطينيين العزل فى الضفة الغربية، هو بعلم وقيادة حكومة الاحتلال بهدف مواصلة تفريغ الأراضى من سكانها الأصليين، بل إن هؤلاء المستوطنين أصبحوا الآن «الجيش الآخر» فى إسرائيل، هؤلاء الوحوش المتعطشون لسفك الدماء، لما لا وقيادة الاحتلال هى التى دربتهم وسلحتهم للاستيلاء الممنهج على الأراضى الفلسطينية، وطرد السكان منها، واستقدام مزيد من المستوطنين بدلًا عنهم، إضافة إلى أعمال القتل والاغتيالات والحصار التى تندرج كلها ضمن خانة واحدة، وهى محاولة «تركيع» الشعب الفلسطينى، وكسر إرادته ومقاومته، ودفعه للتخلى عن حقوقه المشروعة، حيث تقوم سرًا بالتشجيع عليها، ودعمها وتمويلها، والهدف المرسوم مسبقا، هو اقتلاع السكان الفلسطينيين من أرضهم ووطنهم، تنفيذًا لمخطط محكم، هدفه الاستيلاء على الأرض والمقدسات، على أساس نظرية التطهير العرقى، التى تحكم مخيلة قادة الاحتلال وساستهم.

إدانة مجلس الأمن الدولى الخجولة لهذه الاعتداءات المتكررة، لم تمنع المستوطنين من مواصلة ما تخطط له حكومات الاحتلال، خاصة وأن هذه الحكومات المتعاقبة، مدعومة بالتواطؤ الأمريكى معها، لا تقيم وزنًا لكل الأعراف والمواثيق الدولية، ولطالما تجاوزتها وانتهكتها، على مرأى ومسمع منه، دون أن يستطيع تحريك أى ساكن، إذ يكتفى فى أحسن الحالات بـ«الإدانة الخجولة»، بينما لو طرح أى قرار ملزم بحق إسرائيل، فإن واشنطن تسارع كعادتها لاستخدام «الفيتو»، متجاهلة حقوق الفلسطينيين ومعاناتهم مع هذا الكيان الغاصب.

والاستيطان هو أحد أسباب هذه الاعتداءات، المخطط مسبقا لها، بدليل إصرار حكومة الاحتلال على إبقاء حوالى (٦٥٠) مستوطنًا، فى جيوب استيطانية سرطانية، ليتحكموا بمصير (١٨٠) ألف فلسطينى يقطنون مدينة الخليل، وهذا الواقع هو الذى يحكم بقية مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ تنتشر هذه المستوطنات حول المدن والقرى الفلسطينية، بهدف خنقها وعزلها عن بعضها البعض، وقطع أى تواصل حقيقى بينها، بهدف تفكيك وحدتها، والقضاء على تواصلها الجغرافى والبشرى، من خلال اتباع سياسات قطاع الطرق.

http://kotob.has.it

إن مبدأ السطو على أراضى الفلسطينيين، وطردهم وتوطين قادمين جدد فيها، فكرة تقوم على أساس أيديولوجى، ذات بعد إستراتيچى، يجسده مفهوم الاستيطان، وتسانده فتاوى الحاخامات، الذين لا يدعون فقط إلى تطبيق حكم التوراة، الذى نزل فى قوم «عملاق» على الفلسطينيين، وهو حكم ينص على «قتل الرجال والأطفال، وحتى الرضع والنساء والعجائز منهم، وسحق البهائم»، كما أفتى الحاخام «يسرائيل روزين رئيس معهد تسوميت الدينى»، وهو أحد أهم مرجعيات الإفتاء عند اليهود، بأنه يتوجب تطبيق حكم «عملاق» على كل من تعتمل كراهية إسرائيل فى نفسه «هآرتس ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٨، وهذه فتوى أيدها العديد من كبار رجال الدين اليهودى، بمن فيهم الحاخام «دوف ليؤر رئيس مجلس مستوطنات الضفة العربية»، الذى قال: إن هذا الحكم يجب أن يطبق على كل من يريد تدمير إسرائيل.

وإن كان ذلك فى تقدير رئيس المعهد الإسرائيلى للديمقراطية الدكتور «إريك كرمون»، مشكلة مركزية ناجمة عن عدم تطبيق القانون، لأن رؤساء الحكومات الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧، قد تجاهلوا أو تساهلوا بشأن التقارير التى وضعت أمامهم، محذرة من تفاقم الأمور مع مضى الوقت، وقد جعل هذا المسلك، من تصرفات المستوطنين قانونًا.

إن عصابات المستوطنين التى انفلتت من عقالها، ومارست وحشيتها ضد العديد من المدن والقرى الفلسطينية مؤخرًا، فأحرقت البيوت ودمّرت المحال التجارية، وكشرت عن أنياب الإرهاب، وهى أصلًا ليست بحاجة لتؤكد للفلسطينيين والعالم، أن الإرهاب هو عقيدة إسرائيل الوحيدة، فما حدث هو فصل جديد من مسلسل طويل، بدأ منذ نهايات القرن التاسع عشر، ولا يزال مستمرًا دون توقف.

لقد ذكّرتنا ممارسات قطعان المستوطنين، فى الخليل تحديدًا، وبحماية الجيش الإسرائيلى، وفى كل شبر من أرض فلسطين، بما كانت تمارسه العصابات الصهيونية الإرهابية، منذ بدايات القرن العشرين الماضى، وحتى اغتصاب فلسطين، وما بعدها.

ولابد أن نتذكر أن العرب بعد النكبة، لم يعترفوا بإسرائيل، وأطلقوا عليها تسمية،

http://kotob.has.it

استنكرها الغرب المتحضر فى حينها، الذى صنع إسرائيل وزرعها وأشرف على نموها، وهى: «دولة العصابات الصهيونية».

وبسبب أهميّة «الاستيطان» للمشروع الصهيونى، تقوم إسرائيل متستّرة، بمن يسمّونهم «جماعة إسرائيلية متطرّفة»، بملاحقة وتصفية منتقدى الاستيطان من عرب ويهود، فقد أعلنت هذه «الجماعة»، غير البعيدة بالتأكيد عن الأجهزة الأمنية الرسمية، مسئوليتها عن التفجير الذى أصاب البروفيسور «زئيف شترنهيل»، وهو من أبرز اليهود المعارضين لبناء «المستوطنات» فى الضفة الغربيّة، كما خصّصت هذه «الجماعة» مكافأة مالية لمن يقتل أى فرد من أعضاء حركة «السلام الآن»، التى تعارض «الاستيطان» اليهودى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وهذه «الجماعة» تقوم بقتل الرعاة والفلاحين، أينما وجدتهم على طريقة عصابات «الهاجاناه والأرجون والإتسل»، الإرهابية، التى شكّلت البنية الأساسية للجيش والأجهزة الأمنية والمخابراتية الرسمية الإسرائيلية بعد ذلك.

ŋǽƐdžɒūǩɬƿ ù ɒūǩɬ

ذكر «ديفيد وايز بيرد فى كتابه عنف المستوطنين اليهود» المطبوع سنة ١٩٨٩: يهدف عنف المستوطنين لمنع العرب من ارتكاب جرائم، أو لأخذ القانون باليد.

كما ذكر «إسرائيل شاحاك ونورتون ميزفنسكى ـ فى كتابهما التطرف اليهودى فى إسرائيل»، الذى طبع فى سنة ١٩٩٩ أن هناك بعض الأحكام اليهودية المتطرفة، التى تنص على أن قتل غير اليهود، يعتبر جريمة أبسط بكثير من قتل اليهود، وأن الحفاظ على أرض يهودا والسامرة «الضفة الغربية» ملكًا لليهود، تعتبر أولوية تُبرر العديد من الأخطاء التى قد تقع.

هذا الرأى العنصرى، لا نجد من يقف من اليهود ضده، ويرفضه أو يستنكره، فالحاخام «موشيه ليفنجر»، الذى يعتبر الأب الروحى للحركة الاستيطانية، ومن مؤسسى جماعة «جوش أيمونيم» يمثّل نموذجًا صريحًا للمستوطن المتطرف، الذى يؤمن بضرورة تحويل دولة إسرائيل إلى أمّة مقدسة، تحكم وفق تعاليم التوراة، ويعارض أى تسوية مع الفلسطينيين، وبالطبع يحارب قيام دولة فلسطينية.

لذلك وصف شارون رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق موشيه ليفنجر وزوجته بأنهما «بطلا هذا الجيل»، وذلك بعد أن أُدين مرتين بقتل فلسطينيين فى الخليل، ففى سنة ١٩٨٨

http://kotob.has.it

قتل ليفنجر الشاب الفلسطينى خالد صلاح (٤٢) سنة وأصاب إبراهيم بالى بجراح خطيرة، وقد حكم عليه بالسجن خمسة أشهر، ولكن أُفرج عنه بعد (١٠) أسابيع فقط، ومع أن الحاخام ليفنجر أصبح كبيرًا فى السن، إلا أنه ما زال من أنشط قادة المستوطنين فى الخليل.

كما أسس الحاخام «مائير كهانا حركة كاخ» العنصرية المتطرفة، والتى اعتبرت، حتى فى إسرائيل والولايات المتحدة خارجة عن القانون، لأنها تقوم بأعمال إرهابية وتدعم منظمات يهودية متطرفة، وبعد اغتيال مائير كهانا فى نيويورك سنة ١٩٩٠، قام ابنه «بنيامين كهانا بتأسيس حركة كهانا حى»، التى تحمل نفس أفكار ومبادئ «كاخ»، وقد قُتل «بنيامين كهانا وزوجته تاليا» فى ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٠ على أيدى مقاومين فلسطينيين، بالقرب من مستوطنة «عوفرا» فى الضفة الغربية، وقد انتشرت شعارات «كاخ وكهانا حى» على جدران المستوطنات، وفى القدس الغربية خلال انتفاضة الأقصى الأخيرة.

فى بداية الثمانينيات وخلال الانتفاضة الأولى (١٩٩٢ -١٩٨٧)، قامت جماعات يهودية متطرفة، منها حركة «إرهاب ضد إرهاب» بعدة عمليات ضد ممتلكات عربية ومواطنين عرب، من ضمنها عمليات إطلاق نار وهجمات ضد المخيمات الفلسطينية؛ حيث قام «باروخ جولدشتاين»، المستوطن المتطرف من «كريات أربع» فى ٢٥ فبراير ١٩٩٤، وهو عضو فى حركة «كاخ» بقتل (٢٩) فلسطينيًا، وهم يؤدون الصلاة فى الحرم الإبراهيمى فى الخليل، قبل أن يتم قتله، ولكن المثير للاهتمام هو ردود الفعل على مجزرة جولدشتاين، فالحاخام «دوف ليئور» من كريات قال: طالما أن جولدشتاين فعل ما فعله باسم الإله، فيجب اعتباره رجلًا صالحًا، بل حصل المجلس البلدى فى مستوطنة «كريات أربع» على تصريح من الإدارة المدنية لبناء مقام على ضريح جولدشتاين، حيث أصبح موقعًا يزوره المتدينون اليهود، وفى «عيد المساخر» عند اليهود قام عدد من الأطفال اليهود بارتداء ملابس ترمز إلى السفاح جولدشتاين، وهم يسيرون فى شوارع الخليل مع آبائهم المستوطنين «صحيفة هآرتس ١٢/ ٣/ ٢٠٠١»، وكان السفاح جولدشتاين قد ارتكب جريمته بسلاح أعطاه له الجيش الإسرائيلى، كونه كان طبيبًا يخدم فى صفوف الاحتياط، والمستوطنون يُسمح لهم بالخدمة الاحتياط فى صفوف الجيش الإسرائيلى «شهرٌ واحد فى السنة» فى المستوطنة التى يسكنوها أو قريبًا منها، وفى بعض الحالات يعطيهم هذا الأمر نوعًا من الحماية، فيرتكبون اعتداءات ضد الفلسطينيين، دون خوف من العقاب.

http://kotob.has.it

وفى الأول من يناير عام ١٩٩٧ قام «نوعام فريدمان وهو يهودى متطرف يبلغ من العمر (٢٢) سنة»، بإطلاق النار فى وسط السوق فى مركز مدينة الخليل، فأصاب ثمانية مواطنين عرب، منهم اثنان بإصابات خطيرة، وقال فريدمان بعد ذلك: أنا لست مجنونا، أردتُ أن أقتل العرب، الخليل لنا، سوف تبقى كذلك إلى الأبد، أردتُ أن أعيق إعادة الانتشار فى الخليل «ميدل إيست إنترناشيونال ١٠/ ١/ ١٩٩٧».

كما كشف تقرير منظمة «يوجد قانون» الإسرائيلية، التى تعنى بمراقبة ممارسات الاحتلال فى الضفة الغربية، أن ١٠٪ فقط من الشكاوى التى يتقدم بها المواطنون الفلسطينيون فى الضفة الغربية للشرطة الإسرائيلية، حول قيام المستوطنين اليهود بالاعتداء عليهم، تنتهى بتقديم لوائح اتهام ضد هؤلاء المستوطنين؛ فى حين أن ٩٠٪ من هذه الشكاوى، يتم إغلاق ملفاتها، دون تقديم لوائح اتهام، وأن تعاطى الشرطة وأجهزة القضاء الإسرائيلية مع الشكاوى التى يرفعها الفلسطينيون، حول أعمال العنف التى يرتكبها المستوطنون ضدهم، يتميز بالإهمال واللامبالاة، وانعدام المهنية.

وأضاف التقرير أن ثلث الشكاوى جاءت بسبب قيام المستوطنين بالاعتداء على الفلسطينيين، باستخدام الضرب، وإطلاق النار، والسلاح الأبيض، أو لقيام المستوطنين بقذف الفلسطينيين بالحجارة، كما أن أكثر من ٨٠٪ من ملفات التحقيق فى الشكاوى بخصوص عمليات الاعتداء، التى قامت الشرطة الإسرائيلية بفتحها، قد أغلقت بدون تقديم لائحة اتهام ضد المستوطنين، حيث تم إغلاق ٩٠٪ من ملفات التحقيق، بدون توجيه لائحة اتهام، بل إن ٨٣٪ من ملفات التحقيق تم إغلاقها، بحجة عدم العثور على المستوطن الذى نفذ الاعتداء، فى حين أن ٧٪ من الشكاوى لم يتم التحقيق فيها أصلًا، بحجة أن عناصر الشرطة الإسرائيلية الذين تلقوا هذه الشكاوى لم يجدوا الاستمارات التى يتم فيها تسجيل الشكاوى، كذلك فإن ٩٦٪ من الشكاوى التى تقدم بها الفلسطينيون حول قيام المستوطنين باقتلاع «كروم الزيتون» التابعة لهم فى أرجاء الضفة الغربية، قد أغلقت بدون تقديم لوائح اتهام.

وأوضح التقرير أنه فى معظم الحالات لا يتمكن الفلسطينيون من تقديم شكاوى ضد المستوطنين للشرطة الإسرائيلية، لأنه لا يوجد محطات شرطة إسرائيلية فى التجمعات

http://kotob.has.it

السكانية الفلسطينية، حيث تتواجد هذه المحطات فى المستوطنات فقط، كما أنه فى أحيان كثيرة عندما يتقدم الفلسطينيون بشكاوى ضد المستوطنين، فإن عناصر الشرطة يرفضون استلام هذه الشكاوى أو معالجتها، وفى بعض الأحيان يطلب عناصر الشرطة الإسرائيلية من المواطنين الفلسطينيين المشتكين تقديم وثائق لا يحوزون عليها، فيتم إهمال الشكاوي.

وانتقد التقرير أيضًا أداء الجيش الإسرائيلى المسئول، من ناحية إدارية عن الضفة الغربية، حيث إن قيادة الجيش لم تلزم الجنود بالدفاع عن المدنيين الفلسطينيين، الذين يتعرضون للاعتداء من قبل المستوطنين، ولم تطلب منهم اعتقال المستوطنين المعتدين، وأنه فى أحسن الحالات، عندما يقوم المستوطنون بالاعتداء على الفلسطينيين، يقومون بالفصل بين الجانبين.

وفى تقرير جديد لمنظمة «بيش دين الإسرائيلية»، متطوعون من أجل حقوق الإنسان، كشف التقرير أن الانتهاكات التى ارتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين تم التعامل معها على النحو التالى: ٩٦٪ من ملفات وقائع التعدى، بما فى ذلك حالات التدمير، الحرق واقتلاع الأشجار، أغلقت بدون تقديم لائحة اتهام، و١٠٠٪ من ملفات الجرائم الواقعة على الممتلكات، وتم الانتهاء من التحقيق فيها، أغلقت دون تقديم لائحة اتهام، و٧٩٪ من ملفات الاعتداء التى أنجزت فى مرحلة التحقيق، أغلقت دون تقديم لائحة اتهام، كما أن ما لا يقل عن ٥٪ من الشكاوى التى قدمت، فقدت ولم يتم التحقيق فيها أبدا، و٥٩ من ملفات التحقيق كانت مغلقة؛ (٢٠) حالة تفتقر إلى ما يكفى من الأدلة، و(٣٤) من الحالات، يقيد مرتكب الجريمة فيها ضد مجهول، خمس حالات أغلقت على أساس «لا مسئولية جنائية»، والتى هى: إما لم ترتكب أى جرم، أو المشتبه فيه ثبت أنه لا علاقة له بهذه الجريمة.

ǰØÐzĂÀÑQ¶s ŽǩŁ ÑÑă s

لقد شجع تنامى نفوذ الحركات اليمينية الإسرائيلية المتطرفة فى الضفة الغربية المحتلة، المستوطنين الإسرائيليين على تجاهل أوامر الجيش والشرطة الإسرائيلية، كما شجعهم أيضًا على رفض القرارات الصادرة من الحكومة الإسرائيلية، كما أن الشعور بالقوة، دفع بقطعان المستوطنين الإسرائيليين لمهاجمة الذين يختلفون معهم فى الآراء، وحتى مهاجمة الجنود الإسرائيليين أنفسهم، ففى الثانى من سبتمبر ٢٠٠٨، قام المتطرفون اليهود بمظاهرة أمام

http://kotob.has.it

منزل قائد قوات جيش الاحتلال الإسرائيلى فى الضفة الغربية الجنرال «جادى شمانى فى مودعين ـ رعوت»، وهذه الحملة التى قام بها عدد من حركات اليمين الإسرائيلى المتطرف مثل: «أمناء أرض إسرائيل»، «نساء بالأخضر»، «حومش أولًا»، «الفريق لإنقاذ الأرض والأمة»، كانت بهدف إجباره على سحب قراره إخلاء المواقع الاستيطانية فى الضفة الغربية، وبعدها بثمانية أيام تظاهر (٤٠) مستوطنًا فى مقر قوات جيش الاحتلال الإسرائيلى بالقرب من مستوطنة «تلمون»، غرب مدينة رام الله، واعتدوا على جنود الاحتياط، ودعوهم بالـ «النازيين»، وكان المستوطنون قد نظموا المظاهرة ضد قرار قوات جيش الاحتلال الإسرائيلى، بإغلاق الطريق المؤدى إلى منطقة «جوش تلمونيم»، وأيضًا ردًا على قرار قوات الاحتلال والإدارة المدنية الإسرائيلية، بإزالة أعمال البناء من موقع «ياد يئير» الاستيطانى، وبعده بعشرة أيام أيضًا، قام المستوطنون بتدمير موقع لجيش الاحتلال الإسرائيلى، بالقرب من موقع «هوريش يارون»، إلى الشمال الشرقى من مستوطنة «تلمون»، وألحقوا أضرارًا مختلفة فى عشر سيارات عسكرية إسرائيلية.

إن عنف المستوطنين اليمينيين، وصل إلى مرحلة الإيمان الكامل بهذا المبدأ، فمثلًا رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق «إسحاق رابين الذى تولى رئاسة الحكومة فى الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٥»، اغتاله مستوطن يمينى متطرف، لأنه وافق على تسليم جزء من «أرض إسرائيل» مقابل السلام.

كما أن العملية التى نفذها الإرهابى «عيدان ناتان زادة ـ تسوبيرى من مستوطنة تفواح» قرب نابلس فى مدينة «شفا عمرو»، كانت عملية انتحارية، لأن الجانى كان يعرف أنه لن يعود منها حيًا ـ بحسب المفكر الفلسطينى عزمى بشارة ـ هذا إذا لم يكن عنصريًّا إلى درجة الجنون، بحيث يقوده جنونه إلى الاعتقاد بأن العرب سيهربون عند سماعهم الطلقات، بحيث يفسحون له مجال الهرب، بعد قتل أكبر عدد منهم، ولكننا نرجح أنه مثل سلفه «باروخ جولدشتاين»، قدر أنه لن يعود حيًا من عمليته «الشمشونية» ضد الفلسطينيين، دخل الطبيب المستوطن باروخ جولدشطاين إلى تاريخ المستوطنين تحت مصطلح «باروخ هجيفر»، أى باروخ الرجل، بالضبط لأنه لم يخش الموت، ولأنه قرر أن يتكلم مع العرب باللغة التى يفهمونها، وأقاموا له ضريحًا فى «كريات أربع»، وبدلًا من أن تكون نتيجة عمليته غير المسبوقة فى حصد الراكعين سجودًا للصلاة فى مسجد، هو تفريغ الخليل من

http://kotob.has.it

المستوطنين، قامت إسرائيل بتقسيم المسجد فى الحرم الإبراهيمى الشريف، وأيام الصلاة فيه، إلى «كنيس» ومسجد، فكيف لا يحتفل غلاة المستوطنين بباروخ جولدشتاين، الطبيب، وإنجازه!!.

على كل حال عندما يتم رعاية وحش عنصرى فى مستنقع المستوطنات، لابد أن يتمدد مثل الخلايا السرطانية نحو الداخل، كما حصل مع اغتيال رئيس حكومة إسرائيل وأحد أبطال العسكرية الصهيونية فى عدوان ١٩٦٧.

والمعروف أن غالبية المستوطنين يتركزون فى أراضى الضفة الغربية، أما تعداد المستوطنين فى قطاع غزة، فلا يزيد عن سبعة آلاف شخص، يتوزعون على ثلاث مستوطنات رئيسية، بعد تفكيك خمس مستوطنات منها، عند «فك الارتباط» من جانب واحد، حيث تشكل المستوطنات ١,٨٪ من أراضى الضفة والقطاع، ويعيش فيها المستوطنون، مسلحون أو تحت حماية الجيش الإسرائيلى، وكان رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق «إيهود باراك» قد عرض على رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات، خلال «قمة كامب ديفيد الثانية»، خطة سلام تقضى بإبقاء ٨٠٪ من المستوطنين، لتحقيق ذلك ضمن اتفاق سلام نهائى، لكن الفلسطينيين أكدوا أن حلًا كذلك، سيجعل من دولتهم المستقبلية مجموعة جزر، بسبب المستوطنات، ويزعم المستوطنون، ومعظمهم من اليهود المتشددين، أن أراضى الضفة الغربية هى جزء من «إسرائيل التوراتية» أو الأرض الموعودة، كما دافعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عن احتلال الأراضى الفلسطينية، باعتباره ضروريا لحماية أمن إسرائيل

ȝʞăØqѕèłYyȝơ

كشفت دراسة تحليلية حديثة أعدها معهد الأبحاث التطبيقية- القدس «أريج» أن الاحتلال الإسرائيلى خلال الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٧، عمد إلى زيادة مساحة المستوطنات فى الضفة الغربية بنسبة ٨٥ ٪، حيث إن المستوطنات الإسرائيلية تعتبر ركنًا أساسيًا من أركان سياسة التهويد، التى تنتهجها دولة الاحتلال الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، لذلك فعقب احتلال إسرائيل للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع

http://kotob.has.it

غزة فى عام ١٩٦٧، باشرت بفرض سياسة الأمر الواقع على الأرض، والتى تمثلت أولًا فى بناء المستوطنات الإسرائيلية، غير الشرعية فى محافظات الضفة الغربية، وفى محافظة القدس بشكل خاص، فى خطوة من شأنها أن تعزز من السيطرة الإسرائيلية على الأراضى الفلسطينية المحتلة.

إن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بغض النظر عن انتماءاتها السياسية، قد شجعت بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية، التى أنشأت وتوسعت على حساب الأراضى الفلسطينية، التى تم مصادرتها بذرائع وحجج مختلفة.

وخلال الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٠ تمكنت إسرائيل من زيادة مساحة ورقعة المستوطنات فى محافظات الضفة، بنسبة ٤٢٪، وكان التوسع الأكبر والملحوظ فى محافظة «بيت لحم»، حيث شكلت المستوطنات الإسرائيلية فيها ما مساحته (٧٠٠٧ دونم) فى عام ١٩٩٦، بينما اتسعت رقعة هذه المساحة لتصبح (١٤٢٨١ دونمًا) فى عام ٢٠٠١، أى بزيادة قدرها (٧٢٧٤) دونمًا، بنسبة ١٠٤٪، تلاها محافظات «نابلس والخليل وطوباس والقدس»، من حيث نسبة الزيادة، حيث شهدت توسعًا استيطانيًا بنسبة ٧٤٪، ٦٧٪، ٦٣٪، و٥٢٪ على التوالى.

كذلك فإن عددًا كبيرًا من المستوطنات فى الضفة، تضاعفت مساحتها بنسبة ١٠٠٪، مثل مستوطنة «بيتار عيليت فى محافظة بيت لحم»، وضعف مساحتها، مثل مستوطنة «مسكيوت فى طوباس»، وكانت هذه الزيادة على حساب الأراضى الفلسطينية المجاورة والمحيطة بالمستوطنات، والتى منع أصحابها من الوصول إليها عقب إنشاء هذه المستوطنات.

وشهدت المستوطنات المقامة على حساب أراضى محافظة «بيت لحم، على سبيل المثال زيادة ملحوظة فى مساحاتها، حيث ازدادت مساحة مستوطنة «مشوكى دراجوت»، الواقعة شرق محافظة بيت لحم بنسبة ١٤٣٪، مقارنة بمساحتها فى عام ١٩٩٦ (٨ر٢ دونم)، فيما ازدادت مساحة مستوطنة «بيتار عيليت» الواقعة جنوب غربى محافظة بيت لحم بمقدار١٧٤٥ دونمًا، أى بنسبة قدرها ١٢٦٪، مقارنة مع مساحتها فى العام ١٩٩٦، أما مستوطنة «روش تسوريم»، الواقعة فى الجنوب الغربى من المحافظة، فازدادت مساحتها بمقدار (٤٩٢ دونمًا)، أى بنسبة زيادة قدرها ١٢٣٪، فى حين ازدادت مساحة مستوطنة «آل دافيد» المقامة على الأراضى الشرقية لمحافظة بيت لحم بمقدار (٣ر٣٣ دونم)، لتصل إلى (٧ر٢٦ دونمًا) فى عام ٢٠٠٠، أى بنسبة زيادة قدرها ١١٣٪.

http://kotob.has.it

كما شهدت مستوطنات أخرى فى الضفة الغربية توسعًا تراوحت نسبته بين ٥٠ ٪ و١٠٠٪، مثل مستوطنات «روتم» و«بيقاعوت» و«شيلا» و«حمدات» و«شدمان ميخولا» و«مسكيوت»، المقامة فى منطقة طوباس.

وخلال الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠٠٧، شهدت المستوطنات المقامة على الأراضى الفلسطينية توسعًا بنسبة ٣١٪، حيث أخذت هذه التوسعات طابعًا جديدًا، إذ ساهم بناء جدار الفصل العنصرى فى عزل وضم المزيد من الأراضى الفلسطينية لصالح المستوطنات، وقد بلغت نسبة التوسع فى المستوطنات المقامة بمحافظة طوباس ١٠٧٪، تبعتها محافظات نابلس ١٠٣٪ وطولكرم ٧٧٪، وجنين ٧٦٪، وأريحا ٤٢٪، والخليل ٣٦٪، وقلقيلية ٣٦٪، وسلفيت ٣٣٪، وبيت لحم ٢٧٪، والقدس ١٤٪، ورام الله ٦٪.

ΘЌDzĂÑQ ș Ʒǩŧ ŭØ ѕÑσ

وكشفت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية زيف ادعاء المستوطنين، بأنه تتم السيطرة على الأراضى لدواع أمنية، حيث نقل عن «ميخائيل بار ندر»، مسئول الأمن فى مستوطنة «كدوميم» أن الهدف من السيطرة على الأراضى المهملة، هو توسيع المستوطنات، مما يؤكد أن الجيش يتواطأ مع المستوطنين، حيث إن القادة العسكريين الإسرائيليين يوافقون على طلب المستوطنين، بالإعلان عن الأراضى التى يقومون بالسيطرة عليها كأراضى دولة، ليسهل عليهم السيطرة عليها، وفلاحتها، وبناء المزيد من الوحدات السكنية فوقها.

بل أكد المحاميان الإسرائيليان «ميخائيل سفراد وشلومو زخاريا» أن الجيش ما زال يرفض وصول الفلسطينيين إلى مزارعهم، على الرغم من أنهم يملكون «أذونات» من الإدارة المدنية الإسرائيلية، تثبت ملكيتهم لها وتصريحًا بفلاحتها.

ونقلت الصحيفة الإسرائيلية عن مصدر فى الجيش الإسرائيلى: إن هذه الطريقة يتم اتباعها فى كل أرجاء الضفة الغربية، ولا تقتصر على منطقة أواسط وشمال الضفة الغربية.

وفى سياق المحاولات الإسرائيلية الدءوبة لتوسيع المستوطنات أعلن وزير البناء والإسكان الإسرائيلى «زئيف بويم» فى ١١/ ٣/ ٢٠٠٨ حصوله على مصادقة رئيس حكومته، إيهود أولمرت، لبناء (٢٤٠٠) بيت استيطانى فى القدس المحتلة، وعدة مستوطنات

http://kotob.has.it

فى الضفة الغربية، فى حين كشفت إذاعة جيش الاحتلال عن مخطط آخر لبناء (٤٠٠) بيت استيطانى فى شمال مدينة القدس المحتلة، وقد جاء إعلان وزير الإسكان الإسرائيلى بعد يوم واحد من مصادقة أولمرت على بناء (٧٥٠) بيتًا استيطانيًّا فى مستوطنة «جفعات زئيف»، التى يخطط الاحتلال لضمها لاحقًا إلى منطقة نفوذ مدينة القدس المحتلة، وتعزيز التواجد الاستيطانى فى المدينة.

والمعروف أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قامت بدعم وتغطية الحركات اليهودية اليمينية المتطرفة، منذ احتلال الأراضى الفلسطينية فى الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة فى عام ١٩٦٧، كما سهلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من عمليات الاستيلاء التى ينفذها المستوطنون الإسرائيليون، وبناء المستوطنات الإسرائيلية، والمواقع الاستيطانية العشوائية غير القانونية، بالإضافة إلى المساهمة فى جمع الدعم المالى من مصادر داخلية وخارجية، لدعم هذه المستوطنات، والتركيز فى صرف المخصصات والمساعدات المالية على المستوطنين الإسرائيليين، الذين يقطنون فى المستوطنات.

لقد استخدمت إسرائيل هذه الحركات، كأداة لتحقيق رغباتها ونزعاتها الاحتلالية والتوسعية، للسيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضى الفلسطينية، واستنزاف ومصادرة الموارد الطبيعية، وبالتالى فرض الأمر الواقع على الأرض الفلسطينية.

كما قامت سلطات الحكم الإسرائيلى بتطبيق معظم القوانين الإسرائيلية على المستوطنات والمستوطنين، وبهذا ضمتهما عمليًا لدولة إسرائيل، على الرغم من أن الضفة الغربية، رسميًا، ليست جزءًا من إسرائيل، فالقانون السارى بها هو القانون الأردنى والعسكرى، ونتيجة هذا الضم، نشأت فى الأراضى المحتلة، سياسة الفصل المبنى على التمييز، كما اكتسبت هذه السياسة وضعًا قانونيًا، وفى هذا الإطار يوجد جهازان قضائيان منفصلان فى نفس المنطقة، تحدد بموجبهما حقوق الفرد حسب انتمائه القومى.

الحكم المحلى فى المستوطنات يعمل على غرار الحكم المحلى داخل إسرائيل، ويعمل بصورة مشابهة، ويتجاهل القانون الأردنى، الذى من المفروض أن يكون هو السارى فى الضفة الغربية، فهناك (٢٤) سلطة محلية يهودية فى مناطق الضفة الغربية: ثلاث بلديات، (١٤) مجلس محلى، وسبعة مجالس إقليمية، يقع تحت سلطتها (١٢٣) مستوطنة معترف

http://kotob.has.it

بها، كبلدن منفصلة، بالإضافة إلى ذلك تم بناء (١٢) مستوطنة فى المناطق التى ضمت إلى القدس عام ١٩٦٧، وعلى هذه المستوطنات يسرى القانون الإسرائيلى بشكل رسمى.

مناطق النفوذ التابعة للسلطات المحلية اليهودية، تشمل بشكل عام مناطق واسعة، باستثناء المناطق المبنية، هذه المناطق حسب الأوامر العسكرية معرّفة بـ«منطقة عسكرية مغلقة»، حيث إن الدخول إليها محظور على الفلسطينيين، دون تصريح من القائد العسكرى الإسرائيلى، وفى الوقت الذى يمنع فيه دخول الفلسطينيين إلى هذه المناطق، مواطنون إسرائيليون، يهود من أنحاء العالم، وحتى السائحين يسمح لهم بالدخول، دون الحاجة لتصريح خاص.

هذه العملية قد أدت إلى إنشاء كيان ضخم فى حد ذاته، والذى دعمه العديد من أعضاء الكنيست من اليمينيين، والذين اتخذوا من مستوطنات الضفة الغربية موطن إقامة دائمًا لهم، ومن خلال الجدول التالى ستتبين تفاصيل أماكن الإقامة لعدد من أعضاء الكنيست الإسرائيلى، الذين يعيشون فى المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية المحتلة.

ŋɒĂÑɋsƷǩɬ	ƙƨƮǩɬ	ÁǾØɦɬƐs âɬ ƠsØɒ Ğ ǩɬ ÑNJŨ Ǭsɬ
ميفاسيرت تسيون	**كاديما**	**تزاخى هنجابى**
معاليه مخماس	**كاديما**	**أوتيل شنللير**
ألون شفوت	**كاديما**	**زئيف إلكين**
ميفاسيرت تسيون	**حزب العمل ـ ميهاد**	**ماتان فيلناي**
ألون شفوت	**ليكود**	**يولى يؤيل إيلدستاين**
ميفاسيرت تسيون	**ليكود**	**يوفال ستينتز**
نكوديم	**إسرائيل بيوتنا**	**أفيدجور ليبرمان**
آريل	**إسرائيل بيوتنا**	**أليكساندر ميللير**
إفرات	**إسرائيل بيوتنا**	**دافيد روتيم**
جفعون هشداشا	**إسرائيل بيوتنا**	**إستيرينا تارتمان**
كفار أدوميم	**الاتحاد الوطنى ـ مفدال**	**أورى يوهودا آريل**
كفار أدوميم	**الاتحاد الوطنى ـ مفدال**	**آريه إلداد**

http://kotob.has.it

بيت أيل	الاتحاد الوطنى ـ مفدال	بنجامين ألون
ياد بين ياميم	الاتحاد الوطنى ـ مفدال	زفى هندل
إلكانا	الاتحاد الوطنى ـ مفدال	نيسان سلومنسكي
ميفاسيرت تسيون	ميرتس ـ يوهود	ران كوهين

وقد خلق هذا الدعم غير المحدود قوة وديمومة للمستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية المحتلة، تجاه قوة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية فى الأرض الفلسطينية، حيث إن قوات جيش الاحتلال الإسرائيلى أصبحت تتماشى وسياساتها تلقائيًّا مع المستوطنين، وتمتثل لأعمالهم، مما أثر سلبًا على حياة الفلسطينيين، الذين يقطنون فى قرى ومدن الضفة الغربية المحتلة، والذين عانوا دائمًا من انتهاكات المستوطنين.

DÊÓ¶ѕ èł nj ă ƈ

وكشفت الدراسة ـ أيضًا ـ أن الاعتداءات المتكررة، التى ينفذها المستوطنون القاطنون فى المستوطنات القريبة من القرى الفلسطينية، سهلت مصادرة المزيد من الأراضى الفلسطينية، حيث يقوم المستوطنون بمصادرة الأراضى القريبة من المستوطنات، ومنع أصحابها من الوصول إليها، ووضع أسلاك شائكة حولها، وزراعتها بالأشجار المثمرة، فى خطوة من شأنها أيضًا تعزيز وجودهم غير الشرعى فى هذه المستوطنات.

يقوم المستوطنون بمنع الفلسطينيين من الوصول لأراضيهم بـ«تطفيش» المزارعين الفلسطينيين، بالمزيد من المضايقات والاستفزازات، حتى يهجروا أراضيهم، كذلك ضم الأراضى الفلسطينية للمستوطنات اليهودية، بدعوى أنها أراض مهملة.

هذه الخطط التى يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون لسلب أراضى الفلسطينيين، كشفت النقاب عنها ـ أيضًا ـ صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، وتضمنت تفاصيل كثيرة حول هذه المخططات والحيل والتكتيكات، التى نجح المستوطنون من خلالها فى السيطرة على مساحات شاسعة من أراض يملكها الفلسطينيون بالضفة الغربية، مما أدى لتوسيع المستوطنات القائمة، ومن أبرزها:

منع القرويين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم المجاورة للمستوطنات، بزعم

http://kotob.has.it

أن تواجد الفلاحين الفلسطينيين بالقرب من المستوطنات يمثل خطرًا أمنيًّا على سكانها، والهدف الإستراتيچى من وراء هذا التكتيك، يتمثل فى الاستيلاء على الأرض بشكل قانونى، حيث إن الأنظمة المعمول بها فى الضفة، تسمح بالسيطرة ووضع اليد على أى أرض زراعية لا تتم فلاحتها لمدة ثلاث سنوات، وأن المستوطنين ـ بجانب دعم الجيش لهم عن طريق عدم السماح للمزارعين الفلسطينيين من الوصول لحقولهم ـ يقومون بتكتيك آخر، يتمثل فى قيامهم بمضايقة هؤلاء المزارعين بأبشع أنواع الاستفزازات، حتى تصل أراضيهم إلى الثلاث سنوات دون فلاحة، فيتمكنون من ضمها إلى مستوطناتهم مباشرة وبالقانون.

وأشهر المناطق التى يتبع المستوطنون فيها هذه التكتيكات، هى المستوطنات التى تقع وسط وشمال الضفة الغربية، هى التى تواظب منذ التوقيع على «اتفاقية أوسلو» فى عام ١٩٩٤على استخدام هذه الآلية فيها، فالجيش الإسرائيلى والمستوطنون فى مستوطنة «كدوميم»، منعوا جميع المواطنين الفلسطينيين فى قرية «قدوم» الفلسطينية، التى تقع المستوطنة فى تخومها من الوصول إلى أراضيهم، بحجة أن وصولهم يشكل خطرًا أمنيًّا على المستوطنين، الذين يقطنون فى الأحياء القريبة من هذه الأراضى، وبعد مضى فترة من الزمن أصدرت «دانئيا فايس»، التى كانت تشغل منصب رئيس المجلس المحلى فى المستوطنة فى ذلك الوقت قرارًا بضم هذه الأراضى إلى نفوذ المستوطنة، بدعوى أنها «أراضى مهملة»، دون الحصول على إذن من الحكومة أو الجيش الإسرائيلى، وقد ذكر «زئيف موشنسكى» مسئول الأراضى فى مجلس مستوطنة «كدوميم» المحلى: إن المستوطنة تقوم بوضع خرائط لـ «الأراضى المهملة» الموجودة حول المستوطنة، حتى لو كانت بعيدة عنها، ولا تقع فى نطاقها، وأن مجالس المستوطنات تقوم بفرز الأرض الفلسطينية التى يتم السيطرة عليها، وبعد ذلك يتم توزيعها على المستوطنين، بعد أن يوقعوا على تعهد بإرجاع الأرض للمجالس المحلية فى المستوطنات، مقابل الحصول على تعويض مالى من المجلس، لقاء فلاحتهم للأرض.

تقع مستوطنة «كدوميم» على أنقاض معسكر الجيش الأردنى القديم فى الجهة الغربية والجنوبية من قرية كفر قدوم، حيث تأسست فى عام ١٩٧٥، وتبلغ مساحة حدودها البلدية الآن حوالى (٢٠٣٩) دونمًا، من بينها نحو (١٠٠٣) دونمات منطقة بناء، صودرت من أراضى قريتى «كفر قدوم» و«جيت» الفلسطينيتين المجاورتين لها، ويقطن فيها الآن ما يقارب الـ (٣٢٩٠) مستوطنًا.

http://kotob.has.it

من هنا، فإن ما يقوم به المستوطنون من اعتداءات، يتم فى سبيل تنفيذها لى عنق القانون الإنسانى والدولى معًا، ولا يمكن النظر إليها باعتبارها تصرفًا فرديًّا أو حوادث معزولة، بل هى أعمال تلقى دعمًا وتشجيعًا من دوائر معينة فى الشرطة والجيش، مما يعنى أن المستوطنين، الذين قارب عددهم نصف مليون نسمة فى الضفة والقدس الشرقية، دولة خاصة بهم تعرف فى الأدبيات الصهيونية «إسرائيل الثانية»، وهو ما كشفه المعلق الإسرائيلى «كوبى فى مقال بعنوان ـ زعران المستوطنات فوق القانون»: يكفى أن يرد جندى واحد، بشكل مغاير للتعليمات التى تصدر إليه، على مستوطن، ليكون برميلًا من البارود قد بدأ يتفجر، ذلك أن المستوطنين يشعرون بأن ليس لهم فضل على اليهود فى إسرائيل فقط، وإنما على إسرائيل نفسها، التى هى مدينة بوجودها لهم، فلولاهم كطلائعيين فى الحركة الصهيونية، لما كانت إسرائيل.

أما «جيرشوم جورنبيرج»، وهو من كتاب السياسة فى صحيفة «هآرتس ٣١/ ١٠/ ٢٠٠٨»، فقد وصف المستوطنين ومستوطناتهم بأنها «دفيئة سامة لمجموعات خطرة»، كما تناول «ياجيل ليفى» مدى تغلغل المستوطنين وخريجى المدارس الدينية المتطرفة فى داخل الوحدات العسكرية التابعة للجيش الإسرائيلى فى الضفة الغربية، والذى وصل إلى حد أن الجيش يفقد السيطرة على قواته العاملة فى الضفة، وبالتالى فإن مقولة «يمنع على الجندى أن ينظر بعين القانون إلى ما يقوم به المستوطنون الذين يقومون بـ«عمل صهيونى» فى المستوطنات، على أنه غير قانونى»، تفضح مزاعم الحديث عن إخلاء مستوطنات أو بؤر استيطانية فى الضفة الغربية.

هذه الحقيقة أكدها أيضًا «زئيف شيف فى مقال كتبه فى أغسطس ٢٠٠٤» بقوله: إن الجيش الذى يتفكك فى كل ما يتصل بسيطرته على القوات التى تعمل فى الضفة الغربية، هو بطبيعته منحاز إلى المستوطنين اليهود، وليس للسكان الفلسطينيين، الذين يتعين توفير الحماية لهم بموجب القانون الدولى.

أما سند هذه التصرفات، فيعود إلى فتوى أصدرها خمسة عشر من زعماء الصهيونية الدينية، وفى مقدمهم الحاخام «أبراهام شابيرا»، أكدوا فيها على حكم أصدروه من قبل يحظر إخلاء المستوطنات أو تسليمها لغير اليهود، ويحظر على اليهودى المساهمة بأى عملية إخلاء، «معاريف ٧/ ٧/ ١٩٩٥»، ولما تم استيضاح رأى الحاخام «شابيرا»، قال: إن

http://kotob.has.it

فتوانا غير موجهة للجنود، وإن التركيز على الجنود أمر ليس فى مكانه، إنما فتوانا موجهة للحاخامات وللقادة العسكريين والمدنيين، ولكل من يمكن أن يشارك فى إخلاء من هذا النوع «هآرتس ١٢/ ٧/ ١٩٩٥»، بل وسع حاخامات اللجنة التنفيذية التابعة لـ «اتحاد من أجل إسرائيل» هذه الفتوى لتشمل أيضًا معسكرات الجيش المراد إخلاؤها، وهو ما دفع آرييل شارون رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق للتساؤل: كم عدد الألوية والجنود التى تتبع لهذا الحاخام، عندما نفذ خطته بالانفصال عن الفلسطينيين فى قطاع غزة فى سبتمبر ٢٠٠٥، مما يؤكد أن ما يقوم به المستوطنون هو تعبير عن إرادة سياسية.

وحشية وعدوانية المستوطنين الإسرائيليين فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، واعتداؤهم المستمر ضد أهل فلسطين، وممارساتهم التى لا تجد من يقمعها أو يوقفها عند حدها، يجب أن توضح للمجتمع الدولى المساوئ الشديدة لنظام الاستيطان الاستعمارى الذى تنتهجه إسرائيل، خاصة وأن تلك الممارسات والسلوكيات، هى نتيجة طبيعية لرعاية الدولة الإسرائيلية، وتشجيعها لهؤلاء المستوطنين المدججين بالسلاح، والذين تحركهم عقائد مليئة بالبغض والكراهية والعنصرية ضد العرب والمسلمين.

إذن، مثّل الاغتصاب اليهودى لفلسطين، أحد أهمّ ركائز قيام إسرائيل، باعتبارها دولة مستوطنين، تمكّنوا من السيطرة على الأرض، بعد أن تمّ تهجير السكان الأصليين من مدنهم وقراهم، فمَنْ يُشاهد خريطة فلسطين التاريخية قبل عام ١٩٤٨، يرى أنّ مئات القرى الفلسطينية قد أُبيدت عن بكرة أبيها، واستبدلت بمستوطنات الاحتلال، وهى تشكّل فى بنيتها وتوزيعها وحدات اقتصادية وعسكرية، تمزّق أوصال الفلسطينيين، فتمنع التواصل بينهم، كى لا يقاوموا الاحتلال، وكى لا يحتفظوا بهويتهم الثقافية والحضارية الواحدة.

وهذا هو الأسلوب الذى تمّ اتباعه لإبادة «الهنود الحمر والأبورجينز»، عن طريق عزل السكان الأصليين فى «كانتونات» صغيرة، ضعيفة، ممزقة، يصعب عليها إقامة المرتكزات الاقتصادية لقيام الدولة الوطنية، وعاجزة عن التعاون والتكاتف والتكامل، من هنا يؤكّد الإسرائيليون دومًا على اقتلاع أشجار الزيتون، وقتل الرعاة، وردم الآبار، واستهداف الأطفال، وفرض الحصار، ونشر الحواجز، وتجريف الأراضى الزراعية، كما يأتى التفاف «جدار الفصل العنصرى»، تنفيذًا لمخطط يوفّر المياه والأرض الخصبة للمستوطنين، ويحرم العرب من هذه الأراضى والمياه، ويخنق الحياة الاقتصادية، وما عمليات التنكيل،

http://kotob.has.it

وإغلاق المدارس والجامعات، ومنع المصلين عن المسجد الأقصى، وتدمير الزراعة، وخنق الأعمال الحرفية والصناعية، إلا جهودًا إسرائيلية حكومية، مرسومة بدقّة لاستبدال الحياة الفلسطينية، بحياة مغتصبين جاءوا من بلدان عديدة، وانتزعوا الأرض من سكانها الأصليين، بالمجازر والحصار والاغتصاب، وما فتئوا يغيّرون كلّ وجه من أوجه الحياة فيها، وهم يشترون الوقت بالسنوات، بل بالعقود، وباتفاقات ينقضونها، وبالحديث عن سلام هم أعداؤه، وعن دولة فلسطينية، يعملون ليل نهار كى لا ترى النور.

لكن هناك حقيقة مهمة يجب التوقف أمامها كثيرًا، وهى أنه بموازاة النشاط الرسمى فى موضوع الاستيطان، ولدت ظاهرة جديدة ذات ملامح معقدة، وهى ظاهرة المستوطنين، الذين أصبح لديهم بالتدريج، وعبر السنوات، آليات ذاتية مستقلة، تستفيد من الدولة، مادام هناك تلاقٍ طويل الأمد أو قصير الأمد، وتتفاوض مع الدولة، وتتجاهل سياساتها، بل وتقفز فوق قراراتها والتزاماتها، إذا لزم الأمر، خاصة وأن هؤلاء المستوطنين، فى الضفة على وجه التحديد، لم يعودوا فقط تحت غطاء الدولة، بل أصبحوا تحت غطاء قواهم الذاتية، الآلاف من أبنائهم هم عصب الجيش الإسرائيلى، كما أن تحالفاتهم الحزبية تؤثر بشكل حاسم على الخريطة السياسية الداخلية، التى يتشكل منها فى العادة الائتلاف الحاكم، والمصالح الاقتصادية التى تتزايد، فهؤلاء المستوطنون لم يعودوا مربى دواجن، يعتمدون على الإعفاءات الضريبية التى تقررها الدولة، بل لقد أصبحوا أكثر من ذلك، فهم الآن يؤثرون فى الهيكل الاقتصادى لدولة «إسرائيل»، عبر استثمارات زراعية وصناعية وسياحية وثقافية، أى أن الحكومة الإسرائيلية، مهما كانت، لا تستطيع أن تقرر وجودهم، أو حجم وفعالية هذا الوجود، وهناك مئات بل آلاف التفاصيل التى تؤكد أن ظاهرة المستوطنين قد تجاوزت حدود الاستخدام التقليدية المرسومة لها، فظاهرة المستوطنين استقلت، حتى عن سياسات الاستيطان الرسمية، إنها أصبحت مثل المارد الذى خرج من القمقم، فهم حاليًا يمتلكون السلاح، وليسوا فقط جنودًا فى الجيش مجازين، أتوا إلى بيوتهم فى المستوطنات بسلاحهم، واستخدم هذا السلاح ضد الفلسطينيين، بل تم تحويل هذا السلاح، من مجرد بنادق فردية، إلى صواريخ، كما حدث فى مستوطنة «يتسهار» قبل فترة، واستخدام هذه الصواريخ المصنعة محليًا ضد القرى والمواقع الفلسطينية، ورفض تنفيذ قرارات المحكمة الإسرائيلية العليا الخاصة بالجدار، أو البؤر الاستيطانية، أو إقامة حواجز ثابتة أو متحركة.

http://kotob.has.it

بل إن المستوطنين أنفسهم يُسيّرون دوريات أمن مسلحة حول المستوطنات، وعلى الطرق الالتفافية، بهدف حماية المستوطنين اليهود، ومثل هذه الدوريات المسلحة من المستوطنين تتطلب بالقطع معرفة من الجيش الإسرائيلى، وذلك لخطورة وجودها، لأنها لا تخضع لأى قيود أو محاسبة من أدوات القانون الإسرائيلى.

هذه ـ فقط ـ بعض النماذج التى تعبر عن أن ظاهرة المستوطنين أصبحت ظاهرة خارج السقف الرسمى، بل لها سقف خاص بها، ولها آليات خاصة بها، ومن هنا أصبحنا أمام قرارين فى إسرائيل: قرار الحكومة وقرار المستوطنين، دولة إسرائيل ودولة المستوطنين، سياسة الحكومة وسياسة المستوطنين، وفى كثير من الأحيان نجد أمامنا على أرض الواقع أن المستوطنين يأخذون القرار، بينما الحكومة الإسرائيلية تقدم الغطاء، ولهذا السبب، فإن المواقف الدولية التى صدرت ضد الاستيطان فى السنوات الأخيرة، أكدت أن هذا الاستيطان هو المدمر لأى إمكانية للوصول إلى اتفاق تسوية نهائى.

تندرج الاعتداءات التى ينفذها المستوطنون الصهاينة بحق أبناء الشعب الفلسطينى، سواء فى الضفة الغربية أم فى قطاع غزة ضمن سياسة «قطاع الطرق»، التى طالما تمرست الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على استخدامها، لتنفيذ سياساتها التوسعية فى الأراضى العربية المحتلة عمومًا، حيث بات من الواضح أن ما تنفذه ميليشيات المستوطنين، المدربة على أعمال القتل والنهب والتخريب بحق الفلسطينيين العزل فى الضفة الغربية، هو بعلم وقيادة حكومات الاحتلال، بهدف مواصلة تفريغ الأراضى من سكانها الأصليين.

فهؤلاء المستوطنون يمكن أن يطلق عليهم الآن «الجيش الآخر» فى إسرائيل، حيث دربتهم قيادة الاحتلال وسلحتهم للاستيلاء المنهج على الأراضى الفلسطينية، وطرد السكان منها، حيث تقوم الحكومات الإسرائيلية، علنًا أو سرًّا بتشجيع هؤلاء المستوطنين، المتعطشون لسفك الدماء، ودعمهم وتمويلهم، والهدف مرسوم مسبقًا، هو اقتلاع السكان الفلسطينيين، تنفيذًا لمخطط محكم، هدفه الاستيلاء على الأرض والمقدسات، وطرد الفلسطينيين، على أساس نظرية التطهير العرقى، التى تحكم مخيلة قادة الاحتلال وساستهم.

http://kotob.has.it

خلال الفترة من ديسمبر ١٩٨٧ حتى أغسطس ٢٠٠٠، قام المستوطنون بقتل (١١٥) مدنيًّا فلسطينيًّا فى المناطق المحتلة، بمعدل أقل من شخص واحد كل شهر، وفى معظم هذه الحالات لم يتم فتح تحقيق جدى من جانب الشرطة الإسرائيلية، وأفرج عن المتهمين، الذين تم توقيفهم، وهم قليلون، بسبب عدم كفاية الأدلة، ولم تأخذ الشرطة الإسرائيلية أقوال أى شهود عيان فلسطينيين، كما ارتفع عدد حالات إطلاق النار من جانب المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى، بلغت ٦٦ فلسطينيًّا، أصيبوا بجروح بين متوسطة وخطيرة من نيران المستوطنين منذ اندلاع الأحداث.

عنف المستوطنين لا يتوقف فقط أو ينحصر فى الهجمات الخطيرة التى تهدد الحياة، فتؤدى إلى الموت أو الإصابة، لكن هناك أيضًا اعتداءات المستوطنين التى تنصبّ فى تخريب وسرقة ممتلكات المواطنين الفلسطينيين، حيث يعتبر المستوطنون أنفسهم فوق القانون، إذا كان الضحايا فلسطينيين، فبتاريخ ١٥/ ١/ ٢٠٠١ قام ما يزيد على (١٠٠) مستوطن مسلح من «جوش قطيف» بتنفيذ عمليات حرق وتدمير للبيوت والسيارات والممتلكات الفلسطينية، فحرقوا سبعة منازل غير مأهولة، و١٥ مزرعة بلاستيكية، فضلًا عن إطلاق النار العشوائى وتكسير السيارات، أما بلدة «حوّارة»، التى تقع على الطريق رقم ٦٠ بين مدينتى نابلس ورام الله، فقد تأثرت بشكل كبير بعنف المستوطنين واعتداءاتهم، خاصة فى انتفاضة الأقصى، لأن المستوطنين يمرون من وسط البلدة، ويقومون بالاعتداء على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، ففى ٦/ ١٠/ ٢٠٠٠ قام المستوطنون بحرق مسجد البلدة وعشرات النسخ من القرآن الكريم بداخله، فى اليوم التالى وقعت مواجهات بين الشباب وقوات الجيش والمستوطنين الإسرائيليين، والنتيجة كانت فرض نظام منع التجول على البلدة بشكل شبه متواصل، ولا يرفعونه إلا لبضع ساعات أو أيام قليلة، ثم يفرضونه من جديد، والأنكى من ذلك أن المستوطنين يستغلون منع التجول، وعدم وجود المواطنين، فيقومون بتخريب المحلات والممتلكات، وسرقة الكثير منها، إضافة إلى هذه الاعتداءات والانتهاكات الخطيرة، قام المستوطنون اليهود، تحت حماية الجيش الإسرائيلى وبمساعدته، بتجريف آلاف الأشجار المثمرة وغيرها، بحجة أن الشبان راشقى الحجارة يقومون بالاختباء وراءها، ففى

http://kotob.has.it

نوفمبر ٢٠٠٠، تم تجريف (٣٠٠) شجرة على جانبى الطريق فى هذه البلدة، كما تم تجريف (١٠٠٠) شجرة، معظمها من الزيتون المثمر، فى قرية «دير الحطب قرب نابلس فى الرابع من ديسمبر من نفس العام، وفى نفس اليوم تم قطع (٢٠٠) شجرة زيتون فى قرية «عينبوس»، بل إن رئيس مجلس «يشع» الحاخام المتطرف «زالمان ميلاميد»، دعا إلى استخدام كل الوسائل القانونية وغير القانونية لوقف عملية السلام والمفاوضات.

والمعروف أن الزيتون فى فلسطين يشكل عصب الاقتصاد الفلسطينى منذ عشرات السنين، حيث إنه يساهم بحوالى ١٢٪ من قيمة الإنتاج الزراعى فى بعض السنوات، كما أن نسبة مساهمة محصول زيت الزيتون فى الاقتصاد الفلسطينى بشكل عام تقدر بحوالى ٢٠٪.

بل إن هناك مستوطنات إسرائيلية معينة فى الأراضى المحتلة، باتت معروفة بكرهها الشديد للعرب، وقيام ساكنيها بالهجوم على المواطنين الفلسطينيين بشكل مستمر، مثل يتسهار وايتمار وبراخا فى الشمال قرب نابلس، كريات أربع فى الخليل، وبيتار عيليت قرب الخضر، إضافة لمستوطنات قطاع غزة، ولقد أصبحت جولات الشغب والتخريب التى يقوم بها المستوطنون فى البلدة القديمة فى الخليل أمرًا روتينيًّا يجد فيه المستوطنون (والجيش الإسرائيلي) التسلية والترفيه، فيما تتضاعف معاناة المواطنين الفلسطينيين.

كما تزايدت اعتداءات المستوطنين على المقامات الدينية والمواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم، حيث يحرص المستوطنون على المجىء بأعداد كبيرة، تحت حراسة جيش الاحتلال الإسرائيلى، إلى قرية «كفل حارس»، ويعمد جيش الاحتلال الإسرائيلى إلى فرض منع التجول على القرية وشل حركة تنقل المواطنين، وذلك لحماية المستوطنين الذين يزورون المقامات الدينية فى القرية، حيث يلجأ المستوطنون أثناء عملية الزيارة إلى كتابة عبارات معادية للعرب على المقامات الدينية وجدرانها، وشهد مطلع عام ٢٠٠٧ عملية تحطيم تسعة قبور فلسطينية، تقع بالقرب من «مقام النبى ذو الكفل»، وقام المجلس البلدى فى حينه بتقديم شكوى رسمية إلى الارتباط الإسرائيلى والشرطة الإسرائيلية، والتى بدورها لم تحرك ساكنًا فى سبيل كبح جماح المستوطنين.

كذلك اتسع نطاق هذه الانتهاكات، لتستهدف القطاع الزراعى، الذى يشكل ركيزة أساسية فى الاقتصاد الفلسطينى، فبالإضافة إلى مصادرة آلاف الدونمات من الأرضى الزراعية، كانت عملية اقتلاع الأشجار المثمرة، وتدمير المحاصيل الزراعية، من أشد

http://kotob.has.it

الانتهاكات الإسرائيلية التى شهدها الشعب الفلسطينى فى الفترة الواقعة ما بين ديسمبر ٢٠٠٧ نوفمبر ٢٠٠٨ على أيدى المستوطنين الإسرائيليين، الذين يقطنون فى المستوطنات الإسرائيلية المجاورة للقرى الفلسطينية.

وشهدت القرى الفلسطينية أشد الاعتداءات على أيدى هؤلاء المستوطنين، وتحت حراسة جيش الاحتلال الإسرائيلى، وتحديدًا فى موسم قطف الزيتون، حيث حاول المستوطنون منع المواطنين الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم لقطف ثمار الزيتون، وذلك بالاعتداء عليهم جسديًّا، ورميهم بالحجارة والزجاجات الحارقة، التى أدت إلى حرق المئات من أشجار الزيتون المثمرة فى عدد من القرى الفلسطينية.

ومن أهم القرى الفلسطينية التى تأثرت باعتداءات المستوطنين: بورين ـ كفر قليل ـ مادما ـ صرة ـ عصيرة القبلية جنوبى مدينة نابلس، وتقع جميعها بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية «إيتمار ـ يتسهار ـ براخا» فى نابلس.

وقرى: يعبد وقفين جنوب غرب مدينة جنين، وتجاور المستوطنات الإسرائيلية «ميفو دوتان وحلميش»، وقرية «عزموط» شمال شرق مدينة نابلس، وتجاورها المستوطنة الإسرائيلية «ألون موريه».

وكشفت إحصائية أعدها معهد الأبحاث التطبيقية «أريج» أن ما يزيد على (٨٠٠٠) شجرة مثمرة، تم: إما اقتلاعها أو تجريفها أو مصادرتها أو حرقها خلال تلك الفترة.

وكان لهذه الهجمة الإسرائيلية الشرسة الأثر الأكبر على القطاع الزراعى الفلسطينى، خصوصًا وأن معظم الأشجار التى تم اقتلاعها من الزيتون تشكل مصدر دخل أساسى للعائلة الفلسطينية.

وعلى الرغم من انتظار الفلسطينيين بفارغ الصبر لهذا الموسم كل عام، إلا أن معاناتهم تتجدد وبصورة أكثر عنفًا، بسبب اعتداءات هؤلاء المستوطنين الفاشية بحقهم، حيث دفع البعض من المزارعين الفلسطينيين حياتهم ثمنًا لتمسكهم بأراضيهم وممتلكاتهم، وإصرارهم على قطف زيتونهم فى كل عام، رغم تهديدات المستوطنين المتكررة، والاعتداء عليهم بالضرب المبرح، وإتلاف المحاصيل وحرق الأشجار المثمرة واقتلاعها، ورغم إجراءات الاحتلال بمنعهم من الوصول إلى أراضيهم والمضايقة عليهم، وإصدار الأوامر

http://kotob.has.it

والقرارات العسكرية، تحت مبرارات وذرائع أمنية واهية، وإجبار المزارعين الفلسطينيين على الحصول على تصاريح خاصة للوصول إلى أراضيهم، وخاصة تلك التى باتت معزولة خلف جدار الفصل العنصرى، وكذلك إجراءات التوسع الاستيطانى من قبل المستوطنين المدعومة بقرارات رسميه احتلالية، تتمثل فى إصدار القرارات العسكرية، بمصادرة الأراضى القريبة من المستوطنات، وخاصة المزروعة منها بأشجار الزيتون المثمر، وذلك لأن شجرة الزيتون تشكل عصب الاقتصاد لنسبة كبيرة من المزارعين الفلسطينيين فى كافة القرى والبلدات والمدن الفلسطينية، وكما أنها تشكل نموذجًا لتمسك الفلسطينيين بأراضيهم وممتلكاتهم، رغم إجراءات الاحتلال للتهويد ورغم الهجمات الاستيطانية المتلاحقة، وخاصة فى المناطق الجبلية والمرتفعة من الريف الفلسطينى، الذى تعرض وما زال لهجمات المستوطنين واعتداءاتهم بصورة دائمة، تلك الاعتداءات التى تهدف لنهب المزيد من الأراضى القريبة من المستوطنات القائمة عليها، لتوسيعها على حساب الأراضى الفلسطينية، ولإقامة المزيد من البؤر الاستيطانية، التى تتحول بمرور الوقت إلى جزء من هذه المستوطنات، يتم من خلالها تنفيذ الاعتداءات والهجمات على الأراضى والممتلكات والمزروعات الفلسطينية، واستهداف الأشجار المثمرة منها، وبخاصة أشجار الزيتون، لأنها تشكل جزءًا مهمًّا من هوية الأرض الفلسطينية، التى يحاول المستوطنون طمسها وتدميرها، ولذا فقد باتت تشكل هدفًا للمستوطنين فى موسم قطف الزيتون فى كل عام، وتتصاعد فيه اعتداءاتهم أكثر فأكثر، وهذه الاعتداءات تلقى الدعم الرسمى من قوات الاحتلال، التى تقف متفرجة على الاعتداءات، وتلزم الصمت وعدم التدخل فيها، إلا إذا تصدى المزارعون للمستوطنين، فيكون تدخل سلطات الاحتلال لحماية المستوطنين، وليس لحماية المزارعين الفلسطينيين المعتدى عليهم، أو لمنع المستوطنين من مواصلة اعتداءاتهم، وفى موسم قطف الزيتون عام ٢٠٠٨، زادت حدة الاعتداءات، وتصاعدت أكثر من قبل المستوطنين بشكل لم يسبق له مثيل، حيث شهدت جميع القرى والبلدات الفلسطينية خلال هذا الموسم اعتداءات همجية وفاشية متطرفة من قبل المستوطنين بحق المزارعين الفلسطينيين، ولم يسلم المتضامنون الأجانب أو رجال الصحافة من اعتداءاتهم، كما حدث فى محافظة الخليل. على سبيل المثال، هذه الاعتداءات لم تكن لتتصاعد وتزداد عنفًا ودموية من قبل المستوطنين، إلا بدعم وتشجيع ومباركة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة رسميًّا

http://kotob.has.it

على مختلف أوجه وأشكال النشاطات الاستيطانية، وبتقديم الدعم المادى للمستوطنين، وإصدار القرارات العسكرية لمصادرة الأراضى الفلسطينية، تمهيدًا لتسهيل مهمة المستوطنين للاستيلاء عليها، وضمها للمستوطنات القائمة، والسماح لهم بالقيام بكافة الخطوات، التى من شأنها أن تفرض الوقائع الاستيطانية عليها، ضاربين بعرض الحائط كافة القرارات الدولية المتعلقة بعدم شرعية الاحتلال للأرض الفلسطينية والاستيطان فيها، وليس أدل على ذلك من إقامة «جدار الفصل العنصرى»، الذى التهم وعزل ودمر مئات الآلاف من الدونمات من الأراضى الزراعية فى عشرات القرى والبلدات الفلسطينية، الأمر الذى يؤكد تنصل الحكومات الإسرائيلية من أى التزامات أو اتفاقات تم توقيعها مع الجانب الفلسطينى، بشأن التسوية السياسية المفترضة فى المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، حسب اتفاق أوسلو وإفرازاته وملحقاته، الأمر الذى فتح شهية المستوطنين أكثر فأكثر على الاعتداءات والعربدة والممارسات الفاشية بحق المواطنين الفلسطينيين العزل فى أراضيهم وممتلكاتهم، وذلك بهدف تضييق الخناق على القرى والبلدات والمدن الفلسطينية، بفرض وقائع استيطانية جديدة فى كل يوم، الأمر الذى باتت فيه المناطق المحتلة، مجزأة إلى «كانتونات» منعزلة عن بعضها البعض، ويتمدد «الأخطبوط الاستيطانى» بين أجزائها، بحيث يستحيل معه التواصل فيما بينها، ويفرض وقائع استيطانية ديموجرافية عليها، ينتفى معها إمكانية قيام دوله فلسطينية مستقلة عليها فى المستقبل المنظور.

ولم تقتصر الآثار السلبية الناجمة عن مصادرة الأراضى الزراعية، واقتلاع الأشجار المثمرة على قطاع الزراعة والمزارعين فحسب، وإنما ترتب على ذلك أيضًا أضرار بيئية خطيرة، منها ارتفاع نسبة التلوث فى الهواء، وانجراف التربة، حيث إن الأشجار تلعب دورًا كبيرًا فى الحفاظ على البيئة والتوازن الطبيعى فى المنطقة المحيطة بها.

كما كشف د. جاد إسحاق مدير عام معهد «أريج» أن انعقاد مؤتمر «أنابولس» لم يكن نتيجة حصاد تفاهمات بين الطرفين: الفلسطينى والإسرائيلى، بل كان عبارة عن رغبة أمريكية محضة، مفادها تأمين أجواء مناسبة تتعلق بالإسرائيليين أكثر من أية جهة أخرى، فلم يتم حتى الاتفاق على أجندة المؤتمر أصلًا، فبينما رغب الفلسطينيون فى الخروج من المؤتمر بمودة، تؤكد على قضايا الوضع النهائى، كما تم تحديدها فى «اتفاق أوسلو» أمر الجانب الإسرائيلى على أن يكون مؤتمر «أنابولس» مجرد إعلان تفاهمات، لا أكثر، لا يضع

http://kotob.has.it

عليها أى التزامات فيما يتعلق بقضية اللاجئين أو حدود العام ١٩٦٧ أو المستوطنات، وهذا فى الحقيقة كان رغبة أغلبية الدول الحاضرة فى المؤتمر، ولو كانت كارهة لذلك، إلا أن وجود تلك الدول والعربية منها على وجه التحديد، كان مطلوبًا لتوفير غطاء عربى لأى مساومات محتملة، والآن مؤتمر «أنابولس» انتهى به المطاف على نفس الرف، الذى يضم «خارطة الطريق» و«خطة ميتشل وتينت وزينى»، وإلى ما غير ذلك، لذلك يجدر بالجميع استخلاص العبر، وخاصة رئيس الولايات المتحدة الجديد باراك أوباما، الذى يعقد عليه الكثيرون آمال جديدة لحل القضية، ولكن بشرط أن يدرك بأنه لن يكون بإمكانه إعادة «اختراع العجل من جديد»، فالأمور كلها واضحة أمامه، وهو وفريقه ليسوا بغرباء عن الصراع الفلسطينى والعربى ـ الإسرائيلى، والمقصود هنا أن رغبة إسرائيل فى فرض رؤيتها لحل الصراع قد أثبتت فشلها، وهو تقديم أمن دولة إسرائيل على إنهاء الاحتلال، والعكس أثبت أنه صحيح.

ηØǩpyǩɬ ÑÄūǩɬ ηƷŏ℞ǭ

لقد أدان تقرير منظمة العفو الدولية الممارسات العدوانية الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، وذكر منها: إن «الجنود والمستوطنين الإسرائيليين ـ الذين يتحملون المسئولية عن حوادث قتل دون وجه حق وغيرها من الانتهاكات ضد الفلسطينيين ـ يتمتعون بصفة عامة بالحصانة من العقاب، وإن «بعض الأطفال الفلسطينيين من بين الذين قتلوا، على أيدى الجنود الإسرائيليين، وإن «كان من النادر إجراء تحقيقات أو إقامة دعاوى قضائية على مرتكبى هذه الجرائم، ولم تفض مثل هذه الدعاوى إلى الإدانة فى أغلب الحالات، وإن «المحاكمات أمام المحاكم العسكرية لم تف فى كثير من الحالات بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

وندد التقرير باستخدام إسرائيل كل الوسائل المتاحة لها، بما فى ذلك الاغتيال والعقاب الجماعى، وغير ذلك من الإجراءات التى تنتهك القانون الدولى، ضد الفلسطينيين الذين نفذوا هجمات على الإسرائيليين أو الذين يشتبه فى ضلوعهم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فى هذه الهجمات.

وذكر التقرير أن إسرائيل «استخدمت وسائل شتى قضائية وغير قضائية، لمعاقبة

http://kotob.has.it

الفلسطينيين، بشكل فردى وجماعى على عمليات قتل الإسرائيليين، بينما حرم الضحايا الفلسطينيين من العدالة والإنصاف».

وندد التقرير بـ«تواتر هجمات المستوطنين الإسرائيليين على المزارعين الفلسطينيين، حيث دمروا بساتينهم ومنعوهم من زراعة أرضهم».

وجاء فيه: «شن المستوطنون الإسرائيليون فى الضفة الغربية هجمات متكررة على الفلسطينيين وممتلكاتهم، ودمروا المحاصيل، وقطعوا أو أحرقوا أشجار الزيتون، ولوثوا خزانات المياه، ومنعوا المزارعين من زرع أراضيهم لإرغامهم على مغادرتها».

واتهمت منظمة العفو القوات الإسرائيلية «باعتقال آلاف الفلسطينيين فى شتى أنحاء الأراضى المحتلة للاشتباه فى ارتكابهم جرائم أمنية، ونددت باستمرار سجن الإسرائيليين الذين يعترضون على أداء الخدمة العسكرية، بدافع من الضمير لرفضهم الخدمة فى الجيش».

ηÓǩpY ηHYF

كما أن هناك إدانة منتظمة لسياسات وممارسات إسرائيل الاستيطانية من قبل الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الأوروبى، باعتبارها عائقًا كبيرًا أمام تحقيق سلام شامل، وعادل ودائم فى الشرق الأوسط، وتتناقض مع القانون الدولى، وخصوصًا معاهدة جنيف الرابعة، حول حماية الأشخاص المدنيين فى وقت الحرب.

فما زالت إسرائيل فى وضع احتلال محارب للأراضى التى احتلتها فى حرب يونيو ١٩٦٧، ونتيجة لذلك، تنطبق معاهدة جنيف الرابعة، والبنود الأخرى للقانون الإنسانى الدولى على هذه الأراضى، وهذا يشمل أيضًا القدس الشرقية، التى ما زالت أرضًا محتلة، على الرغم من المحاولات الإسرائيلية لضمّ المدينة، لتكون جزءًا من إسرائيل.

تنتهك السياسات والممارسات الاستيطانية الإسرائيلية «المادة ٤٩ – الفقرة ٦» من معاهدة جنيف الرابعة، التى تحظر على القوة المحتلة نقل مجموعات من سكّانها المدنيين إلى الأراضى التى تحتلها، ولا يقتصر هذا البند، كما تُجادل إسرائيل، على النقل القسرى، بل يشمل الوضع الذى تعمل فيه القوة المحتلة بنشاط، ومن خلال مجموعة من الحوافز السياسية والاقتصادية،

http://kotob.has.it

لتشجيع سكانها على الإقامة والسكن فى الأراضى المحتلة، وبذلك تغيير صفتها الجغرافية والديموجرافية.

كما تنتهك إسرائيل البنود الأخرى للقانون الإنسانى الدولى، وخصوصًا «المادة ٥٣» من معاهدة جنيف الرابعة، التى تحظر تدمير الممتلكات الخاصّة، إلاّ إذا اعتبرت ضرورية للعمليات العسكرية، و«المادة ٤٦ من أنظمة لاهاى»، التى تحظر مصادرة الممتلكات الخاصّة، و«المادة ٥٥ من أنظمة لاهاى»، التى تُجبر القوة المحتلة على إدارة الأراضى المحتلة، وفقًا لقواعد حق الانتفاع.

وفى حالة القدس، فإن الضم الذى تدعيه إسرائيل للقدس الشرقية، يعنى حرمان سكّانها من الحماية التى توفرها لهم معاهدة جنيف الرابعة، بصورة مناقضة للمادة «٤٧»، وقد ازدادت المشكلة سوءًا عندما أضيف إلى حدود المدينة الموسّعة مناطق كبيرة من ضواحى المدينة، وبذلك تم حرمان سكّان هذه المناطق من مزايا المعاهدة، حيث تم فعليًّا دمج المناطق والمستوطنات داخلها فى إسرائيل.

إضافة إلى كون المستوطنات انتهاكًا للقانون الإنسانى الدولى، فإن السياسات والممارسات الاستيطانية الإسرائيلية، تخرق أيضًا عددًا من المبادئ المهمّة للقانون الدولى، فبإقامة المستوطنات لغرض تعزيز الادّعاء بامتلاك مناطق فى الضفة الغربية وغزة، تعمل إسرائيل بصورة مناقضة لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة، وهذا مبدأ مهم فى القانون الدولى، حيث أوضحت الأمم المتحدة فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أنه ينطبق على الأراضى التى احتلتها إسرائيل فى حرب يونيو عام ١٩٦٧، كما أوضحت الأمم المتحدة بصورة منتظمة أن سياسات وممارسات الاستعمار والاستيطان الإسرائيلى، تُشكّل عقبات خطيرة فى طريق التوصّل إلى حل شامل، وعادل ودائم فى الشرق الأوسط، وأن على إسرائيل واجبًا دوليًّا، بالامتناع عن القيام بأعمال تجعل حل النزاع الدولى أكثر صعوبة، هذه هى نتيجة الالتزام الوارد فى «المادة ٢» من ميثاق الأمم المتحدة، لحل النزاعات بالوسائل السلمية، كما أن وجود المستوطنات يجعل الدولة الفلسطينية المستقبلية أقل قدرة على النمو والتطور اقتصاديًّا وسياسيًّا، ويحرم الفلسطينيين حق تقرير مصيرهم.

كذلك تنتهك سياسات وممارسات الاستيطان الإسرائيلى المادة «٣١» من الاتفاقية

http://kotob.has.it

الانتقالية، التى تطلب من كلا الجانبين، عدم بدء أو اتخاذ أى خطوة ستعمل على تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة، بانتظار نتيجة مفاوضات الوضع الدائم، وهذا يتطلّب وقف كافة النشاطات الاستيطانية، سواء كانت إقامة مستعمرات جديدة، أو توسيع المستوطنات الموجودة، أو بناء جديد داخل المستوطنات الموجودة.

ومن هنا، فالحجج الإسرائيلية القانونية لتبرير إقامة المستوطنات غير صحيحة، فإسرائيل تُجادل بأن لها الحق فى استعمار الأراضى المحتلة، لأن التفويض الأصلى لعصبة الأمم نصّ على وطن يهودى «وحل قريب» فى فلسطين، لكنه لم يكن دقيقًا بشأن المنطقة، ولأن الأراضى المحتلة لم تتمتّع بالسيادة، وفقًا لخطة التقسيم لعام ١٩٤٧، فإنه يحق لإسرائيل استيطان هذه المناطق، وتفترض هذه النظرية أن التفويض يبقى نافذًا، لكن إذا كان نافذًا، عندها لا تستطيع إسرائيل أن تختار فقط البنود التى تكون فى مصلحتها، وقد وَضَعَ التفويض أيضًا تصورًا لإقامة دولة فلسطينية، وخصصت الأراضى المحتلة لهذه الدولة، كما تم تخصيص أراض لما أصبح الآن إسرائيل، إضافة إلى ذلك، تتجاهل الحالة الإسرائيلية قرار مجلس الأمن «رقم ٢٤٢»، والمبدأ الذى يُشكّل الأساس له، أى عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة.

ووفقًا للقانون الدولى، يجب على إسرائيل تقديم تعويضات عن انتهاكاتها للقانون الدولى، التى أحدثتها سياساتها وممارساتها الاستيطانية، وهذا يتطلّب من إسرائيل إزالة المستوطنات، وسكّانها، وتعويض المالكين عن مصادرة وتدمير ممتلكاتهم.

❋ ❋ ❋

http://kotob.has.it

ŭƛɬƸǩɬ ǨdžÄǩɬ

ɳØǪØhɬƸƽ âɬ ΘĸəɬƸǪŪ̄ èɬƿ ..ΘĸDzĂÀǪƽƷǰɬ ɳ ăǽƸƼ

كان من أبرز السمات التى أضفت طابعًا نوعيًّا على الوجود الإسرائيلى فى فلسطين، منذ بداية القرن الماضى، وخاصة خلال العقود الأربعة الأخيرة منه، هو الاستيطان، الذى يعتبر تجسيدًا للفكر الأيديولوچى والإستراتيچى، الذى قامت عليه دولة إسرائيل، وفى احتلالها لما تبقى من أرض فلسطين عقب عدوان ١٩٦٧، تهيأت لها فرصة نادرة جديدة لإقامة المزيد من المستوطنات، التى خصصت لتستوعب المزيد منهم.

لقد اعتمد الانتشار الجغرافى للمستوطنات فى الضفة الغربية على تقسيم الضفة إلى أربع مناطق، ثلاثة قطاعات طولية (الممتدة من الشمال إلى الجنوب) ومنطقة القدس، التى لها ميزات خاصّة، وفى هذا السياق يجب التمييز بين ثلاثة أنواع من المناطق: المنطقة المبنى عليها المستوطنة، المناطق التى تحيط بالمستوطنة والخاضعة للحدود البلديّة للمستوطنة، المناطق المعرفة كمناطق نفوذ المجالس الإقليمية وغير التابعة لمستوطنة معينة.

ɳǭĸŪ̄ ƝƸǒƻ

يوجد فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى الوقت الراهن (٢٢٠) مستوطنة يهودية، منها (١٦٠) مستوطنة كبيرة، بل تم تسمينها أكثر من مرة، وما تزال، إضافة إلى (٦٠) مستوطنة متوسطة صغيرة، إضافة إلى مئات البؤر الاستيطانية؛ ويلاحظ هنا تركز النشاط الاستيطانى فى فترة الثمانينيات، حيث أنشئت ٩٩ مستوطنة بين عامى ١٩٨٠ – ١٩٨٩، كما أن عدد

http://kotob.has.it

المستوطنات التى أنشئت فى الضفة والقطاع حسب السنوات، وابتلعت مساحة كبيرة من الأراضى الفلسطينية، تقدر بحوالى (١٠٦) كيلو متر مربع، ويقطنها حوالى مائتى ألف مستوطن، وتقع جميع المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية ضمن المنطقة «ج»، وهى منطقة خاضعة كليًّا للسلطة الإسرائيلية، وتشكل ٧٢٪ من مساحة الضفة الغربية.

وما تزال إسرائيل مستمرة فى إنشاء ودعم وجود المستوطنات فى الأراضى الفلسطينية، فقد أنفقت على المستوطنات حوالى (٤٣١) مليون دولار عام ١٩٩٣-١٩٩٤، وخصصت ٩٥ مليون دولار عام ١٩٩٥ لبناء المستوطنات فى الضفة الغربية، بما فيها القدس، وخلال فترة حكومة (إسحاق رابين ١٩٩٢- ١٩٩٥)، زاد تعداد المستوطنين فى قطاع غزة بنسبة ٥٥٪ (١٨٦٧ مستوطنًا)، وفى الضفة الغربية زاد تعداد المستوطنين بنسبة ٣٧٪ (٣٤٩٧١ مستوطنًا)، أما فى عام ١٩٩٦ فقد زادوا بنسبة ٩،٤٪ (١٣ ألف مستوطن).

ηØÐØă ѕǫÃǩɨ ηlØɯǩɨ ÁǫŨ ΘKÐÅÑǫѕƷǩɨ Ɛƥǫ

لقد تركت المستوطنات الإسرائيلية آثارًا مدمرة طالت جميع عناصر البيئة الفلسطينية فبالإضافة إلى أعمال مصادرة الأراضى ومنع المواطنين الفلسطينيين من دخولها وممارسة أنشطتهم المختلفة، فإن هناك الكثير من مظاهر التدمير البيئى الفلسطينى من أبرزها: استنزاف المياه الفلسطينية ـ تلوث المياه العادمة ـ تلوث النفايات الصلبة ـ تلوث الهواء والضجيج ـ تدمير التراث الحضارى.

فقد هيمنت إسرائيل عبر مستوطناتها فى الضفة الغربية وقطاع غزة على المياه الفلسطينية، وهو ما ترك آثاره السلبية على الوضع المائى العام فى الأراضى الفلسطينية، إذ أصبحت بعض الأحواض الجوفية فى الضفة الغربية تعانى عجزًا مائيًّا يقدر بحوالى (٥٠) مليون متر مكعب سنويًّا، أما فى قطاع غزة، فيصل معدل العجز السنوى بحوالى (٥٠) مليون متر مكعب سنويًّا هو الأخر.

كذلك ساهمت إسرائيل فى الإضرار بالبيئة الفلسطينية، عبر إهمالها شبكات الصرف الصحى فى الأراضى الفلسطينية، ووفق الشروط الصحية اللازمة، إضافة إلى أن الإضرار بالبيئة الفلسطينية جار وبشكل مباشر، عبر المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية

http://kotob.has.it

وقطاع غزة، حيث تقوم هذه المستوطنات بضخ ملايين الأمتار المكعبة من المياه العادمة فى الأودية، وفى الأراضى الفلسطينية؛ ففى الضفة الغربية وحدها، بلغت كمية المياه العادمة التى تضخها المستوطنات الإسرائيلية التى يقطنها حوالى ٣٥٠ ألف مستوطن حوالى (٤٠) مليون متر مكعب سنويًّا، فى حين أن كمية ما ينتجه المواطنون الفلسطينيون فى الضفة الغربية (٣٣,٧٢) مليون متر مكعب، أما فى قطاع غزة، فإن المياه العادمة تتجه إلى المناطق الرملية أو تحمل فى حاويات، وتضخ فى الأودية مثل «وادى السلقا ووادى غزة»، بالإضافة إلى تصريف جزء كبير منها فى مياه البحر المتوسط، بالإضافة إلى تسرب كميات كبيرة إلى باطن الأرض، لتختلط بمياه الخزان الجوفى، عبر الحفر الامتصاصية.

وبذلك، فإن المياه العادمة تلعب دورًا كبيرًا فى تلوث البيئة الفلسطينية، فهى تعمل على تلوث المياه، سواء أكانت فى الخزان الجوفى أو المياه السطحية، كما تعمل على تلويث الأراضى الزراعية والمزروعات.

ولم تتوقف آثار الاحتلال الإسرائيلى عند هذا الحد، بل ساهم عن طريق مستوطناته المنتشرة فى الضفة الغربية وقطاع غزة فى تلويث البيئة الفلسطينية عن طريق النفايات الصلبة الناتجة عن استخدامات المستوطنين الإسرائيليين، سواء كانت ناتجة عن الأغراض المنزلية أو ناتجة عن الصناعات الإسرائيلية، حيث تقوم المستوطنات الإسرائيلية بإلقاء النفايات الصلبة فى الأراضى الفلسطينية، كما هو الحال فى «منطقة أبو ديس»، التى يوجد فيها مكبٌّ من أضخم المكبات، حيث تقدر مساحته بـ(٣٠٠٠) دونم، لخدمة المستوطنات الإسرائيلية، و«منطقة جيوس» بالغرب من مدينة قلقيلية، الذى يغطى مساحة (١٢) دونمًا لخدمة مستوطنات «كرنى شمرون وقدومييم وتسوفييم ومعالية تشومرون».

كما استخدمت إسرائيل الأراضى الفلسطينية طوال سنوات احتلالها، كمكان للتخلص من نفاياتها الخطرة، حيث عمدت إلى نقل العديد من مصانعها إلى داخل مستوطناتها فى الضفة الغربية وقطاع غزة، كما استخدمت أكثر من (٥٠) موقعًا، لإلقاء نفاياتها الخطرة فيها، ولهذا أصبحت الأراضى الفلسطينية تتعرض بشكل مباشر لأخطار هذه النفايات، نتيجة لإلقائها أو دفنها فيها أو غير مباشر نتيجة تعرضها للغازات السامة المنبعثة من المصانع الإسرائيلية القريبة من الحدود.

http://kotob.has.it

بل طالت الاعتداءات الإسرائيلية الموروث الحضارى للشعب الفلسطينى، حيث كانت فلسطين ومازالت ـ دائمًا ـ ملتقى الحضارات على مر العصور، وهناك الكثير من المواقع الأثرية والتاريخية المهمة تنتمى إلى مختلف العصور، فالمدن الفلسطينية مثل القدس وغزة وأريحا والخليل من أقدم مدن العالم، لذلك فهى غنية بآثارها من مختلف الحضارات، على مر التاريخ من الحضارة «الكنعانية إلى الحضارات الإغريقية والرومانية والإسلامية»، والكثير من الحضارات الأخرى، التى خلفت الكثير من الآثار المعمارية، كالمدرجات والمعابد والكنائس والمساجد والمقابر وآبار المياه وقنوات الرى والمنازل، والكثير من الآثار التى أصبحت أمكنة تجذب السياح من مختلف أنحاء العالم لزيارة الأماكن المقدسة التاريخية، مثل المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وكنيسة القيامة فى القدس، وكنيسة المهد فى بيت لحم، والكثير من المقابر القديمة والمزارات المختلفة، وقد تعرض الكثير من الأماكن الأثرية إلى الاعتداءات الإسرائيلية، التى أخذت أشكالًا متعددة، منها أعمال التدمير والإهمال، كما يحدث الآن من أعمال الحفر، التى تقوم بها إسرائيل أسفل المسجد الأقصى، وقد وصل حد التدمير إلى عملية حرق المسجد الأقصى عام ١٩٦٨، وفى قطاع غزة ـ أيضًا ـ تعرضت الأماكن الأثرية المهمة لأعمال السرقة وإهمال الصيانة، بالإضافة إلى التجريف والإزالة، حيث تم تجريف التلال الرملية فى منطقة تل العجول لأغراض زراعية، وهذا يؤدى إلى اندثار الكثير من الآثار، والتى منها أرضيات الكنائس المغطاة بالفسيفساء، والميناء الرومانى على شاطئ بحر غزة.

ηØQØ♭ŧƐ ƽ â ł ΘŦʒƐ₩ƷǩŧŦ

لقد أقيمت هذه المستوطنات تحت تبريرات وادعاءات منها:

- **ادعاءات دينية:** وفى ضوئها أنشئت مستوطنات: «كريات أربع» فى الخليل، و«آلن موريه» فى نابلس.
- **ادعاءات الملكية السابقة:** منذ ما قبل عام ١٩٤٨، حيث تم إنشاء مستوطنات: «جوش عتسيون» فى الخليل، و«كفار داروم» فى قطاع غزة، و«بيت هعربا» فى أريحا.

http://kotob.has.it

- **مبررات إستراتيچية:** حيث تم بناء مستوطنات: القدس وسلفيت ومستوطنات الغور.

وتهدف هذه المستوطنات لتحقيق السياسات التالية:

- خلق حاجز لمنع التواصل الجغرافى بين الفلسطينيين وإخوانهم فى المحيط العربى.
- خلق جدار أمنى بين السكان الفلسطينيين والسكان الإسرائيليين داخل خط الهدنة.
- تجزئة الأراضى الفلسطينية وإعاقة التواصل الجغرافى.

ηÃNJǩ Áə ηØ℠ăØ℗ƽ èł ηǭʒ f àł

المحاور الاستيطانية، التى ضمت (٧٩) مستوطنة استطاعت فصل الضفة الغربية إلى جزأين: شمالى وجنوبى، وعزل السكان الفلسطينيين عن شرق الأردن، وعن الأراضى الفلسطينية غرب خط الهدنة، تاركة التجمعات السكانية الفلسطينية محاصرة فى جزر، محاطة بشبكة من المستوطنات، ليس هذا فحسب، بل عمدت إسرائيل إلى مزاحمة هذه التجمعات، والعمل على خنقها، فلا تكاد توجد بلدة فلسطينية واحدة إلا وجاورتها مستوطنة أو أكثر، متخذة موقعها: إما على موقع إستراتيچى يشرف على هذه البلدة أو على طريق رئيسى يصل بين هذه البلدات، إلا أن الأخطر من هذا كله، وجود عدد من الكتل الاستيطانية الواضحة الأهداف، أخذت شكل الأحزمة حول المدن الفلسطينية لتطويقها، ومنع التواصل فيما بينها، كما هو الحال فى القدس و الخليل و بيت لحم ورام الله.

- 2 yÆǩł ǫłʒ f

فى ٢٨/ ٦/ ١٩٦٧ بدأت إسرائيل مخططاتها لتهويد مدينة القدس، عندما أعلنت عن توحيدها، وتوسيع حدود بلديتها، حيث عملت على مصادرة الأراضى، لإقامة المستوطنات داخلها وحولها، واستطاعت أن تصادر ٤٠٪ من مساحة القدس العربية، وطرد سكانها منها، وأنشأت الحى اليهودى، مكان حارة الشرف «المغاربة» الفلسطينية، كما أقامت (١٥) مستوطنة تحيط بالمدينة المقدسة من جميع الجهات؛ ففى الشمال والشمال الغربى، أقامت مستوطنات: «راموت»، «ريخس شعفاط»، «بسجات عومر»، «بسجات زئيف»،

http://kotob.has.it

«رامات أشكول»، «التلة الفرنسية»، «الجامعة العبرية»، «عطروت»، «نفيه يعقوب»، وفى الجهة الجنوبية مستوطنات: «جفعات همتوس»، «جيلو»، «هارجيلو»، واستكمل الطوق الجنوبى، بإقامة مستوطنة «هار حوما ـ جبل أبو غنيم».

موقع جبل «أبو غنيم» كان ضمن المناطق التى تم ضمها لحدود بلدية القدس، وتم تصنفيها فيما بعد كمحمية طبيعية من قبل بلدية القدس، حيث منع البناء فى هذه المنطقة.

وجاء هذا التصنيف من قبل البلدية، بهدف عدم إثارة انتقادات الرأى العام العالمى تجاه مسألة استيلائها على الأراضى الفلسطينية، حيث ادعت البلدية أن مثل تلك المناطق لحماية البيئة والطبيعة، إلا أن ما قامت به بلدية القدس، وبالتعاون مع وزارة الإسكان الإسرائيلية عبر سنوات الاحتلال ناقض تصنيف المحمية الطبيعية، حيث جاء ليخدم المصالح الإسرائيلية والتى تمثلت ببناء المستوطنات الإسرائيلية عبر سنوات الاحتلال الإسرائيلى.

وضع حجر الأساس لمستوطنة «أبو غنيم» فى العام ١٩٩٧، وذلك بعد أن تم إعادة تصنيفها إلى منطقة بناء، وعلى أثرها اقتلعت الجرافات الإسرائيلية تدريجيًّا ٦٠ ألف شجرة، كلما احتاجت من أجل البناء فى المستوطنة.

وتبلغ مساحة المستوطنة حاليًا (٢٢٠٥) دونمات، ويقطنها (٤٥٠٠) مستوطن، وتعد هذه المستوطنة ثالث أكبر المستوطنات الإسرائيلية العشرين المقامة فى محافظة بيت لحم، بعد مستوطنتى «بيتار عيليت، وجيلو».

وخلال الأعوام من ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧ قامت وزارة الإسكان الإسرائيلية وبالتعاون مع بلدية القدس بطرح عدة عطاءات لبناء وحدات سكنية جديدة فى المستوطنة، كما كشف المخطط الهيكلى الذى أعدته بلدية القدس الإسرائيلية فى عام ٢٠٠٠ عن وجود مخطط لبناء أحياء جديدة فى المنطقة المجاورة لها فى محافظة بيت لحم، الأولى، تقع فى الجهة الجنوبية الشرقية لها، بينما تقع الثانية فى الجهة الشمالية الغربية للمستوطنة، وستقوم الأحياء الجديدة على مساحة (١٠٨٠) دونمًا إضافية من الأراضى الفلسطينية، كما كشف المخطط أيضًا أن المنطقة السكنية التابعة لمستوطنة جبل «أبو غنيم» قد تصل مساحتها إلى (١٤١٠) دونمات، مما يشكل زيادة تصل نسبتها إلى ٣٥٠٪ من مساحتها الحالية، والبالغة ٦٠٠ دونم، مع أحيائها الجديدة مساحة (٣٢٨٢) دونمًا.

http://kotob.has.it

وخلال الفترة من ديسمبر ٢٠٠٧ – مايو ٢٠٠٨، قامت جرافات الاحتلال الإسرائيلى بتجريف مساحات شاسعة من الناحية الجنوبية للمستوطنة، وتزامن هذا التجريف مع الإعلانات العديدة لبلدية القدس ووزارة البناء والإسكان الإسرائيلية لبناء وحدات استيطانية جديدة فى مستوطنات القدس، بلغت إجمالها (١٧٦٨٠) وحدة استيطانية جديدة، منها (٨١٠٠) وحدة فى مستوطنة «أبو غنيم»، حيث يعتبر ذلك تأكيدًا على استمرارية البناء فى المستوطنة، بالرغم من تعهد الحكومة الإسرائيلية فى مؤتمر «أنابوليس»، بالالتزام بخارطة الطريق، التى تنص على تجميد النشاطات الاستيطانية فى المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية، التى من شأنها أن تعيق تقدم عملية السلام.

أما من الشرق، فهناك مستوطنات: «معالية أدوميم» و«كدار»، اللتان تدخلان مع مستوطنة «جبعات زئيف» فى الشمال ضمن حدود القدس الكبرى.

لقد استطاعت إسرائيل بهذا الطوق الاستيطانى حول المدينة المقدسة، عزلها تمامًا عن محيطها الفلسطينى، فالمستوطنات الشمالية فصلت القدس عن شمال الضفة الغربية، حيث محافظات «رام الله ونابلس» وباقى المحافظات، والمستوطنات الجنوبية عزلت القدس عن محافظات «بيت لحم والخليل»، ولم تقف إسرائيل عند هذا الحد، بل دعمتها بممارسات، مثل منع سكان الضفة الغربية من الدخول إلى مدينة القدس، وفرضت عليهم إجراءات قاسية، لمن يريد الدخول إليها أو حتى الذهاب إلى المسجد الأقصى للصلاة فيه، وذلك عبر العديد من الحواجز العسكرية المنتشرة على الطرق المؤدية إلى القدس.

● ŘÓǪUǩł qłʒ f

أقامت إسرائيل العديد من المستوطنات فى مدينة الخليل، من خلال مصادرتها للأراضى من أصحابها، تحت دعاوى دينية زائفة، الأمر الذى جعل هذه المستوطنات تشكل حزامًا شرقيًّا حول مدينة الخليل، وتقسم المدينة إلى قسمين: شرقى وغربى، والمستوطنات التى أقامتها إسرائيل من الشمال إلى الجنوب، «رامات مامرية»، «سومرة»، «كريات أربع»، «الحى اليهودى»، «هداسا الدبويا»، «بيت رومانو»، «تل الرميدة»، «هارمنوح»، حيث جعلت هذه المستوطنات سكان مدينة الخليل يعيشون فى جحيم، إذ يقوم المستوطنون بالاعتداءات اليومية عليهم.

http://kotob.has.it

● ǪƮǩ OØƛ ŋ ŏəƘƮǫ

أقامت إسرائيل كتلة من المستوطنات إلى الجنوب من مدينة بيت لحم، وعلى الطريق الرئيسى: الخليل ـ بيت لحم، حيث لا تكاد تبعد المستوطنة عن الأخرى أكثر من كيلو متر واحد، وهى: «نفى دانيال»، «اليعازر»، «روش تسوريم»، «بيت عين تسوريف»، «ألون شيفوت»، «كفار عتسيون أفرات»، «مجدال عوز»، «مسئوات يتسحاق»، وهذه الكتلة الكبيرة فصلت تمامًا بين مدينة الخليل فى الجنوب، ومدينة بيت لحم فى الشمال.

● Ż ł ǫƗȝ ŋ ŏəƘƮǫ

تعتبر مستوطنات هذه الكتلة جزءًا من مستوطنات المحور الغربى أيضًا، وهى «مكابيم أ،ب»، «كفار روث»، «منورة»، «شلتا»، «متتياهو»، «حشمونئيم»، «كريات سيفر»، وهذه المستوطنات تتوسط مجموعة من البلدات الفلسطينية، وهى: «المدية، نعلين، دير قديس، حزمة، عين حارث، بلعين، أم صفا، بيت سيرا»، وهناك حزام استيطانى حول مدينة رام الله، يضم مستوطنات «طلمون»، «ياديائير»، «بيت حورون»، «جفعات زئيف»، «بيت إيل»، «بسجوت»، «كوخاف يعقوب، من الشرق، وتمتد على الجنوب، حيث مستوطنات «عطروت»، «جفعوت»، «جفعات حدشاه أ ، ب».

فالواضح، أن الهدف من تداخل المستوطنات الإسرائيلية، مع البلدات الفلسطينية، هو عزل هذه التجمعات السكانية الفلسطينية، من جهة، واستخدامها، كخطوط دفاع عن التجمعات السكانية الإسرائيلية داخل الخط الأخضر القريبة.

● ŋǾǪǾÆǪā ǫƗȝ f

تمتاز قلقيلية بقربها الشديد من التجمعات السكانية داخل خط الهدنة؛ لأن المسافة بين المدينة وساحل البحر حوالى ١٥ كيلو متر، ولخطورة هذا الموقع، سارعت إسرائيل إلى تطويق المدينة بعدد من المستوطنات، وهى «تسوريجال»، «تسوفيم»، «ألفيه منشية»، «يرحاف»، وتعتبر هذه المستوطنات مهمة من الناحية الأمنية الإسرائيلية.

وقامت إسرائيل ـ أيضًا ـ بتوزيع المستوطنات الإسرائيلية فى قطاع غزة، بنفس الإستراتيجية التى وزعت فى الضفة الغربية، حيث تركزت مستوطناتها على الحدود

http://kotob.has.it

المصرية ـ الفلسطينية فى الجنوب وبالقرب من خط الهدنة فى الشمال، كما تشرف مجموعة المستوطنات على شاطئ قطاع غزة فى المنطقة الجنوبية والوسط، أما فى الجانب الشرقى، فقد نشرت مجموعة من المستوطنات داخل خط الهدنة، وذلك لضيق المسافة الواصلة بين شاطئ البحر وخط الهدنة، والكثافة السكانية الشديدة فى قطاع غزة.

NƷǓ ƷpkƬǭ

كذلك اعتمد التخطيط الإسرائيلى للاستيطان فى قطاع غزة، كافة أنواع وأشكال الاستيطان، من مستوطنات زراعية ومستوطنات دينية، وبلدية، ومستوطنات مبيت، ومستوطنات تطوير، ففى شمال القطاع توجد مستوطنة «إيلى سيناى»، وتتبع لحركة جوش إيمونيم، التابعة لحزب «المفدال القومى الدينى»، كما توجد مستوطنة «نيسانيت»، كمستوطنة تطوير، و«دوجنيت»، كقرية تابعة لصيادى الأسماك، وفى الوسط توجد مستوطنة «نتسريم»، التابعة لحركة الكيبوتس الدينى، كما توجد كفار دروم «تل ـ أور»، وتتبع حركة هبوعيل ـ همزراحى (العامل الشرقي)، وفى الجنوب توجد «موشاف نيتسر حزانى»، وهى زراعية تابعة للعامل الشرقى، و«ميراف»، وهى و«موشاف» تابعتان للاتحاد الزراعى، و«عتسمونة»، وتتبع لجوش إيمونيم ورفيح ـ يام، التابعة للمركز الزراعى، إلا أن الطابع الدينى لمعظم مستوطنات القطاع يظل هو الغالب، بالمقارنة مع مستوطنات الضفة الغربية والجولان؛ حيث يتضح وجود دافع دينى للاستيطان فى القطاع، لدى غالبية المستوطنين، فمن أصل (١٧) مستوطنة، حتى أوائل ١٩٩٠، تصنف ثلاث مستوطنات فقط، كمستوطنات علمانية هى: «رفيح ـ يام»، «إيلى سيناى»، و«نيسانيت»، فى حين يغلب الطابع الدينى على تجمع المستوطنين فى «جوش قطيف».

وقد جاء توزيع المستوطنات فى قطاع غزة فى ثلاثة محاور وهى:

- ÁƛƐŭkɨ ƷNƬƵkɨ

يضم كتلتين رئيسيتين من المستوطنات: كتلة الشمال وتضم مستوطنات: «إيلى سيناى»، «نيسانيت»، «دوجيت»، كتلة الجنوب، وتضم مجموعة مستوطنات: «جوش قطيف»، وهى: «نيتسر حزانى»، «ياكال»، «قطيف»، «جانى طال»، «نفيه دكاليم»، «جديد»، «جان

http://kotob.has.it

أور»، «بدولح»، «بنى عتسمونة»، «بآت سدى»، «رافيح يام»، «كفار يام»، وفى الوسط مستوطنة «نتساريم».

- nj ɔ p à ł ʒ Ǹ Ƭ Ʒ ǩ ł

يضم مستوطنات «إيرز»، «كفار داروم»، «موارج».

- Á ā Ɛ ǂ ǩ ł ʒ Ǹ Ƭ Ʒ ǩ ł

وهو إلى الشرق من خط الهدنة، أى خارج حدود قطاع غزة، إلا أنه غير بعيد عن خط الحدود، ويضم مستوطنات «أشدود»، «نير عام»، «جفعات»، «نيزمنت»، «مفلسايم»، «كفار عزة»، «مساعد»، «نحال عوز»، «عين هاشلوشاه»، «نيريم»، «كيسوفيم»، «كيرم شالوم».

إن توزيع هذه المستوطنات الإسرائيلية فى قطاع غزة بهذا الشكل، يمكن إسرائيل من السيطرة على شاطئ قطاع غزة، عن طريق محور المستوطنات الغربى، كما يمكنها من السيطرة على الطريق الرئيسى، «طريق صلاح الدين رقم ٤»، الذى يربط شمال قطاع غزة بجنوبه، عن طريق مستوطنات المحور الأوسط «إيرز وكفار داروم وموراج»، والموقع العسكرى بالقرب من مستوطنة «نتساريم»، وباستخدام الطرق العرضية، يمكن لإسرائيل أيضًا تجزئة قطاع غزة إلى أربعة أجزاء: محافظة غزة والشمال، دير البلح، وخان يونس، رفح.

❋ ❋ ❋

ŋ Ø ǎ Ɛ ŭ ǩ ł ŋ Ã N J ǩ ł Θ Ǩ Dz Ă Ǹ Ɋ ʂ ǫ : è ə̆ ƍ

على الرغم من صغر مساحة الضفة الغربية والتى تبلغ (٥٨٤٤) كيلومتر مربع، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلى لم تألُ جهدًا فى نشر مستوطناتها فى جميع مناطق الضفة، فرغم صغر هذه المساحة فإن إسرائيل أقامت على أراضيها العديد من المستوطنات، والتى بلغت (٢٢٠) مستوطنة، حيث لا تخلو أى منطقة من المستوطنات أو الكتل الاستيطانية، وذلك بهدف الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضى الفلسطينية، فى محاولة منها للوصول إلى الاستيلاء الكامل على الأراضى الفلسطينية، ولتحقيق أطماعها الاستعمارية.

http://kotob.has.it

منذ عام ١٩٦٧ عملت حكومات إسرائيل جاهدة على بناء وتوسيع المستوطنات، سواء من حيث توسيع رقعتها أو زيادة عدد سكانها، ونتيجة هذه السياسة، يعيش اليوم حوالى (٣٨٠) ألف مستوطن يحملون الجنسية الإسرائيلية، فى مستوطنات الضفة الغربية وشرقى القدس فى العقد الأول للاحتلال، فقد عملت حكومات حزب العمل بموجب «خطة ألون»، التى توصى ببناء مستوطنات فى مناطق ذات «أهمية أمنية»، والتى فيها كثافة سكانية فلسطينية منخفضة، مثل «غور الأردن»، أجزاء من جبال الخليل، القدس وضواحيها، ومع اعتلاء حزب التكتل (الليكود) للحكم فى عام ١٩٧٧، بدأت الحكومة ببناء مستوطنات فى جميع أنحاء الضفة الغربية، خاصة فى المناطق التى يتركز فيها الفلسطينيون، على قمم الجبال، وفى المناطق الواقعة غربى خط «رام الله ـ نابلس»، هذه السياسة تنبع من دوافع أمنية وأيديولوچية معًا.

العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين لم تؤثر على عملية الاستيطان، حيث استمرت عملية توسيعها، حتى فى عهد حكومة «رابين وبيريز ١٩٩٢-١٩٩٦)، والحكومات التى أتت بعدها، حيث قامت هذه الحكومات ببناء آلاف الوحدات السكنية، معللة ذلك بضرورات للتكاثر السكانى للمستوطنين، ونتيجة لهذا ازداد عدد المستوطنين الضعف تقريبًا، فى الفترة ما بين ١٩٩٣ - ٢٠٠٠.

وقد سلبت فى ظل هذا الحكم مئات آلاف الدونمات من أراضى السكان الفلسطينيين، واستخدمت لإقامة عشرات المستوطنات، وتوطينها بمئات آلاف المواطنين الإسرائيليين، وتمنع إسرائيل كافة الفلسطينيين من الدخول لهذه الأراضى واستعمالها، مستغلة وجود المستوطنات لكى تبرر المس بقائمة طويلة من حقوق الفلسطينيين، بما فيها حق السكن، حق كسب لقمة العيش وحق حرية التنقل.

مقابل ذلك يتمتع سكان المستوطنات بكل الحقوق التى ينالها مواطنو إسرائيل القاطنين داخل الخط الأخضر، وفى بعض الحالات تمنح لهم حقوق إضافية، فالجهود الكبيرة التى بذلتها إسرائيل فى مشروع الاستيطان من النواحى المادية، القضائية والبيروقراطية، حولت المستوطنات لكيان مدنى داخل المنطقة المدارة من قبل الحكم العسكرى، وحظى المستوطنون به على مكانة مميزة، ويبرز هذا الاستعمال غير العادل الذى تقوم فيه إسرائيل فى الجهاز القضائى، من خلال القانون الأردنى الذى طالما سهل على إسرائيل تحقيق أهدافها،

http://kotob.has.it

فتمسكت به، بذريعة أنه وفق القانون الدولى، فهى ملزمة أن تعمل وفق القانون الذى كان ساريًا فى الأراضى المحتلة قبل احتلالها، وفى ذات الوقت تفسر القانون بصورة ساخرة ومنحازة، وعندما يشكل هذا القانون عائقًا أمامها، لا تتردد فى إلغائه، بواسطة تشريع عسكرى، ووضع قواعد جديدة لخدمة أغراضها، بهذا الشكل داست إسرائيل على قيود ومحظورات عديدة وضعت باتفاقات دولية، هى نفسها وقعت عليها، وكانت تهدف إلى الحد من الإضرار بحقوق الإنسان، وحماية السكان فى ظل الاحتلال.

فقد أصدرت القيادة العسكرية الإسرائيلية الأمر العسكرى رقم (٥٨)، الذى عرف الغائب بأنه كل شخص ترك الضفة الغربية، قبل أو أثناء أو بعد الحرب، ولقد عين القائد العسكرى قيمًا على أموال هؤلاء الأشخاص غير المنقولة «حارس أملاك الغائبين»، الذى أجازت له الأوامر العسكرية حق القيام بإجراء الصفقات العقارية وبيع الأراضى وتسجيلها، ولقد ساهم حارس أملاك الغائبين طوال السنوات الماضية فى مساعدة وتمكين قوات الاحتلال من حيازة واستملاك مساحات واسعة من الأراضى الفلسطينية المملوكة من قبل السكان المصنفين، كونهم غائبين، بموجب صلاحياته القانونية المنصوص عليها فى الأوامر العسكرية.

وبموجب الأمر العسكرى رقم (٥٩) لسنة ١٩٦٧، بشأن أملاك الدولة، استولت سلطات الاحتلال على نحو ١٠٠ ألف دونم من أراضى الضفة الغربية بحلول عام ١٩٧٧، وارتفع الرقم إلى ٤٥٠ ألف دونم فى عام ١٩٨٤، كما أنها استولت ـ أيضًا ـ على مساحات أخرى من الأراضى، بموجب الأمر رقم (٣) لسنة ١٩٦٧، بشأن تعليمات الأمن وغيرها من الأوامر العسكرية بشأن المناطق المحتلة، كما أجاز الأمر العسكرى رقم (٣٢١) لسنة ١٩٦٩ لقيادة قوات الاحتلال، مصادرة الأراضى وامتلاكها فى الإقليم الفلسطينى المحتل، لغايات المنفعة العامة، وبطبيعة الحال استغلت قوات الاحتلال هذا الأمر، لتجريد السكان من آلاف الدونمات من الأراضى بحجة المنفعة العامة.

kʬdžʗŮèŀƟʬăăŪǫ ùØŖĞơ

إن إسرائيل عمدت خلال الفترة من ١٩٩٦- ٢٠٠٧ إلى زيادة مساحة ورقعة المستوطنات المقامة بالضفة بنسبته ٨٥٪، فعقب احتلالها للضفة الغربية، بما فيها القدس

http://kotob.has.it

الشرقية وقطاع غزة فى العام ١٩٦٧، باشرت إسرائيل فرض سياسة الأمر الواقع، عبر بناء المستوطنات غير الشرعية فى محافظات الضفة الغربية، وفى محافظة القدس بشكل خاص، وذلك ضمن رؤية استهدفت تعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأراضى الفلسطينية المحتلة.

فخلال الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٠، تمكنت إسرائيل من زيادة مساحة ورقعة المستوطنات فى محافظات الضفة الغربية، بنسبة قدرها ٤٢٪، وكان التوسع الأكبر فى محافظة بيت لحم، وكانت المحافظة قد خسرت جزءًا من أراضيها عقب حرب عام ١٩٦٧، عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، حيث اقتطع ما مساحته (١٨٠٠٠) دونم من أراضى المحافظة لحدود بلدية القدس، التى أعادت إسرائيل ترسيمها وتوسيعها بشكل غير قانونى، حيث شكلت المستوطنات الإسرائيلية فى المحافظة ما مساحته (٧٠٠٧) دونمات فى عام ١٩٩٦، بينما اتسعت رقعة هذه المساحة لتصبح (١٤٢٨١) دونمًا فى عام ٢٠٠١، أى بزيادة قدرها (٧٢٧٤) دونمًا، بنسبة مئوية قدرها ١٠٤٪، تلاها محافظات نابلس والخليل وطوباس والقدس، من حيث نسبة الزيادة، حيث شهدت توسعًا استيطانيًّا بنسبة ٧٤٪ ،٦٧٪، ٦٣٪ ، و٥٢٪ على التوالى، كما أن أعدادًا كبيرة من المستوطنات فى الضفة، تضاعفت مساحتها بنسبة ١٠٠٪، مثل مستوطنة «بيتار عيليت» فى محافظة بيت لحم، وضعف مساحتها مثل مستوطنة «مسكيعوت» فى طوباس، وكانت هذه الزيادة على حساب الأراضى الفلسطينية المجاورة والمحيطة بالمستوطنات، والتى مُنع أصحابها من الوصول إليها، عقب إنشاء هذه المستوطنات، كذلك شهدت المستوطنات المقامة على حساب أراضى محافظة بيت لحم زيادة ملحوظة فى مساحاتها، حيث ازدادت مساحة مستوطنة «مشوكى دراجوت» الواقعة شرق محافظة بيت لحم بمقدار (٣٠) دونمًا، أى بنسبة زيادة قدرها ١٤٣٪، مقارنة بمساحتها فى عام ١٩٩٦، فيما ازدادت مساحة مستوطنة «بيتار عيليت» الواقعة جنوب غربى محافظة بيت لحم بمقدار(١٧٤٥) دونمًا، أى بنسبة قدرها ١٢٦٪ مقارنة بمساحتها فى عام ١٩٩٦، أما مستوطنة «روش تسوريم» الواقعة فى الجنوب الغربى من المحافظة، فازدادت مساحتها بمقدار (٤٩٢) دونمًا، أى بنسبة زيادة قدرها ١٢٣٪، فى حين ازدادت مساحة مستوطنة «أل دافيد» المقامة على الأراضى الشرقية لمحافظة بيت لحم بمقدار (٣ر٣٣) دونم، لتصل إلى (٧ر٢٦) دونم فى عام ٢٠٠٠، أى بنسبة زيادة قدرها ١١٣٪، كما شهدت مستوطنات أخرى فى الضفة الغربية توسعًا تراوحت نسبته

http://kotob.has.it

بين ٥٠ ٪ و١٠٠٪ مثل مستوطنات: «روتم» و«بيقاعوت» و«شيلا» و«حمدات» و«شدمان ميخولا» و«مسكيعوت»، المقامة فى منطقة طوباس.

وخلال الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧ شهدت المستوطنات المقامة على الأراضى الفلسطينية، توسعًا بنسبة ٣١٪، حيث أخذت هذه التوسعات طابعًا جديدًا، إذ ساهم بناء «جدار الفصل العنصرى» فى عزل وضم المزيد من الأراضى الفلسطينية لصالح المستوطنات، إضافة إلى إفساح المجال أمام تنفيذ مخططات توسعية إسرائيلية مستقبلية، مما ضاعف من رقعة العديد من المستوطنات، كمستوطنة «أشكولوت»، المقامة جنوب محافظة الخليل، فضلًا عن أن الاعتداءات المتكررة التى ينفذها المستوطنون القاطنون فى المستوطنات القريبة من القرى الفلسطينية، سهلت مصادرة المزيد من الأراضى الفلسطينية، حيث يقوم المستوطنون بمصادرة الأراضى القريبة من المستوطنات، ومنع أصحابها من الوصول إليها، ووضع أسلاك شائكة حولها، وزراعتها بالأشجار المثمرة، فى خطوة من شأنها أيضًا تعزيز وجودهم غير الشرعى فى هذه المستوطنات، وكانت مساحة المستوطنات الواقعة فوق أراضى محافظة «طوباس» قد شهدت التوسع الأكبر، كون هذه الأراضى واقعة فى منطقة تصنفها إسرائيل كمنطقة عسكرية مغلقة، والتى يمنع البناء أو الاستصلاح أو الاستخدام الفلسطينى لها، حيث بلغت نسبة التوسع فى المستوطنات المقامة فى محافظة طوباس ١٠٧٪، تبعتها محافظات نابلس (١٠٣٪)، وطولكرم (٧٧٪)، وجنين (٧٦٪)، وأريحا (٤٢٪)، والخليل (٣٦٪)، وقلقيلية (٣٦٪)، وسلفيت (٣٣٪)، وبيت لحم (٢٧٪)، والقدس (١٤٪)، ورام الله (٦٪).

ومن الواضح وفق هذه التوسعات الاستيطانية، أن إسرائيل ليس لديها أى نية لوقف النشاطات الاستيطانية فى الضفة الغربية أو حتى إبطاء العمل فى بناء وتوسيع المستوطنات، فمنذ التوقيع على اتفاق أوسلو تضاعف هذا البناء الاستيطانى، الذى استدعى مصادرة المزيد من الأراضى الفلسطينية، لاستيعاب هذا التوسع وبناء الوحدات السكنية الجديدة فى مستوطنات شتى، كما أن عدد المستوطنين الذين يعيشون فى هذه المستوطنات فى تزايد مستمر، خاصة بعد أن تسارعت وتيرة تشييد البنى التحتية للمستوطنات، مثل شق الطرق الالتفافية التى تربط المستوطنات بعضها ببعض، مما ساهم فى تقسيم وعزل التجمعات الفلسطينية، وتقييد النمو الطبيعى للمدن والبلدات الفلسطينية، إضافة إلى الحيلولة دون الوصول إلى موارد المياه والزراعة، وإعاقة النمو الاقتصادى.

http://kotob.has.it

وكشف تقرير إسرائيلى جديد أن إسرائيل مستمرة فى توسيع المستوطنات فى عمق الضفة الغربية، رغم تعهد رئيس حكومتها «إيهود أولمرت»، بتجميد البناء فيها، وطرح نائبه الأول «حاييم رامون»، مشروع قانون إخلاء وتعويض المستوطنين فى هذه المستوطنات، حيث تم إضافة (٤٠٠) بيت متنقل «كرافان» ـ بحب صحيفة معاريف ـ إلى هذه المستوطنات خلال عام ٢٠٠٨، وإضافة إلى «الكرافانات» تم إسكان مئات الوحدات السكنية، التى تم بناؤها خلال السنوات الأخيرة، بحوالى (١٥) ألف مستوطن جديد، منذ مطلع نفس العام، ونقلت الصحيفة الإسرائيلية عن مدير عام مجلس المستوطنات «بنحاس فالرشطاين»: إن هذه الحكومة هى الأكثر عدائية للاستيطان، ورغم ذلك نجحنا فى البناء خلال فترة ولايتها، ليس أقل من فترات ولاية حكومات أخرى.

وغطت حركة «أماناة» الاستيطانية تكاليف بناء هذه الكرافانات، التى تقدر بنحو ١٠٠ ألف شيكل لكل كرافان، وتجبى إجارًا شهريًّا من كل عائلة بقيمة ألف شيكل.

واعترف فالرشطاين بأنه يوجد حظر على نقل كرافانات كاملة، ولذلك فإننا لا ننقلها كاملة، لكن لا يوجد حظر على البناء، والمشكلة هى أن الدولة لا تساعد فى البناء، وجميع الوحدات السكنية تم بناؤها بتمويل خاص، بل إن عدد السكان فى «يهودا والسامرة»، أى المستوطنين فى الضفة الغربية ازداد بخمسين ألفًا، خلال فترة حكومة أولمرت، وهكذا بنينا آلاف الوحدات السكنية والحكومة لا تحب ذلك، لكنها لا تعرف كيف توقف البناء، الذى يتم بدعم سكرتير عام «أماناة ـ زئيف حيفر».

فقبيل زيارة الرئيس الأمريكى جورج بوش فى التاسع من شهر ديسمبر عام ٢٠٠٨ للأراضى الفلسطينية المحتلة، تعالت احتجاجات المستوطنين الإسرائيليين القاطنين فى مستوطنات الضفة الغربية، إضافة إلى جهات إسرائيلية مختلفة؛ منها وزارة الإسكان الإسرائيلية، ودائرة أراضى إسرائيل على الزيارة الأمريكية للمنطقة، ومساعى السلام الرامية إلى وقف النشاطات الإسرائيلية المختلفة فى الضفة الغربية، مما يتعارض والرؤية الإسرائيلية للمستوطنين الإسرائيليين والجماعات اليمينية المتطرفة، التى تدعو إلى الاستمرار فى تكثيف النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية فى الضفة الغربية، وتعميق الوجود اليهودى، فكان الإعلان عن إقامة بؤرتين استيطانيتين جديدتين فى محافظتى «بيت لحم والخليل» من

http://kotob.has.it

أولى الخطوات التى باشر بها المستوطنون الإسرائيليون، كخطوة احتجاج على ما صرحت به الحكومة الإسرائيلية قبيل الزيارة الأمريكية بالتزامها بوقف النشاطات الاستيطانية، كخطوة نحو السلام مع الجانب الفلسطينى، وتظاهر العشرات من المستوطنين الإسرائيليين فى مسيرات نحو مواقع البؤر الاستيطانية الجديدة، الأولى بالقرب من مستوطنة «أفراتا» جنوب غرب مدينة بيت لحم، والثانية بالقرب من مستوطنة «بسجوت» شرق مدينة رام الله، بل سبق الإعلان عن بناء هذه البؤر الاستيطانية، إعلان سابق آخر للمستوطنين فى العاشر من شهر ديسمبر عام ٢٠٠٧ فى جميع أنحاء الضفة الغربية، عن إقامة تسع بؤر استيطانية فى الضفة الغربية، فى إطار الإعلان عن رفضها القاطع لتصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلى «إيهود أولمرت» فى مؤتمر «أنابوليس»، وما بعد المؤتمر و الضغوطات الأمريكية بهذا الشأن.

وذكر تقرير أنه حسب الدائرة المركزية للإحصاء الإسرائيلى فإن عملية البناء فى مستوطنات الضفة الغربية قد تضاعفت بـ ١,٨ بالمقارنة مع الفترة الموازية من العام الماضى.

وتناول التقرير عملية البناء فيما يسمى «منطقة نفوذ بلدية القدس» خلف الخط الأخضر، حيث بلغ عدد المستوطنين هناك اليوم ما يقارب (٢٠٠) ألف مستوطن، بحسب التقرير أيضًا، فإن عدد مناقصات البناء فى منطقة القدس الشرقية قد تضاعف عام ٢٠٠٨، ليصل إلى (١٧٦١).

وفى دراسة تحليلية لمعهد الأبحاث التطبيقية -أريج»، أظهرت تواجد (٢٢٠) بؤرة استيطانية فى الضفة الغربية المحتلة، وتأتى البؤر الاستيطانية لخدمة مخططات التوسع فى المستوطنات الإسرائيلية، وبالتالى، فإن البؤر الاستيطانية التى تتواجد داخل المخطط الهيكلى للمستوطنات الإسرائيلية القائمة فى الضفة الغربية تشكل أحياء جديدة للمستوطنة، فى حين تعتبر البؤر الاستيطانية المقامة خارج المخطط الهيكلى للمستوطنات الإسرائيلية، مستوطنات جديدة فى الضفة الغربية.

ǯ‹ ă Ó℃ ѕ è Ł ŭØ ѕ Ǹo℘ ¬ 5 ØǩǸĂ‹℃ǫ¼

بل إن الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطينى وأراضيه وممتلكاته، قد

http://kotob.has.it

تصاعدت حدتها منذ انعقاد مؤتمر «أنابوليس» للسلام، وقد بلغ عدد الوحدات الاستيطانية الإسرائيلية التى تم طرحها ضمن المخططات والعطاءات الإسرائيلية فى المستوطنات فى الضفة الغربية إلى (٤١٥٥٩)، حيث تم فى الرابع من ديسمبر من عام ٢٠٠٧ الإعلان عن مخطط لبناء (٣٠٧) وحدة سكنية جديدة فى مستوطنة «أبو غنيم» جنوبى مدينة القدس، بهدف توسيعها، وزيادة عدد سكانها، وتبعها بعد ذلك، فى منتصف نفس الشهر إعلان وزارة الداخلية الإسرائيلية عن خطط لبناء (١٥٠) وحدة استيطانية جديدة، قرب «جبل المكبر»، والتى تقع ضمن نفوذ بلدية القدس، وفى التاسع عشر من نفس الشهر أيضًا صرح وزير الإسكان الإسرائيلى «زئيف بويم» بالبدء فى إقامة الحى اليهودى الجديد فى القدس الشرقية بالقرب من مطار قلنديا، وفى الثالث والعشرين من الشهر ذاته، أعلنت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية عن رصد مبلغ ١٨ مليون يورو من ميزانيتها للعام ٢٠٠٨ لتوسيع مستوطنتى «معالية أدوميم» و«هار حوما»، لإضافة (٥٠٠) وحدة سكنية جديدة لمستوطنة «هار حوما» و(٢٤٠) أخرى فى مستوطنة «معالية أدوميم»، كما أعلنت «دائرة أراضى إسرائيل» فى الثلاثين من نفس الشهر عن مناقصة لبناء (٤٤٠) وحدة استيطانية جديدة فى حى «أرمون هاناتسيف»، التابع لمستوطنة «تل بيوت» الإسرائيلية، جنوبى مدينة القدس، على أراضى بلدتى صور باهر وجبل المكبر، كانت قد صودرت من البلدتين فى عام ١٩٧٣، وذلك لتوسيع نطاق السيطرة الإسرائيلية على الأراضى الفلسطينية فى القدس، بذريعة «أراض ذات سيادة إسرائيلية»، خطة البناء الإسرائيلية هذه كانت قد حظيت بالمصادقة من الحكومة الإسرائيلية فى شهر أبريل من عام ٢٠٠٥.

وشهد شهر يناير من العام ٢٠٠٨ جملة من القرارات بهذا الاتجاه، ففى الثامن منه صادقت بلدية القدس الإسرائيلية على مشروع استيطانى إسرائيلى جديد، يتضمن بناء (٦٠) وحدة سكنية جديدة فى حى «معالية زيتيم»، فى حى رأس العامود، شرقى مدينة القدس، والذى تقيم فيه حاليًا (٥١) عائلة يهودية، كانت قد استوطنت المنطقة قبل ١٥ عامًا، بدعم من المليونير «إيروينج مسكوفيتش» ذى الجنسية المزدوجة «إسرائيلية وأمريكية»، الذى ادعى ملكيته لهذه الأرض، كما تم الإعلان فى الخامس عشر من نفس الشهر عن البدء فى بناء الـ (٦٠) وحدة سكنية السابقة، وهذه الأرض التى أقيم عليها الحى الاستيطانى تعود لعائلة المواطن المقدسى «حسين الغول» من منطقة رأس العامود، كما أعلن فى التاسع والعشرين

http://kotob.has.it

من الشهر ذاته أن شركة «نحلات شمعون» تخطط لإقامة حى استيطانى جديد، يتضمن بناء (٢٠٠) وحدة استيطانية، فى منطقة «شمعون تصديق»، الكائنة فى قلب حى الشيخ جراح فى مدينة القدس، ويقام الحى الجديد على مساحة تبلغ (١٨) دونمًا، على مقربة من ضريح «شمعون تصديق»، والذى أطلق الحى على اسمه، والواقع فى شرق مدينة القدس، وتقطن فى هذا المكان سبع عائلات يهودية، ونحو (٤٠) عائلة فلسطينية.

وبموجب هذه الخطة تعين هدم المبانى الفلسطينية القائمة فى تلك المنطقة، لبناء الوحدات الاستيطانية الجديد مكانها، كذلك أعلنت بلدية القدس الإسرائيلية فى الثالث والعشرين من نفس الشهر عن مخطط جديد لبناء (٧٣٠٠) وحدة استيطانية، فى خمس مستوطنات إسرائيلية داخل مدينة القدس، وشملت الإضافات ألف وحدة استيطانية فى مستوطنة «هار حوما» و(٣٠٠٠) وحدة استيطانية فى «مستوطنة جيلو»، الواقعة أيضًا شمالى مدينة بيت لحم، بالإضافة إلى (٤٠٠) وحدة استيطانية فى مستوطنة نيفيه يعقوب شمال مدينة القدس، و(١٢٠٠) وحدة استيطانية فى «مستوطنة راموت»، شمال مدينة القدس، و(١٧٠٠) وحدة استيطانية فى مستوطنة «بسكات زئيف»، كما نشرت «دائرة أراضى إسرائيل» فى الثالث فى نفس اليوم عطاء لبناء فنادق على قطعة أرض مساحتها (٦) دونمات من أراضى مستوطنة «جيلو»، مع إمكانية تحويل هذه الفنادق إلى مبان سكنية عند الحاجة.

وشهد الشهر التالى المزيد من التصعيد فى هذا المجال، إذ أعلن وزير البناء والإسكان الإسرائيلى فى العاشر من هذا الشهر عن طرح عطاءات جديدة لبناء وحدات استيطانية إضافية فى كلٍّ من مستوطنة «بسجات زئيف (٧٥٠) وحدة استيطانية»، مستوطنة «جفعات زئيف (٧٥٠) وحدة استيطانية»، مستوطنة «هار حوما (٣٦٠) وحدة استيطانية»، مستوطنة «معالية أدوميم (٥٢) وحدة استيطانية»، مستوطنة «الكانا ـ جنوب مدينة قلقيلية (٥٢) وحدة استيطانية»، مستوطنة «أفراتا ـ جنوب غرب مدينة بيت لحم (٨٠) وحدة استيطانية»، كما أعلنت بلدية القدس فى نفس اليوم أيضًا عن مخططات لإضافة (٤٠٠) وحدة استيطانية جديدة، فى مستوطنة «نفيه يعقوب» شمال شرق مدينة القدس.

واللافت هنا أن معظم المخططات والعطاءات الإسرائيلية التى تم طرحها من قبل السلطات والوزارات الإسرائيلية المختلفة، قد تركزت على محافظتى القدس وبيت لحم،

http://kotob.has.it

حيث بلغت نسبة الوحدات الاستيطانية التى طرحت لمحافظة القدس وحدها ٧٦ ٪، من المجموع الكلى لعدد البؤر الاستيطانية، بينما بلغت نسبة البؤر الاستيطانية التى تم طرحها فى محافظة بيت لحم ٢٣ ٪، مما يسلط الضوء على النية الإسرائيلية بإعادة صياغة ديموجرافية المدينة، بزيادة البناء فيها لاستيعاب المزيد من المستوطنين الإسرائيليين فى المدينة، وفى الوقت نفسه، التأكيد على ألا يتجاوز عدد سكان القدس من الفلسطينيين ربع العدد الإجمالى للمدينة بشقيها، كما تركز على إعادة صياغة جغرافية المدينة، بما يتناسب ومخطط الفصل العنصرى، وعزل المدينة عن باقى محافظات الضفة الغربية، الأمر الذى يؤدى بدوره إلى تقويض فرصة إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، ومتواصلة جغرافيًّا وعاصمتها القدس الشريف.

وبعد «أنابوليس» أيضًا تم بناء (١٢) بؤرة استيطانية جديدة، حيث أعلنت مجموعة من المستوطنين المتطرفين إقامة بؤرتين استيطانيتين جديدتين فى محافظتى بيت لحم ورام الله، الأولى، بالقرب من مستوطنة «أفراتا» جنوبى غرب مدينة بيت لحم، والثانية، بالقرب من مستوطنة «بساجوت» شرقى مدينة رام الله، كما أعلنت مجموعة من حركة أمناء إسرائيل المتطرفة فى التاسع من ديسمبر ٢٠٠٨ عن نيتها إعادة بناء خمس بؤر استيطانية جديدة فى الضفة الغربية المحتلة، وهى: شيفوت عامى، بالقرب من مستوطنة كيدوميم، جفعات هاور، بالقرب من مستوطنة بيت آيل، نيتسار، بالقرب من مستوطنة ألون شيفوت، ماعوز أستير، بالقرب من مستوطنة كوخاف هاشاهار، جيفورى هفرون، بالقرب من الحرم الإبراهيمى الشريف فى قلب مدينة الخليل، كما أطلقت مجموعات إسرائيلية يمينية متطرفة منها (أمناء أرض إسرائيل، شباب من أجل أرض إسرائيل، ونساء بالأخضر) فى التاسع من يناير ٢٠٠٨ حملة لبناء بؤر استيطانية جديدة فى الضفة الغربية.

٢ ـ القدس

كان تهويد مدينة القدس من أولويات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بغض النظر عن انتماءاتها السياسية، ومما يؤكد ذلك أن الموارد المالية والجهود التى بُذلت لبناء هذه المستوطنات فى مدينة القدس، وداخل حدود البلدية وضواحى المدينة كانت استثنائية، حيث يبلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية فى محافظة القدس (٣٦) يقطنها ما يقارب (٢٤٠) ألف مستوطن، وتحتل مساحة (٣٩٦٨٧) دونمًا، منها (١٤) مستوطنة داخل حدود البلدية، ويقطنها ١٤٠

http://kotob.has.it

ألف مستوطن، ويشمل مخطط «القدس الكبرى» ثلاثة تجمعات استيطانية إسرائيلية من أصل ستة، تسعى إسرائيل إلى ضمها من خلال خططها اللامتناهية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، وهى: تجمع مستوطنات معالية أدوميم، وتجمع مستوطنات جفعات زئيف، وتجمع مستوطنات جوش عتسميون، حيث يشكل عدد المستوطنين حوالى ٥٠٪ من المجموع الكلى للمستوطنين الإسرائيليين فى الضفة الغربية، والبالغ عددهم نصف مليون مستوطن، كما تسعى إسرائيل لبناء أحياء استيطانية جديدة داخل وحول المدينة.

ورغم أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٨١) قد نص على وضع القدس كـ(corpus separatum)، لكن إسرائيل مارست قبل عام ١٩٦٧ سلطة واقعية على القدس الغربية، بينما مارست الأردن سلطة واقعية على القدس الشرقية، وبعد عدوان ١٩٦٧، تبنّت إسرائيل إجراءات لجعل القدس مدينة موحّدة بشطريها الشرقى والغربى، وفى عام ١٩٨٠ سنّت قانونًا يُعلن عن القدس عاصمة لإسرائيل، ومقرًّا للمؤسسات الرئيسية للدولة، وقد ارتقت هذه الإجراءات إلى مرتبة التأكيد عمليًّا على دمج القدس فى دولة إسرائيل، كما عدّلت إسرائيل الحدود البلدية للمدينة، لضم المستوطنات الواقعة فى ضواحى المدينة إلى حدود المدينة، وترفض إسرائيل التسليم بأن القدس الشرقية هى أراض محتلة، ولا تقبل تطبيق معاهدة جنيف عليها أيضًا، ولكن رغم ذلك وما زالت القدس الشرقية تحتفظ بوضع أراضٍ محتلة، خاصة بعد أن أدان مجلس الأمن بانتظام الإجراءات الإسرائيلية التى تهدف إلى تغيير وضع القدس، وتأكيده على أن هذه الإجراءات ليس لها آثار قانونية.

يحاول الإسرائيليون من خلال «القدس الموسعة» صنع هوية جديدة للقدس، تمحى معها هويتها التاريخية والإسلامية، مع التركيز على الأغلبية السكانية اليهودية فى المدينة، لكى تصبح مساحة الأرض التى يعيش عليها العرب صغيرة جدًّا بالنسبة لما يسيطر عليها اليهود، فمشروع القدس الكبرى يهدف إلى تطويق الأحياء العربية فى البلدة القديمة، مع فصلها عن الأحياء العربية خارج السور، لإجبار العرب على العيش فى ظروف صعبة، تضطرهم فى أحيان كثيرة إلى الهجرة من بيوتهم وأوطانهم.

فمنذ احتلال القدس عام ١٩٦٧، هناك إجماع إسرائيلى فى الموقف من مدينة القدس، تمثل فى مصادرة الأرض، وبناء المستوطنات، وتهجير الفلسطينيين من مدينتهم القدس،

http://kotob.has.it

وإحلال المستوطنين اليهود مكان العرب، وإزالة المعالم والآثار التاريخية والعربية الإسلامية من المدينة.

وما يجرى الآن يذهب بالمدينة إلى مرحلة حاسمة من تاريخ الصراع الدائر عليها، بل ومن شأنه أن يحسم مصير المقدسات الإسلامية فى المدينة المقدسة، وهو الأمر الذى كشفته «الخطة الإستراتيجية ـ الهيكلية الصادرة عن بلدية القدس أغسطس ٢٠٠٤»، تقوم هذه الخطة على الحد من عملية ازدياد عدد السكان فى البلدة القديمة، عن طريق تدخل السلطات المختلفة بهدف منع ظاهرة الاكتظاظ العمرانى والسكانى، والهدف الذى تريد إسرائيل الوصول إليه، هو أن يكون التركيب السكانى لمواطنى العاصمة ٣٠٪ عرب و٧٠٪ يهود، رغم أن هذا التركيب عام ١٩٦٠ كان غير ذلك؛ حيث كانت العلاقة فى النسبة بين العرب واليهود بعيدة عن ٣٠٪ و٧٠٪، فقد ازداد عدد السكان منذ عام ١٩٦٧، وحتى عام ٢٠٠٢ بنسبة ١٥٤٪، أى من (٢٦٧٨٠٠) مواطن إلى (٦٨٠٤٠٠) مواطن، وكانت نسبة الزيادة فى عدد السكان اليهود ١٣٣٪؛ حيث زاد عددهم من (١٩٦٨٥٠) مواطن، إلى (٤٥٨٦٠٠) مواطن. أما عدد السكان العرب، فقد ازداد بنسبة ٢١٢٪، أى من (٧١٠٠٠) مواطن إلى (٢٢١٨٠٠) مواطن، وحدثت هذه الزيادة على الرغم من الهجرة اليهودية والقادمين الجدد الذين جاءوا بكثافة وخصوصًا عام ١٩٩٠، لذلك فوسائل التدخل الإسرائيلية الواجب اتباعها ـ بحسب هذه الخطة ـ لضمان وجود أغلبية يهودية، تتركز فى ضرورة العمل على جلب أكبر عدد ممكن من اليهود إلى العاصمة، وبالمقابل منع الهجرة المعاكسة منها إلى الخارج، لذلك يجب تشجيع إقامة المساكن فى الأحياء اليهودية، وذلك بالتوسيع وبناء طوابق علوية، وأيضًا فتح مجالات عمل وخدمات منوعة وبكمية مناسبة، وهو ما تنفذه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بالفعل، من خلال توسعة المستوطنات وإنشاء بؤر استيطانية جديدة لضمها للمستوطنات القائمة بالفعل.

إن إسرائيل تعمل على اختطاف المدينة المقدسة مرة واحدة وإلى الأبد، فالتهويد الكبير فى المدينة قد بدأ، بل إن هناك ما يمكن تسميته «مثلث برمودا الاستيطانى الذى يبتلع المدينة المقدسة»، حيث يعتبر ٢٠٠٨ عام البناء الاستيطانى فى القدس، فالمدينة المقدسة تتعرض خلال هذه الفترة لأخطر وأشرس حملة «تهويدية» منذ احتلالها، فالعمل قائم ليل نهار على فرض الأمر الواقع الاحتلالى للقدس، من خلال تزوير وثائق ملكية المنازل

http://kotob.has.it

والعقارات، ومنع الفلسطينيين من البناء وترميم منازلهم، وتحت المدينة عبر مواصلة حفر الأنفاق تحت المسجد الأقصى والأحياء القديمة، فهى تتحرك على مدار الساعة على امتداد المساحة المقدسية، بهدف إحكام قبضتها الإستراتيجية على المدينة، لإخراجها من كل الحسابات الفلسطينية والعربية والدولية، فهناك خمسة مخططات ووثائق وخرائط تهدف لتهويد المنطقة وبناء مجموعة من الكنس اليهودية فى الجهة الغربية الجنوبية لساحة المسجد الأقصى، وبناء جسر عسكرى إسرائيلى بعرض ١٨ مترًا، واعتبار جميع ساحات المسجد الأقصى المبارك ساحات عامة، يحق للجميع دخولها تمهيدًا للسيطرة عليها، وبناء الهيكل الثالث، وكشفت وثيقة أعدها قادة الاحتلال، بعنوان «القدس أولًا» أن مشروع التهويد الكبير قد بدأ، وأن بناء الهيكل ما هو إلا جزء من مشروع يشمل البلدة القديمة بأكملها، وتعرض الوثيقة ترجمة لمصطلح «كيدم يروشلايم» أسموه «الحوض المقدس»، وهو تجسيد لإيجاد واقع جديد على الأرض فى القدس والمسجد الأقصى وما جاوره، وأكدت منظمة «بيتسيلم» الإسرائيلية لحقوق الإنسان ١٦/ ٦/ ٢٠٠٨: إن دولة الاحتلال تمارس سياسة «التطهير العرقى» ضد المقدسيين منذ سنوات، ومنها سحب هويات حق المواطنة، ومنع البناء والسكن، لإجبارهم على الإقامة خارج حدود المدينة، كما كشف تقرير فلسطينى أن ممارسات الاحتلال تضاعفت لدرجة خطيرة ولعدة مرات، حيث إنه فى عام ٢٠٠٦ سحبت الهوية من (١٣٦٣) مواطنًا، الأمر الذى يعنى ارتفاع نسبة سحب الهويات من المقدسيين إلى ٥٠٠ ٪ منذ عام ١٩٨٥، كما أن الجيش الإسرائيلى يسيطر على منازل الفلسطينيين فى القدس بقوة الاحتلال والاغتصاب، فالاستيلاء على منازل المقدسيين جزء من الحرب الإسرائيلية على المدينة، وجزء من التهويد الذى لم يسبق له مثيل، إضافة إلى السعى لإسقاط الهوية المقدسية عن نحو ٤٠٪ من المقدسيين خارج الجدار الفاصل، من خلال فرض بطاقات على جزء من المقدسيين الموجودين داخل الجدار.

كما أن الخارطة الهيكلية للواء القدس ستؤدى إلى تقطيع أوصال الأحياء الفلسطينية فى القدس، وإلى فصلها الواحد عن الآخر، كما ستمس بالحقوق الدستورية الخاصة بسكان الأحياء الفلسطينية؛ حيث سيؤدى تخصيص أراضٍ واسعة للشوارع وللسّكك الحديدية، إلى مصادرة كبيرة لأراضٍ تابعة للسكان الفلسطينيين، إلى جانب المسّ باحتياطى الأراضى المُتبقى فى تلك الأحياء، لأغراض التطوير المستقبلى، وسيقلص كثيرًا مساحات الأراضى

http://kotob.has.it

الكامنة المُعدّة للسّكن، ولأغراض التطوير الأخرى، فهدف هذه الخطة هو ضمان السيطرة الإسرائيلية التامة والمستديمة على الأراضى، من خلال إنشاء منظومة مواصلات، وشوارع تتجاهل المصالح الشرعية الخاصة بالفلسطينيين سكان القدس الشرقية؛ مما يؤدى إلى تقطيع أوصال الأحياء الفلسطينية، ومنع تطويرها المستقبلىّ، كما ستحوّلها إلى جزر معزولة جغرافيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا ومواصلاتيًّا، حتى مع بيئتها المحيطة، إلى جانب مُراكَمَة الصعوبات أمام تيسُّر الخدمات العامة البعيدة عن هذه الأحياء، فالهدف والغاية الأساسيان اللذان وُضعا نصب أعين المخططين، كانا المصالح السياسية المتعلقة بتوسيع وتقوية المستوطنات، فمنظومة المواصلات هذه ستصل بين منطقة «جوش عتسميون» ومنطقة «معالية أدوميم» ومنطقة «جفعات زئيف»، كما ستصل بين كل هذه المناطق وبين مركز مدينة القدس وسائر اللواء.

إن السياسة الإسرائيلية كما تظهر فى هذا المخطط، وكذلك على أرض الواقع، تهدف إلى إحداث تغيير ديموجرافى جذرى فى القدس، باعتبارها «العاصمة الأبدية» لدولة إسرائيل بحيث تضمن أغلبية يهودية ثابتة، لذلك قامت السلطات الإسرائيلية برصد مبالغ كبيرة جدًّا من أجل بناء مستوطنات جديدة، وتوسيع المستوطنات القائمة، وكذلك تحويل القدس إلى «منطقة أفضلية قومية»، وذلك من أجل جذب السكان اليهود من مركز البلاد إلى المدينة، ومن هنا يعتبر هذا المخطط هو الأخطر ضمن مشاريع الاستيطان فى القدس.

كما كشفت «مؤسسة الأقصى للوقف والتراث» أن المؤسسة الإسرائيلية وأذرعها، تقوم ببناء أكبر وأعلى «كنيس» يهودى مقبب فى البلدة القديمة بالقدس، وذلك على حساب مسجد عبد الله بن عمر، «المسجد العمرى الصغير»، فى قلب حى الشرف، الذى هدمته المؤسسة الإسرائيلية عند احتلالها البلدة القديمة بالقدس عام ١٩٦٧، وهذا «الكنيس» الجديد تعتبره أوساط إسرائيلية «الهيكل المصغّر المقابل للهيكل الثالث»، خاصة وأن هناك تخطيطًا للربط بين هذا «الكنيس» وحائط البراق؛ على المستوى العملى والدينى والقومى، فيما ذكرت مصادر إسرائيلية أخرى أن الهدف من بناء هذا «الكنيس» الذى يعتبر من أعلى الأبنية فى البلدة القديمة بالقدس، هو التشويش على المنظر العام للمسجد الأقصى المبارك، وخاصة منظر قبة الصخرة المشرفة، وفى محاولة لاستنبات بعض معالم يهودية بارزة بالقدس قريبة من المسجد الأقصى المبارك، فى ظل انزعاج إسرائيلى من المنظر الإسلامى العربى لمدينة القدس.

وهذا «الكنيس» يتكون من طبقات عدة، تعلوه قبة عالية جدًّا، ويُطلق عليه اسم « كنيس

http://kotob.has.it

هحوربا ـ الخراب»، ويُبنى على حساب البيوت العربية، التى كانت قائمة حتى عام ١٩٧٦، وتم هدم الأغلبية الساحقة منها، وبناء بيوت حديثة وإسكان المستوطنين بها، وتسمية الحى باسم « الحى اليهودى»، وبناء هذا الكنيس يحظى بدعم سياسى من أعلى القيادات السياسية فى المؤسسة الإسرائيلية، بل لإعطاء بناء هذا الكنيس بعدًا تهويديًّا، يرتبط بتهويد محيط المسجد الأقصى، فقد قررت الحكومة الإسرائيلية قبل عدة أشهر، إعطاء صلاحية إدارة «كنيس هحوربا» إلى صندوق تهويدى يدعى «صندوق تراث المبكى»، وهى المؤسسة الإسرائيلية التى تقوم على كثير من المشاريع التهويدية فى المحيط الملاصق والقريب من المسجد الأقصى، خاصة فى منطقة حائط البراق، والجدارين الغربى والجنوبى للمسجد الأقصى المبارك، وتحظى بدعم مالى من الحكومة الإسرائيلية، ومن منظمات وشخصيات عالمية، تهتم بتهويد القدس، خاصة وأن المؤسسة الإسرائيلية كانت منزعجة جدًّا من عدم وجود أى معلم يهودى تاريخى فى القدس، خاصة فى البلدة القديمة بالقدس، بحيث إنه فى كل منظر عام للقدس يظهر بشكل بارز المسجد الأقصى المبارك، وبشكل أخص قبة الصخرة المشرفة، وأيضًا بعض المعالم المسيحية ككنيسة القيامة، ومئات البيوت العربية، ولهذا السبب تركز المؤسسة الإسرائيلية محاولاتها لاستنبات مبان يهودية، خاصة كنس كبيرة وعالية وذات مبنى مقبب، حيث افتتحت من قبل كنيسًا يهوديًّا باسم «خيمة إسحاق»، لا يبعد سوى ٥٠ مترًا عن المسجد الأقصى، وعلى حساب «وقف حمام العين» قرب حائط البراق، وببناء هذا الكنيس الأعلى والأكبر، تقوم بمسعى تهويدى متصاعد.

فالهدف الإسرائيلى النهائى، هو فرض الأمر الواقع، وفصل القدس الشرقية المحتلة عن محيطها الفلسطينى بشكل كامل، واستكمال المشروع الاستيطانى المعروف باسم «القدس الكبرى»، من خلال الخطة «إى – ١» لخلق تواصل جغرافى بين مستوطنة «معالية أدوميم» والقدس الشرقية المحتلة، تمهيدًا لترسيم الحدود الثابتة فى المستقبل، وقد تمت المصادقة على خطتين لبناء آلاف الوحدات السكنية بين القدس ومعالية أدوميم، والتى تعتبر من أخطر التجمعات الاستعمارية الموجودة فى الضفة الغربية، لكونها موجودة ضمن محافظة القدس، وتشكل خطرًا جغرافيًّا على تواصل جنوب وشمال الضفة الغربية.

وتقع هذه المستوطنة على تل شرقى قرية «أبوديس» الفلسطينية، وتضم ثلاثة أجزاء (أ– ب– ج)، وتشمل أراضى الحزمة، والعيزرية، وأبى ديس، وبحلول عام ١٩٨٠ بلغ عدد

http://kotob.has.it

الوحدات السكنية التى بنيت فيها خمسة آلاف وحدة، وأعلنتها الحكومة الإسرائيلية، مدينة يهودية جديدة، فمنذ بدأ المشروع الإسرائيلى لعزل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وتقطيع أواصلها من خلال بناء جدار الفصل العنصرى، حظيت منطقة تجمع «معالية أدوميم» باهتمام خاص، من قبل اللجنة الإسرائيلية القائمة على مسار الجدار، لخلق حزام عمرانى عائق أمام وجود مناطق تواصل جغرافية طبيعية بين شمال وجنوب الضفة الغربية، لذلك فمسار الجدار المحيط بتجمع «معالية أدوميم» الاستعمارى خضع لأكثر من تغيير، منذ عزم الحكومة الإسرائيلية على إنشائه فى الضفة الغربية ومدينة القدس، ومساره فى هذه المنطقة والذى تم الإعلان عنه ـ بحسب خارطة مسار الجدار على الموقع الإلكترونى للجيش الإسرائيلى بتاريخ ٣٠/ ٠٦/ ٢٠٠٤- بلغ طوله حول هذا التجمع الاستعمارى (٣٣) كيلو متر، فى حين أن مساحة الأراضى التى يتم عزلها عن أصحابها خلف الجدار، بلغت (٣٩) ألف دونم، تشكل ٠,٧٪ من مساحة الضفة الغربية، منها (١١٥٠٠) دونم (٥,١١ كم) مستغلة إسرائيليًّا، وبلغت مساحة الأراضى التى يتم بناء الجدار عليها، بحسب المسار فى حينه، ٢ كم٢، لكن مساره حول تجمع معالية أدوميم زاد بنسبة ٤٠٪ عن المسار السابق، ليصبح طوله بحسب التعديل على الخارطة الجديدة ٤٦ كم٢، كما أن المساحة التى تم ضمها داخل الجدار فى التجمع الاستعمارى أصبحت ٦٢ ألف دونم، أى زيادة قدرها ٥٩٪ عن المساحة فى العام ٢٠٠٤، كما أصبحت مساحة التجمع ١٪ من مساحة الضفة الغربية، ويضم ٨ مستعمرات إسرائيلية، بالإضافة إلى معالية أدوميم وميشور أدوميم، متسبه يهودا، كفار أدوميم، كبدار ألون، نفيه برات، وألمون» التى تعرف أيضًا باسم «عناتوت، بل باغت جيش الاحتلال أصحاب الأراضى الفلسطينية، بإصدار ٤ أوامر عسكرية بتاريخ ١٥/ ٨/ ٢٠٠٥، بالعمل فى مسار الجدار فى محيط «معالية أدوميم»، تحت ما يسمى «وضع يد لأغراض عسكرية لإقامة الجدار»، وبلغت المساحة المصادرة فعليًّا (١٨٠٠) دونم، بزيادة قدرها (٢,٥) دونم عن المساحة المذكورة فى الأوامر العسكرية، والمعروف أن لعبة الأرقام جزء من الأوامر العسكرية، وتهدف فى الأساس إلى تضليل المواطنين، وخلط الأمور، بهدف إحداث بلبلة وتضارب، ما بين المعلومات الموجودة فى الأوامر العسكرية، وما يحدث على أرض الواقع.

http://kotob.has.it

ΘKDzĂÀNQ ƪ ƷǰŁ ƷPKƬǭ

تتوزع المستوطنات الإسرائيلية فى الضفة الغربية على ثلاثة محاور كالتالى:

- المحور الشرقى (غور الأردن).
- المحور الغربى (محاذى للخط الأخضر).
- محور إرئيل (عابر والسامرة)

(ƷYƷàŁ ƷÀŬ) ÅāƐǂǰŁ ƷÀƬƷǰŁ : èƿ

يوجد فى هذا المحور (٢٧) مستوطنة تبدأ من الشمال حيث توجد مستوطنة «ميحولا»، إلى منطقة طوباس، حيث توجد مستوطنة «متسية شاليم» فى منطقة بيت لحم.

بدأت الحملة الاستعمارية الإسرائيلية فى إقامة المستوطنات فى مناطق الأغوار منذ عام ١٩٦٨ فى عهد حكومة العمل آنذاك، وذلك لمواجهة الخطر الديموجرافى الفلسطينى من جهة، ولحماية حدود إسرائيل الشرقية من جهة أخرى، فكان التركيز على محافظة طوباس والأغوار لخدمة هذا الهدف، فتم إنشاء مستوطنة «ميخولا» فى شمال طوباس على أراضى المواطنين فى قريتى بردلة وعين البيضا، لتكون من أوائل المستوطنات فى منطقة الأغوار، وذلك بحجة وجود أراضى دولة هناك(٤٠٠٠) دونم، ووجود أملاك غائبين (١٣٥٠) دونمًا، ووجود مناطق مغلقة، ومن ثم تبع ذلك خطوات متسارعة فى عقد الثمانينيات والتسعينيات، ليصل مجموع المستوطنات المقامة (٣٦) مستعمرة الآن على أراضى الأغوار.

لقد سعت سلطات الاحتلال وما زالت لاستقطاب أكبر قدر ممكن من المستوطنين إلى تلك المناطق، وازدادت هذه الحملة منذ إخلاء المستوطنات فى شمال محافظة جنين وقطاع غزة، حيث ترافقت هذه الحملة بحملة أخرى، بتهجير الفلسطينيين فى تلك المنطقة، من خلال بث روح الخوف فيهم، إلى عملية طردهم من أراضيهم بطريقة منظمة، حيث كان ما جرى فى قرى الحديدية والعقبة فى محافظة طوباس أكبر شاهد على ذلك.

كما أن سلطات الاحتلال تقدم العديد من الحوافز للمستوطنين القاطنين فى الأغوار الشمالية، من خلال إعطائهم قروضًا سكنية طويلة الأمد، كذلك منحهم خدمات وبنية

http://kotob.has.it

تحتية تتعلق بالطرق والمواصلات وشبكة المياه والاتصالات، علاوة على منحهم أراضى زراعية بهدف استثمارها، بالإضافة إلى أن حصة الفرد داخل المستوطنة من المياه، أضعاف حصة العائلة الفلسطينية من المياه.

إذا كانت عملية الانسحاب من غزة قد بدأت بالسيطرة الكاملة على أراضى منطقة الأغوار، من خلال توسيع الاستيطان الإسرائيلى فيها، وتحويلها إلى عازل جغرافى وبشرى، يفصل الفلسطينيين عن الأردن، إلا أن التحضير لهذه الخطوة قد بدأ منذ بداية عام٢٠٠٤ ، وأشرف عليها كل من وزير الزراعة «يسرائيل كاتس» الذى ترأس اللجنة الوزارية لشئون الاستيطان القروى، ووزير المالية «بنيامين نتنياهو»، والذى ترأس المجلس الوزارى المصغر للشئون الاجتماعية والاقتصادية، وفى ٢١/ ٧/ ٢٠٠٥ اجتمع هذا المجلس لبحث تعزيز الاستيطان فى غور الأردن، وقرر استثمار (٨٥) مليون شيكل جديد بين السنوات ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨، من أجل تطوير الزراعة هناك، كما تم فى الجلسة ذاتها توسيع مشروع تشجيع الأزواج الشابة على السكن فى غور الأردن، والتى تشكل ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وقد تم الإعلان عنها منذ احتلال عام ١٩٦٧ منطقة عسكرية مغلقة، وأنشئ بها حتى الآن حوالى (٢١) مستوطنة.

وما يجرى حاليًا فى الغور هو جزء من مخطط شارون للاستيلاء على ٦٠٪ من الضفة الغربية، وإنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة، حسب خطة خارطة الطريق، مع تهيئة الأجواء لتكون هذه الدولة دولة دائمة.

وقد كان بناء الجدار العازل هو الخطوة الأولى الأساسية فى هذا المخطط، والخطوة الأساسية الثانية هى وضع الغور تحت السيطرة الإسرائيلية، وبالتالى فإن (٢٥٠٠) مستوطن إسرائيلى، يقطنون (٢١) مستوطنة، سيسيطرون على كل أراضى الغور، خاصة وأن أغلبيتها أراضى دولة أو أراضى غائبين بالمفهوم الإسرائيلى، وعند تطبيق هذا المخطط تتحول مدينة أريحا إلى «كانتون» محاصر.

ولكن الأخطر من ذلك، تحويل الغور لحاجز أمنى أمام ما كان يسمى «الجبهة الشرقية»، والسيطرة على كل مصادر المياه فى الأحواض الجوفية، إضافة إلى تحويل منطقة الغور إلى حاجز جغرافى إسرائيلى، بين الدولة الفلسطينية «فى حال قيامها» والأردن، يمنع التواصل بينهما.

http://kotob.has.it

وللتسريع فى تنفيذ هذه الأهداف، تعمل الوزارات المختصة على استصدار قرار بتحويل منطقة الغور إلى منطقة ذات أفضلية (أ)، خاصة وأن إسرائيل كانت تقول دائمًا إن «غور الأردن» هو حدودها الأمنية، التى لن تتنازل عنها فى أية تسوية سياسية، وكانت تبرر الاستيطان فى منطقة الغور على أنه يخدم الهدف الأمنى الإستراتيچى، وذلك من أجل إخفاء الجانب التوسعى فى تعاملها مع الأراضى الفلسطينية.

وما زالت الإعلانات الإسرائيلية مستمرة لبناء مستوطنات جديدة، وتوسعة المستوطنات القائمة، إضافة للمزيد من البؤر الاستيطانية الجديدة، والتى لم ولن تتوقف، فى ظل الضعف والانقسام الفلسطينى والعربى الراهن، لنستيقظ، بعد التهام كل الأراضى الفلسطينية، كما خططت، وتسعى لذلك دولة الاغتصاب الصهيونية، منذ عقود وقرون مضت، ونجحت حتى الآن فى تنفيذ مخططها بامتياز.

:ǪƮǩ OØƛ ΘKDžǍÀNƍsǫ

- مستوطنة متسيه شاليم، وتقع على الشاطئ الغربى للبحر الميت، ومساحتها المستوطنة تصل إلى (٣٨٣) دونمًا.
- مستوطنة شوكى دراجوت، وتقع على أراضى بيت لحم، وتشغل مساحة (١٠٠) دونم. مستوطنات محافظة أريحا:

:ʞƮǽʒ ŋ ŏəʞƮǫ ΘKDžǍÀNƍsǫ

- مستوطنة موراج، تبلغ مساحتها (٣٧٥) دونمًا.
- مستوطنة بيت هعرفاه، تبلغ مساحتها (٢٥) دونمًا.
- مستوطنة مول نيفو، وتبلغ مساحتها (٦٦) دونمًا.
- مستوطنة اليشع، وتبلغ مساحتها (٥٠) دونمًا.
- مستوطنة نعامى، وتبلغ مساحتها (٤٢٥) دونمًا.
- مستوطنة تسورى، وتبلغ مساحتها (٥٠) دونمًا.
- مستوطنة نعران، وتبلغ مساحتها (٢٢٥) دونمًا.
- مستوطنة نتيف هجدود، وتبلغ مساحتها (١٠٣٧) دونمًا.

http://kotob.has.it

:Áģ ÁāƐǂǩł ʒǸΤƵǪǩ ηūƛƘǪǩł 2 yÆǩł ΘЌƵĂǸǪʂǫ

- مستوطنة كاليا، وتبلغ مساحتها (٤١٧) دونمًا.

:Áģ ÁāƐǂǩł ʒǸΤƵǪǩ ηūƛƘǪǩł 5 ǫƛЌƵ ΘЌƵĂǸǪʂǫ

- مستوطنة جلجال، وتبلغ مساحتها (٦٥٠) دونمًا.
- مستوطنة تومر، وتبلغ مساحتها (٣٦٦) دونمًا.
- مستوطنة تيسائيل، وتبلغ مساحتها (٨٥٠) دونمًا.
- مستوطنة شلو متسيون، وتبلغ مساحتها (٢٣١) دونمًا.
- مستوطنة يافيت، وتبلغ مساحتها (١٠٦٦) دونمًا.
- مستوطنة مسواة، وتبلغ مساحتها (٨١٧) دونمًا.
- مستوطنة أرجمان، وتبلغ مساحتها (٨٣٣) دونمًا.
- مستوطنة يكعوت، وتبلغ مساحتها (٦٧٥) دونمًا.
- مستوطنة روعى، وتبلغ مساحتها (٢٦٤) دونمًا.
- مستوطنة حمدات، وتبلغ مساحتها (١٤٢) دونمًا.
- مستوطنة بلاس، وتبلغ مساحتها (٧٥) دونمًا.
- مستوطنة بترونوت شبلا، مساحتها (٤٤) دونمًا.
- مستوطنة مسكوت، وتبلغ مساحتها (٥٠) دونمًا.
- مستوطنة روتم، وتبلغ مساحتها (٥٠) دونمًا.
- مستوطنة شدموت ميحولا، وتبلغ مساحتها (٦٠٩) دونمات.
- مستوطنة ميحولا، وتبلغ مساحتها (٢٣٣) دونمًا.

هذا المحور يشكل سدًّا يفصل بين التجمعات السكنية الفلسطينية فى الداخل، وبين امتدادها العربى شرقى النهر، وبالتالى المحيط العربى، ومنع أى عمليات تسلل لأى قوة عسكرية قادمة من الشرق.

http://kotob.has.it

ŋDzĂÀNƍsǭ ĎĐ ǪNJǽƿ (ƐNJƱàɬ njUǩɬ) ÁǯƐŭǩɬ ʒÀTƷǩɬ

:ŋÓǩĸƍǩɬ ƟĸDzĂÀNƍsƷǩɬ ǨƷɬơƿ Û Ż ɬ ǫɬʒ ŋǒəĸTǭ

- مستوطنة شلتا، وتبلغ مساحتها (٣٠٠) دونم.
- مستوطنة نتنياهو، وتبلغ مساحتها (٤٧٥) دونمًا.
- مستوطنة حشمونئيم، وتبلغ مساحتها (١٠٨٢) دونمًا.
- مستوطنة كريات سيفر، وتبلغ مساحتها (٩٨٣) دونمًا.
- مستوطنة تيلى، وتبلغ مساحتها (٣٢٥) دونمًا.
- مستوطنة عوفاريم، وتبلغ مساحتها (٦٣٣) دونمًا.
- مستوطنة جفعات هيروشيد (الخط الأخضر)، وتقع من ضمن أراضى رام الله.

:ŋÓǩĸƍǩɬ ƟĸDzĂÀNƍsƷǩɬ ǨƷɬơƿ ÛŋÓǪØÆǭā ŋǒəĸTǭ

- مستوطنة تسور ريفال، وهى مقامة على أراضى (الخط الأخضر).
- مستوطنة يرخاف، وتبلغ مساحتها (٤٢٢) دونمًا.
- مستوطنة ألفى منشية، وتبلغ مساحتها (١٣٥) دونمًا.
- مستوطنة تسوفيم، وتبلغ مساحتها (٤١٧) دونمًا.
- مستوطنة سلعيت وتبلغ مساحتها ٥٢٥ دونمًا.
- محافظة طولكرم، وتشمل فى هذا المحور مستوطنة آفنى حيفش، وتبلغ مساحتها (٣٧٥) دونمًا.

:ŋÓǩĸƍǩɬ ƟĸDzĂÀNƍsƷǩɬ ʒÀTƷǩɬ ɬƶHǩ ǪNJDzƿ ÛǰØDzΣ ŋǒəĸTǭ

- مستوطنة حرميش، وتبلغ مساحتها (١٠٨) دونمات.
- مستوطنة ريحان، وتبلغ مساحتها (٢٩٤) دونمًا.
- مستوطنة حينانيت، وتبلغ مساحتها (٤٩٦) دونمًا.

http://kotob.has.it

:ŋØǩĸQ]ǩł ΘĸDzĂÀN]ʂƷǩł ʒÀ'ΤƷǩł łzHǩ ĸHDzǭ ŭШQơƿ ÛŘÓǪUǩł ŋ ŏəĸΤǭ

- مستوطنة سوسيا، وتبلغ مساحتها (٢٨٢) دونمًا.
- مستوطنة بيت يائير، وتبلغ مساحتها (٣٠٠) دونمٍ.
- مستوطنة شافي ليفه، وتبلغ مساحتها (٢١٦) دونمًا.
- مستوطنة شيمعة، وتبلغ مساحتها (١٨٣) دونمًا.
- مستوطنة تينة، وتبلغ مساحتها (٢٢١) دونمًا.
- مستوطنة أشكلوت، وتبلغ مساحتها (٥٠) دونمًا.
- مستوطنة نيجوهوت، وتبلغ مساحتها (٦٦) دونمًا.
- مستوطنة أدورا، وتبلغ مساحتها (١٠٥) دونمات.
- مستوطنة تيلم، وتبلغ مساحتها (٢١٧) دونمًا.
- مستوطنة تسوريت، وتبلغ مساحتها (٥٠٠) دونم.

:ŋØǩĸQ]ǩł ΘĸDzĂÀN]ʂƷǩł łzHǩ ĸHDzǭ ŭШQơƿ ǪΤǩ OØλ ŋ ŏəĸΤǭ

- مستوطنة جيعوت، وتبلغ مساحتها (٥٠) دونمًا.
- مستوطنة بيتار، وتبلغ مساحتها (١٠٧٥) دونمًا.
- مستوطنة بيتار عليت، وتبلغ مساحتها (٨٧٥) دونمًا.

:ŋØǩĸQ]ǩł ΘĸDzĂÀN]ʂƷǩł ǨƷ ł oƿ ÛƐNJƠà ł njUǩł 2 yÆǩł ŋ ŏəĸΤǭ

- مستوطنة متسيون عتسميون، وتبلغ مساحتها (٣٣) دونمًا.
- مستوطنة هاردار، وتبلغ مساحتها (٤٨) دونمًا.

:ŋØǩĸQ]ǩł ΘĸDzĂÀN]ʂƷǩł ĸHÓəƿ Û Ż ł ǫłʒ ŋ ŏəĸΤǭ

- مستوطنة موفو حورون، وتبلغ مساحتها (٧٩٢) دونمًا.

http://kotob.has.it

- مستوطنة مكاييم (أ- ب)، وتبلغ مساحتها (١٤٠٨) دونمات.
- مستوطنة كفار روث، وتبلغ مساحتها (٣٧٥) دونمًا.
- مستوطنة منورة، وتبلغ مساحتها (٧١٦) دونمًا.

انتشار مستوطنات هذا المحور يشكل حاجزًا بين التجمعات السكانية الفلسطينية فى الشرق، والتجمعات السكنية الإسرائيلية فى الغرب.

(ǨØlǽʒƒ) ɲƐƍƙsǩɬ ƐƛǨŨ ʒȠƮƍ

هذا المحور يمتد على طول الطريق الذى يبدأ من مدينة كفر قاسم (الخط الأخضر) غربًا، إلى سلفيت شرقًا، ليتقاطع مع الطريق الرئيسى رام الله القدس، ويمتد حتى يصل إلى الغور، مخترقًا مدينة أريحا.

:ɳØƍØÆƍā ɳǒəǨƮƍ

- مستوطنة أورتيت، وتبلغ مساحتها (٥٠٠) دونم.
- مستوطنة شعارى نكفا، وتبلغ مساحتها (٨٣٧) دونمًا.

:ɳØǨǨƍǩɬ ΘǨƊƶĂȠƍsʒǩɬ ǨʒɬoƤ ÛƠØĀƍƽ ɳǒəǨƮƍ

- مستوطنة الكاتا مساحتها (١٠٣٥) دونمًا
- مستوطنة عتيس إفرايم، وتبلغ مساحتها (١٥٠) دونمًا.
- مستوطنة إيلى زهاف، وتبلغ مساحتها (٢٠٨) دونمات.
- مستوطنة بركان، وتبلغ مساحتها (٨٣٧) دونمًا.
- مستوطنة بدوائيل، وتبلغ مساحتها (١٠٦) دونمات.
- مستوطنة كريات نتافيم، وتبلغ مساحتها (١٥٦) دونمًا.
- مستوطنة بيت أبا (أ).
- مستوطنة بيت أبا (ب).

http://kotob.has.it

- مستوطنة رفافا، وتبلغ مساحتها (١٧٥) دونمًا.
- مستوطنة نوفيم، وتبلغ مساحتها (٤٠٠) دونم.
- مستوطنة ياكبر، وتبلغ مساحتها (٢٩٢) دونمًا.
- مستوطنة إريئيل، وتبلغ مساحتها (٢٦٣٧) دونمًا.
- مستوطنة كفار تفوح، وتبلغ مساحتها (٢٣٣) دونمًا.

محافظة نابلس، ويتبع لهذا المحور من أراضى المحافظة المستوطنات التالية:

- مستوطنة مجد ليم، وتبلغ مساحتها (١١٦) دونمًا.
- مستوطنة معالية إفرايم، وتبلغ مساحتها (٧١٤) دونمًا.

هذا المحور يفصل الضفة الغربية إلى جزأين: جزء شمالى، ويضم المحافظات التالية:

محافظة نابلس ـ طوباس ـ جنين ـ قلقيلية ـ سلفيت.

وجزء جنوبى يضم محافظة القدس ـ رام الله ـ أريحا ـ بيت لحم ـ الخليل، هذا الطريق يسهل الوصول إلى الغور، مدنيًّا وعسكريًّا.

❁ ❁ ❁

ÑƵŬ ŬĸăāΘĸDzĂÀÑƢsǭ :ĸǴƵĸþ

تبلغ المساحة الكلية لقطاع غزة (٣٦٢,٧) كم٢، تسيطر المستوطنات على (١١٦,٥) كم٢ منها، أى ما نسبته ٣٢,١٣٪ من مساحة قطاع غزة، وتشمل مناطق السيطرة الإسرائيلية عدة مساحات متداخلة، بما فيها مساحة منطقة المستوطنات، والتى تشمل المناطق الصفراء، ومساحة المستوطنات.

ويبلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية الكبيرة فى قطاع غزة (٢٦) مستوطنة، ويقطنها حوالى (٨٧٠٠) مستوطن، فى حين يبلغ عدد سكان القطاع (١،٥) مليون فلسطيني.

بدأ الاستيطان فى قطاع غزة متأخرًا نسبيًّا إلى باقى المناطق، إلا أن الحاكم العسكرى الإسرائيلى لقطاع غزة، أصدر العديد من الأوامر العسكرية، التى تطابقت نصوصها تقريبًا مع الأوامر العسكرية التى صدرت فى الضفة الغربية، وتضمنت الأوامر التالية: «الأمر رقم

http://kotob.has.it

١ بشأن إغلاق المنطقة»، و«الأمر رقم ٤٢ بشأن الأموال المتروكة ـ الممتلكات الخصوصية»، و«الأمر رقم ٤٣ بشأن الأموال الحكومية»، و«الأمر رقم ١٠٢ بشأن الصفقات العقارية»، و«الأمر رقم ١٢٣ بشأن لجان الاعتراض»، وبناء على ذلك اغتصبت قوات الاحتلال أراضى مساحتها (١١٧) ألف دونم، بذريعة أنها «أملاك الدولة»، والتى تشكل من ٥ , ٣٢٪ – ٤٣٪ من مساحة قطاع غزة الإجمالى، ووفقًا لهذه الأوامر العسكرية.

إضافة إلى هذه الإجراءات والوسائل المختلفة التى نفذت بموجب القرارات العسكرية أو القوانين، سمحت قوات الاحتلال الإسرائيلى لمواطنى إسرائيل اليهود، بشراء وتملك الأموال غير المنقولة فى الأراضى المحتلة، كما لجأت قوات الاحتلال إلى انتزاع ومصادرة مساحات واسعة من الأراضى الفلسطينية، بذريعة الاحتياجات الأمنية، وبموجب ذلك استولت قوات الاحتلال من عام ١٩٦٧ – ١٩٩٩ على ما نسبته ٤٨٪ من مساحة القطاع، مستغلة بذلك أحكام وقواعد القانون الدولى، الذى أجاز للمحتل الحق فى الاستيلاء على الأموال المنقولة وغير المنقولة، إذا ما اقتضت ذلك الضرورة الأمنية والاحتياجات الحربية لقوات الاحتلال.

وقد سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، من وراء سياستها الاستيطانية فى قطاع غزة، إلى تحقيق جملة من الأهداف، يأتى فى مقدمتها:

- تمزيق الوحدة السكانية للقطاع، وتوزيع السكان العرب إلى كتل منفصلة بعضها عن بعض، بإقامة مناطق استيطانية يهودية عازلة، وسط التجمعات العربية، وضم كل منطقة فى القطاع، إلى منطقة قريبة منها فى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.
- إزالة التواصل الإقليمى للقطاع، مما يحول دون قيام أى مشروع، يرتكز على مبدأ تقرير المصير لسكان القطاع.
- عزل قطاع غزة عن شبه جزيرة سيناء، بإقامة منطقة خالية من السكان العرب، مسيجة ومحروسة، تفصل ما بين القطاع وسيناء.
- دمج القطاع اقتصاديًّا بالكيان الصهيوني.
- إشراك المستوطنين اليهود فى أعمال القمع والاضطهاد الموجهة ضد السكان العرب، مما يخفف من عبء الاحتياط العسكرى الإسرائيلى فى المنطقة، حيث شكل المستوطنون ميليشيات محلية مسلحة وشبه عسكرية، وقاموا باعتداءات كثيرة على السكان والممتلكات العربية.

http://kotob.has.it

ʒʞăǿ⁊ѕèɨǩfɨɆǫ

ČĔĒĎ – ČĔđĒ ǰǫ :Áǩƿàɨηǫfƹʒǩɨ

تمثلت فى «خطة موشى دايان وزير الحرب الإسرائيلى فى ذلك الوقت»، وتضمنت إقامة خط استيطانى يهودى، فى جنوب قطاع غزة، عند مشارف مدينة رفح المصرية، يشكل عازلًا بين القطاع والأراضى المصرية، وكجزء من «مشروع آلون الأمنى لعام ١٩٦٧»، وكان دايان يدعو إلى عدم الاستيطان داخل القطاع، واستغلال الأراضى، لإسكان اللاجئين، وتصفية مخيماتهم.

وخطة «إسرائيل جاليلى ـ رئيس اللجنة الوزارية لشئون الاستيطان»: وتضمنت ضم قطاع غزة إلى إسرائيل، وتقوم على تجزئته إلى ثلاث كتل، تفصل بينها المستوطنات اليهودية، تكون بمثابة «أوتاد»، ومن ثم إلحاق كل كتلة من أراضى القطاع بالمناطق القريبة منها فى إسرائيل، وهى سياسة تم العمل بها فى البداية، حيث أقيمت أربع نقاط استيطانية، ما بين عامى ١٩٦٧ – ١٩٧٣ هى: «كفار داروم»، «نتساريم موراج»، «إيريز»، «نيتسر حزانى».

ČĔĔČ – ČĔĒĒ ǰǫ :ηǾǪRǩɨηǫfƹʒǩɨ

بعد أن زاد الاهتمام بالقطاع، كمنطقة استيطانية من الدرجة الثانية، فى أعقاب قرار قوات الاحتلال الإسرائيلية تفكيك مستوطناتها فى سيناء، عقب توقيع «اتفاقية كامب ديفيد» مع مصر، حيث تم تحويل النقاط الاستيطانية السابقة، إلى مستوطنات مدنية دائمة، بل وشرعت إسرائيل فى مصادرة المزيد من الأراضى العربية، لإقامة مستوطنات جديدة، من ضمنها «كتلة قطيف»، بهدف تجميع قوات عسكرية إسرائيلية، بحيث تكون قريبة من الحدود المصرية من جهة، وتكون مراكز استيطانية من جهة أخرى، تحكم سيطرتها بالكامل على معظم شواطئ قطاع غزة، آخذة فى الاعتبار بعض المشاريع الاستيطانية، مثل «مشروع آلون ومشروع شارون»، وقد أخذت المستوطنات الإسرائيلية فى القطاع، شكل «حدوة الحصان»، فتم وضع مخطط استيطانى من تسع مستوطنات، جنوبى مدينة غزة، وإقامة عدد آخر من المستوطنات، فى الشمال والشمال والغربى، لإحاطة التجمعات السكانية العربية فى: غزة ودير البلح وخان يونس، بالمراكز الاستيطانية.

http://kotob.has.it

واستمرت السياسة الاستيطانية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وفقًا للمتغيرات السياسية فى إسرائيل وفى المنطقة، وبلغ عدد المستوطنات فى هذه الفترة، بالإضافة إلى المستوطنات السابقة (١٤) مستوطنة، جميعها بالقرب من شاطئ البحر، بالإضافة إلى المستوطنات السابقة، أقامت قوات الاحتلال عددًا من المواقع الاستيطانية، اعتبرتها فيما بعد مستوطنات، إلا أنها مازالت وحتى الآن غير مأهولة، وما زالت مكونة من عدد قليل من البيوت المتنقلة، وهذه المواقع هى:

- المنطار، وتقع شرق مدينة غزة، بالقرب من معبر المنطار «كارنى».
- دورون شوشان، شرق دير البلح، بالقرب من معبر كيسوفيم.
- ميراف، شرق مدينة خان يونس.
- يجول، داخل مجمع جوش قطيف.
- تل قطيف، داخل مجمع جوش قطيف.
- سلاو «سلاف» غربى مدينة رفح.

وفى عام ١٩٩٢، وبعد صعود حزب العمل بزعامة «إسحاق رابين» لسدة الحكم، أصدرت الحكومة الإسرائيلية قرارات بتجميد عمليات الاستيطان فى قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك تحت الضغط الدولى، وبدء عملية السلام مع الطرف الفلسطينى، إلا أن هذا القرار ألغى، فور تسلم حزب «الليكود»، بزعامة «بنيامين نتنياهو» السلطة عام ١٩٩٦.

كما شهد القطاع منذ عام ٢٠٠١، توسعًا كبيرًا فى مساحة المستوطنات، لكنه لم يرق لنفس حجم المرحلتين الأولى والثانية، ففى محافظة شمال غزة أصبحت المستوطنات المقامة على الأراضى الفلسطينية، تشكل ما مساحته (٢٧٣٦,٥) دونم فى عام ٢٠٠١، بينما اتسعت رقعة هذه المساحة، لتصبح (٣٠٥٥,٧) دونم فى عام ٢٠٠٣، أى بزيادة مقدارها (٣١٩,٢) دونم، بنسبة مئوية مقدارها ١١,٦٪.

وسجلت المستوطنات فى هذه المحافظة نسبة زيادة فى مساحاتها، كالآتى: مستوطنة دوجيت وموقع دوجيت (٢٦,٨٣) دونم، بنسبة ١٤٪، مستوطنة إيلى سيناى (٨٧,١٠١) دونم، بنسبة ٢٢,٧٪، مستوطنة نيسانيت وموقع نيسانيت (٠٢,١٣٤) دونم، بنسبة

http://kotob.has.it

٨ , ١١٪، أما مستوطنة نتساريم، فقد ازدادت مساحتها بمقدار (٠٣ , ٢٠) دونم، لتصل إلى (٢٥ , ١٥٦٦) دونم فى عام ٢٠٠٣، أى بنسبة زيادة مقدارها ٣ , ١٪.

وفى محافظة خان يونس الواقعة جنوب قطاع غزة، كان هناك زيادة فى مساحة المستوطنات منذ عام ٢٠٠١، وبالتحديد فى المستوطنات التالية: مستوطنة بيدولح زيادة مقدارها (٦ , ٩٤) دونم، بنسبة ٢ , ٠٪، مستوطنة جان أور زيادة مقدارها (٥٦ , ١١) دونم، بنسبة ١٨ , ١٪، مستوطنة جانى طال، زيادة مقدارها (٦٩ , ١٢) دونم، بنسبة ٦٦ , ٠٪، شواطئ غزة، زيادة مقدارها (٨٦ , ٤) دونم، بنسبة ٦٥ , ١٪، مستوطنة كفار يام زيادة مقدارها (٤٣ , ٥) دونم، بنسبة ٠٢ , ٠٪، مستوطنة موراج، زيادة مقدارها (٠٧ , ١٠٠) دونم، بنسبة ٩٪، مستوطنة نيتسر حزانى زيادة مقدارها (٨٧ , ٤٧٥) دونم، بنسبة ٢ , ٢٤٪، مستوطنة نافيه دكاليم زيادة مقدارها (٥٥ , ٢٩) دونم، بنسبة ٥٥ , ١٪، المنطقة الشمالية الغربية لنتسر حزانى، زيادة مقدارها (٥٥ , ٧٣) دونم، بنسبة ١ , ٣٢٪، وبذلك شكلت الزيادة فى مساحة مستوطنات هذه المحافظة (٥٢ , ٧٢٠) دونم، بنسبة مقدارها ٥ , ٤٪، ما بين عامى ٢٠٠١ – ٢٠٠٣.

أما محافظة رفح، الواقعة جنوب قطاع غزة، فقد بلغت الزيادة فى مساحة المستوطنات (٤٣ , ٢٩) دونم، بنسبة زيادة مقدارها ٥ , ٠٪ منذ عام ٢٠٠١، وبالتحديد فى مستوطنة بيت ساديه، حيث بلغت الزيادة فى المساحة (٤٣ , ٥) دونم، بنسبة زيادة مقدارها ٣٧ , ٠٪، وموقع بآت ساديه الجديد (٤٩ , ٧) دونم، بنسبة زيادة مقدارها ٧ , ١٪، ورافيح يام (٥١ , ١٦) دونم، بنسبة زيادة مقدارها ٥ , ١٪ .

وبذلك تصبح الزيادة الإجمالية فى مساحة المستوطنات فى قطاع غزة، ما بين عامى ٢٠٠١ و٢٠٠٣، تكون قد وصلت إلى (١٠٨٩) دونم، بنسبة زيادة مقدارها ١ , ٤٪، وقد أحكمت القوات الإسرائيلية سيطرتها بالكامل على معظم المناطق الشاطئية لقطاع غزة، آخذة فى الاعتبار بعض المشاريع الاستيطانية، مثل «مشروع آلون ومشروع شارون».

ǯĸăÓǫѕ èł NjĸǯⓆ

تنقسم أنماط الاستيطان الصهيونى فى قطاع غزة فى ثلاثة أنماط رئيسية هى: النمط المكانى للتوزيع ـ النمط الوظيفى ـ النمط التقليدى.

http://kotob.has.it

ÁDK Ğ sǩł njƷDzǩł

إن توزيع المستوطنات فى هذا القطاع لم يأت عبثًا، وإنما جاء مخططًا لإحكام السيطرة المطلقة على قطاع غزة، فالمستوطنات تتركز فى ثلاثة محاور أو أحزمة رئيسية، اثنان منها داخل قطاع غزة، والآخر داخل الخط الأخضر، الذى لا يبعد عن حدود قطاع غزة الشرقية بأكثر من ٥٠٠- ٢٠٠٠ متر.

● ğƥàł qłƷƮǩł:

وهو الممتد على طول شاطئ قطاع غزة، باستثناء شاطئ مدينة غزة، ومنطقة جباليا، لأن العمران العربى قد سبق الاستيطان الصهيونى، نظرًا للكثافة السكانية الشديدة فى هذه المنطقة، ويضم هذا الحزام (١٦) مستوطنة، وهى مستوطنات: نتساريم ـ إيلى سيناى ـ دوجيت ـ نتساريم ـ قطيف ـ ياكال ـ نيتسر حزانى ـ جانى طال ـ نافيه دكالم ـ جديد ـ جان أور ـ بنى عتسمونة ـ بيت سيدح ـ كفار يام ـ رافيح يام ـ بدولح، بالإضافة إلى (٣) مواقع استيطانية، هى: يجول ـ تل قطيف ـ سلاف «سلاو».

● ÁDKRǩł qłƷƮǩł:

الأوسط ويقع على الطريق الرئيسى لقطاع غزة، وهو طريق صلاح الدين رقم (٤)، ويضم ثلاث (٣) مستوطنات، وهى: إيرز ـ كفار داروم ـ موراج.

● ƤǩKRǩł qłƷƮǩł:

ويقع داخل الخط الأخضر على بعد ٥٠٠ – ٢٥٠٠ متر فقط من الحدود الشرقية لقطاع غزة، ويضم المستوطنات التالية: أشدروت ـ نيرعام ـ جبعات نيزمت ـ مفلسايم ـ كفار عزة ـ ساعد ـ نحال عوز ـ عين هاشلوشاه ـ نيريم ـ كيرم شالوم، بالإضافة إلى (٣) مواقع استيطانية تقع داخل أراضى قطاع غزة، وهى: المنطار ـ ميراف ـ دورون شوشان.

وقد جاء الحزام الأول ليفرض طوقًا على التجمعات الفلسطينية من الغرب، ويعزلها عن شاطئ البحر، صحيح أن هناك ثغرة لم يشملها الطوق الاستيطانى، متمثلة فى شاطئ غزة، إلا أن هذه الثغرة خاضعة لرقابة شديدة من السفن الحربية الإسرائيلية، قبالة الشاطئ.

أما الحزام الثانى، فقد جاء للإشراف والتحكم فى الطريق الرئيسى «صلاح الدين

http://kotob.has.it

أو طريق رقم ٤»، وقد جاء توزيع المستوطنات فى هذا الحزام بشكل يسمح بالسيطرة، حيث جاءت مستوطنة إيرز لتشرف على المدخل الشمالى لقطاع غزة، إلى دولة الاحتلال، أما مستوطنة كفار داروم، فجاءت لتفصل بين مدينة خان يونس ودير البلح، ومستوطنة موراج، جاءت للتحكم فى الطريق من رفح إلى خان يونس، وتكمن خطورة موقع هذه المستوطنات فى تقطيع أجزاء القطاع الجنوبية والوسطى والشمالية، وما حدث ويحدث منذ اندلاع انتفاضة الأقصى فى ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٠، من قيام قوات الاحتلال الصهيونى، بتقسيم القطاع إلى ثلاثة أقسام، وأحيانًا إلى أربعة أقسام، مستخدمة المواقع الإستراتيچية لمستوطنات هذا الحزام، لأبرز دليل على ذلك.

أما الحزام الثالث، والذى يقع داخل الخط الأخضر، فقد وضع لتدعيم الحزامين الأول والثانى، من خلال تجميع قوات عسكرية تكون قريبة من القطاع، لاستعمالها عند أى خطر، وقد ظهر ذلك بوضوح أثناء «هبة النفق» و«انتفاضة الأقصى»، إذ كانت هذه المستوطنات رافدًا لطلائع القوات الصهيونية، التى كانت على أهبة الاستعداد للتحرك إلى القطاع، لحماية المستوطنات.

ÁĀØÖŇǩŀ njǯĐǩŀ

يتماشى النمط الوظيفى للمستوطنات الصهيونية فى قطاع غزة، والنمط العام للمستوطنات الصهيونية فى فلسطين، إذ تنقسم المستوطنات الصهيونية إلى أربعة أقسام رئيسية، وذلك من الناحية الوظيفية.

- المستوطنات المدنية «مواقع للسكن»: وتشمل كلًّا من: مستوطنات دوجيت ـ رافيح يام ـ كفابر يام ـ نتساريم ـ نافيه دكاليم ـ نيتسر حزانى ـ نيسانيت ـ كفار يام.
- المستوطنات الزراعية، وتضم كلًّا من: مستوطنات إيلى سيناى ـ بيت سيدح ـ بدولح ـ جانى طال ـ جديد ـ قطيف ـ جان أور.
- الكيبوتسات «مستوطنات تعاونية»، وتضم كلًّا من مستوطنات: بنى عتسمونة ـ موارج.
- المستوطنات الصناعية، وتضم مستوطنتى: إيرز ـ ياكال.

http://kotob.has.it

ومن هنا يتضح أن المستوطنات المدنية، هى التى تحتل المركز الأول فى مستوطنات قطاع غزة، إذ يبلغ عددها ثمانى مستوطنات، تأتى بعدها المستوطنات الزراعية، التى يبلغ عددها سبع مستوطنات، ثم مستوطنتان تعاونيتان، ومستوطنتان صناعيتان.

وبذلك يكون توزيع المستوطنات من الناحية العقائدية على النحو التالي(٩) مستوطنات دينية ـ (٦) مستوطنات مشتركة ـ مستوطنتان علمانيتان ـ مستوطنتان أخريان ليس لهما تصنيف محدد.

ηØ[illegible]ăØ[illegible]ѕ èł ǨQ[illegible] Ğ ǩł

Æ[illegible]ǔǩł ǫłʒƮǩł ΘK[illegible]ĂǸQ[illegible]ѕ ǭ

المستوطنات التى تقع ضمن هذا الحزام، يمكن تقسيمها إلى ثلاث كتل استيطانية، تتصل بإسرائيل عبر طرق عرضية، كى تضمن لها سهولة الاتصال.

● :ηØǩǩʒ ł ǩł ηǪ[illegible] Ğ ǩł

مستوطنة إيلى سيناى: تقع على بعد كيلو متر واحد إلى الشرق من شاطئ البحر، وملاصقة تمامًا لحدود قطاع غزة الشمالية، وهى مستوطنة زراعية أنشئت عام ١٩٨٣، لاستيعاب عدد من المستوطنين، الذين تم إجلاؤهم من سيناء، فى أعقاب اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وتقوم مبانى هذه المستوطنة على مساحة (١٧٥) دونمًا، ومساحة إجمالية (٧٦٣) دونمًا، وكان يقطنها (٤٠) عائلة، زادت بعد مجىء نتنياهو، وإلغائه قرار تجميد الاستيطان، الذى اتخذه سلفه رئيس الوزراء الصهيونى إسحاق رابين، كما تزايدت بعد صعود آرييل شارون إلى سدة الحكم فى أوائل عام ٢٠٠١، لتصل إلى نحو (٦٠) عائلة، ويقدر عدد أفرادها بنحو (٣٠٠) مستوطن.

مستوطنة نيسانيت: تقع على بعد (٥) كليومترات، إلى الشرق من شاطئ البحر، وعلى بعد ١,٥كيلو متر، إلى الجنوب من الحدود الشمالية لقطاع غزة، وهى من المستوطنات الزراعية، أنشئت عام ١٩٨٢، لتستوعب أعدادًا من المستوطنين، الذين تم إجلاؤهم من سيناء، وتقوم المستوطنة على مساحة عمرانية تقدر بـ(٤١,٦) دونم، بمساحة إجمالية

http://kotob.has.it

(١٦٢٠ دونمًا، ويقيم فيها (١٦٠) عائلة، يقدر عدد أفرادها بـ (٥٥٠) مستوطنًا، وتزايدت أعدادهم بعد صعود شارون لسدة الحكم.

مستوطنة دوجيت «قرية الصيادين»: تقع على بعد كيلو متر واحد من شاطئ البحر، وعلى بعد كيلو مترين من جنوب الحدود الشمالية لقطاع غزة، أنشئت عام ١٩٩٠، وهى من المستوطنات المدنية، مساحتها العمرانية (٢٥٨) دونمًا، وبمساحة إجمالية تصل إلى (٦٠٠) دونم، ويسكنها (٧٠) مستوطنًا، وتتصل هذه المستوطنات فيما بينها بطريق معبد أنشىء خصيصًا لهذه المستوطنات، يحظر على المواطنين الفلسطينيين المرور عليه، وتكمن خطورة هذه المستوطنات فى اتصالها المباشر مع إسرائيل، ثم قربها من التجمعات الفلسطينية فى «بيت لاهيا وبيت حانون»، وتعتبر «رأس حربة» لمواجهة التجمعات السكنية الفلسطينية، خصوصًا مستوطنة «دوجيت»، التى لا تبعد سوى عشرات الأمتار عن قرية بيت لاهيا.

● كتلة جوش قطيف:

وهى ليست كتلة بالمعنى المفهوم، لأنها لا تحتوى إلا على مستوطنة واحدة، ولكن نظرًا لاتساع مساحة هذه المستوطنة، وموقعها المتميز جنوبى مدينة غزة، والمشاكل الناجمة عنها، جعلت منها كتلة استيطانية قائمة بذاتها، وهى مستوطنة نتساريم، وقد أنشئت هذه المستوطنة عام ١٩٧٢، لتقسم قطاع غزة إلى قسمين: شمالى وجنوبى، فهى تقع على بعد كيلو متر واحد إلى الشرق من شاطئ البحر، وعلى بعد كيلو متر واحد ـ أيضًا ـ إلى الغرب من الطريق الرئيسى، وعلى بعد ٤ كيلومترات جنوب غزة، وتقوم على مساحة عمرانية (٨٥٨) دونمًا، بمساحة إجمالية (٢٢٠٠) دونم، ويسكنها (٤١) عائلة، زاد عددهم بعد صعود حزب الليكود للحكم، سواء فى عهد نتنياهو أو شارون، ويوجد بها مقرا للوحدات الخاصة الصهيونية.

● كتلة مجمع مستوطنات «جوش قطيف»:

وهى كتلة مجمع مستوطنات «جوش قطيف»، وهذه الكتلة معظمها أنشىء بعد اتفاقية «كامب ديفيد»، وما أعقبها من جلاء القوات الصهيونية عن سيناء، ما عدا مستوطنة «نيتسر حزانى»، التى أنشئت عام١٩٧٣، ومستوطنات هذه الكتلة تمتد من الشمال إلى الجنوب، لتستحوذ على معظم الأراضى القريبة من شاطئ البحر من جهة، والمدن الفلسطينية من جهة أخرى، لتعزل المدن الفلسطينية: دير البلح ـ خان يونس ـ رفح، حيث تطوق هذه

http://kotob.has.it

المستوطنات مدينة خان يونس من الشمال والغرب والجنوب، لتعزلها عن دير البلح، بل هى تعزل بعض سكان هذه المناطق، كما هو حاصل فعليًّا، حيث تم عزل سكان «المواصى» من مدينة خان يونس ورفح، بحيث جعلتهم يعانون من صعوبة التنقل، من وإلى خان يونس، بالإضافة إلى استفزازات المستوطنين المتكررة، وقد أنشئت هذه الكتلة الاستيطانية بهدف تجميع قوات عسكرية صهيونية لتواجه القوات المصرية، التى أصبحت قريبة من حدود قطاع غزة، بعد اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية، ويبلغ عدد مستوطنات هذه الكتلة (١٢)، وهى:

- **نيتسر حزانى**: تقع على بعد كيلو مترين إلى الشرق من شاطئ البحر، وفى منتصف المسافة بين دير البلح وخان يونس، وأنشئت عام ١٩٧٣، مساحتها العمرانية (٨١٨) دونمًا، بمساحة إجمالية (٢٠٥٠) دونمًا، ويقطنها (٦٠) عائلة، وبها حوالى (١٨٠) منزلًا، والزراعة من أهم الأنشطة بها، وفيها مصنع للتعليب وثلاجات لحفظ الخضار، ومصنع للكرتون، ويوجد فى هذه المستوطنة مقرٌّ للمخابرات الصهيونية «الشين بيت»، ومقرٌّ للوحدات الخاصة.
- **مستوطنة ياكال**: تقع على بعد كيلو مترين من شاطئ البحر، بين مستوطنتى قطيف ونيتسر حزانى، وهى مستوطنة صناعية أنشئت عام ١٩٩١ وتستقبل كافة المنتجات الزراعية للمستوطنات الصهيونية فى جوش قطيف.
- **مستوطنة قطيف**: تأسست هذه المستوطنة عام ١٩٧٧، على بعد كيلو مترين إلى الشرق من شاطئ البحر، غرب الشطر الغربى القريب من خان يونس، مساحتها العمرانية (٤٠٠) دونم، ومساحتها الإجمالية (١٩٩٣) دونمًا، وهى مستوطنة زراعية بها (٨٠) منزلًا، ويقيم فيها نحو (٥٠) عائلة، يبلغ عدد أفرادها نحو (٢٥٠) مستوطنًا، ويوجد بها مصنع للنجارة، وللورق ـ وفندق، ومحطة لتكرير المجارى، ومزرعة دواجن، ومزرعة لتربية الخيول، وميدان للسباق، وملاعب رياضية، وبركة سباحة، ومطاعم، وهى تضم أكبر تجمع سكنى فى مستوطنات القطاع.
- **مستوطنة جانى طال**: وقد أنشئت عام ١٩٨٧، كمستوطنة زراعية، بمساحة عمرانية (٧٥٠) دونمًا، ومساحة إجمالية (٢٤٥٠) دونمًا، ويقيم فيها نحو (٦٥)

http://kotob.has.it

عائلة، وعدد أفرادها نحو (٤٠٠) مستوطن، وتقع على بعد ١,٥ كم إلى الجنوب من مستوطنة قطيف على مسافة ٢ كم شمال غرب مدينة خان يونس وعلى بعد ١,٥ كيلو متر إلى الشرق من شاطئ البحر، بها ملعب كرة القدم، ومخزن أدوية، ومحطة وقود، وكنيس للصلاة، ومخازن للخضار، وبجوارها موقع للجيش الصهيونى.

- **مستوطنة نافيه دكاليم**: تقع على بعد ١,٥ كيلو متر إلى الشرق من شاطئ البحر، وعلى بعد كيلو متر واحد من الناحية الجنوبية، أنشئت عام ١٩٨٣ على مساحة عمرانية (٣٠٠) دونم، بمساحة إجمالية (٢٠٠٠) دونم، يسكنها نحو (٤٠٠) عائلة، يبلغ عدد أفرادها نحو (٢٠٠٠) مستوطن، وتعتبر أكبر المستوطنات الصهيونية فى قطاع غزة، يوجد بها المجلس الإقليمى للمستوطنات، وجامعة للطلاب والطالبات، ومدارس ابتدائية وإعدادية وثانوية، وحضانة أطفال، ومستشفى، ومكتب بريد، وبنك، ومركز الشرطة، وكنيسان للصلاة، وسوق تجارى كبير، ومحطة وقود، وعدد من المصانع مثل الملابس الجاهزة والمنازل الجاهزة، وعدد من الورش.

- **مستوطنة جديد**: أنشئت عام ١٩٧٩ على بعد ٢,٥ كيلو متر إلى الشرق من ساحل البحر، وإلى الجنوب مباشرة من مخيم خان يونس، بمسافة كيلو متر واحد، مساحتها العمرانية (٧٣٣) دونمًا، بمساحة إجمالية (١٤٧٦) دونمًا، يقطنها نحو (٤٠) عائلة، يبلغ عدد أفرادها نحو (٢٥٠) مستوطنًا، وبها كنيس للصلاة، ومنتدى لسكان المستوطنة، وملعب كرة قدم وسلة، وروضة أطفال، وعيادة صحية، مع سيارة إسعاف وأخرى للمطافى.

- **مستوطنة جان أور**: تأسست عام ١٩٨٠، تقع على بعد كيلو مترين إلى الشرق من ساحل البحر، وعلى بعد ٤ كيلو مترات من الحدود الجنوبية لقطاع غزة، ومساحتها العمرانية (١٠٠٠) دونم، بمساحة إجمالية (١٦٩٢) دونمًا، يسكنها (٧٤) عائلة، يبلغ عدد أفرادها نحو (٢٨٠) مستوطنًا، ويوجد بها مخيم لقوات الجيش الصهيونى، وكنيس للصلاة.

- **مستوطنة بدولح**: تقع على بعد ٢,٥ كيلو متر شرق البحر، وعلى بعد ٣,٥ كيلو

http://kotob.has.it

متر من حدود قطاع غزة مع مصر، وقد أنشئت عام ١٩٨٦ على مساحة عمرانية (١٥٠) دونمًا، بمساحة إجمالية (١٤٥٦) دونمًا، وهى مستوطنة تعاونية زراعية، بها مكتب بريد، وحضانة أطفال وكنيس للصلاة وملعب كرة قدم وسلة، يسكنها (٥٠) عائلة، من بينها ١٥ عائلة من القادمين الجدد من فرنسا.

- **مستوطنة بنى عتسمونة**: أنشئت ١٩٧٩، وتقع على بعد ٣ كيلومترات من ساحل البحر، وقرابة ٣ كيلومترات عن حدود قطاع غزة مع مصر، مساحتها العمرانية (١٤١,٦) دونم، بمساحة إجمالية (١٥٠٠) دونم، يقطنها حوالى (٥٦) عائلة، يبلغ عدد أفرادها نحو (٤٥٠) مستوطنًا، معظمهم من المتدينين المتعصبين.
- **مستوطنة بآت ساديه**: أنشئت عام ١٩٨٩، وتقع على بعد كيلو مترين من ساحل البحر، وكيلو مترين من الحدود المصرية، مساحتها العمرانية (٤١) دونمًا، ومساحتها الإجمالية نحو (١٥٠٠) دونم، بها (٥٠) عائلة، معظمها من جنود الجيش الصهيونى.
- **مستوطنة رافيح يام**: تقع على بعد ١,٥ كيلو متر من شاطئ البحر، وحوالى كيلو متر واحد من حدود القطاع مع مصر، أنشئت عام ١٩٨٤، بمساحة عمرانية (٥٠) دونمًا، ومساحة إجمالية نحو (٥٧٠) دونمًا، يقيم فيها (٢٣)، ويبلغ عدد أفرادها نحو (١٢٠)، وأغلب المقيمين فيها من الجنود الصهاينة.
- **مستوطنة كفار يام**: أسست عام ١٩٨٧ على شاطئ البحر، مقابل نافيه دكاليم، يقع بجوارها موقع عسكرى صهيونى، وتسكن بها عائلتان.

njsƥàł qłƵƮǩł

أنشئ هذا الحزام فى عهد حكومات حزب العمل، وجاء ليشرف على الطريق العام الرئيسى (طريق صلاح الدين «رقم ٤»)، الذى يعتبر الشريان الرئيسى، بل والوحيد للقطاع، ويتمركز حوله النشاط البشرى فى القطاع، وقد جاء توزيع المستوطنات الصهيونية على طول هذا الطريق، بشكل يتيح لإسرائيل التحكم فيه، وذلك من خلال ثلاث مستوطنات هى:

- **مستوطنة إيرز**: أنشئت هذه المستوطنة عام ١٩٦٨ على الحدود الشمالية لقطاع غزة

http://kotob.has.it

مباشرة، وعلى رأس الطريق الرئيسى المؤدى إلى إسرائيل، وعندها يقع معبر «إيرز»، ويبعد عن شاطئ البحر مسافة (٦) كيلو مترات، مساحتها العمرانية (٤٣٣) دونمًا، بمساحة إجمالية (١٢٠٠) دونم، بها عشرات المصانع والورش، كما يوجد بها بنك ومكتب بريد، ومكاتب الإدارة الصهيونية لشئون القطاع، ويعمل بها عدد كبير من العرب الفلسطينيين، يدخلون إليها بتصاريح ممغنطة وخاصة.

- **مستوطنة كفار داروم**: تقع إلى الشرق مباشرة على جانب الطريق العام، على بعد (٥٠٠) متر من دير البلح، وعلى بعد (٣) كيلومترات شرق البحر المتوسط، و(٣) كيلومترات غرب الخط الأخضر، مساحتها العمرانية (٥٠) دونمًا، ومساحتها الإجمالية (٤٥٠) دونمًا، صادرت قوات الاحتلال (١٥) دونمًا غربى الطريق، بعد مقتل حاخام المستوطنة، وأقامت جسرًا يربط بين الجانبين، يسكنها (٤٢) عائلة، يبلغ عدد أفرادها نحو (٢٠٠) مستوطن، بها مصنع لتعليب الخضروات، وبئر للمياه، ومكاتب، وعيادة للإسعافات، وملعب كرة.
- **مستوطنة موراج**: تقع إلى الشرق مباشرة من طريق غزة ـ رفح على بعد (٦) كيلو مترات من شاطئ البحر، وعلى بعد (٥) كيلو مترات غرب الحدود الشرقية لقطاع غزة، يسكنها ٢٥ عائلة، يبلغ عدد أفرادها نحو (١٥٠) مستوطنًا، بها محطة لتقوية الإرسال، ومخيم لقوات الجيش الصهيونى، أنشئت عام ١٩٧٢، مساحتها العمرانية (٥٠) دونمًا، ومساحتها الإجمالية (١٢٣٠) دونمًا.

ولا يقتصر الأمر على إقامة المستوطنات، فهناك بعض المناطق الحيوية، أخضعتها دولة الاحتلال لسيطرتها على شاطئ قطاع غزة، مثل منطقة «حوف شكمة»، التى تبلغ مساحتها (٣١١) دونمًا، والواقعة فى أقصى الشمال الغربى لقطاع غزة على الشاطئ مباشرة، ومنطقة «حوف دكاليم» غربى مستوطنة نافيه دكاليم، بمساحة (٦٢٠) دونمًا، و«حوف أشليم»، بمساحة (٣٨٥) دونمًا، وأرض المزرعة، بالقرب من «تل السلطان»، بمساحة (١٠٠) دونم.

ŬĸăÆĕĸĦ Ā‖

كما قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلى بشق العديد من الطرق، بهدف تمزيق وحدة

http://kotob.has.it

الأراضى العربية المحتلة جغرافيًّا وسكانيًّا، وعزل التجمعات العربية بعضها عن بعض، وكذلك تحقيق الاتصال بين المستوطنات الإسرائيلية، بعيدًا عن المدن والقرى العربية، ومصادرة المزيد من الأراضى العربية، حيث قامت سلطات الاحتلال بشق العديد من الطرق فى قطاع غزة، واستطاعت السياسة الاستيطانية الإسرائيلية، تكوين كانتونين كبيرين فى القطاع، أحدهما فى الشمال والآخر فى الجنوب، يفصلهما طريق يصل بين «تجمع قطيف» الاستيطانى، والكيان الصهيونى، وفى حالات الطوارئ يتم فصل مدينة غزة شمالًا، عن دير البلح وخان يونس ورفح فى الجنوب.

فى عام ١٩٨٢ قامت سلطات الاحتلال بشق طريق بعرض (٤٠) مترًا، على امتداد ساحل قطاع غزة، يمتد من دير البلح شمالًا، إلى نقطة الحدود الفلسطينية ـ المصرية جنوبًا، على شاطئ رفح، وأسفر ذلك عن هدم ثلث منازل مخيم اللاجئين الفلسطينيين فى دير البلح، وتدمير (٣٠) منزلًا فى مخيم آخر للاجئين قرب رفح، وفى عام ١٩٨٣، قامت سلطات الاحتلال بهدم عدد كبير من منازل السكان العرب فى «بيت لاهيا»، وفى مخيم الشاطئ للاجئين، تمهيدًا للاستيلاء على الأراضى العربية فى المنطقة، لصالح الاستيطان اليهودى، وفى شهر يوليو ١٩٨٧، أُعلن عن عزم السلطات الإسرائيلية، شق طريقين جديدين، لإيجاد اتصال بين «تجمع قطيف» الاستيطانى والمستوطنات الإسرائيلية فى منطقة النقب، فى القسم المحتل من فلسطين عام ١٩٤٨، وكذلك مشروع طريق بطول (٥) كيلو مترات، يصل بين مستوطنتى «كسوفيم وكفاردروم»، وفى شهر أكتوبر ١٩٨٩، صادرت سلطات الاحتلال، (١٧٠) دونمًا، من الأراضى العربية الواقعة بين بيت حنون ورفح، لصالح مشروع طريق جديد للمستوطنات فى جنوبى القطاع، مما أدى إلى اقتلاع نحو أربعة آلاف شجرة مثمرة فى المنطقة، حيث تتصل المستوطنات الإسرائيلية فيما بينها وبين إسرائيل، بشبكة من الطرق الداخلية داخل نطاق المستوطنات، وثلاث طرق عرضية تربطها مع إسرائيل.

ويتعرض المواطنون الفلسطينيون لمضايقات عند المرور على هذه الطرق، إذ يجبر الفلسطينيون بالتوقف لدى مرور أى سيارة إسرائيلية، ويحظر على السائقين المرور، إلا بصحبة مرافق مع السائق، وقد حدثت عمليات إطلاق نار عديدة على المواطنين الذين يسيرون على هذه الطرق مما أدى إلى استشهاد بعضهم.

http://kotob.has.it

كما تقوم سلطات الاحتلال بفرض القيود على التوسع العمرانى العربى، وبسحب رخص البناء للسكان العرب، وتعطيل دور الدوائر الفنية والتنظيمية فى هذه البلديات، وتقليص حدود المساحات البلدية للمدن العربية فى القطاع، مما أدى إلى تفاقم الأزمة السكانية بدرجة كبيرة فى القطاع، واكتظاظه بالسكان، ورغم قلة المصادر المائية، وضآلة المساحات القابلة للزراعة.

❋ ❋ ❋

ńƐdžƊüǩɬ ǨdžÄǩɬʒɬʏ⁄Σ :ĸĸĸƥ

يعتبر الجدار الفاصل، الذى تواصل سلطات الاحتلال الصهيونى إقامته فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، من أخطر المخططات الاستيطانية الضخمة، التى ينفذها الاحتلال على الأرض منذ احتلاله للأراضى الفلسطينية، ففى التاسع والعشرين من مارس عام ٢٠٠٢، بدأت القوات الإسرائيلية عملية عسكرية واسعة النطاق فى الأراضى الفلسطينية، أطلقت عليها اسم «السور الواقى»، قامت فيها باجتياح كامل للمدن والقرى الفلسطينية واستباحتها، وارتكبت أبشع الجرائم بحق الشعب الفلسطينى، فى عملية أدخلت المنطقة مرحلة جديدة، أفصحت فيها إسرائيل عن نواياها الحقيقية، وهى الاستيلاء على الأراضى الفلسطينية، وطرد السكان الفلسطينيين منها، وهذه العملية خُصصت لها الميزانيات الكبيرة، لإقامة سلسلة من العوائق تمتد على طول الخط الأخضر، وتتكون هذه السلسلة من جدران أسمنتية، وقنوات طويلة عميقة، ونقاط مراقبة إلكترونيًا، بالإضافة إلى «الأسيجة الكهربائية»، وإقامة منطقة عازلة، تمتد على طول الخط الأخضر بعمق يتراوح بين (١-١٠) كيلومترات، وقد يصل أحيانًا إلى (٢٠) كيلومتر، كما هو الحال عند منطقة «سلفيت»، وتضم هذه المنطقة «منطقة غلاف القدس»، والتى ستضم (١٧٠) كيلومتر مربع خارج حدود بلدية القدس.

إن أخطر ما فى هذه الخطة، هى المنطقة العازلة وغلاف القدس، والتى ستؤدى إلى قضم ٢٠٪ من مساحة الأراضى الفلسطينية، لتضم إلى إسرائيل، واعتبار أكثر من ربع مليون فلسطينى غرباء، ويمنعون من التنقل بين قراهم ومدنهم، التى تقدر بالعشرات داخل هذه المنطقة، ولا يسمح لهم بالحركة، إلا بعد الحصول على تصاريح مسبقة لذلك،

http://kotob.has.it

ولم تكتف الخطط الإسرائيلية بالجدار الفاصل، بل هدفت إلى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام، وهى:

- **منطقة أمنية شرقية على طول الغور**، بمساحة (١٢٣٧) كيلو متر مربع، أى ما يعادل ٢١,٩٪ من مساحة الأراضى الفلسطينية، وتضم هذه المساحة (٤٠) مستوطنة إسرائيلية.
- **منطقة أمنية غربية**، بمساحة (١٣٢٨) كيلو متر مربع، أى ما يعادل ٢٣,٤٪ من مساحة الأراضى الفلسطينية، وهذا يعنى أن كلتا المنطقتين ستضمان ٤٥,٣٪ من مساحة الأراضى الفلسطينية.
- **المنطقة الثالثة**، والتى تبلغ ٥٤,٧٪ من الأراضى الفلسطينية، والتى تضم المدن الفلسطينية الكبرى، ستقسم إلى (٨) مناطق و(٦٤) معزلًا «جيتو» فلسطينيًّا.

يشكل هذا «الجدار» امتدادًا للمشروع الاستيطانى، ووجهًا جديدًا لمصادرة الأراضى الفلسطينية، وكانت القوات الإسرائيلية قد بدأت فى أعمال بناء الجدار، الذى تقدر تكاليفه الإجمالية بمليار دولار، بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٦، بزعم منع تسلل الفلسطينيين منفذى العمليات الاستشهادية إلى داخل العمق الصهيونى.

ويبلغ ارتفاع الجدار (٨) أمتار، وطوله (٧٥٠) كيلومتر، وهو عبارة عن سلسلة من الخنادق والقنوات العميقة والجدران الأسمنتية المرتفعة والأسلاك الشائكة المكهربة وأجهزة المراقبة، ويلتف الجدار الفاصل على مسافة حوالى (٤٥) كيلومتر حول القطاع الشمالى من الضفة الغربية، ويسير على امتداد السفوح الشرقية لتلك المنطقة، بطريقة تسمح للاحتلال الصهيونى بالاحتفاظ بالسيطرة على غور الأردن، وبذلك يطوق هذا الجدار الضفة الغربية بأكملها، كما يمر الجدار على الخط الأخضر من الشمال إلى الجنوب، ويضم القطاع الشرقى من القدس، الذى احتلته سلطات العدو وضمته فى عام ١٩٦٧، ليُفْصَل بذلك هذا القطاع من المدينة المقدسة، عن بقية الضفة الغربية.

هذا الجدار كالثعبان يتلوى فى الضفة الغربية، ويأخذ آلاف الدونمات من جنين شمال الضفة الغربية، حتى الخليل فى جنوبها، كما أن الجدار فى بعض المناطق، يتلوه جدار آخر، وبعد الجدار الثانى يكون هناك خندق وأسلاك شائكة، وذلك بهدف مصادرة أكبر مساحة

http://kotob.has.it

من الأراضى الفلسطينية، ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم خلفه، مما يجعله بحق من أخطر المخططات الاستيطانية الضخمة التى ينفذها الاحتلال على الأرض منذ احتلاله للأراضى الفلسطينية.

فالهدف الأساسى من بناء الجدار الفاصل، ليس توفير الأمن كما تدعى إسرائيل، وإنما هو السيطرة على المناطق الطبيعية والبيئية، والسيطرة كذلك على أفضل الخزانات المائية الموجودة فى شمال فلسطين، بالإضافة إلى السيطرة على الأراضى الخصبة الجيدة للزراعة، وتدمير ما تبقى للمصادر الطبيعية والبيئية، وكى تضع إسرائيل العقبات أمام إمكانية إقامة دولة فلسطينية، وحتى تبقى الأراضى الزراعية مقطعة الأوصال، مع عدم إمكانية التواصل بين القرى والمدن الفلسطينية.

لقد واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلى أعمال المصادرة، وتجريف الأراضى، خدمة للجدار الفاصل، منذ مارس ٢٠٠٣، وضمها إلى إسرائيل، ومنها:

- (٦٩) ألف دونم غرب مدينة جنين، تم مصادرتها وضمها إلى إسرائيل، وتضم هذه المساحة (١٢) قرية فلسطينية، هى: رمانة ـ الطيبة ـ تعنك ـ عانين ـ أم الريحان ـ خربة برطعة ـ خربة المنطار ـ خربة عبد الله يونس ـ خربة مسعود ـ برطعة الشرقية ـ ظهر العبد ـ ظهر المالح.
- (٨) آلاف دونم من أراضى محافظة طولكرم، من بينها (٢٥٠) دونمًا لإقامة خندق عميق، مما يعنى نقل الخط الأخضر إلى موقع جديد، إلى الشرق من بلدة الطيبة، وقرى كفر صور، وقرية الرأس وجبارة وفرعون، ومن بين الأراضى المصادرة (٢٠٠٠) دونم من أراضى كفر صور، ٧٠٪ منها مزروعة بالأشجار.
- (٨٠٧) دونمات من أراضى قرية فرعون.
- خمسة آلاف دونم من أراضى قرية الرأس، والباقى موزع على القرى الأخرى، بالإضافة إلى تضرر مساحة (١٠٢٧) دونمًا بسبب الجدار الفاصل.
- ألفا دونم من أراضى محافظة قلقيلية، تمت مصادرتها، وستؤدى هذه المساحة إلى عزل ثلاثة آلاف دونم أخرى، وذلك بمنع أصحابها من الوصول إليها، إلا بعد الحصول على تصاريح خاصة بذلك.

http://kotob.has.it

وتعتبر مدينة قلقيلية من أكثر المناطق الفلسطينية التى تعرضت أراضيها للمصادرة، إذ سبق مصادرة (٤٠) ألف دونم، أى ما يعادل ٨٠٪ من مساحة المدينة، عام ١٩٤٨، إلا أن قوات الاحتلال واصلت أعمال المصادرة، ففى عام ١٩٩٧، صادرت ألفى دونم، وفى عام ١٩٩٩ صادرت (٦٠٠) دونم، لصالح الشارع الأمنى، إضافة إلى أربعة آلاف دونم، منها ثلاثة آلاف دونم فى بلدة قفين، والباقى فى قرى «زيتا وفراسين وباقة الشرقية»، بأوامر عسكرية بمصادرة الأراضى، وفقًا للأوامر «٠٢/ ١٧/ ت، ٧/ ١٨/ ت، ٠٢/ ٢١/ ت من أراضى محافظة طولكرم لخدمة الجدار الفاصل»، ومازالت القيادة العسكرية الإسرائيلية تصدر الأمر تلو الآخر لمصادرة المزيد من الأراضى، كما كشف الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى أن مساحة الأراضى المصادرة تبلغ (١٦٤٧٨٣) دونمًا، من جراء تأثير الجدار الفاصل على التجمعات السكانية الفلسطينية، التى يمر من أراضيها، وهى موزعة على النحو التالى:

- أراضٍ حكومية (٤٠٤٦٠) دونمًا، معظمها فى محافظة جنين.
- أراضٍ ملكية خاصة (١٢٤٣٢٣) دونمًا، معظمها محافظة القدس.

:ÁǩǨǰǩł ǸŢĐǩł ÁǪŨ ʒǩƛ ǁ àǨƛ ƞŨƿʒƶǭ Áljɬʒàł đƶǵ Ǫŏüǫƿ

- أشجار زيتون (٦٢٦٢٣) دونمًا.
- محاصيل حقلية (١٨٥٢٢) دونمًا.
- حمضيات (٨٠٠٨) دونمات.
- مراعى ٩٨٠٠ دونم.

:ÁǩǨǰǩł ǸŢĐǩł ÁǪŨ ƞŨƐǸǭ ÛǨǯƿƳ (čččĔē) ǨhÄǽƐƛơ Ǫơ Áǰǩł Áljɬʒàł ƞ fǨsǫƿ

- أراضٍ حكومية (١٢٩٦) دونما، معظمها فى محافظة جنين.
- أراضٍ ملكية خاصة (٢١٠٠٢) دونم، معظمها فى محافظة القدس.

ومعظم الأراضى المجرفة مزروعة بأشجار الزيتون.

http://kotob.has.it

Θd ǂ DzǰkǂP ğɛKDzǰkǂ ǫʏǵ

كما قامت قوات الاحتلال بأعمال التدمير للمنازل الفلسطينية والمنشآت المختلفة، بسبب كون هذه المنازل تقع على خط مسار الجدار أو تقع قريبة منه، فتقوم بتدميرها؛ ففى محافظات الشمال، دمرت قوات الاحتلال (٨٠) منزلًا تدميرًا كليًّا، و(٢٨٠٠) منزل تدميرًا جزئيًّا، وذلك فى محافظة طولكرم، أما فى محافظة قلقيلية، فقد دمرت (٦٠) منزلًا تدميرًا كليًّا، و(١٦٢٧) منزلًا تدميرًا جزئيًّا.

ʒǂʏ℘ǩǂ KHλ ƐǰǽÁQǩǂ ΘKŏəKTǰkǂ

يمر جدار الفصل العنصرى بالمحافظات الفلسطينية التالية: محافظة جنين ـ طولكرم ـ قلقيلية ـ سلفيت ـ القدس ـ بيت لحم.

- عدد التجمعات التى تمت مصادرة أراضيها بقرار عسكرى إسرائيلى (٢٦) تجمعًا.
- عدد التجمعات التى تمت مصادرة أراضيها عن طريق وضع اليد (١٨) تجمعًا.
- عدد التجمعات التى تمت مصادرة أراضيها بالطريقين (٣١) تجمعًا.

خامسًا: معطيات تفصيلية حول الجدار

سادسًا :مشروع تعديل خط مسار الجدار الفاصل

بل إن المسار الجديد للجدار يهدف إلى رسم الحدود الشرقية للأراضى الفلسطينية، بحيث تبقى السيطرة على غور الأردن فى يد إسرائيل.

كما أن مشروع تعديل مسار الجدار سيعمل على محاصرة ما مساحته ١٨٪ من الضفة الغربية (١٠٢٤) كيلو متر مربع، لتكون تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة، خاصة وأن التعديلات الجديدة تشمل مناطق مسورة، فى حين ما يبقى تحت السيطرة الإسرائيلية من الجدار هو ١١,٧٪ (٦٣٣) كيلو متر مربع من مساحة الضفة الغربية.

كما يضم المسار المعدل بشكل فعلى أكثر من ٣٩٨ ألف مستوطن، أو نحو ٨٧٪ من سكان المستوطنات الإسرائيلية، ويسهل توسيع الكتل الاستيطانية الإسرائيلية، والتى قضت محكمة العدل الدولية بالإجماع فى ٩ يوليو ٢٠٠٤ بأنها كلها غير شرعية.

http://kotob.has.it

بل إن مسار الجدار المعدل يفصل بشكل فعلى القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية، ويعزل أكثر من ٢٥٥ ألف مقدسى فلسطينى عن بقية الضفة الغربية، كما يفصل ـ أيضًا ـ أكثر من مليونى فلسطينى يعيشون على الجانب الشرقى للجدار، عن القدس الشرقية.

ويضم الجدار فعليًّا ثلاث كتل استيطانية كبرى تحيط بمحافظة القدس العربية: «جبعون وأدوميم وعتسميون» إلى إسرائيل، وهى أراض مهمة للنمو السكانى والتطور الاقتصادى الفلسطينى، كذلك يسهل توسيع كتلة «أدوميم» الاستيطانية، التى تضم: معالية أدوميم وعلمون وكفار أدوميم ومتسبيه يريحو وألون وكيدار، بالإضافة إلى المستوطنة الصناعية ميشور أدوميم».

ΘĶÓāĶÄơèł DĶŭķƑ

هذا الجدار العنصرى الذى ليس له مثيل يعنى إلغاء كل الاتفاقيات، وبخاصة «خارطة الطريق»، التى أصبح لا معنى لها بوجود هذا الجدار، لأنه لم تبق أرض، من أجل إقامة دولة عليها، فكل الأراضى الفلسطينية نهبت، وتم تقسيم الوطن الفلسطينى إلى قطع، وبالتالى لا يوجد تواصل، ولا توجد دولة، ولا يوجد كيان للشعب الفلسطينى، خاصة وأن هذا الجدار وضع المستوطنات، التى هى مرفوضة أصلًا فى خارطة الطريق ضمن إطار الحماية، كما تزعم إسرائيل، وبالتالى أصبحت المستوطنة والأراضى حول المستوطنة أراضى مستهدفة للمصادرة، وتمنع آلاف العمال الزراعيين وأصحاب الأراضى من الوصول إلى أراضيهم، فالفلسطينيون ـ الآن ـ لا يقدرون على جنى ثمار الأرض، ولا يزرعونها.

إن «جدار الفصل العنصرى» يمثل سياجًا أمنيًّا، يؤكد نظرية الفصل والتمييز بين العرب واليهود، بما يحفظ نقاء الدولة اليهودية، أى دولة يهودية، وفقًا للنصوص الصهيونية الأولى، بكل فجاجتها العنصرية، وفى نفس الوقت ساعد فى مخططاتهم التوسعية، فالجدار يقتطع بالفعل مئات الكيلومترات المربعة من الأراضى الفلسطينية التى يمر بها، فضلًا عن المستوطنات وتوابعها الإقليمية، التى لن يبقى منها خارج ضفته الإسرائيلية، سوى تلك المستوطنات الصورية التى لا قيمة لها جغرافيًّا أو اقتصاديًّا، ولا يقطنها إلا العشرات من اليهود، كما أنه سيضع الفلسطينيين عمليًّا فى «معازل»، تجعلهم تحت السيطرة الإسرائيلية،

http://kotob.has.it

رغم عدم تماسهم ماديًّا مع الإسرائيليين، وهذا هو التطبيق الواقعى لمفهومهم القائل بـ «نحن هنا وهم هناك»، ومن هنا فإن هذا الجدار، هو تجسيد مادى منظور لعقيدة العزل والفصل المتغلغلة فى معتقدات الصهيونية السياسية.

لقد كان «الجيتو» اليهودى فى الأصل مكانًا داخل المدينة أو خارجها، محاطًا بأسور، لها بوابات تغلق عند المساء، وكان من غير المصرّح به لأعضاء الجماعات اليهودية فى مراحل تاريخية، فى بعض الدول، أن يظهروا خارج هذه الأسوار العالية فى مناسبات بعينها، ورغم القيود، متعددة الأسماء والأغراض، التى خضع لها سكان «الجيتوات»، فإن هذه الحياة كانت خيارًا مرغوبًا فيه لدى معظمهم، كونها بزعمهم تمنحهم فرص الحفاظ على الكينونة الذاتية، والطقوس الخاصة.

إن هذا المشروع، لا يعكس فقط دعوى التحرر والانعتاق، التى طرحتها الصهيونية، لاستقطاب يهود العالم، بل إنه أيضًا تعبير صارخ عن معاكسة مسار التاريخ الإنسانى بصفة عامة، وزعم إمكانية التعاون الإقليمى والانفتاح بين الكيان الصهيونى والعالم العربى خصوصًا، لأنه فى الوقت الذى ينغمس فيه العالم المعاصر فى ظاهرة العولمة وسرعة التواصل، يقيم هذا الكيان سورًا عاليًا يحجبه عن الآخرين، على بعد أمتار منه، محتميًا داخله.

ŋØģɸ ƨ ʅ ſ

إن تبرير إسرائيل القانونى لسياساتها الاستيطانية يرتكز على المقدمة المنطقية، على أن لها حقًّا موازيًا لحق الفلسطينيين للاستيطان فى الأراضى المحتلة، خاصة وأن الانتداب على فلسطين، الذى تبنته عصبة الأمم، والذى اعترف بحق اليهود فى أن يكون لهم وطن فى فلسطين، لم يحدّد المناطق التى سيتم فيها الاستيطان، إضافة إلى أن حق الاستيطان لم ينقضِ بانتهاء وجود عصبة الأمم، وتأسيس الأمم المتحدة، وانتهاء الانتداب البريطانى، أو تبنى الجمعية العامة لخطة التقسيم لغرب فلسطين «قرار الجمعية العامة رقم ١٨١».

بعد انتهاء الانتداب البريطانى، لم تكن هناك سيادة لأحد فى الأراضى المحتلة، لذلك بقيت إسرائيل حرّة فى استيطانها، وفقًا لحق الاستيطان الذى مُنح للشعب اليهودى فى الانتداب الأصلى.

http://kotob.has.it

لكن هذا التبرير يتجاهل قواعد أخرى مهمة، وهى: إن أى بنود للانتداب على فلسطين منطقيًّا، لم تبق بعد الانتهاء الفعلى للانتداب، عقب خروج بريطانيا، كقوة انتداب، وتسليم المسئولية عن فلسطين إلى الأمم المتحدة، كما أن إسرائيل لا يمكنها الانتقاء والاختيار؛ ومن هنا إذا افترضنا بقاء بعض بنود الانتداب، فلابد أن تكون البنود الأخرى قد بقيت أيضًا، بما فى ذلك البنود التى ليست فى مصلحة إسرائيل، ومنه على سبيل المثال حقيقة أن الانتداب وضع تصورًا واضحًا لقيام دولة فلسطينية.

النقطة الأخرى: إن الأراضى التى كانت مخصّصة للدولة اليهودية المقترحة، وفقًا لخطة التقسيم، أقل ممّا حصلت عليه إسرائيل بعد انتهاء الحرب، وأقل مما استولت عليه بعد عدوان ١٩٦٧.

صحيح أن الأراضى موضع الخلاف كانت فى عام ١٩٦٧ تحت الإدارة الفعلية للأردن، لكن هذا لا يُعطى إسرائيل الحق فيها.

تستطيع إسرائيل ادّعاء ملكية الأراضى، لو كانت بلا مالك أو كان لإسرائيل حق سيادة كامن فيها، بسقوط هذا الادّعاء، يمكن المجادلة بأن السيادة على الأراضى كانت معلّقة، بانتظار إقامة دولة فلسطينية أو آلت إلى الشعب الفلسطينى، حينما تُقام هذه الدولة، وتنطبق نفس الحجج، فيما يتعلّق بضم إسرائيل المزعوم للقدس الشرقية، مع العلم أن ادعاء إسرائيل أضعف، إذا أخذنا فى الاعتبار وضع المدينة كـ (corpus separatum).

إذن، مهما كان الموقف قبل عام ١٩٦٧، فقد تم الاستيلاء على الأراضى بالقوة، ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة، هو مبدأ أساسى فى القانون الدولى، معترف به على نحو خاص فى حيثيات قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢).

ووفقًا لذلك القرار، يتوجب على إسرائيل الانسحاب من الأراضى التى احتلت فى عدوان عام ١٩٦٧.

والنقطة المهمة هنا: إن الإشارة إلى المستوطنات قد ذكرت فى العديد من الأماكن فى الاتفاق الانتقالى، وإن ذلك يدل على قبول منظمة التحرير الفلسطينية لشرعيتها، من وجهة النظر الإسرائيلية، خاصة وأن هناك العديد من المواد فى إعلان المبادئ، تؤكد أن أى شىء لا يتم الاتفاق عليه خلال المرحلة الانتقالية، سيؤثر على نتيجة مفاوضات الوضع الدائم،

http://kotob.has.it

فضلًا عن أن المادة (٣١-٥) من الاتفاق الانتقالى، تؤجّل، على نحو واضح، موضوع المستوطنات، باعتبارها إحدى القضايا التى ستتم تغطيتها فى مفاوضات الوضع الدائم، وكذلك تنص المادة (٣١-٦) من الاتفاق الانتقالى على أنه لا شىء فى الاتفاق يُؤثر على أو يستبق نتيجة مفاوضات الوضع الدائم، ولن يُعتبر أى طرف، بحكم دخوله فى هذا الاتفاق، أنه شجب أو تخلّى عن أى من حقوقه، مطالباته أو مواقفه.

إضافة إلى ذلك هناك ثلاثة مبادئ فى القانون الدولى، تؤكد عدم شرعية هذه المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة:

- **عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة:** وهذا مبدأ أساسى فى القانون الدولى، فهو ناشىء عن الحظر على استخدام القوة الوارد فى المادة (٢-٤) من ميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ أن الدول لا تستطيع الحصول على حقوقها القانونية، من أعمال أحادية، لا تتوافق مع القانون الدولى، وورد هذا المبدأ فى إعلان العلاقات الودية على النحو التالى: «لن تكون أراضى الدولة هدفًا للاحتلال العسكرى الناتج عن استخدام القوة فى انتهاك لبنود الميثاق.. لن تكون أراضى أى دولة هدفًا لاستيلاء دولة أخرى عليها، نتيجة للتهديد باستخدام القوة أو استخدامها.. لن يتم الاعتراف بأى استيلاء على الأراضى ناتج عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها على أنه قانونى».

هذه الفقرة تدعو إسرائيل للانسحاب من الأراضى التى احتلت فى عدوان عام ١٩٦٧، حيث تنتهك سياسة إسرائيل الاستيطانية هذا المبدأ، من حيث إنها مصمّمة على تدعيم السيطرة الإسرائيلية على الأراضى التى تقع فيها المستوطنات، بهدف فرض السيادة عليها فى وقت ما فى المستقبل، وباستثناء المستوطنات التى تقع الآن داخل الحدود البلدية الموسعة للقدس، والتى لم يحصل ضم رسمى للأراضى التى تقع عليها كجزء من إسرائيل، إلاّ أنه تتم إدارتها وكأنها جزء من إسرائيل، فهى تقع تحت السيطرة المباشرة لدولة إسرائيل، وينطبق عليها القانون الإسرائيلى، ويوجد للمحاكم الإسرائيلية صلاحية عليها، وتتولّى إسرائيل المسئولية عن أمنها، وتدّعى السيادة على سكّانها، ومهما كان الموقف الذى يتخذه الإسرائيليون بشأن

http://kotob.has.it

الأراضى التى تقع فيها المستوطنات، يبقى موقف المجتمع الدولى أن وضعها لا يختلف عن وضع بقية الأراضى المحتلة، التى يجب على إسرائيل الانسحاب منها، وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢).

- **ضرورة عدم تفاقم الوضع**: فى إدانتها لسياسات إسرائيل الاستيطانية، أوضحت الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الأوروبى دائمًا، أن المستوطنات غير قانونية، وتُمثّل عقبة خطيرة أمام تحقيق سلام شامل، عادل ودائم فى الشرق الأوسط، وبالتالى فعلى إسرائيل التزام قانونى، بعدم اتخاذ أى إجراء يُؤثر على حل النزاع فى الشرق الأوسط أو يجعله أكثر صعوبة، وأيضًا التزام قانونى بعدم زيادة الوضع سوءًا، وهذا المبدأ يرتكز على الالتزام الواضح المفروض على كافة أعضاء الأمم المتحدة فى المادة (٢-٣) من الميثاق، لحل نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية، بالطريقة التى لا تهدد السلام والأمن والعدل فى العالم، وهذا المبدأ هو أحد المبادئ الأساسية التى يرتكز عليها ميثاق الأمم المتحدة، وقد اكتسب وضع الحق الدامغ، ونتيجة لذلك المبدأ، يتوجب على الدول أيضًا، وفقًا للقانون الدولى، الامتناع عن القيام بالأعمال التى تجعل الحل السلمى للنزاع أكثر صعوبة، وقد ورد هذا المبدأ فى إعلان العلاقات الودية لعام ١٩٧٠ الذى وضح: إن الدول الأطراف فى نزاع دولى، وكذلك الدول الأخرى، ستمتنع عن القيام بأى عمل يمكن أن يُفاقم الوضع، لدرجة تهديد الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وستتصرّف وفقًا لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة، كما تكرّر ذكر هذا المبدأ بصورة مطابقة تقريبًا فى الفقرة الثامنة من «إعلان مانيلا حول الحل السلمى للنزاعات السلمية الذى تبنته الجمعية العامّة بالإجماع فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٢.

والثابت أن سياسات إسرائيل الاستيطانية قد فاقمت الوضع، وجعلت حل النزاع أكثر صعوبة، ووفقًا لذلك تنتهك إسرائيل التزاماتها القانونية، وفقًا لميثاق الأمم المتحدة.

- **حق تقرير المصير**: إن حق الشعوب فى تقرير المصير، هو أكثر من مجرّد هدف، فهو حق قانونى، وأحد حقوق الإنسان الأساسية، وهذا الحق يتضمّن أيضًا واجبًا على

http://kotob.has.it

الدول لتعزيز مبدأ تقرير المصير، والامتناع عن القيام بأى عمل قسرى يحرم شعبًا من حقه فى تقرير المصير، وفقًا لمبدأ الحقوق المتساوية، وحق الشعوب فى تقرير المصير، ومن هنا للفلسطينيين الحق فى تقرير المصير، وبحرمانهم من حقهم فى تقرير المصير، تنتهك إسرائيل التزامها بتعزيز تقرير المصير، وترتبط علاقة هذا المبدأ بقضية الاستيطان، من منطلق أن الأراضى الذاتية تعرف بأنها وحدة تقرير المصير، ومنذ صدور قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، فإن وحدة تقرير المصير تتألف من تلك الأراضى التى احتلتها إسرائيل بعد عدوان ١٩٦٧، خاصة وأن الهدف الأساسى للمستوطنات الإسرائيلية، هو فى المحصلة النهائية استيعابها فى إسرائيل، وبذلك يمكن تغيير الوضع المنفصل والمميّز للأراضى التى تقع عليها، كذلك فإن هدف السياسات الاستيطانية الإسرائيلية، هو أيضًا تقسيم وحدة تقرير المصير، وجعلها أقل قدرة على التحقق والبقاء، ككيان سياسى واقتصادى، وبذلك ضمان عدم قيام دولة فلسطينية أبدًا، وباتخاذ إجراءات لتفتيت ما تبقّى، ليصبح غير قادر على البقاء اقتصاديًّا وسياسيًّا، وبذلك تُحبط إسرائيل فعليًّا حق الشعب الفلسطينى فى ممارسة تقرير المصير، والذى يتضمّن الحق فى إقامة دولة مستقلة وذات سيادة، وبإحباط عنصر أساسى فى ممارسة تقرير المصير، تنتهك السياسات والممارسات الاستيطانية لإسرائيل حقوق الإنسان الأساسية وميثاق الأمم المتحدة.

إن الرسائل الإسرائيلية، من خلال ما قامت به خلال كل هذه السنوات، وما أعلنت عنه من عمليات بناء، قبل وبعد «مؤتمر أنابوليس»، والتى لم تصدر عنها بشكل مباشر، هو أن تجميد النشاطات الاستيطانية فى المناطق الفلسطينية المحتلة، لن تشمل المناطق التى تضمنتها المستوطنات الإسرائيلية القائمة، وبالتأكيد فإنها لن تشمل منطقة القدس، كما أن هذه الرسالة موجهة إلى ثلاثة أطراف: أولها، الفلسطينيون، ليدركوا أن إسرائيل لن تتخلى عما تقوم بتعريفه باسم «القدس الموحدة»، والطرف الثانى، هو المجتمع الإسرائيلى، لتقول لهم إن إسرائيل لن تقوم بالتخلى عن برنامجها الاستيطانى فى الضفة الغربية، وأن أية تسويات مستقبلية مع الفلسطينيين، لن تشمل مدينة القدس، أما الطرف الثالث، فهو المجتمع الدولى، حيث إن إسرائيل لن تقوم بأى مساومات فى المستقبل، من شأنها ضرب المشروع الإسرائيلى، بتهويد الدولة والقدس على حد سواء، وبالتالى فإن قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، أصبح

http://kotob.has.it

وهمًا لدى أصحابه فقط، من الفلسطينيين والعرب، الذين اختاروا الاستسلام، كخيار وحيد فى هذه المرحلة.

إن المستوطنات اليهودية البحتة، لا تحوّل إسرائيل إلى دولة احتلال عسكرية فحسب، بل إلى دولة تمييز عنصرى أيضًا، فاليهود الذين يسكنون الضفة الغربية وقطاع غزة يتلقون المعونة المالية للإسكان، والمياه الوفيرة وبأسعار مخفضة، بالإضافة إلى حرية السفر، دون حظر تجول، ودون تدمير منازل لأقارب المستوطنين، الذين حتى ولو قاموا بمذابح، بل إن سيارات المستوطنين تحمل لوحات ترخيص تختلف عن لوحات الفلسطينيين، فلا يقفون على نقط تفتيش، كما أنهم يصوتون فى الكنيست، ويحصلون على حماية من الجيش على مدار ٢٤ ساعة، فى طرق الضفة الغربية وغزة، التى أعدت لاستخدام المستوطنين اليهود، بينما يُمنع سكان شمال الضفة الغربية الفلسطينيون من السير على الطرقات.

❋ ❋ ❋

ηØ¢ØhнƐƽƑ ΘHY'KHЏ ‖

بعد كل هذه الانتهاكات من قبل المستوطنين الإسرائيليين، نقدم رؤية بعض الإسرائيليين حول هذه الانتهاكات، المدعومة من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

«دوف فايسجلاس» مستشار رئيس الوزراء السابق كتب فى صحيفة «يديعوت أحرونوت» يقول: التبطل الذى تظهره حكومة إسرائيل فى معالجة البؤر الاستيطانية غير المسموح بها، يدل على أن وزراءها ليسوا واعين بما فيه الكفاية لشدة المشكلة السياسية التى تنتظر إسرائيل، فى كل ما يتعلق بالاستيطان فى «يهودا والسامرة»، وكم من شأن هذا الموضوع أن يورط إسرائيل فى أزمة سياسية تمس بمصالح حيوية أخرى لها.

لا توجد دولة فى العالم توافق على المطالب الإقليمية لإسرائيل فى «يهودا والسامرة»، ولا ترى فى الاستيطان اليهودى خلف الخط الأخضر عملًا ليس قانونيًّا، وعائقًا فى وجه تسوية سياسية إسرائيلية ـ فلسطينية، وحتى إدارة الرئيس بوش ـ ولعلها الأكثر ودًّا لإسرائيل منذ تأسيسها ـ عارضت بحدة كل نشاط إسرائيلى فى يهودا والسامرة، باستثناء النشاطات العسكرية الحيوية.

http://kotob.has.it

ترى الإدارة الأمريكية فى كل أراضى يهودا والسامرة مخزونًا إقليميًّا لإقامة دولة فلسطينية مع قدوم الوقت.

الوجود المناسب للدولة الفلسطينية يستوجب، برأى الأمريكيين أرضًا إقليمية فلسطينية كاملة، متواصلة ومترابطة بين أجزائها المختلفة، وليس «قطعة من الجبنة السويسرية»، على حد تعبير وزيرة الخارجية رايس.

أما المستوطنات، فحسب رأى الإدارة، ولاسيما تلك التى توجد فى أعماق الأراضى الفلسطينية، تبتر وتمزق الدولة الفلسطينية المستقبلية وتحبط تسوية مستقبلية، حيوية هى أيضًا لإسرائيل.

فى معظم المواضيع السياسية اتفقت إسرائيل والإدارة اتفاقًا تامًّا، وفقط فى كل ما يتعلق بالبناء فى المناطق، لم تتوقف الخلافات فى الرأى، التوتر والاحتكاك.

فى صيف ٢٠٠٢ تعهدت إسرائيل بالامتناع عن توسيع المستوطنات: لن تُصادَر أراضى لأغراض الاستيطان، لن تقام مستوطنات جديدة، سيحظر الاستخدام لأموال الدولة لأغراض الاستيطان أو تشجيع المستوطنين، ويمنع البناء فى المستوطنات إلا فى نطاق «خط البناء»، القائم (فى داخل المستوطنات نفسها).

فى خطة «خريطة الطريق» كررت إسرائيل تعهدها بالكف عن كل نشاط استيطانى فى يهودا والسامرة، وإزالة بؤر استيطانية غير مسموح بها.

صحيح أنه منذئذ امتنعت الحكومة عن إقامة بلدات جديدة، ولكن أضيفت بؤر استيطانية غير مسموح بها، وفى هذه اللحظة لم يتوقف البناء فى البلدات القائمة.

فى رسالة الرئيس بوش لرئيس الوزراء شارون فى نيسان «أبريل» ٢٠٠٤ وصلت الإدارة إلى «نهاية» تفهمها لمطالب إسرائيل الإقليمية: الكتل الاستيطانية الكبرى، فقد فهمت الإدارة بأنه بالنسبة للواقع الجديد الذى نشأ على الأرض، سيكون من «غير العملى» مطالبة إسرائيل بانسحاب كامل إلى حدود ١٩٦٧، وكل تسوية مستقبلية تستدعى مراعاة الواقع الديمجرافى الذى نشأ على مدى السنين، وبتعبير آخر: الاعتراف بحق إسرائيل فى الكتل الاستيطانية بقوة الفعل والحقائق على الأرض، ولكن ليس بقوة الحق والقانون.

http://kotob.has.it

الاعتراف الأمريكى بالطلب الإسرائيلى للسيطرة على الكتل الكبرى واستمرار تطويرها، ترافق بطلب من إسرائيل الامتناع عن كل نشاط استيطانى فى المناطق خارج الكتل.

من هناك، برأى الإدارة، ستخرج إسرائيل، كجزء من التسوية الدائمة مع الفلسطينيين، هناك محظور البناء، وتغيير الواقع على الأرض.

خطة «فك الارتباط»، هى التى منعت أزمة علنية وحادة فى الموضوع، الإدارة أخذت الانطباع من المبادرة الإسرائيلية، ورؤساؤها وثقوا بشارون، وصدقوا قوله بأنه فى التسوية الدائمة ستنسحب إسرائيل من مناطق احتلت، وقدروا تقديرًا عميقًا قدرته على الإيفاء بكلمته.

الملابسات المخففة التى سادت فى حينه لم تعد قائمة، من الصعب التصديق بأن الإدارة الجديدة فى واشنطن ستكون أكثر تسامحًا ومراعاة من سابقتها، وإسرائيل ستكون مطالبة بالإيفاء بتعهداتها فورًا، ومواصلة سحب الأرجل، ستؤدى إلى ورطة سياسية خطيرة.

ÆŰ Ќǽ ğÊǫ f è Ł ǴŸ

الكاتب الإسرائيلى جفرى أرونسون كتب فى صحيفة هآرتس تحت عنوان: «إنه الاحتلال يا غبى» يقول: أدى إعادة الاحتلال الإسرائيلى لكافة الضفة الغربية فى ربيع ٢٠٠٢ «عملية الدرع الدفاعية» إلى إنهاء السلطات المحدودة التى كانت تمارسها السلطة الفلسطينية (PA)، كذلك توقفت المؤسسات الفلسطينية التى أوجدتها اتفاقية «أوسلوا»، عن ممارستها الأمنية فى كافة المناطق الفلسطينية، حيث إن السيطرة المدنية والإدارية قد كانت محدودة، وعلى نطاق ضيق فى الضفة الغربية على الأقل، محدودة على مدن قليلة، وقد تخطت المساعدات الدولية للرهان على انهيار السلطة الفلسطينية، وبها تحولت المؤسسات الفلسطينية الرئيسة وذات الحكم الذاتى إلى تجمعات دولية.

كذلك البنية التحتية التى كان يقوم بها الجيش الإسرائيلى، كانت تهدف إلى فصل التجمعات الفلسطينية بعضها عن بعض، وفرض السيطرة عليها، وفصلها عن المستوطنين والاتصال بإسرائيل، هذا النوع «الدراكونى» من الأنظمة، والمعروف باسم «الإغلاق» ينسق السيطرة الدارية والتماسك الأرضى فى المناطق الفلسطينية، وفى أمسية الانتفاضة الثانية، وقد هدمت الممارسات الإسرائيلية المتلاحقة الأراضى الفلسطينية، لأن تصبح أكثر

http://kotob.has.it

تعقيدًا، وحالة من الفوضى أو التشويش ـ غير قابل للسيطرة ـ الإدارى والقانونى والأمنى، ومن ناحية الأرض التى تفتقد إلى التماسك والاتصال والشفافية الإدارية.

والنقاط التى تلتقى عليها هذه الأمكنة تكون: إما نقاط تفتيش، ونقاط عبور، والجدار الفاصل الذى يشق طريقه عبر الضفة الغربية والقدس الشرقية ـ وهذه كلها تبرز التصارع وعدم الكفاءات والمعاناة الناتجة عن السياسة الإسرائيلية.

إن هذه المعاناة لم يكن غير المنوى منها أن تكون نتائج سياسات تم التخطيط لها وتنفيذها دون عناية، بل إنها نتيجة حتمية لنظام حكم بدون قانون وعشوائى يتمثل فى الاحتلال.

حتى فى الظروف المثالية، فإن المظهر الرئيسى للحكم الإسرائيلى ـ الحفاظ على توسيع المستوطنات المدنية الإسرائيلية والبنية التحتية المصاحبة لها، لم تستطيع أن تنسق تمامًا الجهود الفلسطينية لتأسيس وإدارة أمن قومى ومؤسسات إدارية.

هدف المستوطنات أن تدعى، وتملك مكانًا فى مباراة حصيلتها صفر مع الفلسطينيين، وحول السيطرة السياسية، وفوق الأراضى فى الضفة الغربية.

منذ منتصف السبعينيات، فإن المستوطنات والأراضى التى يسطرون عليها، قد تم تأسيسها لنوايا سياسية ولأغراض توسيع أراضى دولة إسرائيل، لذا وضعت هذه الأراضى بعيدة عن المتناول العملى والإدارى للفلسطينيين، وتشكل هذه الأراضى حوالى ٦٠٪ من أراضى الضفة الغربية (منطقة C)، وتشكل عائقًا أساسيًّا للإدارة الفلسطينية الفعالة والمؤثرة فوق الأراضى، التى تدعى أنها أراضٍ واقعه تحت سيطرة الإدارة الفلسطينية.

هذه الكتلة المنعزلة والمقطعة الأوصال والتى صممت بشكل رئيسى للحفاظ على البنية التحتية للمستوطنات الإسرائيلية، مع شبكة من المواصلات تساندها، وهذا التصميم يفرض تحديات إدارية وأمنية حادة لكـــلٍّ من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، أكثر مما سببته اتفاقية أوسلوا، والداعية إلى تقسيم الأراضى إلى مناطق «أ، ب، ج»، كذلك فهى تمثل تغييرًا راديكاليًّا من كونه نظامًا مفتوحًا، والذى ساد فى الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٧.

يقصد رئيس الوزراء الإسرائيلى آرييل شارون بتقوية الانفصال المادى للفلسطينيين عن مناطق الاستيطان الإسرائيلى فى الضفة الغربية، وبين المناطق الفلسطينية أيضًا وإسرائيل، من الأبعاد الأمنية والأراضى والاقتصادية، إيجاد البنية التحتية لمساندة هذه

http://kotob.has.it

السياسة، وقد قطعت شوطًا كبيرًا، وإذا اختار خليفة شارون بالتغيير، فإنه لن يكون قادرًا بسهوله على تغييرها.

إن الفصل المادى للمستوطنين عن بيئتهم الفلسطينية، يعتمد على خلق امتداد من المستوطنات الإسرائيلية المتماسكة والمتصلة بإسرائيل، وهذا الاتصال الأرضى بإسرائيل قد تم بسببه تمزيق التماسك الأرضى للفلسطينيين، والذى تمت التضحية به، لخدمة متطلبات الاستيطان الإسرائيلية، وإذا كان هنالك تماسك أو اتصال الأراضى الفلسطينية، فإنه يكون من خلال ممرات ضيقة، تستخدم لأغراض مواصلات.

الاتصال الفلسطينى إلى إسرائيل سيكون عن قريب محصورًا جدًّا أو محدودًا بعدد من نقاط عبور، تكون مثل معبر إيريز فى غزة، والتى تكون فى الضفة الغربية نفسها، فالعبور من غزة إلى إسرائيل للبضائع والعمال سوف يتناقص باستمرار، وأيضًا الطريق السريع بين غزة والضفة الغربية، التى وعدت إسرائيل بفتحها، لن يتحقق.

إن التقسيم المادى عبر الضفة الغربية، سببه المستوطنات وبنيتها التحتية والمواصلات، حيث لم يقم الفلسطينيون ولا المجتمع الدولى بالتحدى الجاد والمؤثر للمطالب الإسرائيلية الداعية إلى أمن المستوطنات وسكانها، والذى يتم من خلال التوسعات المستمرة، حتى إن هذه المطالب قد جعلت من الممارسة الفعالة، والتوسع فى السلطة الفلسطينية أمرًا مستحيلًا، حلول «الكسب ـ كسب»، والذى يشجعه المجتمع الدولى من المستحيل تطبيقه، لا أحد يدعى الآن ـ وكما فعلت إسرائيل فى العقود الأولى من الاحتلال ـ بأن النظام الذى تفرضه إسرائيل الآن سيؤدى إلى إنعاش الاقتصاد الفلسطينى، ويرفع من مستوى معيشة الفلسطينيين أو أنه سيمكن كلًّا من الإسرائيليين والفلسطينيين بأن يعيشوا مع بعضهم للأبد، وتحت فضيلة الحكم الإسرائيلى.

هجرت إسرائيل منذ أمد بعيد ادعاءاتها بأن المستوطنين والمستوطنات لا يسببون الأذى إلى «جيرانهم» الفلسطينيين.

الجهود الدولية لتشجيع نظام القانون (الحكم بالقانون) غير ممكنة، وغير قابلة للتحقيق، بديلًا إلى المطلب الرئيسى لتفكيك المستوطنات، وإنهاء الاحتلال.

الإطار المفهومى الذى تبينه المجتمع الدولى، سواء من ناحية سياستها تجاه المستوطنات

http://kotob.has.it

ـ والأمن أو الإدارة أو الحدود، يعكس الفكرة المفقودة بأنه احتلال عدائى، مكرس للسرقة على نطاق واسع للأراضى، لأجل مستوطنات مدنية، والتى هى خارجة عن القانون من طبيعتها، والتى يمكن إدارتها بالنسبة إلى معايير منصفه قبل كل شىء.

بعكس ادعاءات المسئولين الإسرائيليين بأن إتمام «الجدار العازل» لن يؤثر ماديًّا على «الإغلاق الدراكونى»، والذى يميز حياة الفلسطينيين بالضفة الغربية، مادامت متطلبات أمن المستوطنين، والاستمرار فى حياتهم العادية، يبقى الهدف الأسمى، ومادام الفلسطينيون يرفضون ويقاومون هذه الحالة، وكما صرح به تقرير البنك الدولى المتفائل، ومفاده أنه بعد إتمام بناء الحاجز الفاصل، فإنه من المفترض بأن التهديدات ضد إسرائيل لا تشكل العقلانية الجوهرية للإغلاق الداخلى «أكثر مما تفعله فى غزة المحصورة بين جدران»، وبذا تترك أمن المستوطنين فى الضفة الغربية لتكون العامل الأساسى، ومع هذه الحالة، والتوسع المستمر لمستوطنات الضفة الغربية، فإن العودة المبكرة لـ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ ـ الحالة السائدة أو الجارية ـ لن تكون ممكنه فى الضفة الغربية.

إن سياسية الحكومة الإسرائيلية الحالية ـ كما يذكر التقرير ـ تحمى مواصلات واتصالات المستوطنين والمستوطنات، على حساب التضييق على الفلسطينيين، ومنعهم من استخدام الطرق السريعة الرئيسية، وهذه الصراعات الجارية مع الحاجة إلى إعادة الحركة بين البلدات والقرى والحدود.

يعترف تقرير البنك الدولى بأن السلطة الفلسطينية قلقة للمدى التى تهدف إليه الجهود الدولية من اللعب فى هذا النظام، محادثات من هذا القبيل بين الحكومة الإسرائيلية والمتبرعين، قد تفسر على أنها القبول بشرعية المستوطنات، وهذا بالفعل هدف إسرائيل لتدفع الفلسطينيين والمجتمع الدولى للاعتراف بشرعية المستوطنات لسنوات طويلة، فإن الدولة التى سمحت لقطاع الطرق اليهود لإساءة معامله جيرانهم الفلسطينيين دون تدخل، بينما تبذل جهودًا كبيرة لنسق ومنع الفلسطينيين من مهاجمة اليهود، ففى معظم الحالات التى يلقى القبض فيها على مستوطن يقوم بأعمال تخريبية لممتلكات فلسطينية أو فى إيذاء جسدى لشخص فلسطينى، فإنه يطلق سراحه على الفور، ويعاد إليه سلامه الشخصى، ليعود ويشكل تهديدًا لجيرانه، وأن أدلة تقارير الشرطة بحقه لا تنفع شيئًا، والمسألة لا

http://kotob.has.it

تتوقف عند قطع الأشجار، ولكن تشمل التخريب للممتلكات وإزعاج المزارعين الذين يعملون بأراضيهم أو إشعال النار فى البساتين، وأيضًا فى الهجوم الفعلى.

لقد قام المستوطنون بقطع آلاف أشجار الزيتون ـ أكثر من (٢٠٠٠) شجرة، كما ذكرت وزارة الدفاع ـ فهذه إشارة بأن هذه الأعمال ليست من قبل مجموعة من السفاكين والعصابات، ولكنها تخريب أيديولوچى مدعوم من قبل المستوطنين والسلطات.

kkǵʒâIÑǵ kkǵʒâI

وكتبت «دينا جور» المتطوعة فى منظمة «يش دين لحقوق الإنسان» تحت عنوان ـ الإرهاب هو الإرهاب حتى لو صدر من اليهود: يوجد فى الديمقراطية طرق عديدة، يمكن للمواطنين من خلالها التأثير على الحكومة، لدفعها لاتخاذ السياسة التى يريدونها، منها التصويت فى الانتخابات كل أربع سنوات، والخروج فى مظاهرات فى الشوارع، هذه من مظاهر النشاطات الشرعية لتغيير السياسة، لكن تهديدًا مثل «إذا حركوا منازلنا فى هار حيفرون، سنشعل الضفة»، وهو شعار رفعه المستوطنون هناك، يعكس «ميزان التهديد» الذين يريدون أن يخلقوه بينهم وبين السلطات المحلية، بمعنى إذا آذيتمونا فسنؤذى الفلسطينيين.

منذ أن بدأت بلورة ما يسمى «اتفاقية المستوطنات» بين مجلس المستوطنات ووزارة الدفاع، طرأت زيادة دراماتيكية فى حوادث العنف من جانب مواطنين إسرائيليين ضد الفلسطينيين فى الضفة الغربية.

الشباب، الذين لا يحظون بصمت الحاخامات والقادة السياسيين فقط، يختبرون حدود الصبر لدى السلطة، ويكتشفون أنه طالما استمروا فى نشاطاتهم، فإنهم عمليًّا يوسعون الحدود.

فى الأشهر الأخيرة، وقع العديد من الأحداث فى الضفة الغربية، كإحراق المحاصيل الزراعية للمزارعين الفلسطينيين، ورمى سيارات الفلسطينيين بالحجارة دون تمييز، وشن هجمات عشوائية ضدهم، ويبرر المستوطنون أفعالهم هذه بالقول «هذه أرضنا، ولنا الحق بفعل أى شىء».

http://kotob.has.it

وتقول دروس التاريخ، التى تُدرس فى المدارس إن البديل الأساسى للاسامية القديمة، هو رعاية الدولة للإرهاب ضد اليهود.

إن الهجمات غير القانونية وتهديد حياة الآمنين، بهدف زراعة الخوف بين المدنيين، هو إرهاب. والإرهاب يبقى إرهابًا، حتى لو صدر من اليهود.

لقد تحولت دولة إسرائيل إلى راعية للإرهاب، ويجب أن تصنف ضمن دول «محور الشر» بسبب صمتها وتجاهلها للإرهاب اليهودى الذى تجذر فى المناطق الفلسطينية.

وزير الدفاع المؤتمن على سلطة فرض القانون فى الضفة الغربية، لم يتحرك لمواجهة المستوطنين، لا الآن ولن يتحرك فى المستقبل، كما أنه ليس معنيًّا للظهور فى صورة المصادمات مع الجمهور الدينى ـ الوطنى، فى الوقت الذى تلوح الانتخابات فى الأفق، ولم تهتم، لا قيادة المنطقة الوسطى ولا الشرطة بفرض القانون على المواطنين الإسرائيليين فى الضفة الغربية.

المسئولون فى الجيش والإدارة المدنية يدركون أن هناك شبكة إرهابية تتشكل فى الشرق، وتستخدم الاتصالات لتبادل المعلومات فى أرجاء الضفة بطريقة تذكرنا بالذين كانوا يستخدمون النار قديمًا للتنبيه بقدوم جيش أجنبى.

إن الإرهاب اليهودى هذا لا يقبله أى شخص تخرج من مدرسة الديمقراطية، كما أنه يشكل خطرًا على الدولة اليهودية، ويجعلها تتردد هل تخلى البؤر الاستيطانية أم لا.

ÅÜÑăǩ ¬ƐØÄs ⅋ƐǍǩ¼

وقال الكاتب اليهودى ران هاكوهين: إسرائيل تخطط لطرد الفلسطينيين، لكنها تتبع سياسة تقوم على تحويل حياة الفلسطينيين إلى جحيم، وتعريضهم لاضطهاد مستمر، وتضييق سبل العيش أمامهم، لإجبارهم على ترك أراضيهم والهجرة منها، بشكل يبدو أمام العالم وكأنه قد تم بإرادتهم.

إن إسرائيل قد قامت على عملية تطهير عرقى للفلسطينيين، وإن معظم الأحزاب السياسية فى إسرائيل تؤيد سياسة «الترانسفير» الطوعى للفلسطينيين، وقد ناقش مجلس الوزراء فى عهد شارون هذه السياسة وأقرها.

http://kotob.has.it

وقد قامت منظمة جاملا، وهى مشكلة من ضباط الجيش السابقين والمستوطنين بتقديم خطة مفصلة لإجبار الفلسطينيين على الرحيل، سواء فى الأراضى المحتلة، أو عرب الـ٤٨، خلال فترة تتراوح من ٣-٥ سنوات، كما أن هناك خطة وافق عليها آرييل شارون عندما كان رئيسًا للوزراء، تقضى بأن يقوم الجيش الإسرائيلى بطرد مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى الأردن.

إسرائيل قامت على سياسة التطهير العرقى للفلسطينيين، ففى عام ١٩٤٨ كان هناك (٦٠٠) ألف يهودى فى فلسطين، بينما يقدر عدد الفلسطينيين الذين تم طردهم من أراضيهم بـ (٧٢٠) ألفًا خلال الفترة من ١٩٤٧-١٩٤٩، ولقد حل اليهود محل العرب، الذين أجبروا على الرحيل من قراهم، نتيجة الإرهاب والترويع والمذابح، التى ارتكبتها العصابات الصهيونية، وهكذا تم حل المشكلة اليهودية عن طريق خلق مأساة فلسطينية، ولقد كان ذلك يشكل جريمة بكل المقاييس القانونية والأخلاقية والواقعية، فما بنى على باطل فهو باطل، وفرض الأمر الواقع لا يتفق مع الحق والأعراف والتقاليد الإنسانية، وليس هناك شرعية للسلب والاغتصاب وارتكاب الجرائم، وطرد الناس من أراضيهم، مهما طال الزمن.

وأتعجب من تفكير الإسرائيليين الذى يقوم على أن تكرار جريمة التطهير العرقى، التى مارسوها عام ١٩٤٨ بطرد الفلسطينيين من بيوتهم، يعتبر وسيلة لتحقيق السلام، لأن الآلاف الذين تم طردهم عام ١٩٤٨ قد تزايد عددهم حتى وصل عدد اللاجئين إلى الملايين، وهم يعيشون على حدود إسرائيل، وتتزايد كراهيتهم لها؛ لأنها كانت السبب الرئيسى فى تعريضهم للإذلال والتمييز العنصرى، لذلك فإن على إسرائيل أن تعترف بأن أساس المشكلة هى جريمة التطهير العرقى التى مارستها عام ١٩٤٨، وإنكار إسرائيل لتلك الجريمة يهدد بتكرارها؛ ولأن النظام السياسى الإسرائيلى يديره الجنرالات، الذين ارتكبوا جريمة التطهير العرقى عام ١٩٤٨، فإن إسرائيل يمكن أن تكرر تلك الجريمة خلال المستقبل القريب، وهذه الخطة الإسرائيلية يجب التعامل معها بجدية واهتمام.

σιγ℃ź ǯ℘ łzℍǩ ǰ Ğ ǯź

وكتب الصحفى الإسرائيلى أورى أفنيرى تحت عنوان «يمكن لهذا أن يحدث»، وذلك عقب إلقاء قنبلة أمام منزل البروفيسور شترنهيل، والذى اشتهر بمواقفه الفاضحة للفاشية

http://kotob.has.it

الصهيونية فى فلسطين المحتلة: مواقف البروفيسور «شترنهيل» واضحة كالكواكب، إنه يحذر من مغبة الفاشية الإسرائيلية، لقد وضع الفاشيون الإسرائيليون، هذا الأسبوع، عبوة ناسفة على عتبة بيته، مما أدى إلى إصابته بجروح.

بدا اختيار الضحية مفاجئًا، ولكنهم كانوا يعرفون ماذا يفعلون، إنهم لم يهاجموا النشطاء الذين يتظاهرون كل أسبوع ضد الجدار العنصرى فى بلعين ونعالين، ولم يهاجموا اليساريين، الذين يتجندون كل سنة ـ كما فى هذه السنة أيضًا ـ لمساعدة الفلسطينيين فى قطاف الزيتون بجوار المستوطنات الخطرة، لم يهاجموا «النسوة بالأسود»، اللواتى يتظاهرن كل أمسية سبت، أو نساء «حاجز ووتش»، اللواتى يراقبن ما يحدث على الحواجز، لقد هاجموا شخصًا جلّ نشاطاته هى نشاطات أكاديمية، ولكن الهدف الأساسى من الكفاح الميدانى، المهم والحيوى جدًّا، هو تغيير وعى الجمهور، لأن هذا هو الميدان الذى يحسم المعركة، ويلعب المفكرون فيه دورًا مهمًّا.

فى ساحة هذه المعركة يتواجه مفهومان، بعيدان كل البعد، أحدهما عن الآخر، كبعد الشرق عن الغرب، من هنا: إسرائيل دولة نيّرة، متحضرة، علمانية، ليبرالية وديمقراطية، تعيش بسلام وبمشاركة مع فلسطين وتندمج فى إطار المنطقة، ومن هنا: إسرائيل متطرفة، متدينة، فاشية، معزولة عن المنطقة وعن العالم بأسره، شعب يعيش بمفرده، ولا يأبه لغير اليهود، ويُشهر السيف إلى الأبد.

زئيف شترنهيل، هو أحد معلمى الرؤية النيّرة البارزين، مواقفه واضحة وضوح الكوكب، شديدة العزم، ثاقبة، إنه هدف غير مفاجئ لقنبلة نازية- جديدة.

إن مجال خبرة شترنهيل يركز على منبع الفاشية، وهو موضوع كان قد أشغلنى طيلة حياتى، سبب اهتمامنا بهذا الموضوع هو سبب مشابه: ارتفاع شأن النازية، ترك بصمة لا يمكن محوها على طفولتنا وعلى مصيرنا، لقد شهدت ارتفاع شأن النازية فى ألمانيا، حين كنت ولدًا، أما شترنهيل، فقد شهدها حين كان ولدًا فى بولندا، حيث فقد فى الكارثة أمه وأخته، بعد وفاة والده.

من لسعته النار يحذر من الثلج، من هجمت الفاشية على حياته فى أيام طفولته، يكون حساسًا جدًّا لأقل المؤشرات لتفشى المرض، فى عام ١٩٦١، ألفت كتابًا باسم «الصليب

http://kotob.has.it

المعقوف»، وحاولت فيه أن أفك طلاسم مصادر النازية، فى ختام الكتاب طرحت السؤال التالى: هل يمكن أن يحدث هذا لدينا؟.. كانت إجابتى قاطعة وغير مؤولة: نعم.

من هنا تنبع حساسيتى لأى إشارة تحذيرية فى مجتمعنا، بصفتى صحافيًّا ومحرر جريدة، سلّطت الأضواء على كل هذه الظواهر، بصفتى ناشطًا سياسيًّا، قاومتها فى الكنيست وفى الشارع.

شترنهيل هو بالمقابل أكاديمى محض، إنه يستخدم الأدوات الأكاديمية: البحث، الدراسة والنشر، إنه يطمح إلى دقة التعريفات، من دون أن يبحث عن الشعبية أو أن يمتنع عن الاستفزازات، لقد جزم فى أحد تحاليله أن رد الفعل العنيف للفلسطينيين على المستوطنات هو ظاهرة طبيعية، لقد استقطب بذلك غضب اليمين المستوطن، ذلك الغضب الذى تجسد بمحاولة أكاديميين آخرين بمنعه من تلقى جائزة إسرائيل.

أما الآن، فتتحدث العبوات الناسفة.. من الذى وضع العبوّة؟ شخص وحيد؟ مجموعة؟ حركة سرية جديدة؟ إرهابيو المستوطنات؟.. هذا أمر يخص الشرطة وجهاز الأمن العام.

من الناحية الجماهيرية، الأمر أبسط بكثير: من الواضح والمعروف ما هو المشتل الذى تنمو فيه هذه الأشتال المسمّمة، وما هى الأيديولوچية التى يستخدمونها كسماد، ومن هو الذى ينادى بها.

هذه هى الفاشية الإسرائيلية الحية والنابضة، إنها تنمو فى حديقة نبتت فيها فى الماضى الحركات السرية الوطنية ـ المتدينة على أنواعها، المجموعة التى حاولت تفجير المساجد فى جبل الهيكل، الحركة السرية التى حاولت اغتيال رؤساء البلديات الفلسطينيين، زمرة «كاخ»، منفذ المجزرة باروخ جولدشطاين، قاتل إميل جرينتسفايغ، قاتل إسحاق رابين، وكل الحركات السرية، التى تم الكشف عنها، وهى ما زالت فى بدايتها، ولذلك لم يعرف بها الجمهور.

كل هذه النشاطات لم يتم تنفيذها من قبل أفراد، «أعشاب ضارة»، هناك قطاع فاشى يربض على هوامش المجتمع السياسى فى إسرائيل، أيديولوچيته متدينة ـ عنصرية وزعماؤه الروحيون، هم بالأساس «حاخامون»، يبلورون معتقداته وتعاليمه، عبدة الأصنام اليهود هؤلاء، لا يعملون فى الخفاء، بل على العكس، إنهم يكشفون عما فى جعبتهم على الملأ.

http://kotob.has.it

هذا القطاع مركّز فى المستوطنات الأيديولوچية، ليس كل المستوطنين هم من الفاشيين، ولكن معظم الفاشيين هم مستوطنون، إنهم يتمركزون فى مستوطنات محددة، معروفة جيدًا، بالصدفة أو ليس بالصدفة، فإن جميع هذه المستوطنات موجودة فى قلب الضفة الغربية خلف الجدار العنصرى، تم زرع الأوائل منهم فى منطقة الخليل من قبل الزعيم «اليسارى» يجئال ألون، وفى منطقة نابلس من قبل الزعيم «اليسارى» شيمون بيريز.

لقد زادت وتيرة الأحداث، فى الأشهر الأخيرة، التى هاجم فيها مستوطنون سكانًا فلسطينيين، **جنودا، أفراد شرطة و«يساريين»**.

تمت هذه الأعمال بشكل علنى، بهدف التخويف والردع، مستوطنون مسعورون فى القرى الفلسطينية، يستلبون أراضيها، أو بمثابة انتقام، وهذه هى «مجازر» بالمعنى الكلاسيكى للكلمة: مشاغبات لرعاع تُمَل بالكراهية ضد أشخاص لا حول لهم ولا قوة، بينما يقف الجيش والشرطة بالمقابل مكتوفى الأيدى، ومنفذو المجازر يدمّرون، يجرحون ويقتلون.

حين يكون هناك تدخل من قبل الجيش والشرطة، لا يتم توجيهه ضد المستوطنين، بل ضد المزارعين الفلسطينيين، الذين تتم مهاجمتهم وضد نشطاء معسكر السلام، الذين يهبون لمساعدتهم، يحاول الناطقون بلسان الأجهزة الأمنية والمحللون أن يساووا الأمر، ويتحدثون عن «مشاغبين من اليمين ومن اليسار»، هذه المساواة المدحوضة بحد ذاتها هى جزء من خزينة المكائد الفاشية، المجازر التى يقترفها المستوطنون، هى مجازر عنيفة من ناحية جوهرها، سواء فى معتقداتها أو فى أعمالها، مقابل نشطاء السلام غير العنيفين من ناحية معتقداتهم وأعمالهم، يتم تفعيل العنف من قبل الجيش وحرس الحدود، بذريعة أن الشباب المحليين يلقون الحجارة عليهم، وما لا يأتون على ذكره هو أن هؤلاء الجنود وأفراد حرس الحدود المحميين بشكل جيد، يطاردون المتظاهرين بسيارات جيب مصفحة، والذين يحاولون الهرب إلى داخل أزقة قريتهم.

إن «جرأة» البلطجيين اليمينيين ـ أو «نشطاء اليمين»، كما تصر وسائل الإعلام على تسميتهم بشكل دمث ـ ترتفع يومًا بعد يوم، إنهم يفعلون كل ما يحلو لهم، لأنهم يعلمون حق العلم أنه لن يلحق بهم أى مكروه، الشرطة لا تتدخل، لأنه لا توجد هناك محكمة تفرض عليهم العقوبات أصلًا.

http://kotob.has.it

كل من يعرف تاريخ النازية، يعرف أيضًا الوظيفة البائسة التى لعبتها المحاكم وسائر مؤسسات تنفيذ القانون فى الجمهورية الألمانية، حين كانت تعالج من كان هدفهم المعلن، هو القضاء على الديمقراطية، كان القضاة يحكمون بشكل منهجى بعقوبات تثير السخرية على المشاغبين النازيين، الذين كانوا ينظرون إليهم «كوطنيين وضعوا القانون بين أيديهم»، خلافًا للمشاغبين الشيوعيين، الذين كانوا يعتبرون خونة وأعداء لألمانيا.

منذ سنوات ونحن نرى هذه الظاهرة هنا، يحظى المستوطنون المشاغبون بعقوبات رمزية، بينما تُفرض على الفلسطينيين الذين يتم اتهامهم بأعمال أقل حدة بكثير، عقوبات أشد بكثير، والآن، حتى المستوطن الذى يحث كلبًا على مهاجمة قائد فرقة، يخرج من الحادث من دون أى عقوبة، هكذا الأمر أيضًا بالنسبة لمن يكسر عظام قائد كتيبة.

يمكننا أن نسمى المحاكمات الداخلية فى الجيش بأنها محاكمات وحشية: من لا يسمح لامرأة حامل تنزف دمًا، باجتياز الحاجز فى طريقها إلى المستشفى، ويتسبب بوفاة الجنين، يُفرض عليه الحكم بالاحتجاز العسكرى لمدة أسبوعين، من يأمر جنديًّا بإطلاق النار على رجل معتقل فلسطينى مقيّد «يتم نقله من منصبه»، أى أن مجرم الحرب يمكنه أن يخدم فى وحدة أخرى.

هل يشهد الارتفاع فى عدد الحوادث وحدتها على تعاظم قوة الفاشية الإسرائيلية؟.. يمكننا للوهلة الأولى أن نأخذ انطباعًا أن هذا ما يحدث بالفعل.

ولكننا إذا تعمقنا فى التفكير، يبدو لى أن العكس هو الصحيح.

لقد أيقن المستوطنون المتطرفون أنهم قد خسروا الرأى العام المركزى فى الدولة، وأن أغلبية الجمهور تعتبرهم بلطجيين خطرين، أعمالهم، التى تُعرض فى التليفزيون، تثير الرفض والاشمئزاز، ورؤية «أرض إسرائيل الكبرى» لم تفقد من قيمتها فحسب، بل انحطت، وتحطمت على أرض الواقع، يعمل المتطرفون انطلاقًا من الإحساس بالضعف والإحباط.

كما أن النازيين كانوا يكرهون الجمهورية الألمانية، فقد تطورت بين أوساط هؤلاء المتطرفين كراهية تجاه دولة إسرائيل أيضًا، لم يكن ذلك سهوًا، إنهم يرون ألا مكان لهم فى الإجماع الوطنى الآخذ بالتبلور، والذى يقول «دولتان لشعبين»، سواء أكان الحل سيقبل لأسباب سلبية، مثل الخوف الديموجرافى وأضرار الاحتلال، أو لأسباب إيجابية مثل الاستعداد للانسحاب من الأراضى المحتلة، مقابل عهد من السلام والنمو.

http://kotob.has.it

صحيح أنه ما زال هناك جدل حول الحدود، غير أن رأى الأغلبية يرى فى الجدار العنصرى الحدود المستقبلية ـ كما كنا قد وضحنا منذ البداية، لم تتم إقامة الجدار بهدف سد طريق المنتحرين الفلسطينيين، بل كحدود سياسية بين الدولتين ـ والمؤسسة الإسرائيلية تنوى ضم الأراضى الواقعة بين الجدار وبين الخط الأخضر، وهى تدعى أنها مستعدة لتقديم أراض إسرائيلية بالمقابل، ما معنى ذلك بالنسبة للمستوطنين؟

معظم المستوطنين يسكنون فى المستوطنات المجاورة للخط الأخضر، والتى من شأنها، وفق هذه الفكرة، أن يتم ضمها إلى إسرائيل، هؤلاء هم، وليس بالصدفة، المستوطنون غير الأيديولوچيين، أولئك الذين بحثوا عن مساكن رخيصة و«جودة حياة» على مسافة قصيرة من «تل أبيب» ومن القدس، «خمس دقائق عن كفار سابا»، هؤلاء المستوطنون سيوافقون، فى نهاية الأمر على السلام الذى يبقيهم فى إسرائيل.

تسكن الأغلبية العظمى من المستوطنين المتطرفين، أصحاب الأيديولوچية المتدينة ـ الفاشية، فى المستوطنات الصغيرة الواقعة شرقى الجدار العنصرى، والتى سيتم القضاء عليها فى إطار السلام، هذه هى أقلية متطرفة بين أوساط جمهور المستوطنين أيضًا، وهى مدعومة من قبل أقلية متطرفة فى اليمين الإسرائيلى، هناك تنبت معظم الفاشية الإسرائيلية العنيفة.

لقد ساد ذات مرة الرأى القائل إن هناك خطًّا أحمر يوازى الخط الأخضر: إن الإرهاب العنصرى المتدين سيمس بالفلسطينيين «فقط»، ولكن ليس بالإسرائيليين، حتى مئير كهانا، الفاشى مذ ولدته أمه، كان يدّعى ذلك.

لقد تم كسر هذا الوهم بعد اغتيال إسحاق رابين، لقد ظهرت الفاشية الإسرائيلية، كفاشية كلاسيكية، تحرّض دائمًا ضد «العدو الغريب»، ولكنها تقوم دائمًا بتفعيل الإرهاب ضد «العدو الداخلى»، إن العبوة الناسفة التى وضعت على عتبة منزل شترنهيل يجب أن تضىء كل الأضواء الحمراء، كونها تنظم إلى اغتيال إميل جرينتسفايغ ورابين وإلى التهديدات الموجهة إلى حياة نشطاء سلام بارزين آخرين.

المعركة الحاسمة، المعركة على إسرائيل، قد دخلت فى مرحلة جديدة ـ أكثر عنفًا وأكثر خطورة، ولكن الأهم من أى خطورة على الأفراد هى الخطورة المحدقة بالمجتمع الإسرائيلى، فما بالك إذا لم يقوم المجتمع بتجنيد كل وسائله ـ الحكومة، الشرطة، جهاز

http://kotob.has.it

الأمن العام، القانون، الجهاز القضائى، وسائل الإعلام والجهاز التربوى، استعدادًا لحرب ضروس ضد هذه الظاهرة.

أنا لا أؤمن بأن الفاشية ستنتصر لدينا، أنا أؤمن بصلابة الديمقراطية الإسرائيلية، ولكن إذا ضيّقوا الخناق على وسألونى: هل يمكن لهذا أن يحدث لدينا؟.. فسأضطر إلى الإجابة: «نعم».

ǹYǸĦØǩĦ ƙĸǵʒâĦ ŭǭ ǨǵĸsǪǩĦ

خلال مناقشات هذه الحادثة فى اللجنة البرلمانية فى الكنيست، بمبادرة رئيس اللجنة، «أوفير بنيس»، وجه عدد من النواب الاتهامات للمجتمع الإسرائيلى والمؤسسات الحكومية بالتساهل فى التعامل مع عصابات الإرهاب اليهودية.

وقال بنيس صراحة: إن قوات الأمن الإسرائيلية تتعامل بحزم ومهنية أكبر مع الإرهاب الفلسطينى، وتتساهل فى التعامل مع الإرهاب اليهودى، وأنه من الواضح أن ملاحقة الإرهاب الفلسطينى أسهل من ملاحقة الإرهاب اليهودى، لأسباب موضوعية، ولكن هذا لا يبرر لقوى الأمن التساهل مع الإرهابيين اليهود، وعليها أن تضربهم بيد من الحديد، تمامًا كما تفعل مع الفلسطينيين.

وتكلم البروفيسور «شترنهيل» نفسه، فقال: إن المجتمع الإسرائيلى كله يتساهل مع الإرهابيين اليهود، وتوجد حاجة ماسة لأن يعمل السياسيون ورجال الفكر والتربية على التوضيح للجمهور بكل شرائحه أن الإرهابى الذى يأخذ القانون بيديه، ويحاول إيذاء المواطنين الأبرياء فقط بسبب الخلافات السياسية، هو مجرم ويجب أن يعامل كمجرم، سواء أكان يهوديًّا أم عربيًّا، وأنا كباحث أمضى جل سنوات عمرى فى الأبحاث العلمية حول العنف السياسى، أعرف أن السكوت على مستوطن يحطم زجاج سيارات وبيوت فلسطينية، يؤدى إلى تطوير العدوان الدموى، ليصيب إسرائيليين أيضًا.

واتهمت «زهافا جلؤون»، رئيسة كتلة «ميرتس» الشرطة بالخوف من مستوطنى الضفة الغربية، وغض الطرف عن جرائمهم، بعد أن تطور خلال السنوات السابقة ثقافة إجرامية لتنظيمات يهودية إرهابية، تمارس إجرامها واعتداءاتها ضد الفلسطينيين فى الضفة الغربية،

http://kotob.has.it

وأن السبب الرئيسى الذى ساهم فى انتشار وازدياد الإرهاب الإسرائيلى ضد الفلسطينيين، هو سكوت السلطات الإسرائيلية عليه، وأن السكوت على ذلك، هو الذى يشجعهم على تعميق الاعتداءات، لتصل إلى الشارع الإسرائيلى نفسه.

وقال النائب «دوف حنين» من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: إن الاحتلال الإسرائيلى للمناطق الفلسطينية هو أساس البلاء، فكل ما يمارسه الجيش الإسرائيلى والمستوطنون ضد الفلسطينيين يمكن أن ينتقل ليمارس ضد الإسرائيليين اليهود والعرب أيضًا.

كما اعترف الجنرال «جادى شمانى» قائد المنطقة الوسطى فى الجيش الإسرائيلى والمسئول المباشر عن الضفة الغربية فى مقابلة أجرتها معه صحيفة «هآرتس» بأن تعاظم الاعتداءات التى ينفذها المستوطنون، جاء بعد حدوث تطرف واضح على مواقفهم السياسية، متهمًا قيادات محلية ومرجعيات دينية بتقديم الدعم الكامل لهم، وأن هناك تصاعدًا فى العنف اليهودى فى المستوطنات، فأعمال العنف التى كان يشارك فيها فى السابق عشرات المستوطنين، بات يشارك فيها الآن المئات، وأن الجنود تحولوا إلى أهداف للمستوطنين، وأن هذه الظاهرة خطيرة للغاية، لأن هؤلاء المستوطنين متورطون فى أعمال تآمرية ضد الفلسطينيين، وضد قوات الأمن الإسرائيلية.

❋ ❋ ❋

http://kotob.has.it

http://kotob.has.it

ÁDZKRǩł Ǫs ÆǩłĀhuKpNǩłp Ā f ÊƷǩł

http://kotob.has.it

http://kotob.has.it

«ČēČ¼ ǪāȜ ǪØȿÆǥǩŧ ȜŦƐā DŽℤ

ǰØăȿǫə ǪØȿÆǥǩ ŋ ăUƛ ŋØDžÑǥǩŧ

(أ) إن الجمعية العامة.. وقد عقدت دورة استثنائية بناء على طلب السلطة المنتدبة لتأليف لجنة خاصة، وتكليفها الإعداد للنظر فى مسألة حكومة فلسطين المستقلة فى الدورة العادية الثانية، وقد ألفت لجنة خاصة، وكلفتها التحقيق فى جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين، وإعداد اقتراحات لحل المشكلة، وقد تلقت وبحثت فى تقرير اللجنة الخاصة، بما فى ذلك عدد من التوصيات الاجتماعية، ومشروع تقسيم، مع اتحاد اقتصادى أقرته أكثرية اللجنة الخاصة.. تعتبر أن من شأن الوضع الحالى فى فلسطين، إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم.

تأخذ علمًا بتصريح سلطة الانتداب، بأنها تسعى لإتمام جلائها عن فلسطين فى ١ أغسطس ١٩٤٨. توصى المملكة المتحدة، بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين، وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقلة، بتبنى مشروع التقسيم، والاتحاد الاقتصادى المرسوم أدناه وتنفيذه وتطلب:

أ- أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية، كما هى مبينة فى الخطة، من أجل تنفيذها.

ب- أن ينظر مجلس الأمن ـ إذا كانت الظروف خلال الفترة الانتقالية، تقتضى مثل ذلك النظر ـ فيما إذا كان الوضع فى فلسطين، يشكل تهديدًا للسلم، فإذا قرر مجلس الأمن وجود مثل هذا التهديد، وجب عليه فى سبيل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، أن يضيف إلى تفويض الجمعية العامة، اتخاذ إجراءات تمنح لجنة الأمم المتحدة ـ تمشيًا مع المادتين ٣٩

http://kotob.has.it

و٤١ من الميثاق، وكما هو مبين فى هذا القرار ـ سلطة الاضطلاع فى فلسطين بالمهمات المنوطة بها فى هذا القرار.

ج- أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة لتغيير التسوية التى ينطوى عليها هذا القرار، بالقوة تهديدًا للسلام، أو خرقًا له، أو عملًا عدوانيًّا، وذلك بحسب المادة (٣٩) من الميثاق.

د- أن يبلغ مجلس الوصاية بمسئولياته، التى تنطوى عليها هذه الخطة.

تدعو سكان فلسطين إلى القيام من جانبهم بالخطوات اللازمة لتحقيق هذه الخطة.

تناشد جميع الحكومات والشعوب أن تحجم عن القيام بأى عمل يحتمل أن يعيق هذه التوصيات أو يؤخر تنفيذها.

تفويض الأمين العام بتغطية نفقات السفر والمعيشة لأعضاء اللجنة، المشار إليها فى الجزء الأول، القسم ب، الفقرة «١» أدناه، وذلك بناء على الأساس والصورة، اللذين يراهما ملائمين فى هذه الظروف، وتزويد اللجنة بالموظفين اللازمين للمساعدة على الاضطلاع بالمهمات، التى عينتها الجمعية العامة له

(ب) إن الجمعية العامة تفوض الأمين العام سحب مبلغ من صندوق رأس المال العامل، لا يتجاوز مليونى دولار للأغراض المبينة فى الفقرة الأخيرة من القرار المتعلق بحكومة فلسطين المستقلة.

● ńƳĸdžǫāèɬ ƳĸƮơèɬ ŭǭ ǪǾsÆǫǩɬ ŋ ăƱ

ŋǪÆǫsƷǩɬ ĸhɒǫǭǸ Ğ ƒƿ ǰǿăsǫə ƷǸǫsƳ :ğƿàɬ Dƶʅǩɬ

:ğÊÆǫsèɬƿ ǪǾsÆǫǩɬ :ƙɬyƲǫzèɬ Dĸhɯƒ (ǫ)

١- ينتهى الانتداب على فلسطين فى أقرب وقت ممكن، على ألا يتأخر فى أى حال عن ١ أغسطس ١٩٤٨.

٢- يجب أن تجلو القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة عن فلسطين بالتدريج، ويتم الانسحاب فى أقرب وقت ممكن، على ألا يتأخر فى أى حال عن ١ أغسطس ١٩٤٨.

http://kotob.has.it

يجب أن تعلم السلطة المنتدبة اللجنة، فى أقرب وقت ممكن، بنيتها إنهاء الانتداب، والجلاء عن كل منطقة.

تبذل السلطة المنتدبة أفضل مساعيها لضمان الجلاء عن منطقة واقعة فى أراضى الدولة اليهودية، تضم ميناء بحريًّا وأرضًا خلفية، كافيين لتوفير تسهيلات لهجرة كبيرة، وذلك فى أقرب موعد ممكن، على ألا يتأخر فى أى حال عن ١ فبراير ١٩٤٨.

٣- تنشأ فى فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولى الخاص بمدينة القدس، المبين فى الجزء الثالث من هذه الخطة، وذلك بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة، على ألا يتأخر ذلك فى أى حال عن ١ أكتوبر ١٩٤٨، أما حدود الدولة العربية والدولة اليهودية ومدينة القدس، فتكون كما وضعت فى الجزأين الثانى والثالث أدناه.

٤- تكون الفترة ما بين تبنى الجمعية العامة توصيتها، بشأن مسألة فلسطين وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية، فترة انتقالية.

ğÊÆQѕÊǩ ηǽyØĦƷơ ΘĦÑǎʊ (ƙ)

١- تؤلف لجنة مكونة من ممثل واحد لكل دولة من خمس دول أعضاء، وتنتخب الجمعية العامة الأعضاء الممثلين فى اللجنة، على أوسع أساس ممكن، جغرافيًّا وغير جغرافى، فى الوقت الذى تسحب فيه السلطة المنتدبة قواتها المسلحة، تسلم إدارة فلسطين بالتدريج إلى اللجنة، التى ستعمل وفق توصيات الجمعية العامة، بتوجيه مجلس الأمن، وعلى السلطة المنتدبة أن تنسق إلى أبعد حد ممكن خططها للانسحاب، مع خطط اللجنة، لتسلم المناطق التى يتم الجلاء عنها وإدارتها.

٢- فى سبيل تنفيذ هذه المسئولية الإدارية، تخول اللجنة سلطة إصدار الأنظمة الضرورية واتخاذ الإجراءات الأخرى، كما يقتضى الحال.

وعلى السلطة المنتدبة، ألا تقوم بأى عمل يحول دون تنفيذ اللجنة للإجراءات، التى أوصت بها الجمعية العامة، أو يعرقله، أو يؤخره.

٣- تمضى اللجنة لدى وصولها إلى فلسطين فى تنفيذ الإجراءات، لإقامة حدود الدولتين

http://kotob.has.it

العربية واليهودية ومدينة القدس، بحسب الخطوط العامة لتوصيات الجمعية العامة، بشأن تقسيم فلسطين، على أن الحدود الموصوفة فى الجزء الثانى من هذه الخطة، يجب تعديلها كقاعدة، بحيث لا تقسم حدود الدولة مناطق القرى، ما لم تقتض ذلك أسباب ملحة.

٤- تختار اللجنة وتنشئ فى كل دولة بأسرع ما يمكن، بعد التشاور مع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى، فى الدولتين العربية واليهودية، مجلس حكومة مؤقتًا، وتسير أعمال مجلسى الحكومة المؤقتين العربى واليهودى، بتوجيه اللجنة العام.

إذا لم يكن فى الإمكان اختيار مجلس حكومة مؤقت، لأىٍّ من الدولتين فى ١ أبريل ١٩٤٨، أو إذا انتخب (المجلس) ولم يستطع الاضطلاع بمهماته، فعلى اللجنة أن تبلغ مجلس الأمن بالأمر، ليتخذ إزاء هذه الدولة التدابير التى يراها ملائمة، كما تبلغ الأمين العام به، كى يحيط أعضاء الأمم المتحدة علمًا بذلك.

٥- مع مراعاة نصوص هذه التوصيات، يكون لكلٍّ من المجلسين فى أثناء فترة الانتقال ـ بإشراف اللجنة ـ كامل السلطة فى المناطق التابعة لها، وبنوع خاص السلطة فى القضايا المتعلقة بالهجرة وتنظيم الأراضى.

٦- يتسلم بالتدريج كلٌّ من المجلسين المؤقتين فى كل دولة من اللجنة، التى يعملان تحت إشرافها، كامل التبعات الإدارية لكلٍّ منهما، خلال الفترة التى تنقضى، بين إنهاء الانتداب، وتثبيت استقلال الدولة.

٧- توعز اللجنة إلى مجلسى الحكومة المؤقتين، لكلٍّ من الدولتين العربية واليهودية، بعد تكوينهما، المضى فى إنشاء أجهزة الحكومة الإدارية المركزية منها والمحلية.

٨- يجند مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة ـ فى أقصر وقت ممكن ـ مليشيا مسلحة من سكان تلك الدولة، تكون كافية فى عددها للمحافظة على النظام الداخلى، وللحيلولة دون اشتباكات على الحدود.

يجب أن تكون هذه المليشيا المسلحة فى كل دولة ـ من أجل أغراض العمليات ـ تحت إمرة ضباط يهود أو عرب، مقيمين فى تلك الدولة، بيد أن السيطرة السياسية والعسكرية العامة على المليشيا، بما فيها اختيار قيادتها العليا، يجب أن تمارسها اللجنة.

http://kotob.has.it

٩- يجرى مجلس الحكومة المؤقت، لكل دولة انتخابات «الجمعية التأسيسية» على أسس ديمقراطية، بحيث لا يتأخر ذلك عن شهرين اثنين من انسحاب القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة.

يضع مجلس الحكومة المؤقت أنظمة الانتخاب فى كل دولة، وتوافق عليها اللجنة، ويكون مؤهلًا لهذا الانتخاب فى كل دولة، من تجاوزت سنهم ثمانية عشر عامًا، على أن يكونوا (أ) مواطنين فلسطينيين مقيمين فى تلك الدولة، و(ب) عربًا ويهودًا مقيمين فى الدولة، وإن لم يكونوا مواطنين فلسطينيين، ولكنهم وقعوا قبل الاقتراع بيانًا أعربوا فيه عن نيتهم أن يصبحوا مواطنين فى تلك الدولة.

يحق للعرب واليهود المقيمين فى مدينة القدس، ممن وقعوا بيانًا أعربوا فيه عن نيتهم أن يصبحوا مواطنين، والعرب فى الدولة العربية، واليهود فى الدولة اليهودية، أن يقترعوا فى الدولتين العربية واليهودية، بالترتيب المذكور.

يمكن للنساء أن يقترعن، وأن ينتخبن للجمعية التأسيسية.

فى أثناء الفترة الانتقالية، لا يسمح ليهودى بأن يجعل إقامته فى منطقة الدولة العربية المقترحة، ولا لعربى بأن يجعل إقامته فى منطقة الدولة اليهودية المقترحة، إلا بإذن خاص من اللجنة.

١٠- تضع الجمعية التأسيسية لكل دولة مسودة دستور ديمقراطى، وتختار حكومة مؤقتة لتخلف مجلس الحكومة المؤقت، الذى عينته اللجنة، ويضم دستورى الدولتين: الفصلين الأول والثانى من التصريح المذكور فى القسم (ج) أدناه، ويحويان فى جملة ما يحويان، أحكامًا لما يلى:

(أ) تأسيس هيئة تشريعية فى كل دولة، تنتخب بالتصويت العام، وبالاقتراع السرى، على أساس التمثيل النسبى، وهيئة تنفيذية مسئولة أمام الهيئة التشريعية.

(ب) تسوية جميع الخلافات الدولية، التى قد تصبح الدولة طرفًا فيها، بالوسائل السلمية، وبطريقة لا تعرض السلام والأمن والعدل الدولى للخطر

(ج) قبول التزام الدولة بالامتناع فى علاقاتها الدولية من التهديد بالقوة أو استعمالها

http://kotob.has.it

ضد الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسى لأى دولة، أو بأية وسيلة أخرى تناقض هدف الأمم المتحدة.

(د) أن تكفل الدولة لكل شخص، وبغير تمييز، حقوقًا متساوية فى الشئون الدينية والمدنية والاقتصادية، والتمتع بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية، بما فى ذلك حرية العبادة، وحرية استعمال اللغة التى يريدها، وحرية الخطابة والنشر والتعليم وعقد الاجتماعات وإنشاء الجمعيات.

(هـ) المحافظة على حرية المرور والزيارة، لجميع سكان ومواطنى الدولة الأخرى، فى فلسطين ومدينة القدس، ويخضع ذلك لاعتبارات الأمن القومى، على أن تضبط كل دولة الإقامة ضمن حدودها.

١١- تعين اللجنة لجنة اقتصادية تحضيرية من ثلاثة أعضاء، لوضع ما يمكن من ترتيبات للتعاون الاقتصادى، بغية إنشاء الاتحاد الاقتصادى والمجلس الاقتصادى المشترك، كما هو مبين فى القسم (د) أدناه، وذلك فى أسرع وقت ممكن.

١٢- فى أثناء الفترة ما بين تبنى الجمعية العامة التوصيات المتعلقة بمسألة فلسطين، وبين إنهاء الانتداب، تحتفظ السلطة المنتدبة فى فلسطين بالمسئولية التامة عن إدارة المناطق، التى لم تسحب منها قوتها المسلحة، وتساعد اللجنة السلطة المنتدبة على تنفيذ مهماتها.

١٣- ولضمان استمرار الخدمات الإداريـة، ولضمان انتقال الإدارة برمتها ـ لدى انسحاب القوات المسلحة للسلطة المنتدبة ـ إلى المجلسين المؤقتين والمجلس الاقتصادى المشترك بالترتيب، العاملة تحت إشراف اللجنة، يجب أن تنتقل بالتدريج ـ من السلطة المنتدبة، إلى اللجنة ـ مسئولية جميع مهمات الحكومة، بما فيها المحافظة على القانون والنظام، فى المناطق التى انسحبت منها قوات الدولة المنتدبة.

١٤- تسترشد اللجنة فى أعمالها بتوصيات الجمعية العامة، وبالتعليمات التى قد يرى مجلس الأمن ضرورة إصدارها.

تصبح الإجراءات التى تتخذها اللجنة ـ ضمن توصيات الجمعية العامة ـ نافذة فورًا، ما لم تكن اللجنة قد تسلمت قبل ذلك تعليمات مضادة من مجلس الأمن، وعلى اللجنة أن

http://kotob.has.it

تقدم إلى مجلس الأمن تقريرًا كل شهر عن حالة البلاد، أو أكثر من تقرير، إذا كان ذلك مرغوبًا فيه.

١٥- ترفع اللجنة تقريرها النهائى إلى الدورة العادية المقبلة للجمعية العامة، وإلى مجلس الأمن فى الوقت نفسه.

T‡Ɛdžơ (2)

ترفع الحكومة المؤقتة فى كل دولة مقترحة، قبل الاستقلال تصريحًا إلى الأمم المتحدة، يتضمن فى جملة ما يتضمنه، النصوص التالية:

ǫ‼Ū Q Ğ f

تعتبر الشروط التى يتضمنها التصريح، قوانين أساسية للدولة، فلا يتعارض قانون أو نظام أو إجراء رسمى، مع هذه الشروط أو يتدخل فيها، ولا يقدم عليها أى قانون أو نظام أو إجراء رسمى.

ğƿàł ǨdžĀǩł

ŋØƀæyǰł ŭāłǸǯǩƿ ŋØƀƛàłƿ ŋɜyǼǯǩł ǰ g ‼ǫàł

١- لا تنكر أو تمس الحقوق القائمة المتعلقة بالأماكن المقدسة، والأبنية والمواقع الدينية.

٢- فيما يختص بالأماكن المقدسة، تضمن حرية الوصول والزيارة والمرور، بما ينسجم مع الحقوق القائمة لجميع المقيمين والمواطنين فى الدولة الأخرى، وفى مدينة القدس، وكذلك للأجانب، دون تمييز فى الجنسية، على أن يخضع ذلك لمتطلبات الأمن القومى والنظام العام واللياقة، كذلك تضمن حرية العبادة بما ينسجم مع الحقوق القائمة، على أن يخضع ذلك لصيانة النظام العام واللياقة.

٣- تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، ولا يسمح بأى عمل، يمكن أن يمس بطريقة من الطرق صفتها المقدسة، فإذا بدا للحكومة فى أى وقت، أن أى مكان مقدس أو مبنى أو موقع دينى معين بحاجة إلى ترميم عاجل، جاز للحكومة أن تدعو

http://kotob.has.it

الطائفة أو الطوائف المعنية، إلى إجراء الترميم، وإذا لم يتخذ إجراء خلال وقت معقول أمكن للحكومة أن تجريه بنفسها على نفقة الطائفة أو الطوائف المعنية.

٤- لا تفرض ضريبة على أى مكان مقدس أو مبنى أو موقع دينى، كان معفيًا منها فى تاريخ إنشاء الدولة.

يجب ألا يحدث أى تغيير فى وقع هذه الضريبة، يكون من شأنه التمييز بين مالكى أو قاطنى الأماكن المقدسة أو الأبنية أو المواقع الدينية، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو القاطنين فى موضع أقل شأنًا، بالنسبة إلى الوقع العام للضريبة، مما كان عليه حالهم وقت تبنى توصيات الجمعية.

٥- يكون لحاكم مدينة القدس الحق فى تقرير ما إذا كانت أحكام دستور الدولة، المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، ضمن حدود الدولة والحقوق الدينية المختصة بها، تطبق وتحترم بصورة صحيحة، وله أن يثبت على أساس الحقوق القائمة، الخلافات التى قد تنشب بين الطوائف الدينية المختلفة، أو من طقوس طائفة دينية واحدة بالنسبة إلى هذه الأماكن والأبنية والمواقع، ويجب أن يلقى الحاكم تعاونًا تامًا ويتمتع بالامتيازات والحصانات الضرورية، للاضطلاع بمهماته فى الدولة.

ÁDKRǩI ǨdžÄǩI

ΘKǾǪāàI āNÆ ƒƿ ηǾDæyǩI āNÆTǩI

١- تكون حرية العقيدة والممارسة الحرة لجميع طقوس العبادة، المتفقة مع النظام العام والآداب الحسنة، مضمونة للجميع.

٢- لا يجوز التمييز بين السكان، بأى شكل من الأشكال، بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.

٣- يكون لجميع الأشخاص الخاضعين لولاية الدولة، الحق فى حماية القانون.

٤- يجب احترام القانون العائلى، والأحوال الشخصية لمختلف الأقليات، وكذلك مصالحها الدينية بما فى ذلك الأوقاف.

http://kotob.has.it

٥- باستثناء ما يتطلبه حفظ النظام وحسن الإدارة، لن يتخذ أى تدبير من شأنه أن يعيق أو يتدخل فى نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرات لجميع المذاهب، أو يجحف بحقوق أى ممثل لهذه المؤسسات أو عضو فيها بسبب الدين أو القومية.

٦- تؤمن الدولة للأقلية العربية أو اليهودية، القدر الكافى من التعليم الابتدائى والثانوى بلغتها، ووفق تقاليدها الثقافية.

ولن ينكر حق كل طائفة، فى الاحتفاظ بمدارسها لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة، ما دامت تلتزم بمقتضيات التعليم العامة، التى قد تفرضها الدولة، أما مؤسسات التعليم الأجنبية، فتداوم على نشاطها، على أساس حقوقها القائمة.

٧- لن تفرض أية قيود على حرية أى مواطن، فى استعمال أية لغة فى المحادثات الخاصة أو فى التجارة أو الدين أو الصحافة أو المنشورات، على أنواعها أو فى الاجتماعات العامة.

٨- لا يجوز أن يسمح بنزع ملكية أى أرض، تخص عربيًا فى الدولة اليهودية أو يهوديًا فى الدولة العربية، إلا للمنفعة العامة، وفى جميع الحالات، يجب دفع تعويض كامل، وبالمقدار الذى تحدده المحكمة العليا، وأن يتم الدفع، قبل تجريد المالك من أرضه.

ثانيًا: الحقوق والواجبات

١- المواطنة: (Citizenship):

إن المواطنين الفلسطينيين المقيمين فى فلسطين، خارج مدينة القدس، والعرب واليهود المقيمين فى فلسطين، خارج مدينة القدس، وهم غير حائزين على الجنسية الفلسطينية، يصبحون مواطنين فى الدولة التى يقيمون فيها، ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية جميعها، بمجرد الاعتراف باستقلال الدولة، ويجوز لكل شخص تجاوز الثامنة عشرة من العمر، خلال سنة من يوم الاعتراف باستقلال الدولة التى يقيم فيها، أن يختار جنسية الدولة الأخرى، شرط ألا يكون لأى عربى يقيم فى الإقليم العربى المقترح، الحق فى اختيار جنسية الدولة اليهودية المقترحة، وألا يكون لأى يهودى يقيم فى الدولة اليهودية المقترحة،

http://kotob.has.it

الحق فى اختيار جنسية الدولة العربية المقترحة، وكل شخص يمارس حق الاختيار، هذا يعتبر أنه فى الوقت ذاته، قد أجرى الاختيار بالنسبة إلى زوجته وأولاده، الذين هم دون الثامنة عشرة من العمر.

ويجوز للعرب المقيمين فى إقليم الدولة اليهودية المقترحة، ولليهود المقيمين فى إقليم الدولة العربية المقترحة، الذين وقعوا تصريحًا برغبتهم فى اختيار جنسية الدولة الأخرى، أن يشتركوا فى انتخابات الجمعية التأسيسية لهذه الدولة، ولكن ليس فى انتخابات الجمعية التأسيسية للدولة التى يقيمون فيها.

٢- الاتفاقات الدولية

(أ) تُربط الدولة بجميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ذات الصفة العامة والخاصة، التى قد أصبحت فلسطين طرفًا فيها، وعلى الدولة أن تحترم هذه المعاهدات والاتفاقيات طوال المدة المقررة لها، لمدى عقدها، مع عدم الإخلال بأى حق فى الإنهاء، قد تنص عليه هذه الاتفاقيات.

(ب) كل نزاع بشأن إمكان تطبيق الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية، التى وقعتها أو انضمت إليها حكومة الانتداب، نيابة عن فلسطين أو بشأن استمرار صحتها، يرفع إلى محكمة العدل الدولية، وفق أحكام نظام المحكمة.

٣- الالتزامات المالية

(أ) على الدولة أن تحترم وتنفذ جميع أنواع الالتزامات المالية، التى أخذتها الدولة المنتدبة على عاتقها، نيابة عن فلسطين فى أثناء ممارستها الانتداب، والتى تعترف بها الدولة، وهذا الشرط يشمل حق الموظفين فى مرتبات التقاعد والتعويضات والمكافآت.

(ب) تفى الدولة، عن طريق اشتراكها فى المجلس الاقتصادى المختلط، بتلك الفئة من الالتزامات، التى تشمل عموم فلسطين، وتفى بصورة فردية بتلك، التى يمكن التفاهم عليها، وتوزيعها بالعدل بين الدولتين.

(ج) يجب إنشاء «محكمة ادعاءات» (Court of Claims) تابعة للمجلس الاقتصادى المشترك، ومكونة من عضو تعينه منظمة الأمم المتحدة، ومن ممثل للمملكة المتحدة، وممثل

http://kotob.has.it

للدولة ذات الشأن، ويرفع إلى هذه المحكمة كل نزاع بين المملكة المتحدة وهذه الدولة، خاص بالمطالب غير المعترف بها من قبل هذه الأخيرة.

(د) تبقى الامتيازات التجارية الممنوحة بالنسبة إلى أى جزء من فلسطين، قبل موافقة الجمعية العامة على القرار، صالحة وفق شروطها، ما لم تعدل بطريق الاتفاق، بين صاحب الامتياز والدولة.

ŭƛɬƇǩɬ ǨdžĀǩɬ

ŋŪŃƊƶǫǭ ǫƙ Ğ ƒ ǧ

١- تضمن الأمم المتحدة أحكام الفصلين: الأول والثانى من التصريح، ولا يجرى عليها أى تعديل، دون موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويحق لأى عضو فى الأمم المتحدة أن ينبه الجمعية العامة إلى أى خرق لهذه البنود أو إلى خطر خرقها، ويجوز للجمعية العامة بناء على ذلك أن توصى بما تراه ملائمًا للظروف.

٢- يحال كل خلاف متعلق بتطبيق هذا التصريح أو تفسيره على محكمة العدل الدولية ـ بناء على طلب أحد الطرفين ـ ما لم يتفق الطرفان على أسلوب تسوية آخر.

ʒŃŴūǩƥ ǹƳƘdžǫāèɬ ƳƘƮσèɬ (Y)

١- يشترك مجلس الحكومة المؤقت، لكل دولة فى وضع مشروع اتحاد اقتصادى، وعبور (ترانزيت)، وتحرر اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة «١» من القسم «ب» نص هذا المشروع، منتفعة إلى أبعد مدى ممكن، بمشورة ومعاونة المؤسسات والهيئات الممثلة لكل من الدولتين. ويجب أن يتضمن مسائل أخرى ذات نفع مشترك، وإن لم يتم اتفاق المجلسين الحكوميين المؤقتين على هذا المشروع، حتى أول أبريل ١٩٤٨، فإن اللجنة ستقوم بوضعه.

٢- الاتحاد الاقتصادى الفلسطينى:

تكون للاتحاد الاقتصادى الفلسطينى الأهداف التالية:

(أ) إيجاد وحدة جمركية.

http://kotob.has.it

(ب) إقامة نظام نقدى مشترك يتضمن سعر صرف واحدًا.

(ج) إدارة السكك الحديدية والطرق المشتركة بين الدولتين، ومرافق البريد والبرق والهاتف والموانئ والمطارات المستعملة فى التجارة الدولية، على أساس من عدم التمييز فى سبيل المصلحة العامة.

(د) الإنماء الاقتصادى المشترك، وخصوصًا فيما يتعلق بالرى واستصلاح الأراضى وصيانة التربة.

(هـ) تمكين الدولتين ومدينة القدس من الوصول إلى المياه ومصادر الطاقة، على أساس من عدم التمييز.

٣- ينشأ مجلس اقتصادى مشترك، يتكون من ثلاثة ممثلين لكل من الدولتين، ومن ثلاثة أعضاء أجانب، يعينهم المجلس الاقتصادى والاجتماعى لمنظمة الأمم المتحدة، ويعين الأعضاء الأجانب أول مرة لفترة ثلاث سنوات، ويمارسون وظائفهم بصفتهم الشخصية، وليس كممثلين لدول.

٤- تكون وظيفة المجلس الاقتصادى المشترك، تنفيذ التدابير اللازمة، لبلوغ أهداف الاتحاد الاقتصادى بطريقة مباشرة أو بالانتداب، ويفوض جميع سلطات التنظيم والإدارة اللازمة لأداء مهمته.

٥- تتعهد الدولتان بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادى المشترك، وتؤخذ قراراته بالأكثرية.

٦- يجوز للمجلس، فى حال تقصير إحدى الدولتين فى إجراء العمل اللازم، أن يقرر بأكثرية ستة من أعضائه حبس جزء ملائم من الحصة التى تعود إلى الدولة المذكورة، من عائدات الجمارك، بموجب الاتحاد الاقتصادى، فإن تمادت الدولة فى عدم التعاون، يجوز للمجلس أن يقرر بالأكثرية البسيطة، اتخاذ ما يراه ملائمًا من العقوبات، بما فى ذلك التصرف فى الأموال، التى يكون احتبسها.

٧- تكون وظيفة المجلس ـ فيما يتعلق بالإنماء الاقتصادى ـ تخطيط برامج مشتركة بين الدولتين، ودراستها وتشجيعها، ولكن لا يجوز له تنفيذ هذه المشاريع، بغير موافقة الدولتين، وموافقة مدينة القدس، فى حال تأثرها مباشرة بمشروع الإنماء.

http://kotob.has.it

٨- فيما يتعلق بالنظام النقدى المشترك، يكون إصدار العملات المتداولة فى الدولتين، وفى مدينة القدس، تحت سلطة المجلس الاقتصادى المشترك، الذى يكون سلطة الإصدار الوحيدة، والذى يحدد الاحتياطى، الذى يحتفظ به، كضمان لهذه العملات.

٩- يجوز لكل دولة ـ بما يتفق مع «البند ٢ (ب)» أعلاه ـ أن تدير مصرفها المركزى الخاص، وأن تتحكم بسياستها المالية والائتمانية وبإيراداتها ونفقاتها من القطع الأجنبى، وبمنح رخص الاستيراد، وأن تقوم بعمليات مالية دولية، اعتمادًا على ائتمانها الذاتى، ويكون للمجلس الاقتصادى المشترك خلال السنتين التاليتين مباشرة لانتهاء الانتداب، سلطة اتخاذ جميع ما قد يلزم من تدابير، كى يكون متوفرًا لكل دولة- فى فترة مدتها اثنا عشر شهرًا- مبلغ من القطع الأجنبى كاف لكى يضمن للإقليم ذاته، مقدارًا من البضائع والخدمات المستوردة، لأجل الاستهلاك المحلى، مساويًا لمقدار من البضائع والخدمات، التى استهلكها الإقليم، خلال الاثنى عشر شهرًا المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٧، وذلك بالقدر الذى يسمح به مجموع الدخل من القطع الأجنبى، الذى تحصل عليه الدولتان من تصدير البضائع والخدمات، وشرط أن تتخذ كل دولة التدابير الملائمة لصيانة مواردها الخاصة من القطع الأجنبى.

١٠- تتمتع كل دولة بجميع السلطات الاقتصادية، غير الموكولة صراحة إلى المجلس الاقتصادى المشترك.

١١- توضع تعريفة جمركية تترك حرية التجارة كاملة بين الدولتين، وكذلك بين الدولتين ومدينة القدس.

١٢- تضع جداول التعريفة لجنة خاصة للتعريفات، مكونة من ممثلين متساوى العدد عن كل دولة من الدولتين، وتعرض على المجلس الاقتصادى المشترك، للموافقة عليها، بأكثرية الأصوات، وفى حال وقوع خلاف فى لجنة التعريفة، فإن المجلس الاقتصادى المشترك، يقوم بالتوسط فى النقاط المتنازع عليها، كما يضع التعريفة بنفسه، فى حال عدم توصل لجنة التعريفة، إلى وضع جدول للتعريفة فى المهلة المحددة.

١٣- يكون لتكاليف البنود التالية، الأولوية من دخل الجمارك وغيرها، من بنود الدخل العام للمجلس الاقتصادى المشترك:

http://kotob.has.it

(أ) نفقات المصالح الجمركية ومصاريف إدارة المصالح المشتركة.

(ب) نفقات إدارة المجلس الاقتصادى المشترك.

(ج) الالتزامات المالية لإدارة فلسطين وهى:

(د) نفقات إدارة الدين العام.

(هـ) معاشات التقاعد، التى تدفع حاليًا أو التى ستدفع فى المستقبل، وفقًا للقوانين وعلى النطاق المنصوص عليه فى البند (٣) من الفصل الثالث أعلاه.

١٤- بعد تغطية هذه الالتزامات بنمائها، يوزع فائض الدخل من الجمارك والخدمات المشتركة على الصورة التالية:

تمنح مدينة القدس مبلغًا لا يقل عن ٥٪، ولا يزيد على ١٠٪، ويوزع المجلس الاقتصادى المشترك الباقى بصورة عادلة على الدولتين، هادفًا المحافظة على مستوى معقول وملائم للخدمات الحكومية والاجتماعية، فى كلتا الدولتين، غير أنه لا يجوز أن تزيد حصة أى منهما على المقدار الذى ساهمت به فى دخل الاتحاد الاقتصادى، بأكثر من أربعة ملايين جنيه فى السنة، ويجوز للمجلس الاقتصادى المشترك، بعد انقضاء خمس سنوات، أن يعيد النظر فى مبادئ توزيع الإيرادات المشتركة، مستلهمًا فى ذلك اعتبارات العدالة.

١٥- تشترك الدولتان فى عقد جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتعريفات الجمركية، وبمرافق المواصلات الموضوعة، تحت سلطة المجلس الاقتصادى المشترك، وتلزم الدولتان فى هذه الأمور، بأن تتصرفا طبقًا لقرار أكثرية المجلس الاقتصادى المشترك.

١٦- يبذل المجلس الاقتصادى المشترك جهده، ليوفر لصادرات فلسطين منفذًا عادلًا ومتساويًا إلى الأسواق العالمية.

١٧- على جميع المشاريع المدارة من المجلس الاقتصادى المشترك، أن تدفع أجورًا عادلة على أساس واحد.

حرية المرور والزيارة:

١٨- يتضمن التعهد أحكامًا تحفظ حرية المرور والزيارة، لجميع سكان أو مواطنى كلتا

http://kotob.has.it

الدولتين ومدينة القدس، ضمن اعتبارات الأمن، على أن تضبط كل دولة ومدينة القدس الإقامة داخل حدودها.

● ⁞ƵƠƠŭơƿ ǴǪǽɣŷūơƿ ɣĦŭūǪǩɪ ƉǨĦƊƑ:

١٩- يبقى التعهد وأى اتفاقية صادرة عنه نافذتين مدة عشر سنين، ويستمر كذلك، حتى يطلب أى من الطرفين إنهاءه، فينهى بعد ذلك بعامين.

٢٠- لا يجوز خلال فترة السنوات العشر الأُول تعديل هذا التعهد أو أى اتفاقية صادرة عنه، إلا بقبول كلا الطرفين وموافقة الجمعية العامة.

٢١- كل نزاع متعلق بتطبيق أو تفسير التعهد وأى اتفاقية صادرة عنه يرجع فيه ـ بناءً على طلب أى من الفريقين ـ إلى محكمة العدل الدولية، ما لم يتفق الطرفان على وسيلة أخرى للتسوية.

ΘɬƳŇΣŇƷǩɬ (ǿǵ)

١- توزع أموال إدارة فلسطين المنقولة بين الدولتين: العربية واليهودية ومدينة القدس، على أساس عادل، ويجب أن يجرى التوزيع بواسطة لجنة الأمم المتحدة المذكورة فى القسم (ب) بند (١) أعلاه، وتصبح الأموال غير المنقولة ملكًا للحكومة، التى توجد هذه الأموال فى إقليمها.

٢- يجب على الدولة المنتدبة خلال الفترة، التى تنقضى بين تاريخ تعيين لجنة الأمم المتحدة وانتهاء الانتداب، أن تتشاور مع اللجنة فى أى إجراء تفكر فى اتخاذه، متضمنًا تصفية أموال حكومة فلسطين والتصرف بها أو رهنها، مثل فائض الخزينة المتراكم، وريع السندات التى أصدرتها الحكومة، وأراضى الدولة، وأية موجودات أخرى.

ℕyƮǪƷǩɬ Ǫǫàɬ ɳǽŇŇJŨ Åə ǧŇƆyǩɬ (ƿ)

عندما يصبح استقلال الدولة العربية أو اليهودية نافذًا ـ كما هو منصوص عليه فى المشروع الحاضر ـ ويكون البيان والتعهد المنصوص عليهما فى هذا المشروع، قد وقعا من قبل الدولة، يصبح عندئذ من الملائم أن ينظر بعين العطف إلى طلب قبولها عضوًا فى الأمم المتحدة، طبقًا للمادة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة.

http://kotob.has.it

(أ) الدولة العربية

يحد منطقة الدولة العربية فى الجليل الغربى، من الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال حدود لبنان، من رأس الناقورة، إلى نقطة شمالى الصالحة، ومن هناك يسير خط الحدود فى اتجاه الجنوب، تاركًا منطقة الصالحة المبنية فى الدول العربية، فيلاقى النقطة الواقعة فى أقصى جنوبى هذه القرية، من ثم يتبع خط الحدود الغربية، لقرى علما والريحانية طبطبه، ومنها يتبع خط الحد الشمالى لقرية ميرون، فيلتقى بخط حدود قضاء عكا / صفد، ويتبع هذا الخط، إلى نقطة غربى قرية السموعى، ويلاقيه مرة أخرى فى نقطة فى أقصى شمالى قرية الفراضية، ومن هناك يتبع خط حدود القضاء إلى طريق عكا / صفد العام، ومن هنا يتبع الحدود الغربية لقرية كفر عنان، حتى يصل خط حدود قضاء طبريا / عكا، مارًا بغربى تقاطع عكا / صفد ولوبية / كفر عنان، ومن الزاوية الجنوبية الغربية لقرية كفر عنان، يتبع خطُ الحدودِ الحدودَ الغربية لقضاء طبريا، إلى نقطة قريبة من خط الحدود، بين قريتى المغار وعيلبون، ومن ثم يبرز إلى الغرب، ليضم أكبر مساحة من الجزء الشرقى من سهل البطوف، لازمة للخزان الذى اقترحته الوكالة اليهودية لرى الأراضى إلى الجنوب والشرق.

تعود الحدود، فتلتقى بحدود قضاء طبريا فى نقطة على طريق الناصرة / طبريا، إلى الجنوب الشرقى من منطقة طرعان المبنية، ومن هناك تسير فى اتجاه الجنوب، تابعة بادئ الأمر حدود القضاء، ثم مارة بين مدرسة خضورى الزراعية وجبل تابور، إلى نقطة فى الجنوب، عند قاعدة جبل تابور، ومن هنا تسير إلى الغرب، موازية لخط التقاطع العرضي(٢٣٠)، إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أراضى قرية تل عداشيم، ثم تسير إلى الزاوية الشمالية الغربية من هذه الأراضى، ومنها تنعطف إلى الجنوب والغرب، حتى تضم إلى الدولة العربية مصادر مياه الناصرة فى قرية يافا، وحين تصل جنجار، تتبع حدود أراضى هذه القرية الشرقية والشمالية والغربية، إلى زاويتها الجنوبية الغربية، ومن هناك تسير فى خط مستقيم، إلى نقطة على سكة حديد حيفا/ العفولة، على الحدود ما بين قريتى ساريد والمجيدل، وهذه هى نقطة التقاطع.

تتخذ الحدود الجنوبية الغربية، من منطقة الدولة العربية فى الجليل، خطًا من هذه النقطة،

http://kotob.has.it

مارًّا نحو الشمال، على محاذاة حدود ساريد وغفات الشرقية، إلى الزاوية الشمالية الشرقية من نهلال، ماضيًا من هناك عبر أراضى كفار هاحوريش، إلى نقطة متوسطة على الحدود الجنوبية لقرية عيلوط، ومن ثم نحو الغرب، محاذيًا حدود تلك القرية، إلى حدود بيت لحم الشرقية، ومنها نحو الشمال، فالشمال الشرقى، على حدودها الغربية، إلى الزاوية الشمالية الشرقية من ولد هايم، ومن هناك جنوب الشمال الغربى، عبر أراضى قرية شفا عمرو، إلى الزاوية الجنوبية الشرقية من رامات يوحانان، ومن هنا يسير شمالًا، فشمالًا شرقيًا، إلى نقطة على طريق شفا عمرو / حيفا، إلى الغرب من اتصالها بطريق عبلين، ومن هناك يسير شمالًا شرقيًا، إلى نقطة على الحدود الجنوبية من طريق عبلين للبروة، ومن هناك يسير على تلك الحدود، إلى أقصى نقطة غربية لها، ومنها ينعطف إلى الشمال، فيمضى عبر أراضى قرية تمرة، إلى أقصى زاوية شمالية غربية، وعلى محاذاة حدود جوليس الغربية، حتى يصل إلى طريق عكا/ صفد، بعد ذلك يسير صوب الغرب، حتى يصل إلى طريق عكا/ صفد، إلى حدود منقطة الجليل/ حيفا، ومن هذه النقطة يتبع تلك الحدود إلى البحر.

تبدأ حدود منطقة السامرة واليهودية الجبلية، على نهر الأردن فى وادى المالح، إلى الجنوب الشرقى من بيسان، وتسير نحو الغرب، فتلتقى بطريق بيسان/ أريحا، ثم تتبع الجانب الغربى من ذلك الطريق، فى اتجاه شمالى غربى، إلى ملتقى حدود أقضية بيسان ونابلس وجنين، ومن هذه النقطة تتبع حدود مقاطعة نابلس/ جنين، فى اتجاه الغرب، إلى مسافة تبلغ نحو ثلاثة كيلومترات، ثم تنعطف نحو الشمال الغربى، مارة بشرقى المنطقة المبنية من قرى جليون وفقوعة، إلى حدود مقاطعتى جنين وبيسان، فى نقطة إلى الشمال الشرقى من نورس، ومن هنا تسير بادئ الأمر نحو الشمال الغربى، إلى نقطة شمالى المنطقة المبنية من زرعين، ثم شطر الغرب إلى سكة حديد العفولة/ جنين، ومن ثم فى اتجاه شمالى غربى، على طول خط حدود المنطقة، إلى نقطة التقاطع، على الخط الحديدى الحجازى، من هنا تتجه الحدود إلى الجنوب الغربى، بحيث تكون المنطقة المبنية، وبعض أراضى خربة ليد، ضمن الدولة العربية، ثم تقطع طريف حيفا/ جنين، فى نقطة على حدود المنطقة، بين حيفا والسامرة، إلى الغرب من المنسى، وتتبع هذه الحدود، إلى أقصى نقطة جنوبى قرية البطيمات، ومن هنا تتبع الحدود الشمالية والشرقية لقرية عرعرة ملتقية مرة أخرى بخط حدود المنطقة بين حيفا والسامرة فى وادى عارة، ومن هناك تتجه نحو الجنوب فالجنوب الغربى فى خط مستقيم تقريبًا ملتقية

http://kotob.has.it

بحدود قاقون الغربية، ومتجهة معها إلى نقطة تقع إلى الشرق من سكة الحديد على حدود قرية قاقون الشرقية، ومن هنا تسير مع سكة الحديد، مسافة إلى الشرق، منها نحو نقطة تقع شرقى محطة سكة الحديد فى طولكرم، ومن هناك تتبع الحدود خطًا فى منتصف المسافة بين سكة الحديد وبين طريق طولكرم/ قلقيلية/ جلجولية/ رأس العين، حتى نقطة تقع شرقى محطة رأس العين، التى تسير منها فى اتجاه سكة الحديد مسافة إلى الشرق، حتى نقطة على سكة الحديد، جنوبى ملتقى سكك حيفا/ اللد/ بيت نبالا، ومن هنا تسير فى اتجاه حدود مطار اللد الجنوبية، إلى زاويته الجنوبية الغربية، ومن ثم فى اتجاه جنوبى غربى، إلى نقطة المنطقة المبنية من صرفند العمار، ومن هناك تنعطف شطر الجنوب، مارة غربى المنطقة المبنية من أبى الفضل إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أراضى بير يعقوب، (يجب تحديد خط الحدود، بحيث يسمح باتصال مباشر بين الدولة العربية ومطار اللد)، ومن هناك يتبع خط الحدود، حدود بلدة الرملة الغربية والجنوبية، إلى الزاوية الشمالية الشرقية من قرية النعمانى، ومن ثم يسير فى خط مستقيم، إلى نقطة فى أقصى الجنوب من البرية، على محاذاة حدود تلك القرية الشرقية، وحدود قرية عنابة الجنوبية، ومن هناك ينعطف شمالًا، فيتبع الجانب الجنوبى من طريق يافا/ القدس، حتى القباب، ومنها يتبع الطريق، إلى حدود أبى شوشة، ويسير فى محاذاة الحدود الشرقية لأبى شوشة وسيدون وحلدة، حتى نقطة فى أقصى الجنوب من حلدة، ويسير من هنا نحو الغرب، فى خط مستقيم، إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أم كلخا، ومنها يتبع الحدود الشمالية لأم كلخا والقزازة، وحدود المخيزن الشمالية والغربية، إلى حدود منطقة غزة، ومنها يسير عبر أراضى قريتى المسمية الكبيرة وياصور، إلى النقطة الجنوبية من التقاطع الواقع فى منتصف المسافة بين المناطق المبنية من ياصور وبطانى شرقى.

تتجه خطوط الحدود، من نقطة التقاطع الجنوبية نحو الشمال الغربى بين قريتى غان يفنة وبرقة إلى البحر، فى نقطة تقع فى منتصف المسافة بين النبى يونس وميناء القلاع، ونحو الجنوب الشرقى، إلى نقطة غربى قسطينة، ومنها تنعطف فى اتجاه جنوبى غربى، مارة شرقى المناطق المبنية من السوافير وعبدس، ومن الزاوية الجنوبية الشرقية من قرية عبدس، تسير إلى نقطة فى الجنوب الشرقى من المنطقة المبنية من بيت عقة، قاطعة طريق الخليل/ المجدل، إلى الغرب من المنطقة المبنية من عراق سويدان، ومن هناك تسير فى اتجاه جنوبى، على محاذاة الحدود الغربية لقرية الفالوجة، إلى حدود قضاء بئر السبع، ثم تسير عبر الأراضى

http://kotob.has.it

القبلية لعرب الجبارات، إلى نقطة على الحدود ما بين قضائى بئر السبع، إلى الشمال من خربة خويلفة، ومن هناك تسير فى اتجاه جنوبى غربى، إلى نقطة على طريق بئر السبع/ غزة العام، على بعد كيلومترين إلى الشمال الغربى من البلدة، ثم تنعطف شطر الجنوب الشرقى، فتصل وادى السبع، فى نقطة واقعة على بعد كيلومتر واحد إلى الغرب منه، ومن هنا تنعطف فى اتجاه شمالى شرقى، وتسير على محاذاة وادى السبع، وعلى محاذاة طريق بئر السبع/ الخليل، مسافة كيلومتر واحد، ومن ثم تنعطف شرقًا، وتسير فى خط مستقيم، إلى خربة كسيفة، لتلتقى بحدود المقاطعة، بين بئر السبع والخليل، ثم تتبع حدود بئر السبع/ الخليل، فى اتجاه الشرق، إلى نقطة شمالى رأس الزويرة، ثم تنفصل عنها، فتقطع قاعدة الفراغ من بين خطى الطول (١٥٠ و١٦٠).

وعلى بعد خمسة كيلومترات تقريبًا، إلى الشمال الشرقى من رأس الزويرة، تنعطف الحدود شمالًا، بحيث تستثنى من الدولة العربية قطاعًا، على محاذاة ساحل البحر الميت، لا يزيد عرضه على سبعة كيلومترات، وذلك حتى عين جدى، حيث تنعطف من هناك إلى الشرق، لتلتقى حدود شرق الأردن فى البحر الميت.

تبدأ الحدود الشمالية للجزء العربى، من السهل الساحلى، من نقطة بين ميناء القلاع والنبى يونس، مارة بين المناطق المبنية من غان يفنة وبرقة، حتى نقطة التقاطع، ومن هنا تسير فى اتجاه الجنوب الغربى، مارة عبر أراضى بطانى شرقى، على محاذاة الحد الشرقى من أراضى بيت داراس وعبر أراضى جوليس، تاركة المناطق المبنية من بطانى شرقى وجوليس فى الغرب، وماضية حتى الزاوية الشمالية الغربية من أراضى بيت طيما، ومن هناك تتجه إلى الشرق من الجية، عبر أراضى قرية البربرة، على محاذاة الحدود الشرقية من قرى بيت جرجا ودير سنيد ودمرة، ومن الزاوية الشرقية لدمرة، تعبر حدود أراضى بيت حانون، تاركة الأراضى اليهودية، من نير عام صوب الشرق، ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لبيت حانون، تتجة الحدود إلى الجنوب الغربى، نحو نقطة إلى الجنوب من خط التوازى ١٠٠، ثم تنعطف نحو الشمال الغربى، مسافة كيلومترين، وتنعطف ثانية فى اتجاه جنوبى غربى، وتمضى فى خط مستقيم تقريبًا، إلى الزاوية الشمالية الغربية من أراضى خربة أخزاعة، ومن هناك تتبع خط حدود هذه القرية، إلى أقصى نقطة جنوبية منها، بعد ذلك تسير فى اتجاه جنوبى على محاذاة خط الطول ٩٠، حتى نقطة تقاطعه مع خط العرض ٧٠، ثم تنعطف فى اتجاه جنوبى

http://kotob.has.it

شرقى إلى خربة الرحيبة، وتمضى فى اتجاه جنوبى، إلى نقطة معروفة باسم البها، حيث تعبر من خلفها طريق بئر السبع/ العوجا العام، إلى الغرب من خربة المشرف، ومن هناك تلتقى بوادى الزياتين، إلى الغرب من السبيطة، ومن هناك تنعطف إلى الشمال الشرقى، ثم إلى الجنوب الشرقى، تابعة هذا الوادى، ثم تمضى إلى الشرق من عبدة، فتلتقى بوادى النفخ، وتبرز بعد ذلك إلى الجنوب الغربى، على محاذاة وادى النفخ ووادى عجرم ووداى لسان، حتى النقطة التى تقطع فيها وادى لسان الحدود المصرية.

تتكون منطقة قطاع يافا العربى من ذلك الجزء من منطقة تخطيط مدينة يافا، التى تقع إلى الغرب من الأحياء اليهودية الواقعة جنوبى تل أبيب، وإلى الغرب من امتداد شارع هرتزل، حتى التقائه بطريق يافا/ القدس، وإلى الجنوب الغربى من ذلك الجزء من طريق يافا/ القدس، الواقع إلى الجنوب الشرقى من نقطة الالتقاء تلك، وإلى الغرب من أراضى مكفيه يسرائيل، وإلى الشمال الغربى من منطقة مجلس حولون المحلى، وإلى الشمال من الخط الذى يصل الزاوية الشمالية الغربية من حولون، بالزاوية الشمالية الشرقية من منطقة مجلس بات يام المحلى، وإلى الشمال من منطقة مجلس بات يام المحلى، أما مسألة حى الكاترون، فستبتها لجنة الحدود، بحيث تأخذ بعين الاعتبار ـ إضافة إلى الاعتبارات الأخرى ـ الرغبة فى ضم أقل عدد ممكن من سكانه العرب، وأكبر عدد ممكن من سكانه اليهود إلى الدولة اليهودية.

(ب) الدولة اليهودية

تحد القطاع الشمالى الشرقى من الدولة اليهودية (الجليل الشرقى) من الشمال والغرب والحدود اللبنانية، ومن الشرق حدود سوريا وشرق الأردن، ويضم كل حوض الحولة وبحيرة طبريا، وكل مقاطعة بيسان، حيث يمتد خط الحدود، إلى قمة جبال الجلبوع ووداى المالح، ومن هناك تمتد. الدولة اليهودية نحو الشمال الغربى، ضمن الحدود، التى وصفت فيما يتعلق بالدولة العربية.

يمتد الجزء اليهودى من السهل الساحلى، من نقطة بين ميناء القلاع والنبى يونس، فى مقاطعة غزة، ويضم مدينتى حيفا وتل أبيب، تاركًا يافا قطاعًا تابعًا للدولة العربية، وتتبع الحدود الشرقية للدولة اليهودية، الحدود التى وصفت فيما يتصل بالدولة العربية.

http://kotob.has.it

(ج) مدينة القدس

تكون حدود مدينة القدس، كما هى محددة فى التوصيات المتعلقة بمدينة القدس، (راجع أدناه الجزء الثالث، القسم ب).

2 yÆǩɨ ŋDzǽy9ǫ ɯ PǩkKRǩɨ Dʒ9ǩɨ

(أ) نظام خاص

يجعل لمدينة القدس كيان منفصل (Corpus Sepratum) خاضع لنظام دولى خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية، ليقوم بأعمال السلطة الإدارية، نيابة عن الأمم المتحدة.

(ب) حدود المدينة

تشمل مدينة القدس: بلدية القدس الحالية، مضافًا إليها القرى والبلدان المجاورة، وأبعدها شرقًا أبو ديس، وأبعدها جنوبًا بيت لحم، وغربًا عين كارم، وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا.

(ج) نظام المدينة الأساسى

على مجلس الوصاية، خلال خمسة أشهر من الموافقة على المشروع الحاضر، أن يضع ويقر دستورًا مفصلًا للمدينة، يتضمن جوهر الشروط التالية:

١ – الإدارة الحكومية، مقاصدها الخاصة:

على السلطة الإدارية أن تتبع فى أثناء قيامها بالتزاماتها الإدارية، الأهداف الخاصة التالية:

(أ) حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة، الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة فى أنحاء العالم ـ المسيحية واليهودية والإسلام ـ وصيانتها، والعمل لهذه الغاية، بحيث يسود النظام والسلام ـ السلام الدينى خاصة ـ مدينة القدس.

(ب) دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم، سواء فى سبيل مصلحتهم الخاصة، أم فى سبيل تشجيع التطور السلمى للعلاقات المشتركة بين شعبى فلسطين فى البلاد المقدسة

http://kotob.has.it

بأسرها، وتأمين الأمن والرفاهية، وتشجيع كل تدبير بناء، من شأنه أن يحسن حياة السكان، آخذاً بعين الاعتبار العادات والظروف الخاصة، لمختلف الشعوب والجاليات.

٢- الحاكم والموظفون الإداريون:

يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس، يكون مسئولًا أمامه، ويكون هذا الاختيار على أساس كفايته الخاصة، دون مراعاة لجنسيته، على ألا يكون مواطنًا لأى من الدولتين فى فلسطين.

مثل الحاكم الأمم المتحدة فى مدينة القدس، ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الإدارية، بما فى ذلك إدارة الشؤون الخارجية، وتعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين، يعتبر أفرادها موظفين دوليين، وفق منطوق المادة (١٠٠) من الميثاق، ويختارون قدر الإمكان من بين سكان المدينة، ومن سائر فلسطين، دون أى تمييز عنصرى، وعلى الحاكم أن يقدم مشروعًا مفصلًا لتنظيم إدارة المدينة إلى مجلس الوصاية، لينال موافقته عليه.

٣- الاستقلال المحلى:

(أ) يكون للوحدات القائمة حاليًا ذات الاستقلال المحلى فى منطقة المدينة (القرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وإدارية واسعة ضمن النطاق المحلى.

(ب) يدرس الحاكم مشروع إنشاء وحدات بلدية خاصة، تتألف من الأقسام اليهودية والعربية فى مدينة القدس الجديدة، ويرفعه إلى مجلس الوصاية، للنظر فيه وإصدار قرار بشأنه، وتستمر الوحدات البلدية الجديدة فى تكوين جزء من البلدية الحالية لمدينة القدس.

٤- تدابير الأمن:

(أ) تجرد مدينة القدس من السلاح، ويعلن حيادها ويحافظ عليه، ولا يسمح بقيام أية تشكيلات أو تدريب أو نشاط عسكرى ضمن حدودها.

(ب) فى حال عرقلة أعمال الإدارة فى مدينة القدس، بصورة خطيرة أو منعها، من جراء عدم تعاون أو تدخل فئة أو أكثر من السكان، يكون للحاكم السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لإعادة سير الإدارة الفعال.

(ج) للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلى، وبصورة خاصة لحماية الأماكن

http://kotob.has.it

المقدسة والمواقع والأبنية الدينية فى المدينة، يقوم الحاكم بتنظيم شرطة خاصة ذات قوة كافية، يجد أفرادها من خارج فلسطين، ويعطى الحاكم الحق فى التصرف فى بنود الميزانية، بحسب الحاجة للمحافظة على هذه القوة والاتفاق عليها.

٥- التنظيم التشريعى:

تكون السلطة التشريعية والضرائبية بيد مجلس تشريعى منتخب، بالاقتراع العام السرى، على أساس تمثيل نسبى لسكان مدينة القدس البالغين، وبغير تمييز من حيث الجنسية، ومع ذلك يجب ألا يتعارض أى إجراء تشريعى أو يتناقض مع الأحكام المنصوص عليها فى دستور المدينة، كما يجب ألا يسود هذه الأحكام أى قانون أو لائحة أو تصرف رسمى، ويعطى الدستور الحاكم الحق فى الاعتراض (VETO) على مشاريع القوانين المتنافية مع الأحكام المذكورة، ويمنحه كذلك سلطة إصدار أوامر وقتية، فى حال تخلف المجلس عن الموافقة فى الوقت الملائم على مشروع قانون، يعتبر جوهريًا بالنسبة إلى سير الإدارة الطبيعى.

٦- القضاء:

يجب أن ينص القانون على إنشاء نظام قضائى مستقل، يشتمل على محكمة استئناف، يخضع لولايتها سكان المدينة.

٧- الاتحاد الاقتصادى والنظام الاقتصادى:

تكون مدينة القدس داخلة ضمن الاتحاد الاقتصادى الفلسطينى، ومقيدة بأحكام التعهد جميعها، وبكل معاهدة تنبثق منه، وكذلك بجميع قرارات المجلس الاقتصادى المشترك، ويقام مقر المجلس الاقتصادى فى منطقة المدينة، ويجب أن يحتوى الدستور على أحكام للشئون الاقتصادية، التى لا تقع ضمن نظام الوحدة الاقتصادية، وذلك على أساس من عدم التمييز والمساواة فى المعاملة، بالنسبة إلى الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ورعاياها.

٨- حرية العبور TRANSIT والزيارة والسيطرة على المقيمين:

تكون حرية الدخول والإقامة ضمن حدود المدينة، مضمونة للمقيمين فى الدولتين العربية واليهودية ولمواطنيها، وذلك بشرط عدم الإخلال باعتبارات الأمن، مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية، كما يحددها الحاكم، وفقًا لتعليمات مجلس الوصاية، وتكون الهجرة

http://kotob.has.it

إلى داخل حدود المدينة، والإقامة فيها بالنسبة إلى رعايا الدول الأخرى، خاضعة لسلطة الحاكم، وفقًا لتعليمات مجلس الوصاية.

٩- العلاقات بالدولتين العربية واليهودية:

يعتمد الحاكم للمدينة ممثلى الدولتين العربية واليهودية، ويكونان مكلفين بحماية مصالح دولتيهما ورعاياهما لدى الإدارة الدولية للمدينة.

١٠- اللغات الرسمية:

تكون العربية والعبرية لغتى المدينة الرسميتين، ولا يحول هذا النص دون أن يعتمد فى العمل لغة أو لغات إضافية عدة بحسب الحاجة.

١١- المواطنة:

يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين فى مدينة القدس، ما لم يختاروا جنسية الدولة التى كانوا رعاياها، أو ما لم يكونوا عربًا أو يهودًا، قد أعلنوا نيتهم أن يصبحوا مواطنين فى الدولة العربية والدولة اليهودية طبقًا للفقرة (٩) من القسم (ب) من الجزء الأول من المشروع الحاضر.

ويتخذ مجلس الوصاية التدابير، لتوفير الحماية القنصلية لمواطنى المدينة خارج أرضها.

١٢- حريات المواطنين:

(أ) يضمن لسكان المدينة ـ بشرط عدم الإخلال بمقتضيات النظام العام والآداب العامة- حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مشتملة حرية العقيدة والدين والعبادة واللغة والتعليم وحرية القول وحرية الصحافة وحرية الاجتماع والانتماء إلى الجمعيات وتكوينها، وحرية التظلم.

(ب) لا يجرى أى تمييز بين السكان، بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.

(ج) يكون لجميع المقيمين داخل المدينة، حق متساو فى التمتع بحماية القانون.

(د) يجب احترام قانون الأسرة والأحوال الشخصية لمختلف الأفراد ومختلف الطوائف، كما تحترم كذلك مصالحهم الدينية.

http://kotob.has.it

(هـ) مع عدم الإخلال بضرورات النظام العام وحسن الإدارة، لا يتخذ أى إجراء يعوق أو يتدخل فى نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب، ولا يجوز عمل أى تمييز نحو ممثلى هذه المؤسسات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم.

(و) تؤمن المدينة تعليمًا ابتدائيًا وثانويًا كافيين للطائفتين العربية واليهودية، كل بلغتها، ووفق تقاليدها الثقافية، وإن حقوق كل طائفة فى الاحتفاظ بمدارسها الخاصة لتعليم أفرادها بلغتهم القومية ـ شرط أن تلتزم بمتطلبات التعليم العامة، التى قد تفرضها المدينة ـ لن تنكر أو تعطل. أما مؤسسات التعليم الأجنبية، فتتابع نشاطها على أساس الحقوق القائمة.

(ز) لا يجوز أن تحد حرية أى فرد من سكان المدينة، فى استخدام أية لغة كانت فى أحاديثه الخاصة، أو فى التجارة أو الأمور الدينية، أو الصحافة أو المنشورات بجميع أنواعها، أو الاجتماعات العامة.

١٣ - الأماكن المقدسة:

(أ) لا يجوز أن يلحق أى مساس بالحقوق القائمة الحالية المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية.

(ب) تضمن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، وحرية ممارسة العبادة، وفقًا للحقوق القائمة، شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة.

(ج) **تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، ويحرم كل فعل من شأنه أن يسئ بأية صورة كانت إلى قداستها، وإن رأى الحاكم فى أى وقت ضرورة ترميم مكان مقدس أو بناء موقع دينى ما، فيجوز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى القيام بالترميمات اللازمة، ويجوز له القيام بهذه الترميمات على حساب الطائفة أو الطوائف المعنية، إن لم يتلق جوابًا عن طلبه خلال مدة معقولة.**

(د) لا تجبى أية ضريبة على مكان مقدس أو مبنى أو موقع دينى، كان معفيًا منها وقت إقامة المدينة (بوضعها الدولي)، ولا يلحق أى تعديل فى هذه الضريبة، يكون من شأنه التمييز بين مالكى الأماكن والأبنية والمواقع الدينية أو ساكنيها، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو الساكنين من أثر الضريبة العام، فى وضع أقل ملاءمة، مما كان عليه حالهم وقت تبنى توصيات الجمعية العامة.

http://kotob.has.it

١٤ – سلطات الحاكم الخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية فى المدينة وفى أى جزء من فلسطين:

(أ) إن حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة فى مدينة القدس، يجب أن تكون موضع اهتمام الحاكم بصورة خاصة.

(ب) وفيما يتعلق بالأماكن والأبنية والمواقع المماثلة الموجودة فى فلسطين خارج المدينة، يقر الحاكم ـ بموجب السلطات التى يكون قد منحه إياها دستور الدولتين ـ ما إذا كانت أحكام دستورى الدولتين العربية واليهودية فى فلسطين، والخاصة بهذه الأماكن، وبالحقوق الدينية المتعلقة بها، مطبقة ومحترمة كما يجب.

(ج) وللحاكم كذلك الحق فى اتخاذ القرارات، على أساس الحقوق القائمة، فى حال حدوث خلاف بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن شعائر طائفة ما، بالنسبة إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية فى سائر أنحاء فلسطين.

ويجوز للحاكم أن يستعين فى أثناء قيامه بهذه المهمة بمجلس استشارى، مؤلف من ممثلين لمختلف الطوائف، يعملون بصفة استشارية.

(د) مدة نظام الحكم الخاص

يبدأ تنفيذ الدستور الذى يضعه مجلس الوصاية – فى ضوء المبادئ المذكورة أعلاه– فى ميعاد أقصاه أول أكتوبر ١٩٤٨، ويكون سريانه أول الأمر خلال عشر سنوات، ما لم ير مجلس الوصاية وجوب القيام، فى أقرب وقت، بإعادة النظر فى هذه الأحكام، ويجب عند انقضاء هذه المدة، أن يعاد النظر فى مجموع النظام من قبل مجلس الوصاية، فى ضوء التجارب المكتسبة، خلال هذه الفترة من العمل به، وعندئذ يكون للمقيمين فى المدينة الحرية فى الإعلان، بطريق الاستفتاء، عن رغباتهم فى التعديلات الممكن إجراؤها على نظام المدينة.

ΘłȻĶØ◻ǭèł ꕯ ŭƛłȻǩł Dȝʔǩł

إن الدول التى يكون رعاياها قد تمتعوا فى الماضى فى فلسطين بالمزايا والحصانات القنصلية، التى كانت ممنوحة لهم فى أثناء الحكم العثمانى، بموجب الامتيازات أو العرف، مدعوة إلى التنازل عن جميع حقوقها، فى إعادة تثبيت المزايا والحصانات المذكورة فى الدولتين العربية واليهودية المنوى إنشاؤهما، وكذلك فى مدينة القدس.

http://kotob.has.it

تبنت الجمعية العامة هذا القرار فى جلستها العامة رقم ١٢٨ بـ ٢٣ صوتًا مقابل ١٣ وامتناع ١٠ كالآتى:

مع القرار: أستراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، بيلوروسيا (روسيا البيضاء)، كندا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمارك، جمهورية الدومينيكان، إيكوادور، فرنسا، غواتيمالا، هايتى، إيسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواى، بيرو، الفلبين، بولندا، السويد، أوكرانيا، جنوب إفريقيا، الاتحاد السوفييتى، الولايات المتحدة الأميركية، أوروغواى، فنزويلا.

ضد القرار: أفغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، إيران، العراق، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تركيا، اليمن.

امتناع: الأرجنتين، الشيلى، الصين، كولومبيا، السلفادور، الحبشة، هندوراس، المكسيك، المملكة المتحدة، يوغسلافيا.

❋ ❋ ❋

Áǩƿyǩɪ ʒǸƊƘÆĒǩɪ Åə ƟƘƊzĂǸƠʇsʒǩɪ

يعتبر إقامة المستوطنات فى القانون الدولى، بفروعه ـ بالإضافة إلى نقل سكان الدول المحتلة إلى الإقليم المحتل ـ مناقضة لكل المبادئ الدولية، وميثاق الأمم المتحدة «ميثاق جنيف الرابع حول قوانين الحرب فى عام ١٩٤٩»، ويفصل الميثاق سلسلة طويلة من المحظورات المفروضة على قوة الاحتلال فى ذلك.

وجوهر الميثاق فى هذه الحالة: «يحظر على المحتل توطين سكانه فى الأراضى المحتلة»، وهو ما أعادت التأكيد عليه العديد من قرارات الشرعية الدولية، سواء فى ذلك قرارات مجلس الأمن الدولى أو الجمعية.

وقد صدرت مجموعة من القرارات الشرعية الدولية، تؤكد إنكار أى صفة قانونية للاستيطان أو الضم، وتطالب بإلغائه وتفكيك المستوطنات، بما فى ذلك الاستيطان فى القدس، حيث إن بناء المستوطنات يمس بحقوق الفلسطينيين، المنصوص عليها فى القانون الدولى، فيما يخص حقوق الإنسان، ومن بين الحقوق المنتهكة، الحق بتقرير المصير، حق

http://kotob.has.it

المساواة، حق الملكية، الحق لمستوى لائق للحياة، وحق حرية التنقل، وهذه القرارات صدرت منذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم، ومن أهم القرارات بهذا الخصوص:

ǰǭàɨ 5◊ɭǭ ΘɨʒɨɆā : ëĕ◊

● **القرار رقم ٤٤٦ بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٧٩، الذى أكد أن الاستيطان، ونقل السكان الإسرائيليين للأراضى الفلسطينية غير شرعى.**

«تم تبنّيه فى الاجتماع رقم ٢١٣٤ (١٢-٠-٣) (ثلاثة ممتنعين عن التصويت هم: النرويج، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)»

يُقرّر بأن سياسة وممارسات إسرائيل فى إقامة المستوطنات فى الأراضى الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ليست لها شرعية قانونية وتُشكّل إعاقة خطيرة أمام تحقيق سلام شامل، عادل ودائم فى الشرق الأوسط؛ ويدعو إسرائيل مرة أخرى، باعتبارها القوة المحتلة، إلى الالتزام بدقة بمعاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، إلغاء إجراءاتها السابقة، والامتناع عن القيام بأى عمل يؤدى إلى تغيير الوضع القانونى والطبيعة الجغرافية، ويؤثّر ماديًا على التكوين الديموجرافى للأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وخصوصًا عدم نقل أقسام من سكّانها المدنيين إلى الأراضى العربية المحتلة.

يُشكّل لجنة تتألف من ثلاثة أعضاء فى مجلس الأمن لفحص الوضع المتعلق بالمستوطنات، ويطلب من اللجنة تقديم تقرير إلى مجلس الأمن.

● **القرار رقم ٤٥٢ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٧٩ لسنة ١٩٧٩، ويقضى بوقف الاستيطان، حتى فى القدس، وبعدم الاعتراف بضمها.**

«تم تبنيه فى الاجتماع رقم (٢١٥٩- الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت)»

باعتبار أن سياسة إسرائيل فى إقامة المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة ليست لها شرعية قانونية، وتُشكّل انتهاكًا لمعاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين فى وقت الحرب بتاريخ ١٢ أغسطس ١٩٤٩، يقبل التوصيات الواردة فى تقرير اللجنة؛ ويدعو حكومة وشعب إسرائيل إلى الوقف العاجل لإقامة وبناء ووضع الخطط للمستوطنات فى

http://kotob.has.it

الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس؛ ويطلب من اللجنة، فى ضوء كبر حجم مشكلة المستوطنات، المراقبة الدقيقة لتطبيق الحل الحالى، وتقديم تقرير بعد ذلك إلى مجلس الأمن.

- **القرار رقم ٤٦٥ بتاريخ ١ مارس ١٩٨٠، الذى دعا إلى تفكيك المستوطنات.**

«تم تبنّيه فى الاجتماع رقم ٢٢٠٣ بالإجماع»

يقبل النتائج والتوصيات الواردة فى تقرير لجنة مجلس الأمن (حول المستوطنات)؛ يُقرّر بأن كافة الإجراءات التى اتخذتها إسرائيل لتغيير الصفة الطبيعية، التكوين، التركيبة المؤسساتية أو وضع الأراضى الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، أو أى قسم منها، ليست لها شرعية قانونية، وأن سياسة وممارسات إسرائيل فى توطين أقسام من سكّانها ومهاجريها الجدد فى هذه الأراضى، يُشكّل انتهاك صارخ لمعاهدة جنيف الرابعة، ويُشكّل أيضًا إعاقة خطيرة أمام تحقيق سلام شامل، عادل ودائم فى الشرق الأوسط.

يُدين بشدّة استمرار إسرائيل، وإصرارها على مواصلة هذه السياسات والممارسات، ويدعو حكومة وشعب إسرائيل إلى إلغاء هذه الإجراءات، تفكيك المستوطنات الموجودة، وعلى نحو خاص الوقف العاجل لإقامة، بناء ووضع الخطط للمستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس.

يدعو كافة الدول إلى عدم تقديم أى مساعدة لإسرائيل، يتم استخدامها للمستوطنات فى الأراضى المحتلة؛ ويطلب من اللجنة مواصلة فحص الوضع المتعلق بالمستوطنات، التحقيق فى التقارير حول التلويث الخطير للموارد الطبيعية، خصوصًا المياه، مع نظرة لضمان حماية هذه الموارد الطبيعية المهمّة للأراضى تحت الاحتلال.

- **القرار رقم ٤٧٨ بتاريخ ٥ يونيو ١٩٨٠**

«تم تبنيه فى الاجتماع رقم (٢٢٢٦- الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت)»

يُعبّر عن القلق البالغ من السماح للمستوطنين اليهود فى الأراضى العربية المحتلة بحمل السلاح، وبذلك تمكينهم من ارتكاب جرائم ضد السكّان المدنيين، يدعو إلى التوقيف

http://kotob.has.it

والملاحقة القانونية لمرتكبى هذه الجرائم، ويدين محاولات الاغتيال التى استهدفت حياة رؤساء بلديات نابلس، ورام الله والبيرة.

يُعبّر عن القلق البالغ، لأن إسرائيل، القوة المحتلة، فشلت فى تقديم الحماية الكافية للسكان المدنيين فى الأراضى المحتلة، وفقًا لبنود معاهدة جنيف الرابعة؛ يدعو مرة أخرى حكومة إسرائيل إلى احترام والالتزام ببنود المعاهدة، وبقرارات المجلس، يدعوا مرة أخرى كافة الدول إلى عدم تقديم أى مساعدة لإسرائيل تُستخدم بشكل محدد للمستوطنات فى الأراضى المحتلة؛ ويعيد التأكيد على الضرورة الملحّة لإنهاء الاحتلال، الذى طال أمده للأراضى المحتلة، التى احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس.

ČĚĚď 2 ʒĸǫ Čē ưǽʒĸ0ƛ Ěċď Ǫāʒ ǰǫàɨ 5 ǫ ǫ ʒɬȼā

«تم تبنيه فى الاجتماع رقم (٣٣٥١) بالإجماع (تم التصويت على المسودة فى أقسام منها، مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على فقرتين تمهيديتين، لم يتم التصويت على النص ككل)»

يُعيد التأكيد على قراراته ذات الصلة، التى أكّدت على انطباق معاهدة جنيف الرابعة بتاريخ ١٢أغسطس ١٩٤٩ على الأراضى التى احتلتها إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧، بما فيها القدس، والمسئوليات الإسرائيلية المتعلقة بذلك، يُدين بشدة المذبحة المرتكبة فى الخليل ضد المصلين الفلسطينيين فى الحرم الإبراهيمى بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٩٤ خلال شهر رمضان المبارك، وما تلا ذلك من إزهاق لأرواح أكثر من (٥٠) مدنى فلسطينى، وإصابة مئات آخرين.

يدعو إسرائيل، القوة المحتلة، إلى مواصلة اتخاذ وتطبيق الإجراءات، التى تتضمّن مصادرة السلاح، بهدف منع أعمال العنف غير القانونية، التى يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون؛ ويدعو إلى اتخاذ إجراءات لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين فى كافة أنحاء الأراضى المحتلة، وكذلك التواجد الدولى أو الأجنبى المؤقت، الذى ورد ذكره فى إعلان المبادئ فى سياق عملية السلام المتواصلة.

يطلب من راعيى عملية السلام، الولايات المتحدة والاتحاد الروسى، إلى مواصلة جهودهم لتنشيط عملية السلام، وتقديم الدعم اللازم لتطبيق الإجراءات المذكورة أعلاه؛ ويعيد التأكيد

http://kotob.has.it

على دعمه لعملية السلام الحالية، ويدعو إلى تطبيق إعلان المبادئ الذى وقعته حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ فى واشنطن من دون تأخير.

2 yÆĕkƘƛ ŋÆ◊ūū◊ǰĕkł ΘłǰłƐÆĕkł

- **قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢**

يُدين عدم التزام إسرائيل بقرارات الجمعية العامة (المتعلقة بالإجراءات والأعمال التى تقوم بها إسرائيل، وتهدف إلى التأثير على وضع مدينة القدس)، يعتبر أن كافة الإجراءات والأعمال التشريعية والإداريـة التى تقوم بها إسرائيل، بما فى ذلك مصادرة الأراضى والممتلكات، التى تعمل على تغيير الوضع القانونى للقدس، هى غير شرعية ولا يمكن أن تُغيّر ذلك الوضع؛ يدعو على نحو عاجل إسرائيل إلى إلغاء كل الإجراءات التى اتخذتها، والامتناع عن اتخاذ أى عمل إضافى يعمل على تغيير وضع القدس».

- **قرار مجلس الأمن رقم ٢٩٨**

يُدين عدم احترام إسرائيل للقرارات السابقة التى تبنتها الأمم المتحدة، حول الإجراءات والأعمال التى تقوم بها إسرائيل وتؤثّر على وضع مدينة القدس؛ يؤكّد بأوضح العبارات أن كافة الأعمال التشريعية والإدارية، التى اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس، بما فى ذلك مصادرة الأراضى والممتلكات، نقل السكان، والقوانين التى تهدف إلى دمج الأقسام المحتلة، هى كلها غير شرعية، ولا يمكن أن تُغيّر ذلك الوضع».

- **قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٦**

«أُعيد التأكيد على الضرورة الملحّة، لإنهاء الاحتلال طويل الأمد للأراضى العربية المحتلة من قبل إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس».

- **قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨**

«ساوره القلق البالغ من سن القانون الأساسى فى الكنيست الإسرائيلى، الذى يعلن عن إجراء تغيير فى صفة ووضع مدينة القدس المقدّسة، ودلالات ذلك على السلام والأمن، ويدعو تلك الدول التى أسست بعثات دبلوماسية فى القدس، إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة».

http://kotob.has.it

قد وجه المجتمع الدولى العديد من الانتقادات الحادة لإسرائيل على خلفية مخططها الاستيطانى فى جبل أبى غنيم، لما اعتبر آنذاك تهديدًا لفرص نجاح عملية السلام فى المنطقة وعائقًا أمام إحراز أى تقدم فى المفاوضات الجارية فى حينه بين الجانب الفلسطينى والجانب الإسرائيلي.

وفى أول ترجمة عملية لموقف المجتمع الدولى الرافض للاستيطان فى جبل «أبو غنيم»، أصدر مجلس الأمن بتاريخ ٦ ،٢١ مارس ١٩٩٦ قرارين يدينان الاستيطان الإسرائيلى فى جبل أبى غنيم ، إلا أن هذين القرارين لم يتم اعتمادهما، بعد أن استخدمت الولايات المتحدة حق النقض «الفيتو» ضدهما.

وبتاريخ ١٣ مارس من نفس العام، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا أدانت فيه الاستيطان الإسرائيلى فى القدس الشرقية، وقد حظى قرار الإدانة على إجماع الأعضاء (١٣٠صوتًا) ومعارضة عضوين، هما إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وغياب عضوين.

وبتاريخ ٢٥ أبريل من نفس العام، وبعد أول جلسة طارئة عقدت فى العام ١٩٩٦، أدانت الجمعية العامة للمرة الثانية إسرائيل على خلفية مخططها الاستيطانى فى جبل «أبو غنيم»، كما طالبت بالوقف الفورى للبناء هناك، وقد صوت ١٣٤ عضوًا مع القرار، وعارضه إسرائيل، أمريكا، وغاب عن الجلسة عضوًا واحدًا.

أما تقرير «لجنة ميتشل»، فقد أكد على أن الاستيطان فى الأراضى الفلسطينية، هو السبب الرئيسيى وراء المصادمات وأعمال العنف، التى وقعت بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ℕyℭℚℨǩł ǪǭÂǩ ŋǭǩūǩł ŋǿūℨℓǩł Θłℨℍℰā

١ – القرار رقم ٢٨٥١ لسنة ١٩٧٧

٢ – القرار رقم ٤٢/ ١٦٠ لسنة ١٩٨٧

٣ – القرار رقم ٤٤/ ٤٨ لسنة ١٩٨٩

٤ – القرار رقم ٤٥/ ٧٤ لسنة ١٩٩٠

http://kotob.has.it

٥ – القرار رقم ٤٦/ ٤٧ لسنة ١٩٩١

٦ – القرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٩١

kƐ f Q℔ƐΣ

- قانون روما لمحكمة الجنايات الدولية لعام ١٩٩٨ (المادة ٨– ب) يُعرّف «النقل المباشر وغير المباشر من جانب السلطة المحتلة لمجموعات من سكّانها المدنيين إلى الأراضى التى تحتلها «بأنه جريمة حرب، ومحل اتهام جنائى لدى محكمة الجنايات الدولية».
- قال رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى إسرائيل فى ١٧ مايو ٢٠٠١: إن سياسة المستوطنات الحالية فى القانون الإنسانى، هى جريمة حرب.

إن نقل سكّان الأراضى المحتلة يُعتبر عملًا غير قانونى، ويرقى لمستوى الانتهاك الصارخ لمعاهدة جنيف الرابعة، ومن ناحية رسمية هو انتهاك صارخ، إلاّ أن الانتهاكات الصارخة تساوى من حيث المبدأ جرائم الحرب.

ŋüâ̂ÑƷǩɬ ΘĸāĸÅơèɬƿ ΘĸDzĂÑǪsƷǩɬ

تحظر الاتفاقات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، الأعمال التى تقضى على سلامة أراضى ووضع الضفة الغربية وقطاع غزة أو تعمل على تغيير وضعها.

- ČĔĔĐ ƐɯƷǪɯs Ē yDžĂ -ĎČ ƝYĸƷǩɬ ÛŋØǪ fƐƷǩɬ ŋØāĸÅơèɬ

سوف لن يشرع أى جانب أو يقوم باتخاذ أى خطوة، ستعمل على تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة، بانتظار نتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

- ČĔĔē ƐĂÑǪ g ǫ Đ ƝYĸƷǩɬ Ûnɬƿ ƝƐ g ƶǭ

اعترافًا بضرورة خلق بيئة ايجابية للمفاوضات، سوف لن يشرع أى جانب أو يقوم باتخاذ أى خطوة ستعمل على تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقًا للاتفاقية المرحلية.

http://kotob.has.it

● ČĚĚĚ ƐɯƷɋɯs Čċ ɲʏʞƷƙɬ ÛɯØɬƙɬ ɋƐǁ ɲƐ g ƶɋ

اعترافًا بضرورة خلق بيئة ايجابية للمفاوضات، سوف لن يشرع أى جانب أو يقوم باتخاذ أى خطوة ستعمل على تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقًا للاتفاقية المرحلية.

● ČĚĚĚ ƐɯƷɋɯs ɳØ Ğ ǽƐɋà ɬ ΘʞƊØƷăɋƙɬ ɳƙʞsʒ ÛɯØɬƙɬ ɋƐǁ ɲƐ g ƶɋ

نُلاحظ بأن الإسرائيليين والفلسطينيين قد التزموا بإتباع نهج المفاوضات لحل كافة القضايا العالقة، وللتوصّل إلى اتفاق وضع دائم شامل خلال سنة واحدة، ومن أجل أن تنجح هذه المفاوضات على هذا النحو السريع، من الضرورى خلق البيئة الصحيحة لذلك، فى هذا السياق، ومع تواصل المفاوضات بحسن نية، يجب ألا يتّخذ أى جانب أعمال أحادية تُقوّض هذه البيئة.

نحن مُطّلعون على المخاوف التى لديكم بشأن النشاط الاستيطانى، وكما كتب لكم الرئيس كلينتون فى الماضى، تعرف الولايات المتحدة حجم الضّرر الذى سبّبه النشاط الاستيطانى لمسيرة السلام الفلسطينى ـ الإسرائيلى.

● ČĚĚĚ ƐɯƷɋɯs ɳØřƤʒƤà ɬ ΘʞƊØƷăɋƙɬ ɳƙʞsʒ ∞ ɯØɬƙɬ ɋƐǁ ɲƐ g ƶɋ

يُكرّر الاتحاد الأوروبى دعوته لكلا الطرفين للامتناع عن القيام بالنشاطات، التى تُؤثر على نتيجة مفاوضات الوضع النهائى وأى نشاط يتناقض مع القانون الدولى، بما فى ذلك كافة النشاطات الاستيطانية.

ɲʏfɬƤ ɳØƷØɋāƑ ɲʏfÑg ɲƷŮ ŮʞăāƤ ɳØλƐŭƙɬ ɳĀNJƙɬ

● ČĚĚĎ ƐɯƷɋɯs ɳØfÊdžƙɬ Ûɳūλ ɬƐƙɬ ɲʏʞƷƙɬ ÛGʏʞɯƷƙɬ ʒÊŪƑ

ينظر الجانبان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، كوحدة إقليمية واحدة، سيتم الحفاظ على سلامتها خلال المرحلة الانتقالية.

● ČĚĚď ÑǽʞɋĒ yƊλƤ đ yƊλ ÛčĎ ɲʏʞƷƙɬ ÛʞTźʒ∞ ɲƷŮ āʞĀơɬ

ينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، كوحدة إقليمية واحدة، سيتم الحفاظ على سلامتها خلال المرحلة الانتقالية.

http://kotob.has.it

سيستمر قطاع غزة ومنطقة أريحا فى كونهما جزءًا لا يتجزّأ من الضفة الغربية وقطاع غزة، وسوف لن يتغيّر وضعهما خلال فترة هذا الاتفاق، لا شىء فى هذا الاتفاق سيعتبر مغيّرًا لهذا الوضع.

● ČĚĚĐ ƐɯƷɋɯƽ Č yᴅƶ ÛČČ ɲYKƷǩł ÛɳǾɋ f ƐƷǩł ɳǾāĸÅơèł

ينظر الجانبان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، كوحدة إقليمية واحدة، سيتم الحفاظ على سلامتها ووضعها خلال المرحلة الانتقالية.

● ČĚĚĐ ƐɯƷɋɯƽ ē yᴅƶ ÛĎČ ɲYKƷǩł ÛɳǾɋ f ƐƷǩł ɳǾāĸÅơèł

ينظر الجانبان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، كوحدة إقليمية واحدة، سيتم الحفاظ على سلامتها ووضعها خلال المرحلة الانتقالية.

● ČĚĚĐ ƐɯƷɋɯƽ ď-č YNᴅɯǩł ÛČ ɲYKƷǩł ÛČ ĀƮɋō ÛɳǾɋ f ƐƷǩł ɳǾāĸÅơèł

من أجل الحفاظ على الوحدة الإقليمية للضفة الغربية وقطاع غزة، كوحدة إقليمية واحدة، وتعزيز نموهما الاقتصادى والروابط الديموجرافية والجغرافية فيما بينهما، فإن كلا الطرفين سوف ينفّذ أحكام هذا الملحق، بينما يحترم ويراعى بدون عوائق حركة الناس والمركبات والبضائع، بشكل طبيعى وسهل داخل الضفة الغربية وبين الضفة الغربية وقطاع غزة.

أى ترتيبات وإجـراءات أمنية تسرى فى أعقاب إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية، لن تضعف أو تقوّض أهمية برامج التنمية الفلسطينية، ومشروعات إعادة الاعتمار والتنمية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، ولن تحول دون إظهار الكرامة المعنوية والمادية للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

ưǽʒĸɋƛ kƐƮǩł Oāƿ Áə ǰÓÓɯyƷǩł ! ĸU ‖ àł ɳǽĸƷƮƛ ɳɋdžǩł ΘłƵ ù ÓᴅΣ ɲy⁄gĸūɋ ČĚďĚ 5 ă ѕŮɋ Čč

● ď̄E ɲYKƷǩł

لا يُحرم الأشخاص المحميون، الذين يوجدون فى أى إقليم محتل، بأى حال، ولا بأى كيفية من الانتفاع بهذه الاتفاقية، سواء بسبب أى تغيير يطرأ نتيجة لاحتلال الأراضى، على

http://kotob.has.it

مؤسسات الإقليم المذكور أو حكومته، أو بسبب أى اتفاق يُعقد بين سلطات الإقليم المحتل ودولة الاحتلال، أو كذلك بسبب قيام هذه الدولة بضم كل أو جزء من الأراضى المحتلة.

● d'Ě ŊYKƷǩł

يُحظر النقل الجبرى الجماعى أو الفردى للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضى المحتلة، إلى أراضى دولة الاحتلال، أو إلى أراضى أى دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أيًا كانت دواعيه.

ومع ذلك يجوز لدولة الاحتلال أن تقوم بإخلاء كلّى أو جزئى لمنطقة محتلة معيّنة، إذا اقتضى ذلك أمن السكان أو لأسباب عسكرية قهرية، ولا يجوز أن يترتب على عمليات الإخلاء، نزوح الأشخاص المحميين، إلاّ فى إطار حدود الأراضى المحتلة، ما لم يتعذّر ذلك من الناحية المادية، ويجب إعادة السكان المنقولين على هذا النحو إلى مواطنهم، بمجرد توقف الأعمال العدائية فى هذا القطاع.

وعلى دولة الاحتلال، التى تقوم بعمليات النقل أو الإخلاء هذه، أن تتحقّق إلى أقصى حد ممكن من توفير أماكن الإقامة المناسبة لاستقبال الأشخاص المحميين، ومن أن الانتقالات تجرى فى ظروف مُرضية، من وجهة السلامة والشروط الصحية والأمن والتغذية، ومن عدم تفريق أفراد العائلة الواحدة.

ويجب إخطار الدولة الحامية بعمليات النقل والإخلاء بمجرّد حدوثها.

لا يجوز لدولة الاحتلال أن تحجز الأشخاص المحميين فى منطقة مُعرّضة بشكل خاص لأخطار الحرب، إلاّ إذا اقتضى ذلك أمن السكّان أو لأسباب عسكرية قهرية.

لا يجوز لدولة الاحتلال أن تُرحّل أو تنقل جزءًا من سكانها المدنيين، إلى الأراضى التى تحتلها.

● ĐĎ ŊYKƷǩł

يُحظر على دولة الاحتلال أن تُدمّر أى ممتلكات خاصّة ثابتة أو منقولة تتعلّق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضى حتمًا هذا التدمير.

http://kotob.has.it

● ČĐď ƝYĸƷǩł

بالنسبة للعلاقات القائمة بين الدول المرتبطة بـ«اتفاقية لاهاى» المتعلقة بقوانين وعادات الحرب البرية، سواء المعقودة فى ٢٩ تموز/ يوليو ١٨٩٩ أو المعقودة فى ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٠٧، والتى تشترك فى هذه الاتفاقية، تكمّل هذه الاتفاقية القسمين الثانى والثالث من اللائحة الملحقة باتفاقيتى لاهاى المذكورتين.

ƷǱǂƛ ƙƐƬǩł ΘHYĸŨƿ ǰØƲǂÑà ǫłƐǫ ƒł ğÑƒ ǹĸģè ηØāĸÅơĸƛ ηÆƬǫƷǩł ηƷŏƲàł ČĚċĒ ƐƛÑǫ g ǫ Čē ưǽƷĸǫƛ Ålj łƷàł

● đđ ƝYĸƷǩł

يجب احترام شرف وحقوق العائلة، بما فى ذلك حياة الفرد، والممتلكات الخاصة، والمعتقدات الدينية والعبادة.

يجب ألا تتم مصادرة الممتلكات الخاصّة.

● ĐĐ ƝYĸƷǩł

ستعتبر الدولة المحتلة فقط، كطرف يُدير وينتفع بالأبنية العامة، الممتلكات العقارية، الغابات والمشاريع الزراعية، التى تعود للدولة المعادية، وتقع فى الدولة المحتلة، حيث يجب أن تحمى رأسمال هذه الممتلكات، وأن تُديرها وفقًا لقواعد الانتفاع.

..ƷĸƨƲâł āÑÆƒ 5ǫǐǭ

ηǫǫƬƷǩł LJƷàł Áə ηØǫØhłƐƨ âł ΘĸDzĂÑǫƨƷǩłƿ

إن مجلس حقوق الإنسان، إذ يسترشد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالقوة، وإذ يؤكد من جديد أن على جميع الدول التزامًا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما وردت فى ميثاق الأمم المتحدة، وكما وردت بالتفصيل فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وغير ذلك من «الصكوك» المنطبقة، وإذ يشير إلى القرارات ذات الصلة

http://kotob.has.it

الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، ومجلس الأمن والجمعية العامة، وأخرها قرار الجمعية العامة ٦٢/ ١٠٨ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، الذى أكدت فيه الجمعية العامة من جديد، فى جملة أمور، عدم قانونية المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة، وإذ يضع فى اعتباره أن إسرائيل طرف فى اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، والتى تنطبق قانونًا على الأراضى الفلسطينية، وعلى جميع الأراضى العربية التى تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية والجولان السورى، وإذ يذكِّر بالإعلان الذى اعتمده مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة فى اتفاقية جنيف الرابعة، المعقود فى جنيف فى ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، وإذ يرى أن نقل السلطة القائمة بالاحتلال لأجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التى تحتلها، هو خرق لاتفاقية جنيف الرابعة، وللأحكام ذات الصلة من القانون العرفى، بما فى ذلك الأحكام المدونة فى «البروتوكول» الإضافى الأول لاتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، وتلك المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)، وإذ يشير إلى الفتوى التى أصدرتها محكمة العدل الدولية فى ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار فى الأرض الفلسطينية المحتلة، وإلى ما خلصت إليه من أن «إقامة المستوطنات الإسرائيلية فى الأرض الفلسطينية المحتلة (بما فيها القدس الشرقية)، تمثل خرقًا للقانون الدولى»، وإذ يشير أيضًا إلى قرار الجمعية العامة «د- أ-١٠/ ١٥» المؤرخ ٢٠ تموز/ يولية ٢٠٠٤، وإذ يؤكد أن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية فى الأرض الفلسطينية المحتلة تشكل انتهاكات خطيرة جدًا للقانون الإنسانى الدولى، وللحقوق الإنسانية للشعب الفلسطينى فى هذه الأرض، وتقوّض الجهود الدولية المبذولة، بما فى ذلك مؤتمر «أنابوليس» للسلام، ومؤتمر باريس الدولى للمانحين، من أجل الدولة الفلسطينية، الهادفة إلى إنعاش عملية السلام، وإقامة دولة فلسطينية مجاورة، وذات سيادة ومستقلة تملك مقومات البقاء، وذلك بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وإذ يشير إلى تمسّكه بتنفيذ كلا الطرفين لالتزاماتهما، بموجب خارطة الطريق، التى وضعتها اللجنة الرباعية، بغية إيجاد حل دائم للنزاع الإسرائيلى ـ الفلسطينى، على أساس وجود دولتين (S/2003/529، المرفق)، وإذ يلاحظ على وجه التحديد دعوتها إلى تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، وإذ يعرب عن قلقه الشديد إزاء استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال،

http://kotob.has.it

فى إقامة المستوطنات، وتوسيعها فى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فى ذلك خطط توسيع المستوطنات الإسرائيلية حول القدس الشرقية المحتلة، والربط بينها، بما يهدد إقامة دولة فلسطينية مجاورة، منتهكةً بذلك القانون الإنسانى الدولى، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإذ يعرب عن قلقه من أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية المستمرة تقوّض تحقيق حل النـزاع، على أساس وجود دولتين، وإذ يُعرب عن قلقه الشديد إزاء استمرار إسرائيل، بما يتنافى مع القانون الدولى، فى تشييد الجدار داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فى ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، وإذ يعرب عن قلقه بوجه خاص إزاء مسار الجدار المنحرف عن خط الهدنة لعام ١٩٤٩، مما قد يحكم مسبقًا على المفاوضات المستقبلية، ويجعل الحل القائم على وجود دولتين مستحيل التنفيذ ماديًا، ومما يتسبب فى زيادة المحنة الإنسانية التى يواجهها الشعب الفلسطينى، وإذ يساوره بالغ القلق، لكون مسار الجدار قد رُسم بطريقة تضم الغالبية العظمى من المستوطنات الإسرائيلية فى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإذ يعرب عن قلقه إزاء عدم تعاون حكومة إسرائيل تعاونًا تامًا مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة المقرر الخاص المعنى بحالة حقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧:

١- يرحب بتقرير المقرر الخاص المعنى بحالة حقوق الإنسان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (A/HRC/7/17)، ويدعو حكومة إسرائيل إلى أن تتعاون مع المقرر الخاص لتمكينه من الاضطلاع بولايته بالكامل.

٢- يأسف للإعلانات الصادرة مؤخرًا عن إسرائيل، المتعلقة ببناء وحدات سكنية جديدة للمستوطنين الإسرائيليين فى القدس الشرقية المحتلة وحولها، لأنها تقوض عملية السلام، وإنشاء دولة فلسطينية مجاورة وذات سيادة ومستقلة، ولأنها تنتهك القانون الدولى، وتخل بتعهدات إسرائيل فى مؤتمر «أنابوليس» للسلام المعقود فى ٢٧ تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٧.

٣- يعرب عن بالغ قلقه إزاء ما يلى:

(أ) استمرار الاستيطان الإسرائيلى، وما يتصل به من أنشطة، انتهاكًا للقانون الدولى، بما فى ذلك توسيع المستوطنات، ونزع ملكية الأراضى، وهدم المنازل، ومصادرة الممتلكات

http://kotob.has.it

وتدميرها، وطرد الفلسطينيين، وشق الطرق الالتفافية، مما يؤدى إلى تغيير الطابع العمرانى والتكوين الديمجرافى للأراضى المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السورى، ويشكل انتهاكًا لاتفاقية جنيف الرابعة، المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المبرمة فى ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، ولاسيما «المادة ٤٩» من تلك الاتفاقية؛ فالمستوطنات عقبة رئيسية أمام تحقيق سلام عادل وشامل، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وتملك مقومات البقاء، وذات سيادة وديمقراطية.

(ب) الخطة الإسرائيلية المعروفة بالخطة «هـاء-١»، الرامية إلى توسيع مستوطنة «معالية أدوميم» الإسرائيلية، وتشييد الجدار حولها، الأمر الذى يزيد من فصل القدس الشرقية المحتلة عن الجزأين الشمالى والجنوبى من الضفة الغربية، ويؤدى إلى عزل سكانها الفلسطينيين.

(ج) آثار إعلان إسرائيل عن أنها ستحتفظ بالكتل الاستيطانية الرئيسية فى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فى ذلك المستوطنات الواقعة فى غور الأردن، على مفاوضات الوضع النهائى.

(د) توسيع المستوطنات الإسرائيلية، وبناء مستوطنات جديدة على الأرض الفلسطينية المحتلة، التى بات يتعذر الوصول إليها خلف الجدار، مما ينشئ «أمرًا واقعًا» على الأرض، قد يصبح وضعًا دائمًا، وهو ما قد يكون بمثابة ضم فعلى.

(هـ) قرار إسرائيل إقامة وتشغيل خطّ تْرَام بين القدس الغربية، ومستوطنة «بسغات زئيف» الإسرائيلية، وهو ما يتعارض مع القانون الدولى، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

(و) استمرار عمليات إغلاق الأرض الفلسطينية المحتلة، وعمليات الإغلاق داخل هذه الأرض، وتقييد حرية تنقل الأشخاص والبضائع، بما فى ذلك الإقفال المتكرر لنقاط العبور فى قطاع غزة، الأمر الذى يتسبب فى وضع إنسانى حرج للغاية بالنسبة إلى السكان المدنيين، ويؤثّر سلبًا على تمتع الشعب الفلسطينى بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية.

(ز) الاستمرار فى بناء الجدار فى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فى ذلك فى القدس الشرقية وحولها، وهو ما يتعارض مع القانون الدولى.

http://kotob.has.it

٤- يحث إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على ما يلى:

(أ) أن تتخلى عن سياستها الاستيطانية فى الأراضى المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السورى، وأن تقوم فورًا، كخطوة أولى نحو تفكيك المستوطنات، بوقف توسيع المستوطنات القائمة، بما فى ذلك لدواعى «النمو الطبيعى»، والأنشطة ذات الصلة.

(ب) أن تمنع أى توطين جديد للمستوطنين فى الأراضى المحتلة.

٥- يحث على التنفيذ الكامل لاتفاق الوصول والتنقل المؤرخ ١٥ تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٥، ولاسيما الإسراع بإعادة فتح معبرى «رفح وكارنى»، وهو أمر يكتسى أهمية حاسمة بالنسبة لمرور المواد الغذائية والإمدادات الأساسية، فضلًا عن وصول وكالات الأمم المتحدة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة وتنقلها فى داخلها.

٦- يطالب إسرائيل بتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمستوطنات، والمقدمة من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فى تقريرها إلى لجنة حقوق الإنسان، فى دورتها السابعة والخمسين، والمتعلق بالزيارة التى قامت بها المفوضة السامية إلى الأراضى الفلسطينية المحتلة وإسرائيل ومصر والأردن (E/CN - ٢٠٠١ / ١١ / ٤)

٧- يدعو إسرائيل إلى أن تتخذ، وتنفذ تدابير جدية، بما فى ذلك مصادرة الأسلحة، وتطبيق عقوبات جنائية، بهدف منع أعمال العنف التى يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون، وغيرها من التدابير لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين والممتلكات الفلسطينية فى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

٨- يطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تتقيد تقيدًا كاملًا بالتزاماتها القانونية المذكورة فى الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية فى ٩ تموز/ يولية ٢٠٠٤.

٩- يحث الطرفين على أن يعطيا دفعة جديدة لعملية السلام، وفقًا لمؤتمر «أنابوليس» للسلام، ومؤتمر باريس الدولى للمانحين، من أجل الدولة الفلسطينية، وأن ينفذا «خارطة الطريق»، التى أقرها مجلس الأمن فى قراره ١٥١٥(٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ تشرين الثانى/ نوفمبر ٢٠٠٣، تنفيذًا كاملًا، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، وفقًا لقرارات مجلس الأمن، بما فى ذلك القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثانى/ نوفمبر ١٩٦٧،

http://kotob.has.it

والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط، الذى عُقد فى مدريد فى ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، واتفاقات أوسلو، وما أعقبها من اتفاقات، مما يسمح لدولتين، هما إسرائيل وفلسطين، بأن تعيشا فى سلام وأمن.

١٠- يقرر مواصلة النظر فى هذه المسألة فى دورته فى آذار/ مارس ٢٠٠٩.

ȝÑūȴȝàɨ ɳʂǫɁǩɨ

٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٨

اعتُمد بتصويت مسجّل بأغلبية ٤٦ صوتًا، مقابل صوت واحد، وكانت نتيجة التصويت كالتالى:

المؤيدون: الاتحاد الروسى، أذربيجان، الأردن، ألمانيا، إندونيسيا، أنجولا، أوروجواى، أوكرانيا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بنجلاديش، البوسنة والهرسك، بوليفيا، بيرو، جمهورية كوريا، جنوب إفريقيا، جيبوتى، رومانيا، زامبيا، سرى لانكا، سلوفينيا، السنغال، سويسرا، الصين، الجابون، غانا، جواتيمالا، فرنسا، الفلبين، قطر، الكاميرون، كوبا، مالى، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، موريشيوس، نيجيريا، نيكاراجوا، الهند، هولندا، اليابان.

❁ ❁ ❁

yØȝȚǩɨ yЩŨ ȝʞăǫʂǩɨ Áǩ₣ ğƶʊƐg ɳǩʞƽȝ

أرسل «تيودور هرتزل» رسالة إلى السلطان عبد الحميد الثانى، يعرض عليه قرضًا من اليهود، يبلغ عشرين مليون جنيه إسترلينى، مقابل تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومنح اليهود قطعة أرض يقيمون عليها حكمًا ذاتيًا.

وفيما يلى نص الرسالة:

«ترغب جماعتنا فى عرض قرض متدرج من عشرين مليون جنيه إسترلينى، يقوم على الضريبة التى يدفعها اليهود المستعمرون فى فلسطين إلى جلالته، تبلغ هذه الضريبة التى

http://kotob.has.it

تضمنها جماعتنا مائة ألف جنية إسترلينى فى السنة الأولى وتزداد إلى مليون جنيه إسترلينى سنويًا.. ويتعلق هذا النمو التدريجى فى الضريبة، بهجرة اليهود التدريجية إلى فلسطين، أما سير العمل، فيتم وضعه فى اجتماعات شخصية تعقد فى القسطنطينية.

مقابل ذلك يهب جلالته الامتيازات التالية:

الهجرة اليهودية إلى فلسطين، التى لا نريدها غير محدودة فقط، بل تشجعها الحكومة السلطانية بكل وسيلة ممكنة، وتعطى المهاجرين اليهود الاستقلال الذاتى، المضمون فى القانون الدولى، فى الدستور والحكومة، وإدارة العدل فى الأرض، التى تقرر لهم.. (دولة شبه مستقلة فى فلسطين (.. ويجب أن يقرر فى مفاوضات القسطنطينية، الشكل المفصل، الذى ستمارس به حماية السلطات فى فلسطين اليهودية، وكيف سيحفظ اليهود أنفسهم النظام والقانون، بواسطة قوات الأمن الخاصة بهم.

قد يأخذ الاتفاق الشكل التالى:

يصدر جلالته دعوة كريمة إلى اليهود للعودة إلى أرض آبائهم، سيكون لهذه الدعوة قوة القانون وتبلغ الدول بها مسبقًا».

وقد رفض السلطان عبد الحميد مطالب هرتزل، ورد على رسالته قائلًا: ورد على هذا العرض بقوله المشهور: إن أرض فلسطين ليست ملكى ولا ملك أجدادى، ولن أفرّط فى شبر من أرض الإسلام.. وأن الإمبراطورية التركية ليست ملكًا لى، وإنما هى ملك للشعب التركى، فليس والحال كذلك أن أهب أى جزء فيها.. فليحتفظ اليهود ببلايينهم فى جيوبهم.. فإذا قسمت الإمبراطورية يومًا ما.. فقد يحصلون على فلسطين دون مقابل.. ولكن التقسيم لن يتم إلا على أجسادنا.

❋ ❋ ❋

http://kotob.has.it

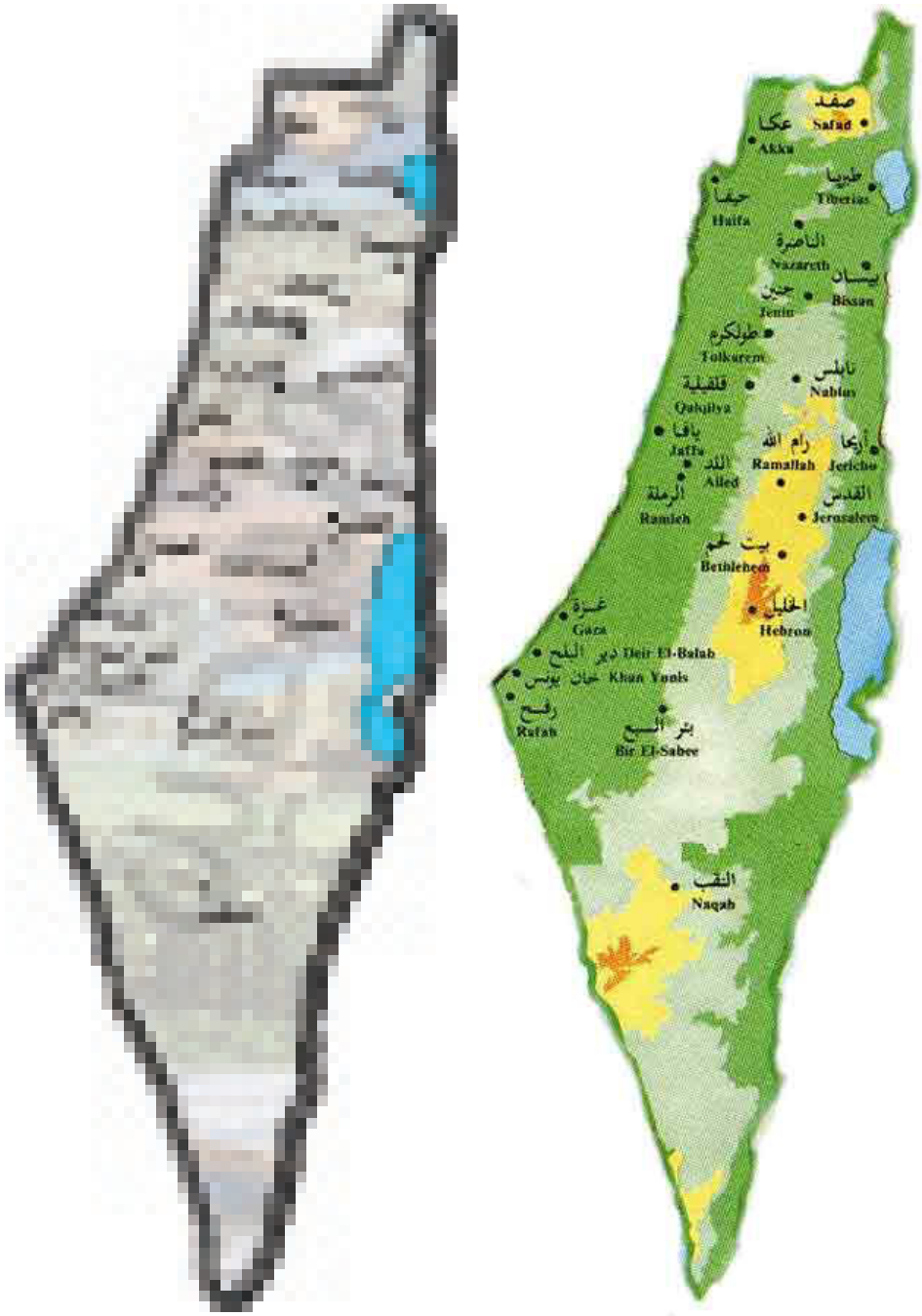

ŋØUæʒKQǩɬ ǰØă ʂǫə

http://kotob.has.it

ηƷσ℀Uǩł

فى النهاية نقول: إن الاستيطان من منظور إسرائيلى، لا يعنى مجرد اغتصاب المزيد من الأراضى الفلسطينية، ولا مجرد إقامة الوحدات السكنية، وما يتبعها من مرافق وطرق التفافية، ولا بناء جدار الفصل العنصرى فحسب، وإنما هو تكريس لكيان واحد ووحيد على الأرض الفلسطينية، هو الكيان الإسرائيلى / اليهودى ليس إلا، أما ما يسمى بالعملية السلمية، بكل مسمياتها وأشكالها، فهى بعيدة عن كل حسابات الساسة فى هذا الكيان الغاصب للأراضى العربية فى فلسطين المحتلة.

لقد تمادى الاستيطان الإسرائيلى فى مشروعاته التوسعية رأسيًّا وأفقيًّا، بل أصبح قاعدة لـ«دولة المستوطنين»، كبديل لما تبقى من الشعب الفلسطينى صامدًا على أرضه، متمسكًا بوطنه.

فهذا التوسع الاستيطانى الإسرائيلى، يعنى فعليًّا إحداث تغيير ديموجرافى كامل على أرض الواقع، من خلال فرض الطوق الاستيطانى حول القدس وما حولها، بل وفى كل الأراضى الفلسطينية المتبقية مع أبناء فلسطين، خاصة وأنها لا تجد من يوقفها، لا سياسيًّا ولا عسكريًّا ولا اقتصاديًّا.

إن إسرائيل فرضت واقعًا جديدًا فى الضفة الغربية، أصبح من الصعب الحديث معه عن دولة فلسطينية مستقلة فى المستقبل، فهى تفاوض ليس على حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧، وإنما على الأمر الواقع الذى رسخته فعليًّا على أرض الواقع.

فلم يعد أمام الفلسطينيين، سوى القبول بتقسيم ما تبقى من الضفة الغربية، بين المستوطنين، بإقامة دولة لهم على الكتل الاستيطانية، التى يسيطرون عليها فعليًّا، وإعطاء الفلسطينيين ما تبقى من فتات هذه الأرض، وبالتالى تذويب الفلسطينيين داخل دولة المستوطنات الإسرائيلية، إلى أن يأتى عليها الدور لسلبها هى الأخرى، قطعة قطعة، بذرائع مختلفة.

http://kotob.has.it

إن حل الدولتين ـ كما يتوهم البعض من الفلسطينيين والعرب ـ للصراع العربى/ الإسرائيلى الدائر منذ أكثر من (٦١) عامًا، أصبح مستحيلًا عمليًّا، وذلك بسبب سياسات إسرائيل المستمرة، بمصادرة أملاك الفلسطينيين، وإنكار حق اللاجئين فى العودة إلى ديارهم وأراضيهم، ويساعدهم فى ذلك الحكام العرب، وبعض الفلسطينيين أنفسهم، قبل العدو الأمريكى والقوى الغربية التى تسير فى فلكه.

فإذا استمرت إسرائيل فى مصادرة الأراضى، بنفس الوتيرة الحالية، وعند اكتمال بناء «جدار الفصل العنصرى»، فإن الأراضى الفلسطينية، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة، سوف تتقلص مساحتها إلى أقل من ٨٪ من مساحة فلسطين التاريخية.

رغم أنه عند قيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨، كان اليهود يملكون أقل من ١٠٪، من مساحة فلسطين التاريخية، لكن اليوم هذه الأرقام قد انعكست، حيث إن إسرائيل تسيطر عسكريًّا على كل مساحة فلسطين التاريخية، بل وتدير ٩٠٪ من أراضى فلسطين.

فخلال الفترة من ١٩٤٨ – ١٩٤٩، فترة تأسيس الدولة الإسرائيلية، والتى رافقها مئات المجازر الإسرائيلية، كانت محصلتها تهجير أكثر من (٨٠٠) ألف فلسطينى، وتدمير (٥٣١) مدينة وقرية فلسطينية، فى واحدة من أبشع صور التطهير العرقى على مر التاريخ.

وفى سنة ١٩٤٩ قامت إسرائيل بمصادرة (٢١) كيلو متر مربع من أراضى فلسطين التاريخية، اعتمادًا على القوانين التى صممت، من أجل تبرير عملية تأميم الأراضى والملكيات الفلسطينية، منها ١٦ ألف كيلو متر مربع، كانت تتبع للقرى التى تم تهجير الفلسطينيين منها.

كما قامت إسرائيل باستغلال قانون «منع التسلل، لسنة ١٩٥٤» من أجل إبعاد مهجرى الداخل «المهجرون الفلسطينيون»، الذين تركوا قراهم واعتبروا غائبين عنها، ولكنهم بقوا داخل فلسطين، هؤلاء «الغائبون» اعتبروا متسللين، وعند القبض عليهم كان يتم إبعادهم عن قراهم، وعن وطنهم، بل وخلال الفترة الأخيرة من سبتمبر ٢٠٠٠ – مايو ٢٠٠٣، قدرت الأراضى الفلسطينية المصادرة بنحو (٨٤٨) كيلو متر مربع، و أصبح يعيش حاليًا داخل الأراضى المحتلة مليون ومائتا ألف فلسطينى، ممن بقوا فى وطنهم، ويشكلون حوالى خمس سكان إسرائيل، ولكنهم يملكون أقل من ٣٪ من الأرض، كما طبقت إسرائيل قوانينها الخاصة ـ أيضًا ـ بالسيطرة على الأراضى فى الضفة الغربية وقطاع غزة، مما مكنها من السيطرة على

http://kotob.has.it

(٤،٧٠٠) كيلو متر مربع من الأرض فى هذه المناطق ، كذلك فإن بناء جدار الفصل العنصرى قد أضر بعدة مدن فلسطينية وخلال السنوات الأخيرة، وباستعمال قوانينها الخاصة، كذلك نجحت إسرائيل فى الضم غير القانونى للمزيد من الأراضى الفلسطينية المتبقية، والأراضى التى يقوم عليها الاستيطان الإسرائيلى، هى قمم الجبال والمرتفعات الفلسطينية، التى تشكل مواقع أمنية وإستراتيچية، للتحكم فى كل التجمعات الفلسطينية، والإشراف على طرق مواصلاتها، لكن نجحت إسرائيل فى اغتصابها، متجاوزة كافة القوانين والأعراف الدولية، وعلى الرغم من كل الاحتجاجات الدولية، فإن إسرائيل مستمرة فى سياساتها «الاغتصابية» للأراضى، لتجعل من إمكانية إحلال السلام الدائم والعادل أمرًا مستحيلًا.

ففى ظلال الأمن، تعيش المستوطنات فى أجواء التسمين والنمو المطرد، فالأمن هو الذى يستقطب المستوطنين المغامرين، لذلك فضمور المستوطنات لا يتحقق إلاّ بزعزعة الاستقرار الأمنى، وعندما تصبح حياة المستوطن المغتصب للأرض الفلسطينية فى خطر، فإن بقاءه فى المستوطنة يصبح مستحيلًا، فاليهود قوم يقدسون الحياة، ويعشقون العمر المديد، وإذا تعرضت حياتهم للخطر، ينفر هؤلاء المستوطنون من السكن فى محيط المستوطنات قاطبة، فالله ـ تعالى ـ فى كتابه العزيز قال عنهم: [البقرة: ٩٦].

ورغم كل ذلك نجد بكل أسف تمسك الأنظمة العربية بخيار واحد «خيار السلام»، مع أنهم يدركون جيدًا عدم جدواه، فى ظل الرفض الإسرائيلى، الذى يشكل إستراتيچية سياسية، غير قابلة للتغيير.

وبات واضحًا أن الأنظمة العربية، قد تخلت عن القضية، التى كانت ذات يوم قضية العرب الأولى.

إن الأنظمة العربية قد التزمت جانب الحياد والصمت والمشاهدة عن بعد، والإصرار على خيار السلام، الذى لم يعد يسمن ولا يغنى من جوع.

ومن هنا يجب البحث عن خيارات أخرى، غير خيار المفاوضات وحل الدولتين، لأنه كما ذكرنا لم يعد ممكنًا الآن، كما أن اللجوء إلى مؤسسات الشرعية الدولية ـ كما يطلق عليها بطريق الخطأ، فى ظل اختطافها أمريكيًّا ـ لم يؤت ثماره، فما يحدث على الأراضى الفلسطينية، لم يعد يكفى معه الشجب والإدانة والاستنكار واستصدار قرارات وبيانات هزيلة، وهى أمور

http://kotob.has.it

متوقعة من هذه المؤسسات الدولية، حيث تصاب بالشلل فى أى قضية تتعلق بممارسات إسرائيل العدوانية ضد الفلسطينيين بخاصة، والعرب والمسلمين بعامة.

إن ما يحدث الآن على أرض فلسطين؛ من اغتصاب للأرض، واعتداءات مستوطنين، ومجازر يقوم بها جيش الاحتلال فى غزة، يحتم على الدول العربية إيجاد تحرك عربى واسع وسريع للحد منها، قبل أن تصبح أمرًا مسلمًا به، يضاف إلى قائمة المعاناة التى يتعرض لها الفلسطينيون، سواء فى الضفة الغربية أو قطاع غزة.

ماذا تنتظر الأنظمة الرسمية العربية، والمؤسسات الإقليمية العربية والإسلامية؛ فغزة تموت ببطء، والخليل تحترق، من حين لآخر، وسط غابة من المستوطنات فى الضفة الغربية، والقدس تهود ليل نهار، ومازال الحديث عن التسوية، و«مبادرة سلام عربية»، وضعت إسرائيل نفسها ترسانة من الاعتراضات على كل بند فيها، وماذا ينتظر قادة الفصائل الفلسطينية، الذين يتصارعون على مناصب وهمية، وكراسٍ غير ثابتة على الأرض، فمازال أهل فلسطين فى حالة انقسام غريب، كلٌّ منهم يبحث عن مجد وهمى لا يسمن ولا يغنى من جوع، أقوياء على بعضهم ضعفاء على العدو الصهيونى، الذى يحرق ويدمر ويهود القدس؟!!

إن الفلسطينيين والعرب، ومعهم العالم الإسلامى، بإمكانهم إن أرادوا وإن قرروا أن يعاقبوا إسرائيل على قتلها وحرقها وتهويدها، وحتى إرغامها على قبول مبادرة السلام العربية التى صدرت ٢٠٠٢، وتجاهلتها إسرائيل، واستمرت فى بناء المستوطنات، وبناء الجدار العنصرى، الذى ضم وصادر مساحات كبيرة من الأراضى الفلسطينية لإسرائيل.

لابد من وقفة عربية وإسلامية وفلسطينية حقيقية، توقف هذه الممارسات، وتضع حدًّا للعدوان العنصرى فى الضفة الغربية وقطاع غزة، والتى كان آخرها مجزرة القطاع التى راح ضحيتها آلاف الشهداء والجرحى.

هذه الوقفة لا تكون باستجداء الحل من العدو المغتصب للأرض والوطن، من خلال مفاوضات عبثية، أو مبادرات عربية فاشلة، وإنما بإجباره على هذا الحل، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال المقاومة والصمود والوحدة، فلسطينيًّا وعربيًّا وإسلاميًّا، بكافة الصور والأشكال الممكنة، وفى مقدمتها المقاومة المسلحة، التى تطلق عليها أمريكا وإسرائيل «الإرهاب الفلسطينى».

http://kotob.has.it

- تقارير الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- تقارير مجلس الأمن.
- تقارير منظمة من أجل السلام فى الشرق الأوسط ـ الاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى المحتلة.
- تقارير منظمة بتسليم الإسرائيلية لحقوق الإنسان.
- تقارير حركة السلام الآن الإسرائيلية.
- تقارير منظمة هيومن رايتس ووتش.
- تقارير معهد الأبحاث التطبيقية القدس أريج.
- تقارير منظمة يوجد قانون ـ الحقوقية الإسرائيلية.
- تقارير منظمة يشن دين الإسرائيلية ـ الاعتداءات على الفلسطينيين فى الضفة الغربية.
- تقارير مركز حقوق السكن والتهجير ومركز بديل / المركز الفلسطينى لحقوق المواطنة واللاجئين.
- تقارير وزارة الإعلام الفلسطينية ـ التوزيع الاستيطانى فى فلسطين ـ المستعمرات اليهودية فى فلسطين ـ أثر المستعمرات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية.
- تقارير المركز الفلسطينى للإعلام ـ الاستيطان الصهيونى فى فلسطين.
- تقارير الجهاز المركزى للإحصاء الفلسطينى.
- الموقع الإلكترونى لعرب ١٩٤٨.
- جامعة القدس ـ المراحل المختلفة للاستيطان اليهودى.
- موقع إسلام أون لاين الإلكترونى ـ دراسة ـ الاستيطان الصهيونى: فلسفته وتطبيقاته العملية.

http://kotob.has.it

- وكالة قدس نت ـ عبد الرازق أبو الهيجا.
- مركز الإعلام والمعلومات ـ داود داود.
- د. عبد الرحمن طه ـ وفا.
- موقع الجزيرة الإلكترونى ـ حاتم عبد القادر.
- صحيفة هآرتس الإسرائيلية.
- صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية.
- صحيفة ميدل إيست إنتر ناشونال.
- صحيفة الحياة الجديدة.
- صحيفة الشرق الأوسط ـ أحمد عثمان.
- صحيفة القدس العربى.
- صحيفة المحرر ـ المشهد الفلسطينى.
- صحيفة الصباح ـ فلسطين ـ ملفات خاصة.
- د. عبد الوهاب المسيرى موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ـ الموسوعة الفلسطينية.
- الأطلس المصور لستة آلاف سنة من الحضارة فى مدينة القدس ـ د. إبراهيم الفتى.
- الاستيطان ـ دراسة وثائقية ـ لؤى عبده.
- شمس الدين الكيلانى ومحمد جمال باروق ـ دراسة.
- مناطق نفوذ الاستيطان ـ لطفى زغلول.
- رأس جبل العنف ـ عزمى بشارة.
- مثلث برمودا يبتلع القدس ـ نيقولا ناصر.
- د. إسماعيل ناصر الصمادى ـ مقال.
- الاستيطان الصهيونى فى فلسطين ـ وائل عبد العاطى.

http://kotob.has.it

- استيطان أم اغتصاب؟ ـ بثينة شعبان.
- الاستيطان والسلام: خطان لا يلتقيان ـ د. وائل الريماوى.
- الصهيونية ومحاولات اغتيال التاريخ الفلسطينى ـ عبد الله الحسن.
- الأوضاع الديموجرافية للشعب الفلسطينى ـ حسن عبد القادر صالح.
- الخطر الجديد: الاستيطان الإسرائيلى فى منطقة الأغوار ـ بلال الحسن.
- الاستيطان: التطبيق العملى للصهيونية ـ عبد الرحمن أبو عرفة.
- التوسعية الصهيونية: إسرائيل الكبرى ـ خالد عابد.
- إستراتيچية الاستيطان الصهيونى فى فلسطين ـ حبيب قهوجى.
- وثائق أساسية فى الصراع العربى / الصهيونى ـ سمير أيوب.

❋ ❋ ❋

http://kotob.has.it

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتبة المهتدين الإسلامية لمقارنة الاديان

The Guided Islamic Library for Comparative Religion

http://kotob.has.it

مكتبة إسلامية مختصة بكتب الاستشراق والتنصير ومقارنة الاديان.

PDF books about Islam, Christianity, Judaism, Orientalism & Comparative Religion.

لاتنسونا من صالح الدعاء

Make Du’a for us.